# الإعراب وتعدُّد الدّلالة





د. السيد خضر
أستاذ اللغويات - جامعة المنصورة

بسم الله الرحمن الرحيم

# الإعراب وتعدُّد الدّلالة

د. السيد خضر

أستاذ اللغويات - جامعة المنصورة

بسم الله الرحمن الرحيم

# ..تمهيد..

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علي أشرف المرسلين وبعد...

يسر موسوعة اعرف دينك للعلوم الشرعية أن تنشر هذا الكتاب القيم لفضيلة الدكتور سيد خضر-أستاذ اللغويات بجامعة المنصورة والذي اتحفنا به فضيلته مع كتب أخري تنشر تباعًا.

وقد قامت الموسوعة بعمل غلافة تليق بالكتاب وقيمته العلمية وسبق نشره من طرفه ولكن أحببنا لمستتنا الخاصة للموسوعة ، ونشره بروابط مباشرة للتحميل لكل من يهتم بعلوم القرآن واللغة من صفحات الموسوعة المختلفة بموقع أرشيف وميديا فاير ومكتبة نور وغيرهم،ونسأل الله القبول والإخلاص والتوفيق والسداد أته ولي ذلك والقادر عليه

**مع تحيات**

**موسوعة اعرف دينك للعلوم الشرعية**

الطبعة الأولى ١٤٤٢ هـ- ٢٠٢١م
رقم الإيداع : ١٥٧٤٨/ ٢٠٢١م
دار النابغة – طنطا

بسم الله الرحمن الرحيم

## المقـدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وبعد :

فإن الدرس النحوي للعربية قد بلغ درجة كبيرة من النضج والاكتمال في مراحل متقدمة من تاريخ الثقافة العربيـة الإسـلامية ، فقبـل انتهـاء القـرن الهجري الثاني كان قـد اكتمـل بنـاءُ معظـم القواعـد النحويـة عـلى أسـاس استقراء النصوص العربية بصورها المختلفة من القـرآن والحـديث النبـوي وكلام العرب شعرِه ونثرِه ، حتى قيل : إن علم النحو قد نضج واحترق .

وإذا كنا نقبل – بدرجة ما – مقولة أن النحـو قـد اكتمـل ، فلسـنا نقبـل بحال مقولة أنه احترق ، بمعنى أنه لا مجال فيه لجديـد ؛ فـالنحو في مرحلـة منه تحليل لتركيب الجملة العربيـة ، وفي مرحلـة أرقـى بحـثٌ عـن طرائـق الإبداع في اللغة ، والجملة – وإن كان هيكلها اللغوي أقرب إلى الثبات مـن حيث أركانها – متجددة المعاني معبرة عن كل مـا يريـده المتكلمـون ، وثمـة إمكانات لإبداع أنماط متجددة من التعبير تحتاج دائماً إلى مسـايرة النحـو لهـا درساً وتقعيداً .

على أن المدقق في عملية الاستقراء التي أنتجت مجموعة القواعـد العربيـة لا بدَّ أن يسلمَ بأن ثمة نقصاً في قواعد النحاة ، تلك التي لم تستطع أن تقعّـد لكل أنماط القول العربي المحتج به ، ومن ثم نشأ ما يسمى بالشـذوذ ، وقـد استوى في الوصف بالشذوذ بعضُ ما جـاء في نصـوص فصـيحة ، كـبعض القراءات القرآنية وبعض الأحاديث النبويـة وبعـض أشـعار العـرب ، مـع لهجات عربية كان أصحابُها عرباً لا مجالَ لردّ عربيتهم !

وهـذا الوصـف بالشـذوذ ألجـأ النحـاة إلى التقـدير والتأويـل ليقيمـوا النصوص على قواعدهم حتى غدا التقدير وسيلةً سهلة يعالَج بها كـلُّ قـول خارج عن مجموعة القواعد التي وضعها النحاة .

على أن الشذوذ الذي قالوا به لم يكن بمعنى الضعف ، بل بمعنى قلة الاستعمال وعدم الاطّراد .

وقد فتح التقدير والتأويل الباب واسعاً لتعدد أوجه الإعراب في النحو العربي مع أسباب أخرى يأتي بيانُها إن شاء الله ، وكان ذلك التعدد أحياناً يرتبط بالدلالة فيثري البحث ، وأحياناً كان نتيجة لإعمال العقل في النص اللغوي بعيداً عن تعلق الوجه الإعرابي بالدلالة أو حاجة السياق .

وقد صار تعدد الأوجُه الإعرابية سلاحاً ذا حدين ، حده الأول إيجابي ، أفاد منه النحو العربي ، حيث ربط النحاة بين الوجه الإعرابي والدلالة التي يحملها ، والحد الثاني سلبي ، فتح الباب واسعاً لإعمال التقدير والجدل الذي يراد به إظهار البراعة العقلية المنطقية ، دون مراعاة لواقع اللغة وحاجة المعنى ومن ثم نجد بعض تلك الأوجُه التي أجهدَ النحاة أنفسَهم في تعدادها ضعيفاً إذا عُرض على السياق بعناصره المتنوعة ، وإن " كثيراً من علمائنا القدماء قد نبهوا على أن الأوجه المتعددة التي يشغف بها كثير من المعربين لا يثبت بعضها أو كثير منها على محك المعنى لأن الأخذ بها قد يؤدي إلى ما يناقض قصد المتكلم ومراده المفهوم من السياق بعناصرة المتنوعة " [1].

وعلى ذلك فلا مناص من الاعتراف بتفاضل الأوجُه الإعرابية وأن بعضها أولى بالحمل عليه من غيره ، اعتماداً على قرائن السياق ، وقد كان الزمخشري – على سبيل المثال – في الكشاف يفاضل بين الأوجُه الإعرابية إذا تعددت ، وكذلك أبو حيان في تفسيره " البحر المحيط " ومن ذلك أن الزمخشري بعد أن ذكر أوجهَ الإعراب الممكنة في قوله تعالى﴿ **أَلَمْ ذَلِكَ الكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدى للمُتَّقِين** ﴾ قال :" والذي هو أرسخ عرقاً في

[1]– د/طاهر سليمان حمودة:أسس الإعراب ومشكلاته:٣، ط الدار الجامعية ، الإسكندرية١٩٩٣م.

البلاغة أن يُضرب عن هذه المحالّ صفحاً ، وأن يقال إن قوله " ألم " جملة برأسها ، أو طائفة من حروف المعجم مستقلة بنفسها، و" ذلك الكتاب " جملة ثانية ، و" لا ريب فيه " ثالثة و" هدى للمتقين"رابعة ، وقد أصيب بترتيبها مفصل البلاغة وموجب حسن النظم" [٢].

فالجانب الأول لتعدد الأوجُه الإعرابية جانب إيجابي إبداعي ، يواكب فنون التعبير المتجددة ويربط الدلالة بالإعراب ، ويلخص الدكتور مصطفى ناصف رأي عبد القاهر في " الدلائل" في هذا الجانب الإبداعي فيقول :" إن أهمية النحو الكبرى لا تتضح أمام كثير من الباحثين الذين ينظرون إلى النحو ومشكلاته نظرة قد يشوبها الاستخفاف ، ومن الباحثين من يرى في الاحتمالات النحوية عبئاً يجب التخفف منه ، ولكن قليلاً من الباحثين هم الذين يلتفتون بعناية إلى تأثير الاحتمالات اللغوية في بنية المعنى والمتفلسفون من النحاة يتحدثون عن التوتر الذي يمكن أن ينشأ بين صناعة الإعراب من ناحية ، وشرح المعنى من ناحية ثانية ، وهذا الحديث يعني أن صناعة الإعراب ذاتها محتاجة إلى تعديل غير قليل " [٣].

وصناعة الإعراب هذه قد استوت ناضجة متكاملة على يد سيبويه بجانبيها الإيجابي والسلبي ، وليس بعيداً أن أقول هنا : إن سيبويه هو الذي بذر في كتابه بذور التعدد الإعرابي وتوسع في ذلك ، اعتماداً على المرويات العربية تارة وعلى ذوقه اللغوي تارة أخرى ، وعلى تقديراته وتقديرات سابقيه من النحاة تارة ثالثة ، وتعدد الأوجُه الإعرابية في كتابه أمر لافت للنظر ، فهو ما يكاد يذكر باباً في النصب إلا ويجيز فيه الرفع ، أو في الرفع حتى يجيز فيه النصب ، وقد كان كثيراً ما يلتفت إلى تغير الدلالة مع تغير

---

[٢]- الزمخشري : الكشاف : ١/٣٦-٣٧ ، ط٣ دار الريان للتراث ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
[٣]- د/ مصطفى ناصف: النحو والشعر- قراءة في دلائل الإعجاز ، مجلة فصول ص: ٣٥ ، عدد : ٣ ، المجلد الأول ١٩٨١م .

الحالة الإعرابية ، وعلى ذلك فإني جاعلٌ من " **كتاب سيبويه** " عمدةَ هذه الدراسة لكي نتتبع الظاهرة من بدايتها.

وقد تابع قليل من النحاة صنيع سيبويه ، فربطوا بين الإعراب والدلالة ربطاً بديعاً وأنتجوا لنا درساً نحوياً يدخل في مجال الإبداع ، وعلى رأس هؤلاء عبد القاهر في"دلائل الإعجاز" والزمخشري في تفسيره" الكشاف".

أما أكثر النحاة – وبخاصة متأخروهم – فقد مالوا إلى جانب الصنعة النحوية الجافة جائرين بذلك على جانب الدلالة ، حتى تلقف أهل البلاغة منهم هذا الجانب في علم " المعاني " وكان النحاة به أولى وأجدرَ !

**محاور الدراسة** : أسّستُ هذه الدراسة على ثلاثة محاور :

**الأول** : يهدف إلى استكشاف آفاق العلاقة بين الإعراب والدلالة.

**الثاني** : يهدف إلى بيان أسباب التعدد الإعرابي وعلاقة ذلك التعدد بالدلالة.

**الثالث** : تطبيقي يعمل في نصوص العربية المتنوعة ، والتطبيقات في هذه الدراسة كثيرة على لغة العرب شعرِها ونثرِها ولغة القرآن الكريم والحديث النبوي.

**مفهوم الإعراب** :

من الطبيعي في هذا السياق أن نتوسع في فهم مدلول مصطلح الإعراب فلا نكتفي في فهمه بما يجلبه العامل على آخر اللفظ من علامة فحسب ، بل يشمل أيضاً التركيب اللغوي على مستوى الجملة ، بمعنى أن تركيب الكلمات داخل الجملة ، وما يحدث فيها من تقديم وتأخير أو حذف .. إلخ كل ذلك يدخل ضمن مفهوم الإعراب ، فليس من الإنصاف قصر الإعراب على ذلك الأثر المجتلب بفعل العامل ، أعني العلامة الإعرابية ، ومع ذلك فلن نهملَ ذلك المعنى للإعراب وعلاماته بوصفها رموزاً دالةً على المعنى المراد .

ويشمل مفهوم الإعراب أساسين يقوم عليهما :

**الأول** : بحث الأثر الإعرابي الذي يحدثه العامل ويجتلبه على آخر اللفظ وفيه يقول سيبويه في باب مجاري أواخر الكلم من العربية : "وهي تجري على ثمانية مجار : النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف ، وهذه المجاري الثمانية يجمعهنّ في اللفظ أربعةُ أضرب : فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر فيه ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف" [٤].

**الثاني** :تحليل تركيب الجملة العربية إلى عناصرها ، وبيان موضع كل لفظ فيها ، وبيان التفاوت بين تركيب وآخر ، أو اختلاف التراكيب في التعبير عن المعنى ، ويضاف إلى ذلك بحث احتمالات التعدد الإعرابي ، وبيان أقرب الأوجُه إلى السياق والمعنى العام .. إلخ ، يقول الدكتور مصطفى ناصف – بعد أن ذكر المفهوم الأول – :" ولكنّ هناك معنى ثانياً للنحو شغل بعض العقول، وهنا نجد أن مشغلة النحو ليست هي التمييز السابق المزعوم – أي بين الخطأ والصواب – وإنما هي تحصيل الخبرات المتنوعة بأساليب العربية وتراكيبها ، فاللغة العربية ذات رسوم أو هياكل يجب البحث عنها ، هذه الرسوم أهمَّت منذ القدم سيبويه ، ومن الواضح أن التفرقة بين المفهومين ممكنة ومثمرة ، فالخبرة بالتراكيب تبدو من بعض الأوجُه غرضاً براقاً سرعان ما يدخل بالباحث في أعماق بعيدة " [٥].

وقد جاءت هذه الدراسة في ثمانية فصول على النحو الآتي :

**الفصل الأول : الإعراب وتركيب الجملة العربية .**

**الفصل الثاني : الحالة الإعرابية وعلاقتها بالدلالة .**

**الفصل الثالث : ظاهرة الوقف وعلاقتها بأوجه الإعراب .**

---

[٤]– سيبويه: الكتاب: ١٣/١ ، تحقيق: عبد السلام هارون ، ط٣ الخانجي ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

[٥]– النحو والشعر – قراءة في دلائل الإعجاز ، مقال سابق ص: ٣٣ .

**الفصل الرابع : الإعراب والدرس السياقي .**

**الفصل الخامس : أثر اللهجات والمرويات في تعدد أوجه الإعراب**

**الفصل السادس : تعدد أوجه الإعراب لأسباب تتعلق بطبيعة اللغة وأنظمتها.**

**الفصل السابع الفصل السابع : أثر الصنعة النحوية والاستعمال اللغوي في تعدد أوجه الإعراب**

**الفصل الثامن : تطبيقات من سورة آل عمرانَ على التعدد الإعرابيّ .**

**شكـرٌ وتنويه :**

هذه الدراسة في الأصل رسالتي للماجستير التي أنجزتها عام ١٩٩٤م ، وأشرف عليها أستاذي الدكتور **طاهر سليمان حمودة** – أستاذ اللغويات بجامعة الإسكندرية ، يرحمه الله ، وناقشها عالمان فاضلان هما أستاذي الدكتور **عبده الراجحي** – يرحمه الله – أستاذ اللغويات بجامعة الإسكندرية وأستاذي الدكتور **محمود سليمان ياقوت** أستاذ اللغويات بجامعة طنطا .

وقد نشرت بعد إنجازها ما يقرب من أربعين بحثاً وكتاباً في اللغة والنحو والإسلاميات وغيرها [٦]، وقد أعدت قراءتها وأضفت بعض الفقرات لزيادة الإيضاح واختصرت أخرى ، وحذفت بعض الشواهد من الفصل الأخير لأن فيما أوردته كفاية .. لكن ذلك لا يغيّر من جوهر الرسالة كثيراً.

هذا ، والله تعالى الموفِّق والهادي إلى سواء السبيل .

---

[٦] – سنذكرها في نهاية الكتاب إن شاء الله .

# الفصل الأول
## الإعراب وتركيب الجملة العربية

العربية لغة معرَبة ، أي تظهر علامات الإعراب على أواخر كلماتها المعرَبـة أو في بنيتها في بعض المعرب بالحروف كالمثنى وجمع المذكر السالم ، والإعراب يرتبط بتركيب الجملة والكلمة المفردة قبل دخولها في التركيب لا يمكـن إعرابهـا ، أمـا حين تتركب المفردات في تركيب دالّ ، فإنها تكوِّن حينئذٍ وحداتٍ نحويةً تسـمّى الجمل ، وتصبح بذلك قابلة للتحليل النحوي .

والإعراب يتيح للمتحدث العربي أو الكاتـب أن يتصرـف في تركيـب جملتـه وفق حالته النفسية والفكرية وإمكاناته ... وذلك في إطار ضوابط نحوية معلومـة يكون بها الكلام كلاماً دالاً ، فالمتكلم يستطيع أن يقدم أو يؤخر ، أو يحـذف مـن جملته بعض مكوناتها ، ولكن الإعراب يبين لكل لفظ مكانه في تركيب الجملـة ، حتى مع تغير موقعه فيها ما بين تقديم أو تأخير ، قـال سـيبويه في قولنـا" ضرَب عبدُ الله زيداً" فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جـرى اللفـظ كـما جـرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبدُ الله ؛ لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً ، وهو عربي جيد كثير ، كأنهم إنما يقدمون الـذي بيانُـه أهـمُّ لهـم وهـم ببيانه أعْنَى ، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم"[٧].

والإعراب يقوم بهذه المهمة الضابطة عن طريق العلامات الإعرابيـة ، وهـي رموز مختصرة للدلالة على معان " فالمميز النحوي – يعني العلامـة الإعرابيـة – رمز في غاية الإيجاز يحول دون اختلاط المعاني ويمنع الالتباس ، ويصنف المفردة المضبوطة بالحركة في باب من أبواب النحو "[٨] .

وإذا كان هذا هو دور الإعـراب – باختصـار – في تركيـب الجملـة وترتيـب كلماتها وحفظ موقع كل لفظ فيها .. فإن فقدان الإعراب يسـتدعي نظامـاً آخـر

---

[٧] – الكتاب :٣٤/١ .
[٨] – ريمون طحان : الألسنية – القسم الثاني :١٣، ط١٢ دار الكتاب اللبناني ١٩٨١م.

محدداً لتركيب الجملة ، وهذا ما حدث في اللهجات العربية المعاصرة ، حيث يرى الدكتور رمضان عبد التواب أن " الإعراب كان من الأمور التي تساعد على حرية بناء الجملة العربية ، وأن الجملة العربية لهذا السبب كانت تقال بأوجه عدة ... فلما فُقد الإعرابُ ، كان الواجب أن يلزم بناء الجملة نظاماً واحداً ، وهو ما حدث في اللهجات العربية الحديثة ، فإن جملة " ضرب محمد علياً " مثلاً ، أصبحت في اللهجات الحديثة " محمد ضرب علي " بتقديم الفاعل والتثنية بالفعل ثم الإتيان بالمفعول به " [٩].

وبحثنا لعلاقة الإعراب بتركيب الجملة يشمل الجوانب الآتية للموضوع :

١- تعريف الجملة وبيان أنواعها .

٢- فكرة الإسناد النحوي وأثرها في تركيب الجملة .

٣- أثر نظرية العامل في وصف تركيب الجملة .

٤- أثر الإعراب في التقديم والتأخير .

٥- توسع الجملة العربية ودور الإعراب فيه .

٦- ثبات الجملة العربية .

٧- اختزال الجملة العربية .

٨- بعض الانتقادات حول تصور النحاة لتركيب الجملة .

وفيما يأتي تفصيل لذلك :

**١- تعريف الجملة وبيان أنواعها :**

أول ما يواجهنا في بحث مصطلح " الجملة " هو الخلاف بين القدماء والمحدثين في تعريف الجملة ، وهذا الخلاف منشؤه - فيما أحسب - رغبة القدماء في إدخال مصطلح " الكلام " في الدرس النحوي ، ومن ثم المقارنة بينه

---

[٩] - د/ رمضان عبد التواب : فصول في فقه العربية :٣٩٥.

وبين مصطلح الجملة ، وهو ما يغضّ المحدثون الطرف عنه لعدم جدواه في الدرس النحوي .

وقد عرّف ابن هشام الجملة بقوله : إنها " عبارة عن الفعل وفاعله ، كقام زيد والمبتدأ والخبر ، كزيد قائم ، وما كان بمنزلة أحدهما نحو" ضُرب اللص ، و: أقائم الزيدان، و: كان زيد قائماً " و : ظننته قائماً " [10].

ولكن ابن هشام يعود فيذكر بعد سطور من كلامه السابق أنه ليس من شروط الجملة " الإفادة " ولهذا تسمعهم يقولون : جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيداً ، فليس بكلام .. حيث الكلام عنده هو " القول المفيد بالقصد " [11].

واحتجاج ابن هشام هنا بقولهم " جملة الشرط ، جملة الجواب " احتجاج غير دقيق فيما أزعم ، لأن لفظ الجملة هنا مقيّد ومخصص بالشرط والجواب والصلة فاللفظ ليس مطلقاً ولا عاماً ، أما حين يطلق لفظ " الجملة " غيرَ مقيد ولا مخصص ، فإنه يعني الجملة التامة المفيدة ، ثم إن احتجاجه هنا كان بلفظ اصطلاحي متداول ، لا بأصل نحوي .. ولا مشاحّة في الاصطلاح كما يُقال.

ونرى أن إقحام مصطلح " الكلام" في هذا المبحث ، ومقارنته بمصطلح الجملة هو الذي أحدث هذا الخلط والاضطراب ، ومن ذلك ما نراه عند الرضي الاستراباذي حيث يرى أن " الفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي ، سواء كانت مقصودة لذاتها أوْ لا ، كالجملة التي هي خبر المبتدأ .. والكلام : ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصوداً لذاته ، فكل كلام جملة ، ولا ينعكس" [12].

وهذا الخلط ليس وليد الدرس النحوي المتأخر ، بل نرى بعضاً منه عند ابن جني الذي فرق بين الكلام والقول ، وخلط مصطلح الكلام بمصطلح الجملة ،

---

[10] – مغني اللبيب :٢/٤٣١.
[11] – نفسه :٢/٤٣١.
[12] – شرح كافية ابن الحاجب :١/ ٨ .

قال :" أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه ، مفيد لمعناه ، وهو الذي يسميه النحويون الجمل ، نحو : زيد أخوك ، وقام محمد .. فكل لفظ استقل بنفسه وجنيتَ منه ثمرة معناه فهو كلام ، أما القول فأصله أنه كل لفظ مذل به اللسانُ ، تاماً كان أو ناقصاً ، فالتام هو المفيد ، أعني الجملة وما كان في معناها من نحو : صهٍ وإيه ، والناقص ما كان بضد ذلك ، نحو : زيد ، ومحمد وإنّ .. فكل كلام قول ، وليس كل قول كلاماً " [١٣].

ومن ذلك أيضاً ما نراه عند الزمخشري وشارح مفصله ، حيث يسويان بين مصطلحي الكلام والجملة ، قال الزمخشري :" والكلام المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى " وقال الشارح :" اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ، ويسمى الجملة " [١٤].

وفي تعريفات الجرجاني " الجملة : عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، سواء أفاد ، كقولك : زيد قائم ، أو لم يفد ، كقولك : إن يكرمني ، فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه ، فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقاً " [١٥] ثم عرف الكلام بأنه " ما تضمن كلمتين بالإسناد... وهو المعنى المركب الذي فيه الإسناد التام "[١٦] ونلحظ هنا تشابهاً بين تعريفي ابن هشام والشريف الجرجاني ، وبقي أن نقول : إن تعريف الكلام عند الجرجاني لا يختلف في الحقيقة عن تعريف الجملة !

وعرّف أرسطو الجملة بأنها " قسم من كلام له معنى ، ولبعض أجزائها معنى مستقل باعتباره لفظاً ، وإن كان لا يعبر عن حكم " [١٧] وهذا التعريف – كما يقول الدكتور عبده الراجحي – يميز الجملة من الكلمة " [١٨] أي هو تعريف لها في

---

[١٣] – الخصائص : ١٨/١ .
[١٤] – شرح المفصل : ٢٠/١ .
[١٥] – التعريفات :٧٨،ط دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م .
[١٦] – نفسه : ١٨٥ .
[١٧] – د/عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث : ١٠٠ط دار المعرفة الجامعية .
[١٨] – نفسه : ١٠٠ .

مقابل الكلمة المفردة ، لا في مقابل الكلام أو القول كما رأينا عند بعض النحاة العرب .

والبحث النحوي عند المحدثين لا يعرف إلا مصطلح " الجملة " في الدرس النحوي ، ولا مكان لدرس " الكلام " مقارناً بالجملة في الدرس النحوي الحديث وإنما يدل هذا المصطلح على معنى آخر ذكره دي سوسير ، وهو كلام الفرد ، وهو لذلك ليس واقعة اجتماعية ؛ لأنه يصدر عن وعي ، ولأنه نتاج فردي كامل ، على حين أن الوقائع الاجتماعية ينبغي أن تكون عامة ، تمارس فرضها على المجتمع ، وليست كالحركة الفردية التي تتسم بالاختيار الحرّ [19] فالكلام هنا يدرس في إطار لغوي أشمل، وليس في الإطار النحوي الضيق .

وتعدّ تفرقة دي سوسير بين اللغة والكلام إحدى أسس نظريته اللغوية التي بدأت بها مسيرة علم اللغة الحديث ، فاللغة عنده " هي كل ما يتمثله الفرد حين يتعلم لغة بالذات ، أي قائمة الأشكال أو الذخيرة التي استقرت بفعل ممارسة الكلام بين المتحدثين المنتمين للمجتمع ذاته ، إنها النسق النحوي الذي وجد في عقل كل متحدث تلبية لكل المقاصد والأغراض .. أما الكلام فهو الجانب التنفيذي من اللغة الذي يحتوي على التركيبات التي يستخدم المتحدث عن طريقها شفرة النسق اللغوي كي يعبر عن أفكاره الذاتية .." [20].

وتعريفات المحدثين لمصطلح " الجملة " تخلو من مقارنتها بالكلام ؛ لأن ذلك كما قلت لا فائدة فيه للدرس اللغوي الخالص ، ويعرف الدكتور إبراهيم أنيس الجملة بأنها " في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه ، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر" [21].

---

[19] – نفسه : ٢٧ .

[20] – جوناثان كللر : فردينان دوسوسير – تأصيل علم اللغة الحديث وعلم العلامات :٤٣، ترجمة: محمود حمدي عبد الغني ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ٢٠٠٠ .

[21] – من أسرار اللغة :٢٧٦-٢٧٧ ،ط٦ مكتبة الأنجلو ١٩٧٨م.

وهذا في الحقيقة تعريف عملي ينبع من طبيعة اللغة ذاتها ، حيث ينصرف البحث إلى دراسة الجملة غاضّاً الطرفَ عن التقسيمات والتفريعات الشكلية التي آدت كاهل النحو العربي ، وأثقلته بما لا جدوى منه " وصفوة القول أن الدراسة الحديثة في بناء الجملة تهتم بترتيب الوحدات الصرفية في الجملة ، وتراعي الإعراب وتغيره للتعبير عن المعاني المختلفة"[22].

ويعرف الدكتور محمد إبراهيم عبادة الجملة بأنها " أصغر وحدة نحوية تقبل التحليل اللغوي ، فالفعل ومتعلقاته ، والاسم وتوابعه المذكورة في نص ما تمثل الجملة ، وليس الفعل والفاعل أو نائبه ، أو المبتدأ والخبر وحدهما " [23].

وقد نجمل هذه التعريفات بقولنا : إن الجملة هي الوحدة النحوية التي تؤدي معنى تاماً يمكن السكوت عليه ، مع إمكانية استيعاب زوائد وفضلات مقيدة للمعنى العام ، متقدمة أو متأخرة في التركيب ، أو متخللةً بناءَ الجملة الأصليّ مع إمكان حذف بعض مكوناتها بقرائن مفهومة من السياق .

أما أنواع الجمل فقد قسمها النحاة إلى قسمين أساسيين هما الاسمية والفعلية وزاد ابن هشام نوعاً ثالثاً هو الجملة الظرفية، وأنواع الجمل عنده على النحو الآتي:

١- **الاسمية** : وهي التي صدرها اسم [24]، كزيد قائم ، وهيهات العقيق ، وقائم الزيدان ، عند من جوّزه ، وهو الأخفش والكوفيون .

٢- **الفعلية** : وهي التي صدرها فعل ، كقام زيد ، وضُرب اللص .

٣- **الظرفية** : وهي المصدرة بظرف أو مجرور ، نحو : أعندك زيد ، و" في الدار زيد " إذا قدرت زيداً فاعلاً بالظرف والجار والمجرور ، لا بالاستقرار المحذوف ، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما " [25] ولم يُتابَع ابنُ هشام على عدّه الظرفيةَ جملة

---

[22] – د/ محمود فهمي حجازي : مدخل إلى علم اللغة: ٧٠ ، ط٢دار الثقافة ١٩٧٨ م.
[23] – الجملة العربية – دراسة لغوية نحوية :٤١،ط منشأة المعارف – الإسكندرية ١٩٨٨م .
[24] – نحترز هنا مما أوله اسم لكن جملته فعلية مقدمة المفعول أو غيره مثل : المجرمَ عاقبْ .
[25] – مغني اللبيب :٤٣٣/٢.

قائمة برأسها ، أي نوعاً ثالثاً ؛ إذ هو قائم – كما يقول أستاذنا الدكتور طاهر سليمان حمودة – على وجه إعرابي محتمل غير مقطوع به ، ولذا كان عدها ضمن الجملة الاسمية هو الصواب " [26].

أما عند الدارسين المحدثين ، فإن الجملة من حيث البساطة والتركيب تنقسم إلى قسمين أساسيين هما:الجملة البسيطة والجملة المركبة ، وتنقسم البسيطة إلى قسمين:

١ – جملة بسيطة مجردة أو أساسية : وهي التي لا يُضاف إلى ركني الإسناد فيها عنصر لغوي آخر ، نحو : قام زيد وزيد قائم ..

٢ – جملة بسيطة موسعة : وهي التي يُضاف إلى ركنيها الأساسيين ( المسند والمسند إليه ) عنصر أو أكثر يؤثر في مضمونها تقييداً أو توسيعاً أو تنويعاً أو تأكيداً .. ومثالها: كان زيد قائماً، و"إن زيداً قائم في الدار الآن".

والجملة المركبة هي التي تحتوي في تركيبها على جملة أو أكثر ، وهي أعم من الجملة الكبرى عند القدماء ؛ لأنهم يقصرونها على الجملة الاسمية التي خبرها جملة" [27].

فالجملة المركبة هي التي تحتوي في بنيتها على عدة جمل " مفيدة " والمحدثون يوسعون من مدلولها ليدخل فيها كثير من أنماط الجمل الفعلية والاسمية التي تحتوي فيها الجملة المركبة على جملة أو أكثر تقع في موضع الخبر أو النعت أو الصلة أو التبعية .. إلخ " [28].

### ٢ – فكرة الإسناد النحوي وأثرها في تركيب الجملة :

يقوم التركيب الأساسي للجملة العربية على الإسناد ، أي إسناد لفظ إلى آخر – بشروطه – فيكوّنان معاً تركيباً دالاً يسمى جملة ، وهذه الفكرة فكرة منطقية

---

[26] – أسس الإعراب ومشكلاته :٢٨ (الهامش) .
[27] – نفسه : ٣٦ .
[28] – نفسه :٣٦ .

عقلية منظِّمة لفن القول ، فلا مسند بدون مسند إليه ملفوظاً كان أم مقدّراً ، إذ لا يكون أحدهما بدون الآخر كلاماً ، ولا يؤدي معنى ، وفي ذلك يقول سيبويه عن المسند والمسند إليه :" وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بداً ، فمن ذلك الاسمُ المبتدأ والمبني عليه ، وهو قولك : عبدُ الله أخوك ، وهذا أخوك ، ومثل ذلك : يذهب عبد الله ، فلا بد للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء " [٢٩].

هذا هو الأساس العملي الذي تأصّلت عنه فيما بعد الأسس النظرية لفكرة الإسناد في النحو ، فصارت ذات تعريفات وحدود وقواعد .

يقول الشريف الجرجاني في تعريف الإسناد :" الإسناد في عرف النحاة عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة ، أي على وجه يحسن السكوت عليه ، وفي اللغة إضافة الشيء إلى الشيء" [٣٠] وقال شارح الكافية " والمراد بالإسناد أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى ، على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخص به" [٣١] ويلخّص السيوطي هذا المفهوم بقوله :" والإسناد تعليق خبر بمخبر عنه ، أو طلب بمطلوب منه " [٣٢] أما عن علاقة الإسناد نفسها بين طرفيه فهي " العلاقة الضمنية التي تربط المسند بالمسند إليه " [٣٣].

والجملتان الأساسيتان في النحو العربي هما الاسمية والفعلية ، وهما معاً مبنيتان على الإسناد ، كما يقول الدكتور تمام حسان :" للجملة عند النحاة ركنان المسند إليه والمسند فأما في الجملة الاسمية فالمبتدأ مسند إليه ، والخبر مسند ، وأما في الجملة الفعلية فالفاعل أو نائبه مسند إليه والفعل مسند ، وكل ركن من هذين الركنين عمدة لا تقوم الجملة إلا به ، وما عدا هذين الركنين مما تشتمل عليه

[٢٩] – الكتاب : ٢٣/١.
[٣٠] – التعريفات : ٢٣ .
[٣١] – شرح الكافية : ٨/١.
[٣٢] – المطالع السعيدة : ٦١/١ .
[٣٣] – الألسنية – القسم الثاني : ٥٤ .

الجملة فهو فضلة يمكن أن يستغني عنه تركيبُ الجملة ، هذا هو أصل الوضع بالنسبة إلى الجملة العربية " [٣٤].

والإسناد قرينة معنوية تساعد في التحليل النحوي للجملة العربية ، كما يقول الدكتور تمام حسان :" فعلاقة الإسناد مثلاً – وهي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر ، ثم بين الفعل والفاعل أو نائبه – تصبح عند فهمها وتصورها قرينة معنوية على أن الأول مبتدأ والثاني خبر ، أو على أن الأول فعل والثاني فاعل أو نائب فاعل ويصل المعرب إلى قراره أن ذلك كذلك عندما يفهم العلاقة الرابطة بين الجزأين" [٣٥].

والإسناد في جوهره أمر بسيط واضح لا تعقيد فيه ولا غموض ، فهو إما مبتدأ يبنى عليه خبر أو فعل يتبعه فاعل ( مسند إليه ) قال سيبويه :" المبتدأ : كلُّ اسم ابتدئ ليُبنى عليه كلامٌ ، والمبتدأ المبنيُّ عليه رفع ، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه فالمبتدأ الأول، والمبنيُّ ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه"[٣٦] والجملة عند المناطقة تتكون من " موضوع ومحمول ، أي من مسند ومسند إليه ، أو من مبتدأ وخبر عند النحاة " [٣٧] .

وليس شرطاً أن يكون سيبويه قد أخذ تعريف الجملة عن أرسطو والمناطقة ، فهذا أمر مستبعد في تلك المراحل المبكرة من الدرس النحوي ، وفكرة الإسناد هذه ناشئة من طبيعة اللغة ذاتها ، فهذا – عند النحاة والمناطقة – مما تتوارد عليه الخواطر والعقول ، أو كما يقول الدكتور عبده الراجحي :" إن وجود الأثر المنطقي في النحو العربي دليل على مكانة الجانب العقلي في هذا النحو " [٣٨].

---

[٣٤] – الأصول :١٣٠، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢ م.
[٣٥] – اللغة العربية معناها ومبناها :١٩١-١٩٢ .
[٣٦] – الكتاب :١٢٦/٢ .
[٣٧] – النحو العربي والدرس الحديث :١٠١ .
[٣٨] – نفسه :١٠٤ .

وقد أجمل سيبويه ما يمكن بناؤه – أو إسناده – إلى المبتدأ فقال : واعلم أن المبتدأ لا بدّ له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو ، أو يكون في مكان أو زمان ، وهذه الثلاثة يُذكر كل واحد منها بعد ما يُبتدأ " [39] وهو يريد أن الخبر في الغالب هو المبتدأ نفسه في المعنى كقولنا : محمد كريم ، والرجل يجري ، لكن هذا ليس مطرداً .

وقد فصّل النحاة صور الإسناد الممكنة ، فقال الزمخشري : إنه " لا يتأتى إلا في اسمين أو في فعل واسم ، ويسمى الجملة " وقال شارح المفصل في ذلك: وهذا إشارة إلى التركيب الذي ينعقد به الكلام ويحصل منه الفائدة ، فإن هذا لا يحصل إلا من اسمين نحو : زيد أخوك ، والله إلهنا .. أو من فعل واسم نحو : قام زيد .. فيكون الفعل خبراً والاسم المخبر عنه ، ولا يتأتى ذلك من فعلين ، لأن الفعل نفسه خبر، ولا يفيد حتى تسنده إلى مُحدِث ، ولا يتأتى من فعل وحرف ، ولا حرف واسم ، لأن الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل" [40].

وقسّم شارح الكافية صور الإسناد حسب التركيب العقلي المجرد إلى ستة أقسام ، قال :" والتركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة الأشياء ، أعني الاسم والفعل والحرف ، لا يعدو ستة أقسام : الاسمان ، والاسم والفعل ، أو الحرف والفعل مع الفعل ، أو الحرف والحرفان ، فالاسمان يكونان كلاماً لكون أحدهما مسنداً والآخر مسنداً إليه ، وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسنداً ولو جعلته مسنداً إليه فلا مسند .. والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلاماً ، لعدم المسند إليه، وأما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه" [41].

وفصّل عبد القاهر الجرجاني صور الإسناد عملياً في العربية ، وإن كان يستعمل أكثر من مصطلح ، كما يقول الدكتور تمام حسان :" ولعل أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي إلى الآن هي ما ذهب إليه عبد

---

[39] – الكتاب :٢/١٢٧ .
[40] – شرح المفصل :١/٢٠ .
[41] – شرح الكافية :١/٨-٩ .

القاهر الجرجاني صاحب مصطلح التعليق ، وقد كتب دراسته الجادة في كتابه " دلائل الإعجاز " تحت عنوان "النظم" ولكن عبد القاهر أورد في هذه الدراسة أربعة مصطلحات هي : ١- النظم ٢- البناء ٣- الترتيب ٤- التعليق "[42].

وأقرب هذه المصطلحات إلى مصطلح الإسناد هو التعليق ، وقد قصد به عبد القاهر " إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية "[43].

قال عبد القاهر عن الإسناد وصوره ، وقد سماه التعليق كما تقدم :" معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض ، وجعل بعضها بسبب من بعض والكلم ثلاث : اسم وفعل وحرف ، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة وهو لا يعدو ثلاثة أقسام : تعلق اسم باسم ، وتعلق اسم بفعل ، وتعلق حرف بهما "[44].

هذا هو الأساس النظري لصور التعليق أو الإسناد عند عبد القاهر ، ثم ذكرها مفصلة على النحو الآتي :

١- تعلق الاسم بالاسم :كأن يكون خبراً عنه أو حالاً منه أو تابعاً له ، صفة أو توكيداً أو عطف بيان أو بدلاً أو عطفاً بحرف ، أو بأن يكون الأول مضافاً إلى الثاني أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل ، ويكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول ... أو بأن يكون تمييزاً قد جلاه منتصباً عن تمام الاسم ...

٢- تعلق الاسم بالفعل : بأن يكون فاعلاً له أو مفعولاً ، فيكون مصدراً قد انتصب به ، كقولك : ضربت ضرباً .. أو مفعولاً كقولك ضربت زيداً أو ظرفاً مفعولاً فيه .. أو مفعولاً معه.. أو مفعولاً له ، أو بأن يكون منزلاً من الفعل منزلة المفعول ، وذلك في خبر كان وأخواتها ، والحال والتمييز المنتصب عن تمام الكلام ، مثل : طاب زيد نفساً .. ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء ، كقولك: جاءني القوم إلا زيداً.

---

[42] - نفسه : ١/٨-٩ .
[43] - نفسه : ١/٨-٩ .
[44] - دلائل الإعجاز :٤٦ .

٣- تعلق الحرف بالاسم والفعل كحروف الجر واو المعية وإلا الاستثنائية .

ب- التعليق بحرف العطف : وهو أن يدخل الثاني في عمل العامل الأول كقولنا : جاءني زيد وعمرو .

ج- تعلق الحرف بمجموع الجملة ، كتعلق حروف النفي والاستفهام والشرط والجزاء "[٤٥].

إن المهمة الأساسية للإعراب إذن هي تحليل التركيب اللغوي ، وبيان موقع كل عنصر من عناصر الجملة ، وتحديد هويته النحوية ، ومن ثم دلالته في التركيب ، والإعراب هو الفيصل في بيان صحة التركيب اللغوي المبني على الإسناد أو خطئه وإلى ذلك يشير سيبويه صددَ بيانه للمحال من الكلام بقوله : " وأما المحال فأن تنقضَ أول كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غداً، وسآتيك أمسِ"[٤٦].

والمستوى الصرفي يبين أنّ " أتى فعل ماض ، وأن "غداً " ظرف للمستقبل والمستوى النحوي يبين أن تركيبهما معاً غير ممكن ، لتنازع المضيّ والاستقبال دلالة الجملة الواحدة ، ومثله " سآتيك أمس".

ويشير سيبويه أيضاً إلى الكلام " المستقيم الكذب " وهو الذي تُراعَى فيه الصنعةُ النحوية ، ولا يُراعى الجانب الدلالي ، فهو مستقيم نحواً ، كذب دلالة وذلك كقولهم :" حملت الجبل ، وشربت ماء البحر "[٤٧] فهذا الكلام مكوّن من ركني الإسناد : المسند والمسند إليه ، مع الفضلة ( المفعول ) ومع ذلك يفقد معناه لعدم تطابق المستوى الدلالي للجملة مع المستوى النحوي لها ، وثمة عنده قسم من الكلام " محال كذب " وهو يجمع المحال لعدم إمكان حدوثه والكذب لعدم

---

[٤٥] - دلائل الإعجاز :٤٦- ٤٨ ، وقد حذفت بعض الأمثلة من النصوص .

[٤٦] - الكتاب :٢٥/١ .

[٤٧] - نفسه :٢٦/١، وهذا في الاستعمال الحقيقي ، أما في الاستعمال المجازي فيمكن استقامة هذا الكلام إذا توفرت قرائن الاستعمال المجازي المعروفة .

توفر عنصر الزمن المناسب له في سياق الجملة ، ومثّل له بقوله :" سوف أشرب ماء البحر أمسِ".

أما المستقيم القبيح عنده فهو فرع من كلام العرب يُخرج فيه عن المألوف من كلامهم حيث يوضع اللفظ في غير موضعه المعتاد من استعمالات العرب ومنه " قد زيداً رأيتُ " حيث تدخل " قد" على الفعل عادة ، أما دخولها على الاسم فشاذ غير معروف ولا يقاس عليه حتى إن وجد شاهد له ، فهذه صور حكاها سيبويه وخطّأ بعضها ، وقبّح بعضاً آخر ، أما الكلام المستقيم الجاري على سنن العرب فهو عنده مستقيم حسن ، وعليه أكثر كلام العرب واستعمالاتهم ، ومنه قُعّدت قواعد النحو .

إن توافق العناصر النحوية في بناء الجملة شرط لتمام معناها وإفادته ، قال سيبويه :" فإن قلت : مَنْ ضَرَبَتْ عبدُ أُمّك ، أو : هذه عبدُ زَيْنَبَ ، لم يجُز لأنه ليس منها ولا بها ، و لا يجوز أن تلفظ بها وأنت تريد العبد " [48].

**٣- أثر نظرية العامل في وصف تركيب الجملة :**

استأثرت نظرية العامل بنصيب كبير من الدرس النحوي قديماً وحديثاً ، واختلفت آراء الدارسين حول العامل وجدوى دراسته .. وليس هنا موضع بسط ذلك ، والذي يعنينا هنا هو بيان أثر العامل في تركيب الجملة العربية .

وفكرة العامل فكرة عقلية بسيطة ، أساسها أنه لا حدَث إلا بمُحدِث ، ولا عمل بلا عامل ، وقد أخذ النحاة هذه الفكرة البسيطة وطبقوها على الدرس النحوي ، فكانت لها نتائجها الخطيرة الضابطة ، ولم يضع سيبويه تعريفاً محدداً للعامل في كتابه ، وإن كان قد أسس الموضوعات النحوية في كتابه على فكرة العامل ، وأشار إليه إشارات موجزة ، كما سنورد بعد .

ومن المصادر التي فصلت ذكر العامل وأنواعه كتاب شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ ، وقد عرف العامل بقوله :" العامل هو ما عمل في غيره شيئاً من

[48] - نفسه :١/٥٣- ٥٤ .

رفع أو نصب أو جزم على حسب اختلاف العوامل ، وإنما كان كذلك لأن العامل لما وُجد مؤثراً في المعمول عملاً سمي عاملاً ،كما أن الفاعل لما وجد مؤثراً في المفعول أثراً سمي فاعلاً " [49].

فالعامل هو الذي يستوجب آخرُ اللفظ بعمله إحدى الحركات الإعرابية المعروفة [50]، وقد قسم النحاة العوامل إلى عوامل لفظية – وهي أكثرها وجوداً في النحو – وعوامل معنوية ، فاللفظية هي التي تجلب الحركة عن طريق لفظ موجود في الكلام من اسم أو فعل أو حرف ، والمعنوية هي التي لا عمل للّسان فيها ، وإنما هي معانٍ ، كالابتداء مثلاً .

وفكرة العمل النحوي بصورتها البسيطة هذه منظمة لفن القول ، حيث إن " العامل هو ما يؤثر في الاسم تأثيراً ينشأ عنه علامة ترمز إلى باب خاص من أبواب النحو ، وتقوم نظرية العامل المجردة من زيفها على أسس سليمة غايتها ضبط قواعد اللغة وتيسير استعمالها " [51].

وليس معنى ذلك أن العرب حين نطقت بكلامها كانت على دراية بالعوامل التي فصل النحاة ذكرها ، وإنما كانوا يعطون لكل وجه من الكلام ما يستحقه من رفع أو نصب أو جر أو جزم ، حسب تغير وجه الكلام ، وذلك مما يؤكد علاقة الدلالة بالتركيب في ذهن العربيّ قبل أن تُقعّدَ القواعدُ النحوية المعروفة ، ومما يوضح ذلك هذه الواقعةُ التي ذكرها ابن جني ، قال :" وسألت يوماً أبا عبد الله محمد بن العسّاف العقيلي الجوني- أعرابي- فقلت: كيف تقول: ضربت أخوك ؟ فقال أقول : ضربت أخاك ، فأدرته على الرفع فأبى ، وقال: لا أقول أخوك أبداً ! قلت فكيف تقول: ضربني أخوك ؟ فرفع ، فقلت: ألستَ زعمت أنك لا تقول أخوك أبداً ؟ فقال: أيشٍ هذا ؟ اختلفت جهتا الكلام! فهل هذا إلا

[49] – شرح المقدمة النحوية ، لابن بابشاذ :٢٩٤ ، تحقيق د/ محمد أبو الفتوح شريف ، ط الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية ١٩٧٨ م .
[50] – ويدخل فيه ما يُعرب بالحروف كذلك .
[51] – ريمون طحان ، الألسنية – القسم الثاني :٢٢ .

أدلَّ شيء على تأملهم مواقع الكلام، وإعطائهم إياه في كل موضع حقَّه ، وحصتَه من الإعراب عن ميزة وعلى بصيرة، وأنه ليس استرسالاً ولا ترجيماً ؟" [٥٢].

وقد عرض سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه للعامل ، وبين أثره في جلب الحركة الإعرابية ، ومن ثم بيان الموقع الإعرابي لكل لفظ ، وذلك يلقانا في الصفحات الأولى من كتابه ، قال في باب " مجاري أواخر الكلم من العربية " وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدث فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل التي لكلّ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرف الإعراب " [٥٣].

وقسم النحاة العوامل إلى لفظية ومعنوية ، واللفظية كثيرة تنتظم كل أبواب النحو ولا خلاف في أكثرها من حيث عملها ، أما الخلاف والجدال فقد كان حول العوامل المعنوية لأنها تُقدّر ، والتقدير أهم أسباب الخلاف النحوي ، ولعل من أشهر المناظرات الخلافية حول العامل المعنوي مناظرة الفراء مع أبي عُمر الجَرْمِيّ ، وقد أوردها ابن الأنباري في الإنصاف [٥٤].

والعامل المعنوي ضربان ، أحدهما :" عامل الرفع في المبتدأ ، والآخر عامل الرفع في الفعل المضارع ، فالمبتدأ قولك : زيد قائم ، وعبد الله منطلق، فزيد ونحوه مرفوع لا بدَّ لـه من رافع ، وليس في اللفظ ما يرفعه من شيء قبله ولا بعده فوجب أن يكون العامل معنوياً لا لفظياً ، وذلك المعنوي هو الابتداء " [٥٥].

والثاني من العوامل المعنوية هو عامل " الفعل المستقبل الذي يعمل الرفع فيه أبداً ما لم يكن معه ناصب أو جازم ، وذلك قولك : هذا رجل يضحك ورأيت

[٥٢] – الخصائص : ٧٧/١ .
[٥٣] – الكتاب : ١٣/١ .
[٥٤] – انظر : الإنصاف ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية صيدا – بيروت ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
[٥٥] – شرح المقدمة النحوية : ٢٩٥.

رجلاً يضحك ، ومررت برجل يضحك ، فيضحك فعل مستقبل مرفوع ليس معه رافع قبله ولا بعده ، فوجب أن يكون الرافع معنوياً ، وذلك المعنوي هو وقوعه موقع الاسم ، وذلك الاسم هو" ضاحك " إذا قلت : هذا رجل ضاحك " [٥٦].

والحقيقة أن نظرية العامل ساعدت على ضبط الكلام وتنظيمه في صورتها العقلية واللغوية البسيطة ، حيث يتم تركيب الجملة وفقاً للعوامل التي تنظم تتابع الألفاظ فيها، فالفعل المنصوب لا بدَّ له من ناصب ، وكذا المجزوم ، وهو في كل حالاته لا بد لـه من فاعل ظاهر أو مقدر .. وقد يستدعي الفعل والفاعل مفعولاً أو اثنين .. إلخ ، فالعامل بهذه الصورة ذو دور إيجابي في بيان أسس تركيب الجملة العربية .

وقد جمع النحاة على أساس هذه النظرية عوامل الرفع وعوامل النصب وعوامل الجزم وكذا الجر .. وبينوا كلاً منها ، وفصّلوا الحديث عنها بدقة قل أن نجد لها مثيلاً في ميادين الثقافة العربية الأخرى " ومهما يكن من رأي القدماء في فكرة العامل ، أهي للمتكلم نفسه ، أم هي من مضامّة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ .. فإن العامل كان ولا يزال حجر الزاوية في النحو العربي " [٥٧].

والعامل إذن ضابط لفظي أو معنوي لتركيب الجملة ، وإذا خرج الكلام عن قواعد العمل النحوي التي جمعها النحاة ردوه ووصفوه بالضعف أو الشذوذ وقد منع سيبويه أن يقال :" مررت قائماً برجل " لأن الحال صارت قبل العامل في صاحبها ، وليس العامل فعلاً ، وإنما هو الباء " [٥٨].

فالعامل – في رأينا– يشبه أن يكون روحاً تسري في أوصال الجملة تنظمها وتحفظ لها كيانها ... وهذا في صورته البسيطة الخالية من الخلاف والتعقيد والتأويل والفروض النظرية البعيدة عن الواقع اللغوي ، فإذا دخل هذا كله

---

[٥٦] – السابق :٢٩٧ .
[٥٧] – د/ عبده الراجحي : النحو العربي والدرس الحديث :١٤٧.
[٥٨] – الكتاب :١٢٤/٢.

ميدان النحو صار العامل وبالاً عليه وعلى دارسيه ، وبعض النحاة يحلو لهم استعراض قدراتهم العقلية لتكثير الآراء والتفرد ، وهم – على سبيل المثال – يقدّرون المحذوف في " بسم الله " فعلاً فتكون الجملة فعلية .. ثم يذهب فريق منهم إلى تعداد فضائل الفعلية على الاسمية ليثبت صحة تقديره .. ويقدّر آخرون المحذوف اسماً فتكون الجملة اسمية ، ثم يذهب يحتج لفضل الاسمية على الفعلية .. إلخ .

ومن ذلك تقديرهم العامل في الجار والمجرور في "في الدار رجل " أهو فعل أم اسم ؟ فالفعل يجعل الجملة كلها فعلية ، والاسم يجعلها اسمية .

وأورد الأنباريُّ في الإنصاف مسائل كثيرة اختلفوا فيها حول العامل نكتفي بواحدة منها ، وهي اختلافهم حول العامل في الاسم المرفوع بعد إن الشرطية ، قال :" ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسمُ المرفوعُ بعد إن الشرطية نحو قولك " إنْ زيدٌ أتاني آته " فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل والتقدير فيه " إن أتاني زيد " والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدّر " [٥٩].

ولسنا هنا في مجال المفاضلة بين القولين – اعتماداً على طبيعة اللغة ذاتها – ومع أنا نميل إلى رأي الكوفيين القريب من الواقع اللغوي ، فإن شاهدنا هو أن الخلاف حول العامل كان ذا أثر ضار للنحو العربي ودارسيه ، وكان هذا سبباً في أن هاجم بعضهم نظرية العمل ، ومن أشهر الذين هاجموها ابن مضاء القرطبي ، وكان هجومه مبنياً على أساس أن تحليل اللغة وتراكيبها ليس في حاجة إلى العامل ، فهو شيء خارج عن العملية اللغوية ، أو بمعنى آخر هو دخيل عليها ، فلا حاجة بها إليه ، قال :" قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو كل ما يستغني عنه النحوي ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ، فمن ذلك ادعاؤهم

[٥٩] – الإنصاف :٦١٥/٢–٦١٦.

أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي ، وأن الرفع منها يكون بعامل معنوي وبعامل لفظي "[٦٠].

ولكن الواقع يقتضي منا أن نعترف بأن فكرة العمل النحوي في صورتها البسيطة هي فكرة منظمة لفن القول ، ولتركيب الجملة ، فهي فكرة عملية نافعة بعيداً عما آلت إليه من جدل عقيم واختلاف كبير ، والذي يقرأ الآية الكريمة الآتية – على سبيل المثال – سيجد أثر هذا الكلام :

قال تعالى ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ (فاطر:٢٨) فقد بدأت الآية بإن وهو حرف عامل ، فدخل عليه الحرف (ما) فكفّه عن العمل وأفادا معاً التوكيد والقصر .. والفعل المضارع " يخشى " مرفوع لتجرده عن عوامل النصب والجزم ، وهذا أصل وضعه .. ولفظ الجلالة " الله " منصوب ، وهو منصوب على المفعولية مع تقدمه على فاعله .. ولذلك دلالاته البلاغية ، ثم نجد حرف الجر – عامل الجر – والاسم المجرور والضمير المضاف إليه .. ثم الفاعل في آخر الجملة مرفوعاً بعمل الفعل فيه ، وفكرة العمل نظمت تركيب الجملة وأوقفت القارئ على دلالتها والإعراب الظاهر هنا هو الذي مكّن من هذا التقديم والتأخير ، ومنع من حدوث لبس في فهم المعنى .

**٤ – أثر الإعراب في التقديم والتأخير :**

التقديم والتأخير ظاهرة تطبع الجملة العربية في كثير من أنماطها ، ولا غروَ ، فهو مجال إبداع المبدعين من الشعراء والناثرين، وهو مجال خصب لبلاغة القول تتفاوت فيه قرائح الكتاب ، ويتعلق على كل حال بالحالة النفسية والفكرية التي يمر بها المبدع ، فتجعله يبني جملته على نسقٍ ما ، فيقدم أو يؤخر .

والذي ييسّر لـه كل ذلك هو الإعراب الذي يحفظ لكل لفظ مكانه في بناء الجملة ، أياً كان موقعه مقدماً أو مؤخراً، أو حتى محذوفاً مقدراً ، قال أنطوان

---

[٦٠] – ابن مضاء القرطبي:الرد على النحاة:٧٦، تحقيق د/شوقي ضيف، ط٣ دار المعارف ١٩٨٨م.

مايبه :" ووجود إعراب غني بالحالات بحيث يكفي للعبارة عما هو ضروري لبناء الجملة يعفي من الاعتماد على قواعد الترتيب ، وعلى العكس من ذلك يجب أن يكون هناك قواعد دقيقة لترتيب الكلمات عندما لا يوجد عنصر من عناصر الإعراب ، كما هو الحال في اللغة الصينية "[٦١].

وليس معنى ذلك أن كل متحدث أو كاتب بالفصحى لا بدّ له من درس متعمق للنحو ، فكثير منهم يكتب بما يشبه السليقة مستمداً من مخزون لغوي متنوع لا بدّ منه ، كما يلخص ستيفن بنكر عن تشومسكي :" إن كل جملة ينطقها الإنسان أو يفهمها إنما هي ربط جديد بين الكلمات .. فلا بدّ إذن أن يحوي العقل وصفة أو برنامجاً يمكنه من أن يبني عدداً غير متناهٍ من الجمل مستخدماً قائمة محدودة من الكلمات ، ويمكن أن يُسمى هذا البرنامج ( نحواً عقلياً ) ويجب ألا يُخلطَ بينه وبين الأنحاء الأسلوبية أو التعليمية التي لا تزيد عن كونها دليلاً إرشادياً للتقاليد المرعية في النثر المكتوب .."[٦٢].

وإذْ نعود إلى نصوص العربية الفصيحة ، فسنجد القرآن الكريم الذي نزل بلسان العرب وعلى سننهم في الكلام ، وعلى ما تعارفوا عليه في البيان قد ورد فيه التقديم والتأخير كثيراً مرتبطاً بالمعنى أكمل ارتباط ، بحيث نجد للتقديم والتأخير دورهما في أداء المعنى المراد على أكمل وجه في القرآن ، وسنرى صوراً لذلك في هذا المبحث .

ومما يدل على أن الإعراب هو الضابط في عملية التقديم والتأخير أنه حينما تختفي علامة الإعراب من الكلام يوجب النحاة ترتيب الجملة على النسق المعروف من ركنيها في الاسمية والفعلية ، قال ابن جني :" قد تقول : ضرب يحيى بشرى ، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً ، وكذلك نحوه ، قيل : إذا اتفق ما هذه

---

[٦١] – أنطوان مايبه: علم اللسان :٤٤٠، ترجمة د/محمد مندور ، ونشره ملحقاً بكتابه (النقد المنهجي عند العرب ) ط دار نهضة مصر.

[٦٢] – ستيفن بنكر : الغريزة اللغوية : ٢٩، ترجمة : د:/ حمزة المزيني ، ط دار المريخ ، الرياض ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.

سبيله مما يخفى في اللفظ حاله أُلزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام الإعراب ، فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير ، نحو : أكل يحيى الكمثرى ، لك أن تقدم أو تؤخر كيف شئت" [٦٣].

ويرى سيبويه كذلك أن الإعراب هو الذي يحفظ للفظ مكانه ودوره في بناء الجملة مقدماً أو مؤخراً ، ولكنه يضيف إلى ذلك الأهميةَ الناشئةَ عن التقديم في بعض الأساليب ، يقول في جملة " ضرب عبدُ الله زيداً ": فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول ، وذلك قولك : ضرب زيداً عبدُ الله ؛ لأنك إنما أردت به مقدماً ما أردت به مؤخراً ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخراً في اللفظ ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون مقدماً ، وهو عربي جيد كثير، كأنهم يقدمون الذي بيانُه أهمُّ لهم ، وهم ببيانه أعْنَى ، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم " [٦٤].

ولا يغير من سنن العربية في التقديم والتأخير دخول الفعل الناسخ مثلاً على الجملة الاسمية ، ففي قولنا :" كان زيد حليماً "و" كان حليماً زيد " قال سيبويه : " ولا عليك أقدمت أم أخرت ، إلا أنه على ما وصفت لك في قولك: ضرب زيداً عبدُ الله " [٦٥].

وقول سيبويه " كأنهم يقدمون الذي بيانُه أهمُّ لهم ، وهم ببيانه أعْنَى " صار من بعده قاعدةً أساسيةً في درس التقديم والتأخير ، حيث لا يتم تقديم مؤخر أو تأخير مقدم – في رأي النحاة والبلاغيين – إلا لغرض يريده المتكلم ، ولم يكن ذلك الغرض ليتم أو يتضح لو بنى المتكلم كلامه على النسق المألوف للكلام ،

---

[٦٣] – الخصائص : ٣٦/١.
[٦٤] – الكتاب : ٣٤/١ .
[٦٥] – نفسه : ٤٧/١ .

قال عبد القاهر صددَ حديثه عن التقديم والتأخير :" اعلم أنّا لم نجدْهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام" ثم ذكر قول سيبويه [٦٦].

ويسأل ابنُ فضّال المجاشعي :" لـمَ جاز تقديم المفعول وتأخيره وتوسيطه ؟ والجواب : أنهم أرادوا أن يتوسعوا في الكلام بالتقديم والتأخير ، لأنهم يحتاجون إلى ذلك في الشعر والسجع ، فلو لم يجيزوا ذلك لضاق عليهم الأمر ، ولم يخافوا لبساً لأن رفع الفاعل ونصب المفعول يفرق بين المعنيين " [٦٧].

ويرى ابنُ يعيش كذلك أن ترتب الكلام على النسق المألوف فيه ضيق على المبدعين ، قال:"ولو اقتصر البيان على حفظ المرتبة ، فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره لضاق المذهب ، ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب ، ألا ترى أنك تقول : ضرب زيد عمراً ، وأكرم أخاك أبوك ، فيعلم الفاعل برفعه والمفعول بنصبه ، سواء تقدم أو تأخر؟ " [٦٨].

ويرى ابن قيم الجوزية أن العرب تأتي بالتقديم "دلالة على تمكنهم في الفصاحة وملكتهم للكلام ، وتلعّبهم به وتصرفهم فيه على حكم ما يختارونه وانقياده لهم لقوة ملكتهم فيه وفي معانيه ، ثقةً بصفاء أذهانهم ، وغرضهم فيه أن يكون اللفظ وجيزاً بليغاً وله في النفوس حسن موقع وعذوبة مذاق " [٦٩].

والحقيقة أن التقديم والتأخير كثيراً ما يرتبط بالمستويات العليا من الكلام وبحالة المتكلم أو الكاتب النفسية والفكرية ، ومما يقرره اللغويون المحدثون أن " مخالفة النظام المألوف في ترتيب الكلمات قد يقع في الأساليب التي تشبه الشعر

---

٦٦ – دلائل الإعجاز : ١٤٣ .

٦٧ – شرح عيون الإعراب:١٢٦ ،تحقيق :د/عبد الفتاح سليم ، ط١ المحقق –١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م. توزيع دار المعارف .

٦٨ – شرح المفصل :٧٢/١ .

٦٩ – الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان :٨٢، ط دار الكتاب العلمية – بيروت ، نشر منسوباً لابن القيم، وقيل هو لابن النقيب من علماء القرن السابع الهجري .

الموزون ، كبعض الخطب العنيفة الحماسية ، وفي كل أسلوب انفعالي عاطفي كالذي يكون في الحوار والمحاجّة " [70].

والمستشرق برجشتراسر يرى كذلك أن جملة "جاء زيد" إذا قدم الفاعل فيها كان المراد " أن أنبه السامع إلى أن الذي جاء هو زيد ، كأني قلت : زيد جاء لا غيره فتقديم الفاعل عبارة عن أن الأهم كون زيد هو الفاعل ، لا كونه فعل الفعل ، وما ينبه السامع على هذا المعنى الخاص شيئان : الأول : تغيير الترتيب العادي ، فكل شيء يخالف العادة هو أكثر تأثيراً في الفهم من المألوف ، والثاني : أن أول كلمة في الجملة هي على العموم المضغوطة في اللغة العربية ، إذا صرفنا النظر عما تبتدئ به الجملة من الأدوات " [71].

ويقول الدكتور ريمون طحان :" وما تقديم اللفظ على غيره إلا دليل اهتمام معين وخاص ، ولا يلجأ العربي إلى تقديم الفاعل على الفعل إلا بقصد إزالة الشك فيمن صدر منه الفعل " [72].

والمحدثون يدرسون التقديم والتأخير تحت مصطلح واحد هو إعادة الترتيب Permutation كما يقول الدكتور عبده الراجحي :" وقواعد إعادة الترتيب من الخصائص الكلية المهمة في اللغات الإنسانية ، وذلك أن لكل لغة ترتيبها الخاص .. ومن الملاحظ أن كل عناصر الجملة عرضة لتغيير مكانها ، وإن كان ذلك أكثر ما يكون فيما يسميه العرب "فضلة " كالمفاعيل والحال والظروف وغير ذلك"[73] هذه الفضلات النحوية تغير مواقعها " وفق مناسبات القول وحاجاته ومقتضى حاجات الكلام العربي الفصيح " [74].

---

[70] – د/ إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة :٣٤١ .

[71] – التطور النحوي للعربية ، مكتبة الخانجي ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م ، أشرف على إخراجه د/ رمضان عبد التواب .

[72] –الألسنية–القسم الثاني:٢٥، والفاعل نحوياً لا يتقدم على فعله، وغرضه هنا جعْلُ الفاعل مبتدأ.

[73] – النحو العربي والدرس الحديث :١٥٤ .

[74] – الألسنية :٧٩.

التقديم والتأخير إذن عملية ترتبط بالمستويات العليا من الكلام ، إذ هي دليل على بلاغة المتكلم ، وتمكنه من لغته وتصرفه فيها .. ولذلك نلاحظ أنه كلما قلَّ المستوى الثقافي للمتكلم ، مالت لغته إلى الترتيب المألوف للجملة ، اسمية كانت أو فعلية ، ويتضح ذلك كثيراً في لغة الصحافة اليومية ، واللهجات المعاصرة التي ضاع منها الإعراب ، وهي تميل إلى نمط الجمل الثابتة بوضوح ، أما الكلام الفصيح ، كالقرآن الكريم ، والحديث النبوي ، وكذلك الشعر العربي المعمول على روية ودراية وإتقان ، والنثر الفنيّ ، كل ذلك تظهر فيه بلاغة التقديم والتأخير .

وقد أحصى علي بن عيسى الرماني الأوجُه التي يحسن فيها التقديم فوجدها ستة على النحو الآتي :

١ – أن تكون الحاجة إلى ذكره – أي المقدم – أشد ، وإلى العلم به أهم ، كما قال سيبويه : وإن كانا جميعاً يهمانهم ..

٢ – أن يكون التأخير أليقَ بما اتصل من الكلام كقوله ﴿ **سَرَابِيلُهُمْ مِنْ قَطِرَانٍ وَتَغْشَى وجُوهَهُمُ النَّارُ**﴾ (إبراهيم:٥٠) فهذا أليق بما بعده، وهو قوله ﴿ **إِنَّ اللهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ** ﴾ وهو أشكل بما قبله أيضاً ، لأن قبله ﴿ **مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ** ﴾ .

٣– أن يكون الأول أعرف من الثاني وذلك في الأخبار والصفات ، فالأخبار كقولك زيد قائم .. والصفات كقولك : زيد الطويل ، فزيد أعرف من الطويل .

٤– تقديم الحروف التي لها صدر الكلام ، كحروف الاستفهام والنفي .

٥– تقديم الكل على جزئياته .

٦– تقديم الدليل على المدلول [٧٥].

وأركان الجملة العربية يمكن أن يلحقها – مع توابعها وفضلاتها – كثير من التقديم والتأخير ، ولا يكاد يثبت أمام ذلك إلا الفاعل في حالة التقديم ، فلا

---

[٧٥] – انظر : نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، لفخر الذين الرازي :١٦١، تحقيق د/إبراهيم السامرائي ، د/محمد بركات ، ط دار الفكر ، عمان – الأردنّ ١٩٨٥ م .

يتقدم فعله ، لأنه لو تقدم لتغير وصفه النحوي كما نعلم ، فلا يجوز تقديمه على فعله مع بقاء اسمه ، خلافاً لرأي الكوفيين ، والضابط لهذا كله هو الإعراب كما أسلفت مراراً ، ومن ذلك هاتان الجملتان :

١ – فيها عبد الله قائماً .

٢ – عبد الله فيها قائماً .

قال فيهما سيبويه:" عبد الله ارتفع بالابتداء ، لأن الذي ذكرت قبله وبعده ليس به وإنما هو موضع له ، ولكنه يجري مجرى الاسم المبني على ما قبله ، ألا ترى أنك لو قلت : فيها عبد الله ، حسن السكوت وكان كلاماً مستقيماً ؟ إلا أن عبد الله يرتفع مقدماً كان أو مؤخراً بالابتداء "[٧٦].

وفي الجملة الفعلية يشيع غالباً تقدم الفاعل مفعولَه ، وعليه أكثر كلامهم ، غير أن ثمةَ مواضعَ يتقدم فيها المفعول فاعله وأحياناً الفعل والفاعل معاً ، والمفعول الذي نعنيه هنا هو الاسم الظاهر لا الضمير ، إذ للضمير أحكامه ، كالضمير في" أعطاك الله صورة حسنة أو " إياك نعبد" فالضمير المتصل والمنفصل هنا مقدمان وجوباً ، أما الذي نعنيه فهو المفعول المقدم مع إمكانية تأخيره ، وهو يأتي مقدماً لأغراض عدة ، منها طلب الالتفات والاهتمام والتدبر، أو مراعاة الفواصل ، أو لإحداث الأثر السمعي المريح للأذن والنفس.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿ **إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ** ﴾(فاطر:٢٨) قال الزمخشري :" فإن قلت : هل يختلف إذا قُدّم المفعول في هذا الكلام أو أُخّر ؟ قلت : لا بدَّ من ذلك ، فإنك إذا قدمت اسم الله وأخرت العلماء كان المعنى : إن الذين يخشون الله من بين عباده هم العلماء دون غيرهم ، وإذا عملت على العكس انقلب المعنى إلى أنهم لا يخشون إلا الله ، كقوله تعالى ﴿ **وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللهَ** ﴾(الأحزاب:٣٩) وهما معنيان مختلفان "[٧٧].

---

[٧٦] – الكتاب :٢/٨٨ .

[٧٧] – الكشاف :٣/٦١١ .

وقد يُراعى في القرآن كذلك موقع الفاصلة والإيقاع السمعي الناشئ عن رصف الكلمات وعن الترتيل، كقوله تعالى:

١ - ﴿ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ (البقرة: ٥٧).

٢ - ﴿ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللهُ وَلَكِنْ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾(آل عمران ١١٧).

حيث قدم المفعول للاختصاص، أي أنهم اختصوا أنفسهم لا غيرهم بالظلم ولمراعاة الفاصلة كذلك، وللفاصلة أثرها السمعي الذي لا يُنكر [٧٨].

وتقدم المفعول كثير في العربية، في شواهدها الفصيحة، وهو أمر معتاد لا غرابة فيه من جهة الاستعمال، وقد دعت هذه الكثرةُ أبا علي الفارسيّ إلى أن يقول: " إنّ تقدّم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه، كما أن تقدم الفاعل قسم أيضاً قائم برأسه، وإن كان تقديم الفاعل أكثر" [٧٩].

إن مراعاة الفاصلة والإيقاع السمعي وما يحدثه تركيب الكلمات من أثر صوتي .. كل ذلك له اعتباره في التركيب القرآني، وهو لذلك سبب من أسباب التقديم والتأخير في القرآن الكريم، ولكنه في ذلك كله يرتبط بالدلالة ارتباطاً وثيقاً، ولعله لهذا السبب جاء الأمر بترتيل القرآن ترتيلاً، والترتيل هو الأداء الصوتي للقرآن على نحو مخصوص معلوم من علم التلاوة، ومن ذلك على سبيل المثال تأخير الفاعل في قوله تعالى﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾(طه:٦٧).

حيث تأخر الفاعل لمراعاة الفواصل السابقة واللاحقة، ولإحداث الأثر السمعي الذي يشد الآذان لهذا التركيب المعجز، ولهذا أيضاً وردت الأحاديث الصحاح بالحثّ على تحسين الصوت بالقراءة، وحسن تلاوة القرآن، ونجتزئ من ذلك بحديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ :" لَمْ يَأْذَنِ اللهُ لِشَيْءٍ مَا أَذِنَ

[٧٨] – لمزيد من التفصيل حول الفواصل القرآنية وبلاغتها وجمالياتها ... انظر كتابنا: فواصل الآيات القرآنية ( المؤلف ).

[٧٩] – الخصائص: ١/٢٩٦.

لِلنَّبِيِّ أَنْ يَتَغَنَّى بِالقُرْآنِ" [80] يريد: يجهر به ، وحديث أبي موسى الأشعري حين مر النبيُّ ﷺ وهو يرتل القرآن ، فوقف يسمع – حيث لا يراه أبو موسى – ثم قال له النبيُّ ﷺ: يَا أَبَا مُوسَى، لَقَدْ أُوتِيتَ مِزْمَاراً مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ "[81].

وقد عقد عبد القاهر في كتابه دلائل الإعجاز فصلاً بعنوان : القول في التقديم والتأخير ، مزج فيه بين الدرس النحوي والدرس الدلالي ، باحثاً عن الدلالة الناشئة عن تغير التركيب بالتقديم أو التأخير ، وقال في أوله :" هو باب كثير الفوائد ، جمّ المحاسن ، واسع التصرف ، بعيد الغاية ، لا يزال يفترُّ لك عن بديعة ، ويفضي بك إلى لطيفة ، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه ، ويلطف لديك موقعه ثم تنظر فتجد سبب أنْ راقك ولطُف عندك أن قُدم فيه شيء ، وحُول اللفظ عن مكان إلى مكان " [82].

**والتقديم عنده ضربان :**

أحدهما : تقديم يجري دون نقل حكم الاسم عن موضعه ، وهو نوع لا بلاغة فيه ، وذلك كقولهم : منطلقٌ زيدٌ ، وضرب عَمْراً زيدٌ ، قال :" فمعلوم أن " منطلق" و"عمراً " لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا خبر مبتدأ مرفوعاً بذلك ، وكون ذلك مفعولاً ومنصوباً من أجله كما يكون إذا أخرت .

والثاني : تقديم لا على نية التأخير ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم وتجعله باباً غير بابه ، وإعراباً غير إعرابه ، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً له ، فتقدم هذا تارة على ذلك ، وأخرى ذاك على هذا " [83].

---

[80] – رواه البخاري : فتح الباري : ٦٨٦/٨ ، ومسلم : ٧٨/٦ ، وفي رواية له " لنبيّ حسن الصوت يتغنى بالقرآن يجهر به ".
[81] – رواه البخاري : ٧١٠/٨ ، ومسلم : ٨٠/٦.
[82] – دلائل الإعجاز :١٤٢ .
[83] – نفسه :١٤٢ .

وينظر عبد القاهر في بلاغة تقديم المفعول بعد حرف الاستفهام ، كما في قوله تعالى ﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ الله أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ الله تَدْعُونَ﴾ (الأنعام:٤٠) وفي قوله تعالى ﴿ قُلْ أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾ (الأنعام :١٤) ففي هذا التركيب " من الحسن والمزية والفخامة ما تَعلم أنه لا يكون لو أخر فقيل : أأتخذ غير الله ولياً ؟ و" أتدعون غير الله؟ وذلك لأنه قد حصل بالتقديم معنى قولك: أيكون غير الله بمثابة أن يتخذ ولياً ؟ أوَ يرضى عاقل من نفسه أن يفعل ذلك ؟ ولا يكون شيء من ذلك إذا قيل: أأتخذ غير الله ولياً ؟ وذلك لأنه حينئذ يتناول الفعل أن يكون فقط ولا يزيد على ذلك "[٨٤].

ومن هذا يتبين لنا أن العلاقة بين الإعراب والتقديم والتأخير أساسية في الدرس النحوي ، فلا تقديم ولا تأخير إلا بقوانين الإعراب وأحكامه المتعارف عليها ، فإذا ترك اللفظ موضعه – في بعض التراكيب – تغير حكمه الإعرابي أيضاً ، ومن ذلك – على سبيل المثال – الصفة ، فإنها تتبع الموصوف في أحكامه الإعرابية ، لكن إذا كان الموصوف نكرة وتقدمته تغير حكمها الإعرابي مثل " فيها رجلٌ قائمٌ " إذا تقدمت أعربت حالاً ، وقد ورد ذلك في الاستعمال العربي الفصيح ، ومنه :

وبالجسم مني بيّناً لو علمْتِه شحوبٌ وإن تستشهدي العينَ تشهدِ

ومنه :

لـميةَ موحشاً طللُ يلوحُ كأنه خِلَلُ [٨٥].

وبيّن ابنُ يعيش سبب هذا التغير الإعرابي فقال :" فإن قدمت صفة النكرة نصبتها على الحال ، وذلك لامتناع جواز تقديم الصفة على الموصوف .. وإذا لم يجز تقديمها صفةً عُدل إلى الحال ، وحُمل النصب على جواز " جاء رجلٌ ضاحكاً "[٨٦].

[٨٤] – نفسه :١٦١ .
[٨٥] – الكتاب : ١٢٣/٢ .
[٨٦] – شرح المفصل :٦٣/٢ –٦٤ .

ومثله تغيير حكم الاستثناء إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه ، ومنه :

بقبر امرئٍ تَقري المئينَ عظامُه ولم يكُ إلا غالباً ميتٌ يَقري [٨٧]

قال المبرد – بعد أن عرض أحكام الاستثناء – فإذا قدمت المستثنى بطل البدل لأنه ليس قبله شيء يبدل منه ، فلم يكن فيه إلا وجه الاستثناء ، فتقول: ما جاءني إلا أباك أحدٌ ، وما مررت إلا أباك بأحد ، وكذلك تنشد هذه الأشعار ، قال كعب بن مالك الأنصاري لرسول الله ﷺ :

١ – الناسُ أَلْبٌ علينا فيك ليس لنا إلا السيوفَ وأطرافَ القنا وزَرُ

وقال الكُمَيْتُ بن زيد :

٢ – فما ليَ إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ وما ليَ إلا مَشعبَ الحقِّ مشعبُ [٨٨]

وقد استغل بعض الشعراء طبيعة العربية في التقديم والتأخير أسوأ استغلال حين عمدوا إلى الإلباس والإعنات بلا طائل أو فائدة تعود على المعنى ، ولعل من أشهر هؤلاء الفرزدق ، وعنه نقل ابن قيم الجوزية الأبيات الآتية ووصفها بالركاكة والسماجة :

١ – وَمَا مِثْلُه في النَّاسِ إلا مُمَلكاً أَبو أُمّـــهِ حَـــيٌّ أَبوهُ يُقَاربُه

معناه : وما مثله في الناس حي يقاربه إلا ملكاً أبو أمه أبوه .

٢ – إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّه من مُحَاربٍ أَبوهُ وَلَا كَانَت كليبٌ تُصَاهِرُهْ

معناه : إلى ملك أبوه ما أمه من محارب ، أي ما أمّ أبيه منهم .

٣– وليست خراسانُ الذي كان خالد به أســـدٌ إذ كان سيفاً أميرُها

معناه : ليست خراسان بالبلدة التي كان خالد بها سيفاً إذ كان أسد أميرها والغرض مدح خالد وذم أسد المتولي بعده " [٨٩].

---

[٨٧] – الكامل في اللغة والأدب : ٢٩٢/١، ط مؤسسة المعارف – بيروت .

[٨٨] – نفسه :٢٩٣/١ . ألب: أي مجتمعون متألبون قد تضافروا على خصومتنا وإرادة النيل منا، والوزر – بفتح الواو والزاي – الحصن والملجأ ، وأصل معناه الجبل ، يقول هذا البيت للنبي ﷺ والاستشهاد به في قوله " إلا السيوف " حيث قدم هذا المستثنى على المستثنى منه وهو قوله "وزر" وأصل الكلام : ليس لنا وزر وملجأ نلجأ إليه إلا السيوف وأطراف القنا .

[٨٩] – الفوائد :٨٥ .

وأورد ابن جني من ذلك أبياتاً استقبحها ، ومنها بيت الفرزدق الأول ، ومنها كذلك قوله :

فقد والشكُّ بيّن لي عناءُ   بوشك فراقهم صُرَدٌ يصيحُ

أراد : فقد بين لي صرد يصيح بوشك فراقهم والشك عناء ، فقد ترى إلى ما فيه من الفصول التي لا وجه لها ، ولا لشيء منها ، فمثل هـذا لا نجيزه للعربي أصلاً ، فضلاً عن أن نتخذه للمولدين رسماً " [٩٠].

وفصّل النحاة في كتبهم في مواضع كثيرة منها الحديث فيما يجوز تقديمه وما يجوز تأخيره ، وما يجب تقديمه وما يجب تأخيره .. إلخ بما يغني عن إعادة تسطيره ها هنا [٩١].

والحاصل أن الإعراب يضبط حركة التقديم والتأخير في العربية ، ويضبط تركيب الجملة ، ولولا الإعراب لرصفت الألفاظ رصفاً لا معنى له ، كما توضع مجموعة من الحجارة بعضها فوق بعض ، ولقد شغل النحاة – وبخاصة المتأخرون منهم – أنفسهم بحصر مواضع الوجوب في التقديم والتأخير حصراً شكلياً يراعي جانب الصناعة اللفظية ، وكان شاغلهم الأكبر الإكثار من تعديد الأوجُه والتقسيم والتبويب .. حتى إن السيوطي في شرحه على ألفيته وصل بحالات جواز الابتداء بالنكرة– على سبيل المثال– إلى عشرين حالة [٩٢] والأصل في ذلك كله الإفادة الدلالية ، أي فهم المتلقي للكلام .

**٥– توسع الجملة العربية ودور الإعراب فيه :**

نعني بتوسع الجملة هنا زيادة بعض العناصر الدلالية على بنائها الأصلي المكون من المسند والمسند إليه ، وهو معنى ما تقدم في تعريف الجملة من أنها قد تستوعب بعض اللواحق أو الفضلات الموضحة أو المقيدة للمعنى العام للجملة

[٩٠] – الخصائص : ١/٣٣١ .
[٩١] – انظر على سبيل المثال : الخصائص :٢/٣٨٤ – ٣٩٣ فصل" في التقديم والتأخير".
[٩٢] – المطالع السعيدة : ١/١٨٨ – ١٨٩ .

وصور توسع الجملة في العربية غير منحصرة ، فقد يدخل على ركنيها الحالُ والنعت والعطف والتمييز .. وكلها طرائق تنمو بها الجملة وتتسع.

إن الصورة البسيطة للجملة تتمثل في ركنيها الأساسيين، أعني المسند والمسند إليه ، ولكن مع تطور نظم الفكر والحضارة والعلم .. كان لا بدّ للجملة أن تواكب هذا التطور ، وهذا ما حدث فعلاً ، حيث إن الجملة العربية" تعقدت مع تطور الفكر ورقيه تعقيداً كبيراً حتى أننا نجد صيغ الاستثناء والقصر في العربية على نحو لا نجده في اللغات السامية التي دونت قبل العربية فكلما تقــدم الزمن تعــقدت الجــملة ولم تـعد على بساطـتها الأولى" [٩٣].

ولننظر في الجمل الآتية :

١- جاء محمدٌ ، فهذه جملة بسيطة مكونة من المسند (الفعل) والمسند إليه (الفاعل) وهي قابلة للنمو والزيادة على النحو الآتي :

٢- جاء محمد سعيداً ، بإضافة الحال المقيدة لمعنى الجملة ، حيث حصرت حالة المجيء في السعادة .

٣- جاء محمد سعيداً وهو يبتسم ، بإضافة حال ثانية هي جملة (وهو يبتسم ) مقيدة للمعنى أيضاً.

٤- جاء محمد الذي أحب ، بإضافة النعت ( الذي ) وصلته إلى الجملة .

٥- جاء محمد وعلي ، بإضافة المعطوف .

٦- جاء محمد إلا حقائبَه ، بإضافة أداة الاستثناء والمستثنى والضمير العائد إلى محمد ، وهو ما يسمى بالاستثناء المنقطع .

وفي الجملة الاسمية :

١- هذا محمدٌ .

٢- هذا محمد واقفاً ، بإضافة الحال وقد عملت فيها الإشارة ، أو حرف التنبيه .

٣- هذا محمد الذي أحبُّ ، بإضافة النعت .

---

[٩٣] - د/ محمود فهمي حجازي : علم اللغة العربية :١٤٧، دار الثقافة د . ت .

٤ – هذا محمد وأخوه ، بإضافة المعطوف .

وهذا التوسع في بناء الجملة كما قلت غير منحصر ، ولكن كل لفظ يدخل إلى بناء الجملة إنما يدخل من باب الإعراب الذي يحفظ له مكانه مهما طالت الجملة ولقد تطول الجملة إلى سطور ، ثم لا يتعقد المعنى أو يلتبس ، بسبب وجود الحركة الإعرابية التي هي إحدى قرائن السياق كما أسلفنا.

وهذا مثال على طول الجملة دون لبس أو غموض ، قال تعالى ﴿ **قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّى يَأْتِيَ اللهُ بِأَمْرِهِ واللهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ** ﴾(التوبة:٢٤) .

فقد بدأت الجملة – بعد فعل الأمر قل – بالشرط وتبعه كان واسمها ثم عطف عليه سبع كلمات، وبعضها له فضلات وصفات .. ثم جاء الخبر "أحبَّ" منصوباً ليدل على انتهاء اسم كان وملحقاته وابتداء الخبر ، ثم عطف على الخبر أيضاً ... حتى جاءت الفاء مؤذنة بمجيء جواب الشرط ، وقد ضبط الإعرابُ هذا الاتساعَ والنمو في التركيب الأصلي للجملة كما ترى ، والأمثلة على ذلك في القرآن وفي كلام العرب كثيرة [٩٤].

وقد تكون الجملة كاملةً بركنيها مؤدية معنى محدداً ، فتضاف إليها بعض العناصر فتحتاج بذلك إلى تتمة، وقد يتغير معناها بذلك ، فجملة " من جاء "؟ جملة استفهامية بسيطة من مسند إليه ومسند ، ولكن لفظ "من" يستعمل في

[٩٤] – عن هذا الموضع وردت واقعة طريفة ، حيث قال الحجاج بن يوسف ليحيي بن يعمر: أتجدُني ألحنُ ؟ قال: الأميرَ أفصحُ من ذاك ! قال: عزمت عليك لتخبرَنّي ، وكانوا يعظمون عزائمَ الأمراء، فقال يحيي بن يعمر: نعم ، في كتاب الله ، قال: ذلك أشنعُ له! ففي أي شيء من كتاب الله ؟ قال: قرأت ..( الآية ) فترفع أحب وهو منصوب، قال: إذن لا تسمعني ألحنُ بعدها، فنفاه إلى خراسان! ويقال: إن يزيدَ بن المهلب كتب من خراسان إلى الحجاج: إنّا لقينا العدوَّ ففعلنا بهم ، واضطررناهم إلى عُرْعُرَة الجبل ونحن بحضيضه، قال: فقال الحجاج: ما لابن المهلب وهذا الكلام ؟! قيل له: إن ابن يعمر هناك ، فقال : إذن ! "( أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي : ١٧ط الحلبي ) .

سياقات متعددة بمعان متعددة ، فقد يكون شرطاً فتصبح الجملة " من جاء بخير فله خير " وبذلك تصبح جملة " من جاء" في الشرط وحدها غير كافية ...

وقد عقد ابن جني فصلاً في هذا المعنى في قريب من صفحتين من الخصائص بعنوان :" باب في التام يزاد عليه فيعود ناقصاً " وضرب لذلك أمثلة منها :

١ – قام زيد ، فهذا كلام تام ، فإن زدت عليه فقلت : إن قام زيد ، صار شرطاً واحتاج إلى جواب .

٢– زيد منطلق ، فهذا كلام مستقل ، فإن زاد عليه " أنَّ المفتوحة " فقال: أن زيداً منطلق ، احتاج إلى عامل يعمل في أن وصلتها ، فقال : بلغني أن زيداً منطلق .

ثم قال :" وجماع هذا أن كل كلام مستقل زدت عليه شيئاً غير معقود بغيره ولا مقتضٍ لسواه فالكلام باقٍ على تمامه قبل المزيد عليه ، فإن زدت عليه شيئاً مقتضياً لغيره معقوداً به عاد الكلام ناقصاً لا لحاله الأولى بل لما دخل عليه معقودًا بغيره"[٩٥].

ومن ذلك قولهم :" لك الشاءُ " فهذه جملة تامة من مبتدأ وخبر ، ولكن يمكن أن يزاد عليها إذا دخلت في معنى التسعير ، قال سيبويه :" لك الشاءُ شاةٌ بدرهم شاةً بدرهم ، وإن شئت ألغيت فقلت : لك الشاءُ شاةٌ بدرهم شاةٌ بدرهم كما قلت : فيها زيد قائم فرفعت " [٩٦] فالنصب على تقدير (شاةً ) الثانية حالاً ، والرفع على تقديرها مبتدأ وبدرهم خبرها .

ودخول التوابع والفضلات النحوية من أهم الطرق لتوسع الجملة العربية ، وهي تدخل فيها إما تقييداً للمعنى أو توسيعاً له أو بياناً لشيء غامض في الجملة ولكن ثمة مواضع في العربية تدخل فيها هذه التوابع والفضلات في صلب الجملة بحيث لا يمكن الاستغناء عنها ، لأنها تغني عن أحد ركنيها ، أو توضحه

[٩٥] – الخصائص :٢/٢٧٤ .
[٩٦] – الكتاب :١/٣٩٦ .

وضوحاً لا يتم إلا بها ، ومن ذلك الحال التي تسدّ مسد الخبر في قولهم :" ضربي العبدَ مسيئاً " وقد يتوقف البيان على الحال وإن لم تسد مسد الخبر ، فلا يمكن حذفها ، كقوله تعالى حكاية عن امرأة إبراهيم عليه السلام ﴿ **وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً** ﴾ (هود:٧٢).

فالجملة بغير الحال مبهمة لأن إبراهيم كان حاضراً أمام الملائكة ، فلا حاجة إلى الإشارة إليه بدون الحال ، وإنما أرادت أن تبين شيخوخته ومن ثم عدم صلاحيته للإنجاب ، فلا يمكن إذن الاستغناء عن الحال ، بل إن تسميتها " فضلة " في مثل هذا السياق فيه تجاوز كبير وحيف على الدلالة والمصطلح معاً.

وقد تحذف الصفة في قولهم " هذه شجرة طويلة " فلا يتغير المعنى الأصلي الإسنادي كثيراً ، ولكن الصفة لا تحذف إذا كان الموصوف مبهماً ، ومن ذلك قولنا " يا أيُّها الرجلُ " قال فيه سيبويه :" الرجل وصف لقوله "يا أيها " ولا يجوز أن يسكت على يا أيها ، فربّ اسم لا يحسن عليه عندهم السكوت حتى يصفوه ، وحتى يصير وصفه عندهم كأنه يتم به الاسم " [٩٧].

فالصور التي تتسع بها الجملة العربية كثيرة غير منحصرة ، ولا يكاد باب من أبواب النحو يخلو من أمثلة لذلك ، ولكن الجملة مهما اتسعت ، فإن الإعراب يظل هو القانون المنظم لمفرداتها ولدلالتها .

**٦- ثبات الجملة العربية :**

رأينا قبل كيف أن الإعراب يتيح للمتكلم العربي أن يتصرف في تركيب جملته حسبما يريد ، وفق الضوابط الإعرابية المعروفة ، ولكنْ ثمة أنماط من الجمل تميل فيها العربية بوضوح إلى تثبيت شكل الجملة ونظامها في تركيب محدد ، بحيث إذا اختل ذلك التركيب بتقديم أو تأخير ، فُقد المعنى المراد منه ، والحقيقة أن تلك الأنماط قليلة في العربية كما سنرى .

---

[٩٧] - الكتاب :٢/١٠٦ .

والذي أعنيه بالثبات هنا هو قلة إمكانات التقديم والتأخير أو الفصل بين مكونات تلك الجملة بعناصر نحوية إضافية كالتي رأيناها في مبحث اتساع الجملة فالجمل هنا تميل إلى الثبات النسبي ، ومن ثم تتخذ أشكالاً إعرابية ثابتة أو قريبة من الثبات ، أما مرد ذلك الثبات فيعود إلى الاستعمال العربي ، حتى إن بعضها قد يخالف القاعدة النحوية أحياناً – كما في بعض الأمثال– لأن العرب أبقوها على وضع ثابت لا يتغير ، ومن ذلك مواضع في التعجب وبعض صور النفي ، وبعض المصادر المسموعة ، وبعض الجمل الفعلية ، والأمثال .

وهذا بعض تفصيل لهذه المباحث :

**أ– التعجب** : التعجب في كلام العرب نوعان ، قياسي وسماعي ، أما القياسي فله صيغتان هما : ١– ما أفعلَه . ٢– أفعلْ به .

قال سيبويه في قولهم " ما أحسنَ عبدَ الله ": زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسنَ عبدَ الله ، ودخله معنى التعجب ، وهذا تمثيل ولم يتكلم به ، ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر "ما " ولا تزيل شيئاً عن موضعه ، ولا تقول فيه: ما يحسن ، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا " [٩٨].

وعبارة سيبويه "ولا يجوز أن تقدم .." تؤكد ما نقول هنا من أنّ ثمةَ أنماطاً من الجمل العربية تميل إلى الثبات ؛ لأنها تؤدي معاني خاصة ، ولم تتصرف العرب في بنائها بتقديم ولا تأخير ، قال ابن يعيش " وأما أفعل في التعجب ففعل ماض غير متصرف ، ولا يستعمل إلا بلفظ الماضي ، ولا يكون منه مضارع ولا أمر ولا اسم فاعل ، فلا تقول في " ما أحسنَ زيداً ": ما يحسن زيداً ، ولا نحوه من أنواع التصرف"[٩٩] ، وثمة استثناء يمكن أن يُغير من هذا التركيب هو دخول " كان" الزائدة بعد ما للدلالة على المضيّ، كما قال سيبويه :" فتذكر كان لتدل على أنه فيما مضى" [١٠٠] ومنه :

---

[٩٨] – الكتاب :١/٧٢– ٧٣ .
[٩٩] – شرح المفصل :٧/١٤٣ .
[١٠٠] – الكتاب :١/٧٣ .

ما كان أَجملَ عهدَهم وفعالَهم　　　مَنْ لي بعهدٍ في الهناءِ تَصَرّما ؟

والصيغة القياسية الثانية " أفعل به " هي عند سيبويه كذلك بمعنى الأولى ، قال:" والمعنى في أفعل به وما أفعله واحد "[١٠١].

والتعجب السماعي يأتي في صور سُمعت عن العرب وحفظت عنهم ، ولا يجوز التصرف في بنائها ؛ لأنها إنما تحمل المعنى بتركيبها المسموع ذلك ، ومنه " يا لك فارساً ".

وقد يخرج القسم بالتاء في قولهم " تالله " عن معنى القسم إلى معنى التعجب وفي حالة القسم يجوز فيه حذف حرف القَسم ، ونصب لفظ الجلالة على نزع الخافض ، فإذا خرج القسم إلى معنى التعجب امتنع حذف الحرف ؛ وذلك لثبات جملة التعجب كما أسلفت ، قال سيبويه :" فأما تالله فلا تحذف منه التاء إذا أردت معنى التعجب ، ولله مثلها إذا تعجبت ليس إلا "[١٠٢].

٢- لله درُّك ، ولله دره فارساً ، ولله دره شاعراً ، ولله دره رجلاً ، فتقديم الخبر في هذه الجمل وتأخير المبتدأ هو الذي يؤدي معنى التعجب فيها ، وقد تدخل مِنْ على التمييز " فارساً وشاعراً ورجلاً " فيصير مجروراً ، قال سيبويه :" وإن شئت قلت : ويحَه من رجل ، وحسبُك به من رجل ، ولله دره من رجل فتدخل من هنا كدخولها في كم توكيداً "[١٠٣].

٣- سبحانَ الله ، وهذه الجملة تؤدي معنيين يتحدد كل منهما بالسياق ، الأول : التسبيح للهَ عز وجل ، أي تنزيهه عما لا يليق بذاته سبحانه ، وهذا هو المعنى الشائع ، الثاني : التعجب ، وذلك في بعض المواضع الخاصة ، وقد جاء في القرآن والحديث ، قال الزمخشري في قوله تعالى ﴿ **وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ** ﴾(النور:١٦) قال :" سبحانك للتعجب من عظيم الأمر فإن قلت: ما معنى التعجب في كلمة التسبيح ؟ قلت :

---

[١٠١] - نفسه :٤/٩٧ .
[١٠٢] - نفسه:٣/٤٩٧- ٤٩٨ .
[١٠٣] - نفسه :٣/٤٩٧- ٤٩٨ .

الأصل في ذلك أن يُسبِّحَ اللهُ عند رؤية العجيب من صنائعه ثم كثر حتى استعمل في كل متعجب منه "[١٠٤].

وقد ورد هذا الاستعمال التعجبي في الحديث النبويّ أيضاً ، فقد روى الشيخان عن أبي هريرة قال : لقيني رسول الله ﷺ وأنا جُنب ، فأخذ بيدي ، فمشيتُ معه حتى قعد ، فانسللتُ منه وأتيت الرحلَ فاغتسلتُ ، ثم جئتُ وهو قاعدٌ فقال : أينَ كنتَ يا أبا هرّ ؟ فقلت له فقال : **سبحانَ الله يا أبا هرّ ، إنّ المؤمنَ لا يَنْجَسُ** "[١٠٥] قال ابن حجر في فتح الباري :" وقوله: سبحان الله تعجب من اعتقاد أبي هريرة التنجس بالجنابة ، أي كيف يخفى عليه الظاهر ؟ "[١٠٦].

ب- **بعض صور النفي** : وتتخذ بعض صور النفي أيضاً تراكيب ثابتة على النحو الآتي :

أ- النفي بلا نافية للجنس ، حيث لا يجوز فيه تقديم الخبر وتأخير المبتدأ وكذلك لا يجوز " الفصل بينها وبين المنفي ، كما لا تفصل بين مِن (الجارّة ) وبين ما تعمل فيه ، وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول : لا فيها رجلَ "[١٠٧].

وهي كذلك لا تعمل إلا في اسم نكرة ، فإن عُرِّف اسمها رفع على الابتداء ووجب تكرارها كقولك : لا الرجلُ حاضرٌ ولا أخوه ، أما في حال عملها فلا بد من توفر الشروط السابقة .

ب- النفي بما الحجازية : تفيد "ما" النفي في الفعل والاسم ، وهي تفيد النفي في الجملة الاسمية وتزيد في لهجة الحجاز فتعمل عمل ليس ، ولكن بشروط محددة قال سيبويه :" ولا يجوز أن تقول : ما زيداً عبدُ الله ضارباً ، وما زيداً أنا قائلاً ، لأنه لا يستقيم ، كما لم يستقم في كان وليس أن تقدم ما يعمل فيه

---

[١٠٤] - الكشاف :٢٢٠/٣ .
[١٠٥] - رواه البخاري : فتح الباري :٤٦٦/٢، ومسلم :٦٦/٤ .
[١٠٦] - فتح الباري :٤٦٥/٢ في شرح الحديث نفسه في باب سابق .
[١٠٧] - الكتاب : ٢٧٦/٢ .

الآخر، فإن رفعت الخبر حسُن حملُه على اللغة التميمية ، كما قلت: أما زيداً فأنا ضارب " [108] .

فعلى هذا يجب الترتيب بين معموليها ، وكذلك لا ينتقض خبرها بإلا في حالة إعمالها عمل ليس " فإذا قلت : ما منطلقٌ عبدُ الله ، أو ما مسيءٌ من أعتب ، رفعت ، ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً ... وتقول : ما زيدٌ إلا منطلقٌ ، تستوي فيه اللغتان ، ومثله قوله عز وجل ﴿ **قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا** ﴾ (يس:١٥) لم تقوَ ما حيث نقضت معنى ليس كما لم تقو حين قدمت الخبر " [109].

وأكد سيبويه ثبات جملة ما الحجازية على هذا النسق مرة أخرى بقوله :" إن ما كليس في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها ، وإذا تغيرت عن ذلك أو قُدم الخبر رجعت إلى القياس ، وصارت اللغات فيها كلغة تميم " [110].

وينبغي التذكير هنا بأن هذه الشروط هي لما الحجازية فقط ، ومن الممكن إهمال هذه الشروط ومن ثم إهمال العمل المتوقف على توافرها ، وعليه فإن ثبات الجملة المنفية بها هو ثبات نسبي – إن صح التعبير– يمكن تغيره إذا لم يكن الكلام وفق لهجة أهل الحجاز .

ج– النفي بلاتَ ، وقد ورد في القرآن شاهدٌ واحد على إعمال لات هذه وهي قليلة الاستعمال في العربية ، قال تعالى ﴿ **فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ** ﴾ (ص :٣) وهي تستعمل دائماً مع ألفاظ دالة على الوقت ، كالحين والساعة ، قال سيبويه :" لا تكون لات إلا مع الحين، تضمر فيها مرفوعاً وتنصب الحين لأنه مفعول به (أي شبيه به) ولم تمكن تمكنها (أي تمكن ليس) ولم تستعمل إلا مضمراً فيها لأنها ليست كليس في المخاطبة والإخبار عن غائب "[111].

---

[108] – نفسه : ٧١/١ .
[109] – نفسه : ٥٩/١ ، وهو يريد أن ( ما ) لم تعمل عمل ليس لدخول إلا على الخبر .
[110] – نفسه : ١٢٢/١ .
[111] – نفسه: ٥٧/١ .

وهي كذلك تحافظ على جملتها بلا تقديم ولا تأخير ، قال :" لا تقول : عبد الله لات منطلقاً ولا قومك لاتوا منطلقين " وقد وصف سيبويه رفع الحين بعد لات بالشذوذ ، وقال في بيت الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد اللهُ نعمتَهم إذْ هُم قريشٌ وإذ ما مثلَهم بشرُ

قال – حيث نصب الشاعر خبر ما مقدماً – وهذا لا يكاد يُعرف ، كما أن لات حينُ مناص كذلك "[١١٢].

**ج- بعض المصادر المسموعة عن العرب:** تأتي بعض المصادر منصوبة في سياق الدعاء لشخص أو عليه ، وهي في حالة النصب تكون مستقلة بذاتها ، أما إذا رفعت فتكون مبنية أو مبنياً عليها ، أي تدخل في سياق جملة اسمية ، ومن هذه المصادر : سَقياً ورَعياً ، و : تُرباً وجَنْدَلاً .

فهذه المصادر منصوبة مستقلة بذاتها لا يبنى عليها شيء في حالة النصب ، ولذلك تلزم هذه الصورة لأداء هذا المعنى ، قال سيبويه :" وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكر مذكور فدعوت له أو عليه ، على إضمار الفعل ، كأنك قلت : سقاك الله سقياً ، ورعاك الله رعياً "[١١٣].

ومنه بعض المصادر المثناة ، وهي كذلك تلزم صورة واحدة لا تتجاوزها لتأدية هذا المعنى الذي وردت به، ومن ذلك "حنانَيك " كأنه قال :" تحنناً بعد تحنن كأنه ، يسترحمه ليرحمه ، ولكنهم حذفوا الفعل لأنه صار بدلاً منه ".

وأشار سيبويه إلى ثبات هذه المصادر على حالة واحدة ، فلا تتصرف في الكلام فقال :" ولا يكون هذا – أي حنانيك – مثنى إلا في حال إضافة ، كما لم يكن سبحان الله ومعاذَ الله إلا مضافاً ، فحنانيك لا يتصرف ، كما لم يتصرف سبحان الله وما أشبه ذلك "[١١٤].

---

[١١٢] – نفسه : ٦٠/١، وقراءة الجمهور بالنصب في"حينَ مناص" انظر هامش الكتاب : ٥٨/١ .
[١١٣] – نفسه : ٣١٢/١ .
[١١٤] – الكتاب : ٣٤٨/١ .

ومن هذه المصادر" لَبَّيْك وسَعْدَيْك فانتَصب "هذا كما انتَصب سبحانَ الله وهو أيضاً بمنزلة قولك إذا أخبرتَ : سَمْعاً وطاعةً ، إلاَّ أنّ لَبَّيْك لا يتصرّف ، كما أنَّ سبحانَ الله وعَمْرَكَ الله وقِعْدَكَ الله لا يتصرّف " [115].

وهذه المصادر لا تستعمل لأداء المعاني التي وردت لها إلا بهذه التراكيب ، قال :" ولست تحتاج في هذا الباب إلى أن تفرد ؛ لأنك إذا أظهرت الاسم تبين أنه ليس بمنزلة عليك وإليك؛ لأنك لا تقول: لبي زيدٍ وسعدي زيدٍ "[116].

د- **بعض الجمل الفعلية** : وأشهر الجمل الفعلية التي تتصف بالثبات جملة كفى وفاعلها ومفعولها إذا دخلت الباء على الفاعل ، فلا يجوز فيها حينئذ تقديم ولا تأخير ، قال السيوطي :" لا يقال : شهيداً كفى بالله" بإجماع ذكره أبو حيان " [117] وهذه الباء تدخل لتوكيد المعنى .

هـ – **الأمثال**: الأمثال أقوال موجزة من كلمات قلائل جاهزة للاستعمال في كل موقف مشابه للموقف الذي قيلت فيه أول مرة ، حين تناقلتها العرب وشاعت بينهم ، وهذه الأمثال لها شروط محددة يجب الالتزام بها .

والأمثال هي أكثر الصور اللغوية التي ذكرناها في هذا المبحث ثباتاً ، فهي لا تغير عن رسمها الذي وردت به وقيلت به أول مرة ، حتى وإن كانت قيلت لمفرد وأريد لها أن تضرب لجمع ، أو كانت لمذكر فأريد لها أن تضرب لمؤنث وأكثر من ذلك وأشد مخالفة لقواعد العربية أن المثل إذا ورد ملحوناً بقي على حاله لا يغير قال السيوطي : قال المرزوقي في شرح الفصيح :" المثل جملة من القول مقتضبة من أصلها أو مرسلة بذاتها ، فتتسم بالقبول ، وتشتهر بالتداول ، فتنقل عما وردت فيه إلى كل ما يصح قصده بها من غير تغيير يلحقها في لفظها ، عما يوجبه الظاهر إلى أشباهه من المعاني ، فلذلك تضرب وإن جهلت أسبابها التي خرجت

---

[115] – نفسه : ٣٤٩/١ .
[116] – نفسه : ٣٥١/١ .
[117] – المطالع السعيدة : ٣٥٧/١ .

عليها ، واستجيز من الحذف ومضارع ضرورات الشعر فيها ما لا يُستجاز في سائر الكلام " [118] .

وذكر السيوطي أن الأمثال" لا تغير بل تجري كما جاءت ... لأن العرب تجري الأمثال على ما جاءت ، ولا تستعمل فيها الإعراب" [119] ومن الأمثال التي جاءت ملحونة وتقال كما هي قولهم " أعطِ القوسَ باريها " بتسكين الباء وإن كان التحريك هو الأصل ، لوقوع المثل في الأصل على ذلك " [120].

ومن الأمثال التي خرجت عن الأصل قولهم " عسى الغويرُ أبؤساً "حيث يأتي خبر عسى في الاستعمال المعروف جملة فعلية مقترنة بأن ، ولكن المثل جاء على هذه الصورة ، وعدّه سيبويه شاذاً لا يقاس عليه، قال: إن"عسى" في قولهم : " عسى الغويرُ أبؤساً "حال لا تكون في سائر الأشياء " [121].

وذكر في موضع آخر مجيء خبرها بدون أن ، ولكنه مثّل بالشاهد السابق (المثل) على هذا الاستعمال ، وبأبيات من الشعر ، منها قول هدبة :

عسى الكربُ الذي أمسيتُ فيه    يكـــــونُ وراءَه فـــــرجٌ قريبُ

حيث سقطت أن في خبر عسى ضرورة " [122] .

وبعد ، فهذه أمثلة لثبات الجملة العربية بالمعنى الذي قدمت للثبات ، وقد رأينا أن الإعراب كان لـه دوره في حفظ هذه الصور بحالتها الخاصة التي وردت عليها ؛ لأن العرب أرادت لها أن تكون كذلك .

---

[118] – المزهر : ٤٨٦/١ .
[119] – نفسه : ٤٨٧/١ .
[120] – نفسه : ٤٨٨/١ .
[121] – الكتاب : ١ /١٥٩ ، الغوير: تصغير غار، والأبؤس جمع بؤس وهو الشدة ، وأصل هذا المثل فيما يقال من قول الزبّاء ، حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال ، وبات بالغوير على طريقه : عسى الغوير أبؤسًا ، أي: لعل الشر يأتيكم من قبل الغار ، وهو يضرب للرجل يخبر بالشر فيتهمم به.
[122] – انظر : الكتاب :١٥٨/٣ – ١٥٩ .

٧- **اختزال الجملة العربية :**

الاختزال أمر معروف في مجالات متعددة ، وهو في اللغة نوع من الاختصار تلجأ إليه اللغة لكثرة الاستعمال ، ورغبة في الإيجاز ، ومن ذلك ظواهر مثل الحذف والنحت ، والنحت أن يأتي المتكلم إلى جملة أو لفظين ، فيأخذ بعضاً من حروف كل لفظ من الجملة ، وبعضاً من حروف اللفظين المفردين ، ليكوّن لفظاً واحداً دالاً على معنى الجملة أو اللفظين ، يقول الدكتور إبراهيم أنيس:" ويعبر القدماء عادة عن النحت بقولهم عنه إنه استخراج كلمة واحدة من كلمتين أو أكثر ، ذلك لأن اللغة العربية تشتمل على كثير من العبارات المشهورة الكثيرة الشيوع فيها ، والتي تستعمل غالباً ككتل متماسكة الأجزاء في ظروف لغوية معينة ، فكأنها بمثابة الأمثال والحكم مثل : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وبسم الله الرحمن الرحيم ، وجعلني الله فداءك"[١٢٣].

والنحت – أو الاختزال – سببه إذن كثرة الاستعمال ، فهو نوع من الإيجاز كالمثل وبعضِ الصور التي قدمناها في المبحث السابق ، وظاهرة الحذف لكثرة الاستعمال ظاهرة معروفة في العربية ، وهي تشمل الجمل والألفاظ المفردة ، كما يقول الدكتور طاهر سليمان حمودة :" إن كثرة الاستعمال سبب هام وقوي في جنوح اللغة إلى الحــذف ؛ لأن فيه نوعــاً من التخفيف الذي يميل إليه الناطقون بطبيعتهم "[١٢٤].

والنحت كان بهذه الصورة أحد موارد تنمية اللغة ، لأنه يضيف إليها ألفاظاً جديدة ما تلبث أن تشيع في المجتمع وتدخل المعجم ، ولكنا نستدرك هنا فنقول: إن النحت في الحقيقة مستعمل في صور " تاريخية " موروثة عن العرب متناثرة هنا وهناك في بطون معاجم اللغة ، أما في الاستعمال العربي" العلمي" فهو قليل ، ولعل مرد ذلك إلى غرابته على الأذن والذوق العربي .

---

[١٢٣] – د/ إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة :٨٦ .

[١٢٤] – د/ طاهر سليمان حمودة : ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي :٣٦ ،ط الدار الجامعية – الإسكندرية د . ت .

والعربية لا تتفرد بهذه الظاهرة ، فقد ذكر" أولمان " ظاهرة المزج في الانجليزية وهي تقابل النحت في العربية ، قال :" ربما لا يستطيع المتكلم أن يفصل بين كلمتين وردتا إلى ذهنه دفعة واحدة ، وربما تتداخل الكلمتان فيما بينهما تداخلاً تاماً ، والنتيجة الطبيعية لمثل هذه الزلة وجود كلمة هي خليط من عناصر مختلفة ، أو صيرورة الكلمتين كلمة واحدة عن طريق المزج بينهما أو تكوين كلمة صناعية مشتملة على مزيج من أصوات كلمتين أخريين وجامعة لمعنييهما ، وأكثر الكلمات التي تكون بهذه الطريقة ذات عمر قصير ، غير أن قدراً يسيراً منها قد يكتب له البقاء " [١٢٥].

**وصور النحت في العربية أربع :**

١- النحت الفعلي : وهو أن تنحت من الجملة فعلاً يدل على النطق بها أو على حدوث مضمونها ، مثل " جعفل " إذا قال لآخر : جعلت فداءك ، أو " بسمل " إذا قال بسم الله الرحمن الرحيم .

٢- النحت الوصفي : وهو أن تنحت من كلمة تدل على صفة بمعناها أو بأشد منه ، مثل : "ضِبَطْر " للرجل الشديد ، من "ضبط" و"ضبر" وفي ضبر معنى الشدة والصلابة .

٣- النحت الاسمي : وهو أن تنحت من كلمتين اسماً ، مثل "جُلمود" من "جمد" و"جلد" .

٤- النحت النسبي: وهو أن تنسب شيئاً أو شخصاً إلى بلدٍ ما مثل بلدتي "طبرستان" و"خوارزم" مثلاً ، فتنحتُ من اسميهما اسماً واحداً على صيغة اسم المنسوب فتقول: طبرخزي " [١٢٦].

وقد ذكر السيوطي أمثلة كثيرة للنحت ، منها :

١- بسمل ، إذا قال : بسم الله الرحمن الرحيم .

---

[١٢٥]- ستيفان أولمان: دور الكلمة في اللغة:١٥٦، ترجمة د/كمال بشر، مكتبة الشباب ١٩٨٨م.

[١٢٦] - د/ رمضان عبد التواب : فصول في فقه العربية :٣٠٢ .

٢- هلل أو هيلل ، إذا قال : لا إله إلا الله .
٣- حمدل ، إذا قال : الحمد لله .
٤- سبحل ، إذا قال : سبحان الله .
٥- طلبق ، إذا قال : أطال الله بقاءك .
٦- عبشميّ ، منسوب إلى عبد شمس .
٧- عبدري ، منسوب إلى عبد الدار .
٨- عبقسي ، منسوب إلى عبد القيس [١٢٧].

وهذه الأمثلة التي ذكرناها نادرة الاستعمال في الواقع اللغوي ، ولم يرد منها شيء في القرآن الكريم ، ولا في الحديث النبوي - فيما أعلم - وقد دعا ذلك أبا حيان إلى أن يقول:" وهذا الحكم - أي حكم النحت - لا يطّرد ، إنما يقال منه ما قالته العرب " [١٢٨] وهذا في الحقيقة حكم عليها بالبقاء على صورتها التاريخية كما أسلفنا .

**٨- بعض النقد حول تصور النحاة لتركيب الجملة العربية :**

بعد عملية الاستقراء المتأنية الطويلة لكلام العرب وضع النحاةُ تصوراً منطقياً محدداً لنظام الجملة العربية ، وهذا في الحقيقة أمر يستحق الثناء والإعجاب، لأن ذلك كان بمثابة القوانين التي تحكم بناء الجملة والكلام العربي بعامة ، ولكن ذلك التصور المنطقي المفترض لصورة القول فرض على الجملة صوراً محددة إذا خرجت عنها وصفت بالشذوذ ، وإذا جاءت الشواهد الفصيحة على غير ما قعّد النحاة فتحوا الباب واسعاً أمام التقدير والتأويل .

ولا بدّ من القول أولاً بأن ثمة فارقاً بين التصور المنطقي المبني على قواعد عقلية وبين الواقع اللغوي ، فلكل علم أصوله ونظمه التي يبنى عليها ، وعلم المنطق شيء ، وعلم اللغة شيء آخر ، وقد يلتقيان معاً عند حدود معينة ، وقد لا يلتقيان ، فلا بد من مراعاة الحدود الفاصلة بين علم وآخر .

---

[١٢٧] - المزهر : ١/٤٨٢-٤٨٤ .
[١٢٨] - نفسه : ١/٤٨٥ .

إن التصور المنطقي لصورة القول يفترض دائماً – في حالة الجملة – أن المبتدأ لا بدّ له من خبر ، وأن الفعل لا بد له من فاعل .. فإذا جاءت الشواهد بغير ذلك ، سُلط عليها سيف التقدير والتأويل حتى يردها إلى الصورة المفترضة ، وهي شواهد فصيحة لا تحتاج إلى تأويل أو تقدير ، وإنما كان ينبغي أن تُقعّد لها قواعدها الخاصة بها ، وهي قواعد قد كان في وسع النحاة وضعها بيسر .

لقد وردت في القرآن مبتدآت بلا أخبار ، وأخبار بلا مبتدآت ، وشروط بغير جواب ، وخبر لإنّ دخلت عليه الباء ، وجمل لم تتطابق عناصرها النحوية وكل ذلك يخالف الصورة المنطقية المفترضة لفن القول وفق تصورات النحاة ، مع أنه في ذروة البلاغة وأكمل درجاتها !

غير أن البلاغيين – فيما أحسب – كانوا أكثر اهتماماً من النحويين ببيان كيفية أداء الصورة اللغوية للمعنى المراد ، ويمكن القول بأن النحويين قد تركوا للبلاغيين مجالاً خصباً ، كانوا هم أهلَه وأجدرَ به ، وذلكم هو مجال علم المعاني ، وهو مؤسس على علم النحو ، إلا أنه خطا الخطوة التي أهملها النحاة للوصول إلى دراسة شاملة لجوانب العملية الكلامية ، وهي خطوة الدراسة المتدبّرة للمعنى على مستوى التركيب ، يقول الدكتور تمام حسان :" إن النحو العربي أحوج ما يكون إلى أن يدّعيَ لنفسه هذا القسمَ من أقسام البلاغة الذي يسمى علم المعاني ، حتى إنه ليحسنُ أن يكون علم المعاني قمةَ الدراسة النحوية أو فلسفتها إن صح التعبير "[١٢٩].

والحقيقة أن ثمة مناهج نحوية معاصرة بدأت تضيف إلى مسار النحو التقليدي القائم على دراسة الجملة مسارات تختص بدراسة النص ، ونذكر هنا مجال ( نحو النص ) ودراساته المتزايدة تنظيراً وتطبيقاً [١٣٠]، لكنّ هذا كله يبدأ من دراسة النحو التقليدي ، أي نحو الجملة.

---

[١٢٩] – د/ تمام حسان : اللغة العربية معناها مبناها : ١٨ .

[١٣٠] – نشرت في هذا المجال بحثين هما ( النحو بين القاعدة والنص ) و(حركة الضمائر في قصيدة ( رسالة في ليلة التنفيذ) دراسة نصّية ، في مؤتمرين لكلية دار العلوم – جامعة القاهرة ، ونُشرا في كتابي المؤتمرين .

لقد أضاءت في تاريخ العربية ومضات بديعة من درس النحو والمعاني معاً ، كما حدث عند عبد القاهر والزمخشري في الدلائل والكشاف ، غير أن الدراسة البلاغية كأختها النحوية تحولت إلى قوالب شكلية جامدة لا تساعد على بناء الذوق الفني ، فمالت إلى التعقيد والتقعيد الصارم معاً ، وقد كان حرياً بالنحو والبلاغة أن يبتعدا عن ذلك .

وقد وقع بعض البلاغيين في إسار التصور التقليدي لبناء الجملة عند النحاة حيث اعتمدوا أساساً على الميراث النحوي الغني ، ومن ذلك بحثهم لبناء الجملة وما فيها من تقديم أو تأخير أو مظاهر أخرى ، وانتقد بعض الدارسين هذا الاتجاه كما يقول الدكتور عبد القادر القط :" والحق أن الحرص على إفادة الكلام ومعناه قد جعل البلاغة العربية برغم التفاتها إلى كثير من مقومات البيان قائمة في جملتها على افتراض أن هناك " أصلاً " نحوياً ثابتاً لبناء الجملة العربية ، إذا تجاوز المتكلم أو الكاتب نسقه كان من وراء ذلك مراد خاص ، ولا يكاد يلتفت البلاغيون إلى أن العبارة يمكن أن يكون لها أكثر من نظام لا يمثل عدولاً عن النظام الأصلي المفترض ، بل ينبع من طبيعة الفكرة والشعور وإحساس المتكلم والشاعر والكاتب باللغة وألفاظها وإيقاعها إحساساً يختلف من شخص إلى آخر ، فليس شرطاً – حين يتجاوز الأمر تعليم النحو – أن تقوم الجملة في الأصل على فعل ثم فاعل ثم مفعول به فإذا تقدم أحد هذه العناصر أو تأخر كان وراء ذلك بالضرورة فائدة بيانية "[131].

ولعل هذا الرأي يقرب – في بعض الأوجُه – من الرأي الذي سبق ذكره لأبي علي الفارسي حين عدَّ تقدم المفعول على الفاعل قسماً خاصاً قائماً بنفسه ، كما أن تقدم الفاعل قسم قائم برأسه ، وذلك لكثرة الاستعمال العربي الذي يقدم فيه المفعول [132].

[131] – د/ عبد القادر القط : النقد العربي القديم والمنهجية ، مقال بمجلة فصول :٢٣-٢٤ ، مج :١،ع :٣، ١٩٨١م.

[132] – انظر : الخصائص :٢٦٩/١ .

ونورد هنا شواهد لذلك من القرآن الكريم ، أفصح شواهد العربية على الإطلاق ، ومنها :

١- جاء في الاستعمال القرآني حذف خبر إن في قوله تعالى ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ الله وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاء الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ** ﴾ (الحج :٢٥) قال العكبري:"يصدون: حال من الفاعل في كفروا ، وقيل هو معطوف على المعنى ، إذ التقدير : يكفرون ويصدون ، أو كفروا وصدوا ، والخبر على هذين محذوف تقديره معذبون ، دل عليه آخر الآية ، وقيل الواو زائدة وهو – أي يصدون – الخبر[١٣٣] وقال الزمخشري :" وخبر إن محذوف لدلالة جواب الشرط عليه ، تقديره: إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام نذيقهم من عذاب أليم ، وكـــــل من ارتكب فيه ذنباً فهو كذلك " [١٣٤].

وقد لا نرجح أياً من هذه الأقوال ، وإنما أقول : إن الكلام تام بهذه الصورة غير محتاج إلى تقدير ، وإن عدم وجود الخبر لهو البلاغة بعينها ، إن ترك الخبر يترك للعقل والخيال مجالاً رحباً لتصور العقوبة التي ستحل بهؤلاء الكفار الصادّين عن سبيل الله والمسجد الحرام .. إنه لو ذكر الخبر لعرّفنا ماذا سيحل بهم وإن إبهام الخبر فيه تهديد ووعيد تذهب فيه النفس كل مذهب ..

ومثل ذلك حذف الخبر أو المبتدأ في " فصبر جميل " حيث يصر النحاة على تقدير مبتدأ محذوف "صبري" أو خبر محذوف " أمثل " ونحن لا نرى السياق في حاجة إلى هذا كله ، وقد نستطيع أن نقول : إن صورة القول بهذا التركيب كاملة لا تحتاج إلى تقدير مبتدأ أو خبر ، وإذا شاء النحويون أن يجدوا لهذا النوع من التركيب مصطلحاً يخصه فالأمر ليس صعباً ، فقد يسمى مبتدأ تاماً بنفسه ، وإن كان ذلك يخالف التصور المنطقي لفن القول عندهم .

---

١٣٣ – العكبري : إملاء ما منّ به الرحمن : ٤٣٨ ، ط١ دار الفكر ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م .
١٣٤ – الكشاف :١٥١/٣ .

٢- وجاء في القرآن كذلك دخول الباء على خبر إن ، وهذا غير معروف عند النحاة ، قال تعالى ﴿ **أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** ﴾ (الأحقاف:٣٣) قال الزمخشري :" بقادر محله الرفع لأنه خبر إن ، يدل عليه قراءة عبد الله " قادر " وإنما دخلت الباء لاشتمال النفي في أول الآية على أن وما في حيزها " [١٣٥] وقال العكبري :" والباء في " بقادر" زائدة في خبر إن ، وجاز ذلك لما اتصل بالنفي ، ولولا ذلك لم يجز " [١٣٦].

٣- اشترط النحاة في بناء الجملة تطابق العناصر النحوية فيها ، وجاءت بعض الشواهد القرآنية على غير ذلك ، ومنه :

أ- اشترطوا التطابق بين النعت والمنعوت ، فلا يقال : هذان رجلان يلعبون على سبيل المثال ، ولكن ورد في القرآن مثل ذلك ، قال تعالى ﴿ **هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ** ﴾(الحج :١٩) روى المفسرون أنها نزلت في حمزة بن عبد المطلب وصاحبيه ، وعتبة بن ربيعة وصاحبيه ، حين تبارزوا يوم بدر قبل المعركة [١٣٧] ولذلك راعى السياق أن الفريقين كان كل منهما زيادة على واحد ، فلما وصف المثنى "خصمان " بالجمع " اختصموا " روعي هذا المجموع في كل فريق .

ب- ورد الضمير العائد على المثنى بصورة الإفراد في قوله تعالى ﴿ **وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ**﴾(التوبة:٦٢) فالضمير في"يرضوه " مفرد ، وهو عائد على اثنين " الله ورسوله" وقد لاحظ الزمخشري النكتة البلاغية في ذلك فقال: " وإنما وحّد الضمير لأنه لا تفاوت بين رضا الله ورضا رسوله ﷺ فكانا في حكم مرضيّ واحد " [١٣٨] ولكن نزعته النحوية غلبته فقدّر تقديراً آخر لا

---

[١٣٥] – نفسه :٣١٣/٤ .
[١٣٦] – إملاء ما منّ به الرحمن :٥٣١ .
[١٣٧] – انظر : تفسير القرآن العظيم ،لابن كثير : ٣٣٩/٣ . ط دار الفكر .
[١٣٨] – الكشاف :٢٨٥/٢ .

يناسب جمال العبارة ، قال : أو : والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك " وأنا أختار التقدير الأول لقربه من السياق ، ولعدم الحاجة إلى التقدير .

ج- ورد حال للمثنى مجموعاً في قوله تعالى﴿ **ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ** ﴾(فصلت: ١١) فالحال (طَائِعِينَ ) وردت جمعاً لمراعاة ما في السماوات والأرض ومن فيهما من خلق ، فالأمر يتعلق بهما وبما فيهما ، وذلك أكثر تعبيراً عن الخضوع للإرادة الإلهية ، ولو جرى اللفظ على قياس البشر لقالوا : طائعتين ، ولكن ذلك يذهب بالمد المتحقق في الفواصل فيذهب الإيقاع ، والفواصل هنا " للسائلين، طائعين ، العليم " فالمدّ موجود فيها جميعاً ، والميم تعاقب النون في الفواصل ، فتحقق الإيقاع بلفظ الجمع" طائعين" الذي وقع حالاً للمثنى ، وينضاف إلى ذلك اعتبار ما فيهما من مخلوقات كثيرة متنوعة، فكأنه روعي فيهما الجمع لكثرة المخلوقات فيهما ، ولذا أحل لفظ ما يعقل محل ما لا يعقل [١٣٩].

د- ونعرض أخيراً لتصور النحاة لأسلوب الشرط ، وما ورد على غير تصورهم المنطقي له ، فقد تحددت أركانه في النحو بثلاثة : الاسم أو الحرف الذي يفيد الشرط وفعل الشرط وجوابه كما هو معلوم .

وقد ورد في القرآن وفي كلام العرب كذلك حذف جواب الشرط ، أو شرط بغير جواب إذا شئنا الدقة في التعبير ، مما دعا النحاة دائماً إلى تقدير حذف الجواب لدلالة السياق عليه ، وقد كان أجدر بهم إذ كثرت هذه الصورة في كلام العرب وفي القرآن ، أفصح الكلام ، أن يعدوا أسلوب الشرط من هذا النوع قسماً قائماً برأسه ، كما تجرأ أبو علي الفارسي وعدّ تقدم المفعول فاعله قسماً خاصاً كما أسلفنا ، ولكن التصور المنطقي لأسلوب الشرط ، ذلك الذي أخذ النحاة به لم يساعدهم على تصور شرط بغير جواب ، فإذا ورد الأسلوب كذلك فتحوا الباب واسعاً للتقدير والتأويل .

---

[١٣٩] – انظر مبحث ( الإحلال اللفظي في الفواصل ) من كتابنا : الفواصل القرآنية .

ومن أمثلة هذا الشرط من القرآن الكريم :

١ - ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا ﴾ (الرعد :٣١).

٢ -﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾ (النور: ١٠)

٣-﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ (السجدة:١٢)

٤ -﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (يس:٤٥) .

يقول الدكتور عفت الشرقاوي عن موقف النحاة من أسلوب الشرط هذا : " إن هذه الأساليب التي تبدو لهم بسبب تصوراتهم النمطية شرطية لا يمكن أن تخضع لقياسهم في ذلك ؛ لأنها في حقيقة الأمر ليست شروطاً محذوفة الجواب كما يظنون ، وإنما هي باب آخر من صور التعبير في العربية لا يجري على نمط أساليب الشرط المألوفة ، هي من باب ثالث لا تنتهي آفاقه البلاغية عند حد ؛ لأنها تتجدد بتجدد المعاني والسياق ... وبما أنه جنس ثالث من صيغ التعبير ؛ فإنه لا يقاس على هذا ولا ذاك ، سعياً وراء صب كل ما نقرأ من صيغ التعبير المتجددة بتجدد البلغاء في قوالب نحوية مكررة " [١٤٠].

إن أسلوب الشرط بغير جواب في الآيات السابقة وغيرها يفتح أمام النفس والعقل آفاقاً رحبة من التصورات في حقيقة الجواب الملائم لكل شرط منها فترك الجواب مقصود لذاته ليدفع القارئ والسامع إلى التدبر المأمور به لآي القرآن الكريم ، والله تعالى أعلم .

لقد حاول النحاة وضع الأسس العامة للصور المنطقية العقلية لفن القول ، ولكن هناك الكثير مما لا يخضع لتلك القوانين المطردة في أكثر اللغة ، وهي في الوقت نفسه لا تعدّ من باب الشواذ ، إنها من فصيح القول وبليغه ، بل من أرقى فنون القول ، ولذا فهي ذات صبغة خاصة ، قد تتفق أو لا تتفق مع الصورة

[١٤٠]- د/ عفت الشرقاوي : بلاغة العطف في القرآن الكريم:٧٥ ،ط دار النهضة العربية – بيروت ١٩٨١ م .

المنطقية المتصورة سلفاً لتركيب الكلام ، فالصورة المنطقية هذه هي فن التنظيم والتقعيد للغة ، والصور التي نتحدث عنها تندرج تحتها لا ريب ، ولكن مع خصوصية في التركيب والدلالة ، والدليل على ذلك أنه لا يوجد حالة مما ذكرناه لا يمكن تأويلها بتأويل لفظي أو دلالي لتلحق به بركب التصور المنطقي العقلي المفترض سلفاً لصورة القول ، ولكنها مع ذلك فاقت تلك الصورة لأسباب سياقية يراد بها الالتفات إلى معنى خاص في ذلك السياق نفسه ، وعليه فإن محاولات النحاة لتقعيد القواعد إنما كانت لتجريد الأصول العامة والضوابط الكلية ، لا لحصر الممكن أو الموجود فعلاً من صور القول الالكثيرة المتنوعة ، لقد كانت محاولات جادة لوضع غير المحدود وغير النهائي في صورة المحدود والنهائي بغرض الضبط والتعليم .

إن هذا الذي ذكرنا لا يقلل بحال من الجهد الكبير الذي بذله النحاة لتمهيد طريق النحو الطويلة ، حتى وصل إلينا على هذه الصورة من الدقة والتفصيل والضبط ، ولولا أن المتأخرين من النحويين حولوه إلى صناعة شكلية جافة معقدة لأمكن أن يكون له شأن آخر في علوم العربية ، فلقد كان من الممكن له – إذا سار في الطريق التي رسمها سيبويه وعبد القاهر والزمخشري – أن يسيطر على مناهج النقد الأدبي وعلوم البلاغة ، بل كل ما يخص عملية الكلام أو الإبلاغ ، أو حتى ما يسميه المعاصرون عملية " الاتصال " كما سنعرض لها في مبحث السياق ، ولكن ذلك لم يحدث ، ورحنا نرى النحو منظوماً في أبيات شعرية جافة مستغلقة ، فجرَتْ عليها الشروح ، وعلى الشروح حواشٍ وعلى الحواشي تقريرات .. حتى ضاع البيان في طياتها !

# الفصــل الـثاني

## الحالة الإعرابية وعلاقتها بالدلالة

ترتبط دلالة اللفظ والجملة بالإعراب ارتباطاً وثيقاً ، حيث تؤدي حالة الرفع مثلاً في لفظ ما معنى في التركيب غير الذي تؤديه حالة النصب أو الجر وكذلك يرتبط تركيب الجملة وبناؤها الداخلي بدلالتها ارتباطاً وثيقاً .

وقد أصّل سيبويه رحمه الله قضية ربط الإعراب بالدلالة في كتابه ، وأكدها تأكيداً في مواضع كثيرة منه ، ومع أنه لم يذهب بها إلى المدى الذي ذهبه من بعد عبد القاهر والزمخشري ، فقد كان له فضل السبق والريادة .

وصنيعه في كتابه يشهد لما نقول ، فهو ما يكاد يذكر النصب في لفظ ما حتى يجيز فيه الرفع – على سبيل المثال – بناء على مرويات العرب الثقات ، أو على أقوال شيوخه ، أو على تقديراته العقلية وحسّه اللغوي ، ومع كل تقدير يتغير المعنى وقد كان أحياناً يشير إلى الفارق الدلالي بين حالة إعرابية وأخرى ، لكن اهتمامه كان منصباً على تأصيل الصنعة النحوية نظرياً أولاً .

والحقيقة أن كتاب سيبويه قد حدد للنحو العربي من بعده مسارين واضحين غلبت على الأول منهما الصنعة النحوية الشكلية وانصب اهتمام رواد هذا المسار على التقعيد والتبويب واستنباط المسائل وتكثير الأوجُه .. أما المسار الآخر فكان رواده أكثر اهتماماً بربط التركيب النحوي بالدلالة ، فبحثوا عن الإمكانات غير المتناهية لصور القول البليغ من خلال الخبرة بالتركيب النحوي فأصبح النحو في أعمالهم إبداعاً منظماً لفن القول لا تجريداً نظرياً شكلياً همه المعيارية أو الجواز والمنع لهذا التركيب أو ذاك ، كما دأب أصحاب المسار الأول .

إن المتحدث يستطيع أن يبني التركيب اللغوي وفق حالته النفسية والشعورية وهو يختار من صور القول ما يلائم حالته ، فيقدم أو يؤخر أو يحذف .. وكل ذلك خبرة بالنحو – ما بين فطرية ومكتسبة – وما يتيحه من إمكانات هائلة لتنظيم فن القول .

إن المعنى تبع دائماً للحالة الإعرابية ، وربما يؤدي تغيير الحركة الإعرابية إلى فساد المعنى ، كما في المسألة المشهورة عند النحاة في قوله تعالى﴿ **وَأَذَانٌ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ** ﴾ (التوبة:٣) فمن قرأ بجر"رسول" متعمداً كفر بالله تعالى لأنه يعطف لفظ (رسول) على المشركين وهو ضد المراد ، فبقي للّفظ أن يُرفع – كما هو في المصحف – على تقدير خبر له ، أي ورسولُه كذلك بريء .. أو يُنصب عطفاً على لفظ الجلالة .

ومن ذلك قول امرئ القيس :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة      كفاني ولم أطلبْ قليلٌ من المال

قال سيبويه :" فإنما رفع – أي لفظ قليل – لأنه لم يجعل القليل مطلوباً ، وإنما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافياً ، ولو لم يردْ ذلك ونصب لفسد المعنى" [١٤١].

ونورد هاهنا هذه الحكاية الطريفة عن أحد الخوارج ، وهو عتبان بن أصيلة حيث قال مخاطباً بعضَ أمراء بني أمية :

فإن كان منكم كان مروانُ وابنه      وعمروٌ ، ومنكم هاشمٌ وحبيبُ

فمنا حُصين والبَطينُ وقعنبُ      ومنا أميرُ المؤمنين شبيبُ

فلما ظفر به هشام قال : أنت القائل :

ومنا **أميرُ** المؤمنين شبيبُ ؟

فقال : لم أقل إلا :   ومنا **أميرَ** المؤمنين شبيبُ **!** " [١٤٢]

فقد ورد لفظ ( أمير ) في الأبيات مرفوعاً على الابتداء بإثبات الإمارة لشبيب المذكور ، فلما أراد الرجل التخلص من هذا المعنى غيّر حركته إلى النصب على

---

[١٤١] – الكتاب : ٧٩/١ .

[١٤٢] – الحماسة البصرية ، لعلي بن أبي الفرج بن الحسن البصري (ت ٦٥٦هـ) : ٢٥٧/١، تحقيق : د/عادل جمال سليمان ، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٨هـ– ١٩٧٨م.

نداء ( أمير المؤمنين ) فأثبت للخليفة إمارةَ المؤمنين التي كان أولاً يدّعيها لغيره ، وهذا – وأمثاله كثير– من أقوى الدلائل على أن العرب الفصحاء كانت ترتبط في أذهانهم وألسنتهم حالة التركيب الإعرابية بدلالته ، وفي هذا ردّ على من زعم – قديماً وحديثاً – أن الحركة الإعرابية ليس لها دلالة عند العرب، وقد كثرت الردود على هذا الزعم بما يكفي للإحالة على بعضها فحسب [١٤٣].

وعن علاقة الإعراب بالدلالة يقول الدكتور محمود سليمان ياقوت : "ويبدو لنا أن تلك الاحتمالات الإعرابية – في إعراب الحروف المقطعة في أوائل بعض السور – قد نشأت تبعاً للجدل الذي وُجد بين المفسرين حول دلالة تلك الأحرف المقطعة .. ومن هنا اختلف الإعراب الذي هو جزء من الدلالة ، بل إنهما مرتبطان معاً " [١٤٤] .

فهذا – وغيره كثير – يؤكد ارتباط الدلالة بالحالة الإعرابية للتركيب اللغوي ونحاول في هذا الفصل الوقوف على بعض جوانب هذه العلاقة ، أي بين الحالة الإعرابية للتركيب وبين الدلالة التي يحملها ، وسوف نمثل لذلك فقط ، فليس في الوسع استقصاء الحديث عنه لكثرته ، وإنما يكفي أن أمثل لذلك ببعض الأمثلة مما جاء في كتب النحو ، ومن ذلك :

**أولاً : في العطف :**

لعل باب العطف هو أوسع الأبواب التي تقبل التعدد الإعرابي للمعطوف ، فهناك العطف على المحل وعلى المعنى وعلى التوهم وعلى التقدير .. وهذا سيبويه يفرق بين نصب المعطوف وجره في قولهم :" ما زيدٌ كعمرو ولا شبيهاً به " قال :" وتقول: ما زيد كعمروٍ ولا شبيهاً به وما عمرو كخالد ولا مفلحاً

---

[١٤٣] – صاحب هذا الرأي قديماً هو النحوي " قطرب " وتابعه عليه من المحدثين د/إبراهيم أنيس في كتابه " من أسرار اللغة " وقد رد عليهما الدكتور رمضان عبد التواب في كتابه " فصول في فقه العربية :٣٧٢– ٣٩٥ بما فيه الكفاية ، وكذلك الدكتور أحمد سليمان ياقوت في كتابه " ظاهرة الإعراب :٧٤–٧٥ ، وانظر كذلك : اللغة والنحو بين القديم والحديث للأستاذ عباس حسن :٢٧٤–٢٧٩ ط٢ دار المعارف.

[١٤٤] – قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين :٣٤٤ط دار المعارف ١٩٨٥ م.

فالنصب في هذا جيد ؛ لأنك إنما تريد ما هو مثل فلان ولا مفلحاً ، هذا وجه الكلام ، فإن أردت أن تقول ولا بمنزلة من يشبهه جررت ، وذلك قولك ما أنت كزيد ولا شبيهٍ به ، فإنما أردت : ولا كشبيه به " [١٤٥].

وقد يعدد أحياناً وجوه الإعراب في لفظ معتمداً على الصنعة النحوية غير منتبه للمعنى الذي يوجبه ذلك التعدد ، يقول في " زيد لقيته وعمرو" إن شئتَ رفعت ، وإن شئت قلت : زيد لقيته وعمراً ، وتقول أيضاً : زيد ألقاه وعمراً وعمرو ، فهذا يقوي أنك بالخيار في الوجهين " [١٤٦] .

ولكن الأمر ليس كذلك ، فقولنا " زيد لقيته وعمرو" برفع عمرو يدل على أنه ربما كان لقاء كل منهما منفرداً ، بدليل تقدير خبر لعمرو " كذلك " مع إفادة الواو مطلق العطف لا الترتيب ، أما اختيار النصب فعلى تقدير العطف على الهاء في لقيته ، والواو عاطفة ، أو على واو المعية فيكون مفعولاً معه ، وكلا التقديرين – في النصب – يفيد شمول اللقاء زيداً وعمراً معاً في حالة واحدة ، وليس كما تفيده حالة العطف بالرفع .

وفي باب العطف على المحل يفرق الزمخشري في قوله تعالى﴿ **وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ** ﴾(آل عمران:١١١) بين جزم "ينصرون" ورفعه في المعنى ، حيث ورد الفعل مرفوعاً مع أنه معطوف على فعل مجزوم في جواب الشرط ( يولوا ) قال :" فإن قلت : هلا جُــزم المعطوف في قوله : ثم لا ينصرون ؟ قلت : عُدل به عن حكم الجزاء إلى حكم الإخبار ابتداء ، كأنه قيل : ثم أخبركم أنهم لا ينصرون ، فإن قلت : فأيُّ فرق بين رفعه وجزمه في المعنى ؟ قلت : لو جزم لكان نفي النصر مقيداً بمقاتلتهم ، كتولية الأدبار ، وحين رفع كان نفي النصر وعداً مطلقاً " [١٤٧] .

---

[١٤٥] – الكتاب : ٦٩/١.
[١٤٦] – نفسه : ٩١/١.
[١٤٧] – الكشاف : ٤٠١/١ .

فالزمخشري هنا يربط الإعراب بالدلالة ربطاً بديعاً يثري الدرس النحوي والدلالي معاً، ولا ينحاز إلى جانب الصنعة النحوية الشكلية ، كما فعل أكثر النحاة.

ويورد سيبويه هذا المثال رفعاً ونصباً " كيف أنت وزيد" و" أنت وشأنك" برفع زيد وشأن ، ولكنه عاد بعد ذلك فذكر أن ناساً من العرب يقولون :" كيف أنت وزيداً " و" ما أنت وزيداً " ولا يفرق بين التركيبين في الرفع والنصب ، ولكنه يتكلف الإعراب في حالة النصب ، فيذكر أن العرب لم يحملوا الكلام على ما ولا كيف ، ولكنهم حملوه على الفعل ، كأنهم أرادوا : كيف تكون وزيداً ، وما كنت وزيداً [148].

غير أن المدقق في التركيبين سيجد فارقاً دلالياً ، فقولنا " كيف أنت وزيد " يعني كيف أنت وكيف زيد ، فالسؤال عن حال كل منهما ، أما في حالة النصب فهو على المفعول معه ، أي كيف حالك ومعامتلك زيداً ، كأن ثمة أمراً مشتركاً بينهما يسأل عنه السائل .

وفي المثال النحوي المشهور " لا تأكل السمكَ وتشرب اللبن " نجد الفعل المعطوف يحتمل أوجُهاً ثلاثة ، وكل وجه منها يتعلق بالمعنى المراد من العطف قال السيوطي: تقول: لا تأكل السمك وتشرب اللبن " فيحتمل :

١- النهي عن كل منهما على انفراده .

٢- النهي عن الجمع بينهما .

٣- النهي عن الأول فقط والثاني مستأنف .

ولا يبين ذلك إلا الإعراب ، بأن تجزم الثاني أيضاً ، إن أردت الأول ، وتنصبه إن أردت الثاني ، وترفعه إن أردت الثالث [149] وتفصيل ذلك على النحو الآتي :

---

[148] - انظر : الكتاب :١/٣-٢-٣٠٣ .

[149] - الاقتراح في علم أصول النحو :١٢٥، تحقيق :د/أحمد محمد قاسم ، القاهرة ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م.والمسألة في المقتضب للمبرد :٢/٢٥ ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦هـ .

١ - النهي عن كل منهما على انفراده يستوجب جزم الثاني " وتشرب اللبن" بعطفه على تأكل المجزوم .

٢- النهي عن الجمع بينهما، على تقدير أن ناصبة قبل الفعل " تشرب".

٣- الاستئناف على تقدير " وأنت تشربُ اللبن " برفع الفعل ، والجملة الاسمية بعد تقدير" أنت" لها احتمالان : إما حالية فيكون النهي مرتبطاً بالأكل وإما مستأنفة بمعنى " اشرب اللبن " .

والاحتمالات الثلاثة السابقة قائمة في جملة مشابهة ذكرها ابن مضاء حيث قال في جملة " لا يشتم عمرو زيداً فيؤذيه " إن نُصب - أي الفعل يؤذي - كان المعنى " لا يشتم حتى يؤذيه " فالشتم من أنواع الأذى ، وإن رفع كان المعنى على القطع ، أي فهو يؤذيه ، وإن جزم وعطف على " يشتم" كان المعنى : فإن الشتم يؤذيه ، أي من شأنه أن يفعل ذلك " [١٥٠].

**ثانياً : في الابتداء :**

قلّما يتعرض المبتدأ لإمكانية تغير إعرابه ، بمعنى أن احتمالات التعدد فيه قليلة ، قال ابن قتيبة :" ولو أنّ قارئاً قـرأ ﴿ **فَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ**﴾(يس: ٧٦) وترك طريق الابتداء بإنا ، وأعمل القول فيها بالنصب على مذهب من ينصب أن بالقول كما ينصبها بالظن لقلب المعنى عن جهته ، وأزاله عن طريقته ، وجعل النبيَّ عليه السلام محزوناً لقولهم : إن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون ، وهذا كفر ممن تعمده " [١٥١].

ويفرق سيبويه بين المعنى في حالة الرفع والمعنى في حالة النصب في الجملتين الآتيتين :

١ - أعبدُ الله ضرب أخوه زيداً ؟

٢- أعبدَ الله ضرب أخاه زيد ؟

---

[١٥٠] -الرد على النحاة :١٢٦.

[١٥١] - تأويل مشكل القرآن : ١٤-١٥، والشاهد تقدير جملة ( إنا نعلم ..) جملة اسمية مستأنفة.

قال في الأولى :" لا يكون إلا الرفع ، لأن الذي من سبب عبد الله مرفوع (فاعل ) والذي ليس من سببه مفعول ، فيرتفع إذا ارتفع الذي من سببه ، كما ينتصب إذا انتصب .. وقال في الثانية :" فإن جعلت زيداً الفاعل قلت: أعبدَ الله ضرب أخاه زيد " [١٥٢].

ومن ذلك أيضاً رفع " الدار " ونصبها في جملة " آلدار أنت نازل فيها " ؟ فالنصب على تقدير عمل "نازل" فيها عمل الفعل لأنه اسم الفاعل ، والرفع على تقديره خبراً عن الدار ، وعبارة سيبويه في ذلك : ولو قال : آلدارُ أنت نازلٌ فيها ؟ فجعل نازلاً اسماً رفع ، كأنه قال : آلدارُ أنت رجل فيها " [١٥٣] فقد قدر اسم الفاعل اسماً جامداً كرجل ، فهو غير عامل ، فإن عمل نصب الدار.

**ثالثاً : في الخبر :**

يختلف الخبر عن الابتداء من حيث إمكانية تعدد أنواع الخبر ، فهو قد يأتي مفرداً أو جملة (اسمية أو فعلية) أو شبه جملة ، وقد استقر بين النحاة أن ثمة فروقاً بين الخبر الاسمي والخبر الفعلي ، قال عبد القاهر: موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء ، من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء ، أما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء ، فإذا قلت : زيد منطلق ، فقد أثبت الانطلاق فعلاً له من غير أن تجعله يتجدد .. كالمعنى في قولك زيد طويل وعمرو قصير .. وأمَّا الفعلُ فإنهُ يُقْصَدُ فيه إلى ذلك ، فإذا قلتَ: زيدٌ ها هو ذا يَنْطلقُ ، فقد زَعمْتَ أنَّ الانطلاقَ يقعُ منه جُزءاً فجزءاً ، وجعلْتَهُ يُزاوله ويُزَجِّيه " [١٥٤].

وقال السيوطي :" الاسم يدل على الثبوت والاستمرار ، والفعل يدل على التجدد والحدوث ، ولا يحسن وضع أحدهما مكان الآخر ، فمن ذلك قوله

[١٥٢] – الكتاب :١٠٢/١ .
[١٥٣] –نفسه :١٠٩/١.
[١٥٤] – دلائل الإعجاز :٢٠٢ .

تعالى ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾(الكهف:١٨) لو قيل يبسط لم يفد الغرض ، لأنه يؤذن بمزاولة الكلب البسطَ ، وأنه يتجدد له شيئاً بعد شيء "[١٥٥].

فإذا تقررت هذه الحقيقة ، فلننظر في الفارق بين الخبرين في الجملتين القرآنيتين الآتيتين :

١- ﴿ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي تَكْذِيبٍ ﴾ (البروج :١٩)

٢- ﴿ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُكَذِّبُونَ ﴾ (الانشقاق :٢٢)

فالخبر في الأولى اسمي (شبه جملة ) متعلق بالاستقرار المحذوف ، والخبر في الثانية فعلي بصورة المضارع ، فأي فرق بين الخبرين ؟

إذا عدنا إلى السياق وجدنا الخبر الاسمي وارداً في سياق الحديث عن آل فرعون وثمود ، وهم قوم ثبت تكذيبهم وإهلاكهم ، وانتهى الأمر إلى الحساب في الآخرة ، أما الخبر الفعلي فقد ورد في سياق الحديث عن كفار مكة ، وكانوا ما يزالون إلى وقت نزول السورة يكذبون ويعاندون ، أي يتجدد ذلك منهم ، ولذا ورد الخبر فعلياً ، وفيه نكتة أخرى وهي أنه لو جاء اسمياً لأثبت لهم تكذيباً ثابتاً مستمراً ، وسدّ عليهم ذلك باب الأمل في التوبة .. والتاريخ يقصّ أنهم أسلموا أفواجاً إلا أفراداً قلائل .

ومثل ذلك – وإن لم يكن من باب الخبر – قوله تعالى عن موسى ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ﴾(القصص :٢١) حيث عبر عن الخوف بالاسم لأنه حالة ثابتة مستولية عليه ، أما الترقب فعبر عنه بالفعل لتكرر فعل الترقب منه تارة من هنا وتارة من هنالك .

**رابعاً : في المصدر :**

فرق النحاة بين رفع المصدر ونصبه ، فرفعه – في بعض المواضع – يدل على الثبات والتوكيد ، ونصبه يدل على أن الجملة فعلية ، قال السيوطي : قال ابن عطية :" سبيل الواجبات الإتيان بالمصدر مرفوعاً كقوله ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ

[١٥٥] – الإتقان :٢٥٩/١ .

**فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ**﴾(البقرة:٢٢٩) و﴿ **فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ**﴾(البقرة :١٧٨) وسبيل المندوبات الإتيان به منصوباً كقولـه تعالى﴿ **فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ**﴾(محمد :٤) ولهذا اختلفوا : هل كانت الوصية للزوجات واجبة ؟ لاختلاف القراءة في قوله ﴿ **وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِم** ﴾(البقرة:٢٤٠) بالرفع والنصب ، قال أبو حيان : والأصل في هذه التفرقة قولـه تعـالى ﴿ **فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ** ﴾(الذاريات :٢٥) فإن الأول مندوب والثاني واجـب ؛ والنكـتة في ذلك أن الجملة الاسمية أثبتُ وآكدُ من الفعلية " [١٥٦].

ويفرق الزمخشري بين رفع " الحمد لله " ونصبه في قراءة بعضهم ، قال : والعدل بها عن النصب إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبات المعنى واستقراره ، ومنه قوله ﴿ **فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ**﴾ رفع السلام الثاني للدلالة على أن إبراهيم عليه السلام حياهم بتحية أحسن من تحيتهم ؛ لأن الرفع دال على معنى ثبات السلام لهم دون تجدده وحدوثه " [١٥٧].

ويفرق سيبويه كذلك بين رفع المصدر ونصبه في الجمل الآتية :

١- له علمٌ علمُ الفقهاء ، وله رأيٌ رأيُ الأصلاء ، فرفع " علمُ الفقهاء" و" رأي الأصلاء " على أنها صفات ثابتة في صاحبها ، وأما إذا نصبت هذه المصادر فعلى تقدير المرور بالشخص في حال تعلم وتفقه ، قال :" وإذا قال : له صوتٌ صوتَ حمار" فإنما أخبر أنه مر به وهو يصوّت صوتَ حمار" [١٥٨].

٢- عليه نَوْحٌ نوحُ الحمام ( برفع نوح الحمام ) وقولهم " لهن نوحٌ نوحَ الحمام " بالنصب ، فالرفع على التشبيه بنوح الحمام ، قال :" فالهاء ليست بفاعل فعل بالرجل شيئاً ، فلما جاء على مثال الأسماء كان الرفع الوجه " أما النصب فعلى

---

[١٥٦] - الإتقان :٢٦١/١ .
[١٥٧] - الكشاف :٩/١ .
[١٥٨] - الكتاب :٣٦١/١-٣٦٢ .

حدوث النوح نفسه ، والفاعل فيه الهاء في"لهن" قال : فالنصب لأن الهاء هي الفاعلة " [159].

وأورد ابن هشام هذه الرواية في مغني اللبيب ، قال :" كتب الرشيد ليلة إلى القاضي أبي يوسف يسأله عن قول القائل :

فإن ترفقي يا هندُ فالرفقُ أيمنُ وإن تخرُقي يا هند فالخرق أشأمُ
فأنت طلاقٌ والطـلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ ومن يخــرقْ أعقُّ وأظلمُ

فَقَالَ : مَاذَا يلْزمه إِذا رفع الثَّلَاث وَإِذا نصبها ؟ قَالَ أَبُو يُوسُف : فَقلت هَذِه مَسْأَلَة نحوية فقهية وَلَا آمن الْخَطَأ إِن قلت فِيهَا برأيي ، فَأتيت الْكسَائي وَهُوَ فِي فرَاشه فَسَأَلته فَقَالَ : إِن رفع ثَلَاثًا طلقت وَاحِدَة لِأَنَّهُ قَالَ أَنْت طَلَاق ثمَّ أخبر أَن الطَّلَاق التَّام ثَلَاث ، وَإِن نصبها طلقت ثَلَاثًا لِأَن مَعْنَاهُ أَنْت طَالِق ثَلَاثًا وَمَا بَينهمَا جملَة مُعْتَرضَة "[160] وقد ردّ ابن هشام على الكسائي بردود طويلة لا داعي لذكرها ، ولا للخوض في التفصيل الفقهي للحالة المذكورة ، وإن كان السياق والمقام يرجح وقوعه ثلاثاً أي طلقة بائنة .

**خامساً : في الظرف :**

ترد الظروف في العربية منصوبة دائماً ، لأنها نوع من المفاعيل ، ولكن بعضها قد يخرج عن هذه الحالة الإعرابية ، لدلالات خاصة ، وهو أمر نادر في العربية ، وفرق سيبويه بين الجملتين الآتيتين من حيث الإعراب والدلالة :

١- سِير عليه ليلاً ونهاراً . ٢- سِير عليه ليلٌ ونهارٌ .

فالأولى إذا أردت ليل ليلتك ونهار نهارك ، والثانية على أنه عام غير محدد ، قال :" إلا أن تريد معنى سير عليه ليل طويل ونهار طويل ، فهو على هذا الحد غير متمكن " [161].

---

[159] - نفسه : ١/٣٦٥-٣٦٦ .
[160] - مغني اللبيب : ١/٦٤ .
[161] -الكتاب : ١/٢٢٦.

وقد يرتفع الظرف على الاتساع - كما سماه سيبويه - دون أن يتغير المعنى كثيراً وإن كان فيه اختصار للكلام ، قال سيبويه :" فمن ذلك أن تقول على قول السائل: كم صيد عليه ، وكم غير ظرف لما ذكرت لك من الاتساع والإيجاز فتقول : صيد عليه يومان ، وإنما المعنى : صيد عليه الوحش في يومين ولكنه اتسع واختصر ، ولذلك أيضاً وضع السائل كم غيرَ ظرف ، ومن ذلك أن تقول : كم وُلد له ؟ فيقول : ستون عاماً ، فالمعنى : وُلد له الأولادُ وولد له الولدُ ستين عاماً ، ولكنه اتسع وأوجز " [١٦٢].

**سادساً : في رفع المضارع وجزمه بعد " لا ":**

يتعدد استعمال الحرف "لا" بين النهي والنفي والدعاء .. ولذلك تتعدد وجوه المعنى أحياناً بسبب تعدد الاستعمال ، ومما يحتمل النهي والنفي قول رسول الله ﷺ :" **لا يُقتَلُ قرشيٌّ صبراً بعد اليوم** " قال ابن قتيبة :" فمن رواه جزماً انصرف ظاهر الكلام للقرشي ألا يقتل إن ارتد ، ولا يُقتص منه إن قَتَل ومن رواه رفعاً انصرف التأويل إلى الخبر عن قريش أنه لا يرتدّ منها أحد عن الإسلام فيستحق القتل "[١٦٣].

ومع ترجيح ابن قتيبة للاحتمالين فإن احتمال الرفع هو الوجه ؛ وذلك لمنافاة الأول لبعض مبادئ الشريعة كالقتل والقصاص ، أما الثاني فهو الواقع فعلاً .. وقد وردت رواية الإمام مسلم للحديث بالرفع ، وقال النووي : قال العلماء :" معناه الإعلام بأن قريشاً يسلمون كلهم ولا يرتد أحد منهم كما ارتد غيرهم بعده ﷺ ممن حورب وقتل صبراً ، وليس المراد أنهم لا يقتلون ظلماً صبراً ، فقد جرى على قريش بعد ذلك ما هو معلوم " [١٦٤].

---

[١٦٢] - نفسه :١/٢١١ .

[١٦٣] - تأويل مشكل القرآن :١٥، والحديث رواه مسلم :١٢/١٣٤، والفعل في روايات أخرى كثيرة عند غيره مرفوع كذلك .

[١٦٤] -صحيح مسلم بشرح النووي :١٢/١٣٤.

**سابعاً : الفاعل :**

تأتي بعض المواضع في العربية يحتمل فيها التركيب إضمار الفاعل وإظهاره ومن ذلك قوله تعالى﴿ **كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ** ﴾ (الكهف :٥) فقد قرئت كلمة بالرفع على الفاعلية والنصب على التمييز ، وفرق الزمخشري بين المعنى في الحالين فقال:" والنصب أقوى وأبلغ وفيه معنى التعجب ، كأنه قيل : ما أكبرَها كلمةً "[١٦٥] وقراءة النصب هنا على إضمار الفاعل .

وقد يُحوّل الفاعل عن موضعه كليةً ويستعاض عنه بآخر إظهاراً للمعنى في صورة بليغة مؤثرة ، كما تحول الفاعل في قوله تعالى﴿ **وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا**﴾ (مريم:٤) عن موضعه إلى التمييز ، إذ أصل التركيب " اشتعل شيبُ الرأس " .

وقد عقد عبد القاهر مقارنة بين التركيب القرآني والتركيب الآخر ، ونوجز هنا بعضاً مما قال ، فقد ذكر أن جمال هذا التركيب ليس للاستعارة التي فيه فحسب ، بل لأن " يُسلك بالكلام طريق ما أُسند الفعلُ فيه إلى الشيء وهو لما هو سببه ، فيرفع به ما يسند إليه ويؤتى بالذي الفعل له في المعنى منصوباً بعده .. كقولهم : طاب زيد نفساً ، وقر عمرو عيناً .. وأشباه ذلك مما تجد الفعل فيه منقولاً عن الشيء إلى ما ذلك الشيء من سببه وذلك أنا نعلم أن " اشتعل " للشيب في المعنى وإن كان هو للرأس في اللفظ .. فإن قلْتَ : فما السببُ في أَنْ كان " اشتعلَ " إذا استُعيرَ للشَّيْب على هَذا الوجهِ كان لهُ الفضْلُ ؟ ولمَ بانَ بالمزيَّةِ منَ الوَجهِ الآخرِ هذه البَيْنُونَة ؟ فإنَّ السببَ أَنَّه يُفيدُ معَ لمعانِ الشيبِ في الرأسِ الذي هو أَصْلُ المعنى، الشُّمولَ وأَنَّه قد شاعَ فيه وأَخذَه من نواحيهِ وأنه قد استغرقه وعمَّ جُمْلَتَه ، حتى لم يَبْقَ من السَّوادِ شيءٌ أوْ لم يبْقَ منه إلاَّ ما لا يُعْتَدُّ به ، وهذا ما لا يكونُ إذا قيلَ: اشتعلَ شَيبُ الرأسِ ، أو الشيبُ في الرأس "[١٦٦] .

---

[١٦٥] -الكشاف :٧٠٣/٢ .
[١٦٦] -دلائل الإعجاز :١٣٧-١٣٨.

**ثامناً : بين الحال والخبر :**

فرق سيبويه بين قولهم : ١- هذا الرجل منطلقٌ . ٢- هذا الرجل منطلقاً .

قال :" فأما الرفع فقولك : هذا الرجل منطلق ، فالرجل صفة لهذا (أي بدل منه) وهما بمنزلة اسم واحد ، كأنك قلت : هذا منطلق .. أما النصب فقولك : هذا الرجل منطلقاً ، جعلت الرجل مبنياً على هذا - أي خبراً له - وجعلت الخبر حالاً له قد صار فيها .. وإنما يريد في هذا الموضع أن يذكر المخاطب برجل قد عرفه قبل ذلك وهو في الرفع لا يريد أن يذكره بأحد وإنما أشار فقال : هذا منطلق " [١٦٧] .

وقد يتحول الخبر كذلك إلى حال حسب المعنى المراد ، وذلك في قولهم :

١- فيها عبدُ الله قائماً . ٢- فيها عبدُ الله قائمٌ .

فالنصب على الحال والرفع على الخبرية ، قال سيبويه :" فإذا نصبت القائم ففيها قد حالت بين المبتدأ والقائم واستغنى بها ، فعمل المبتدأ حين لم يكن القائم مبنياً عليه عمل " هذا زيد قائماً " وإنما تجعل فيها إذا رفعت القائم مستقراً للقيام وموضعاً له ، وكأنك لو قلت : فيها عبد الله ،لم يجز السكوت عليه " [١٦٨].

**تاسعاً : كان " بين التمام والنقصان " :**

في بعض المواضع يصح جعل كان تامة وناقصة ، ويتغير المعنى تبعاً لذلك ففي قوله تعالى ﴿ **وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَى حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى** ﴾ (فاطر: ١٨) قال الزمخشري : فإن قلت : ما تقول فيمن قرأ "ولو كان ذو قربى" على كان التامة ، كقوله تعالى ﴿ **وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ** ﴾ (البقرة:٢٨٠) قلت : نظم الكلام أحسن ملاءمة للناقصة ، لأن المعنى على أن المثقلة إن دعت أحداً إلى حملها لا يحمل منه شيء ، وإن كان مدعوّها ذا قربى ،

---

[١٦٧] -الكتاب :٨٦/٢-٨٧ .
[١٦٨] - نفسه :٩٠/٢ .

وهو معنى صحيح ملتئم ، ولو قلت : ولو وُجد ذو قربى لتفكك وخرج من اتساقه " [169].

وبعد ، فهذه أمثلة فحسب تبيّن وتؤكّد علاقة التركيب اللغوي بدلالته ، وتغيرَ المعنى بتغير المبنى ، مما يدل على دقة العرب ودقة العربية ، وكذلك على حرص النحاة الشديد على ربط المعنى بالمبنى ، وتأكيدهم على تغير المعنى مع كل وجه إعرابي ممكن .

---

[169] – الكشاف :٦٠٧/٣ .

## الفصل الثالث

## ظاهرة الوقف وعلاقتها بأوجه الإعراب

يعني انتهاءُ الجملة انتهاءَ الأحكام الإعرابية الخاصة بها ، ومن ثم يقتضي ذلك الوقفَ على نهايتها ؛ ليتمكن المتكلم من ابتداء جملة جديدة تؤدي معنى جديداً ، ولكن بناء الجملة العربية بما فيه من تعقيد وإمكانية لقبول كثير من اللواحق والفضلات يمكن أن يجعلها تتشابك إعرابياً مع جمل سابقة أو لاحقة بحيث يصعب الوقف عليها أحياناً ، ويؤدي الوقف معنى يمكن تغيره إذا وُصل الكلام ، ولذا فإن للوقف ارتباطاً وثيقاً بالدلالة وبتعدد وجوه الإعراب .

وقد يؤدي الوقف إلى تعدد وجوه الإعراب ، حيث إنه يؤثر في المعنى ، والإعراب فرع المعنى كما هو معلوم ، ويعد " الوصل والوقف في النصوص العربية من أهم الأسباب في تعدد الأوجه الإعرابية ، بيد أن التنبيه عليه في كتب النحو والإعراب لا يناسب أهميته ، ونحن نتصور أن النعت المقطوع إلى الرفع أو النصب لا بد أن يكون قبله وقف ، ولو لزمن قليل ، كما نتصور أن النعت التابع في الإعراب لمنعوته لا بد أن يرد في حالة الوصل ، فالفواصل الصوتية لها اعتبارها في التحليل النحوي " [١٧٠] .

ومن التعريفات الحديثة للوقف تعريف الدكتور تمام حسان حيث يقول : يدل الوقف بوسائله المتعددة على موقع هو في طابعه " مفصل" من مفاصل الكلام ، يمكن عنده قطع السلسلة النطقية Chain of utterance فينقسم السياق بهذا إلى دفعات كلامية Speech groups تعتبر كل دفعة منها إذا كان معناها كاملاً واقعة تكليمية Speech event منعزلة ، أما إذا لم يكن معناها كاملاً كالوقف على الشرط قبل ذكر الجواب مثلاً ، فإن الواقعة التكليمية حينئذ تشتمل على أكثر من دفعة كلامية واحدة " [١٧١].

[١٧٠] – د/ طاهر حمودة : أسس الإعراب ومشكلاته :٩٦ .

[١٧١] – د/ تمام حسان : اللغة العربية :٢٧٠ .

والوقف من الناحية " العضوية " أمر ضروري لالتقاط الأنفاس ، ولكن ذلك يجب أن لا يخل بالمعنى ، ويتم ذلك بالتمرين والتعود على القراءة ، قال ابن الجزري :" لما لم يمكن القارئ أن يقرأ السورة أو القصة في نفس واحد ، ولم يجز التنفس بين كلمتين حالة الوصل ، بل ذلك كالتنفس في أثناء الكلمة وجب حينئذ اختيار وقف للتنفس والاستراحة ، وتعين ارتضاء ابتداء بعد النفَس والاستراحة ، وتحتم أن لا يكون ذلك مما يخل بالمعنى ، ولا يخل بالفهم إذ لا بد بذلك يظهر الإعجاز ويحصل القصد " [١٧٢].

وقد اهتم العلماء بدراسة الوقف – فيما يخص القرآن الكريم – منذ بدايات العمل العلمي في الإسلام ، وينبغي لقارئ القرآن أن يتعلم هذا الفن؛ إذ به يظهر الإعجاز ويستبين المعنى ، والقارئ " مأمور عند العلماء بإحسان الوقف والابتداء حفاظاً على النظم الذي أعجز البلغاء تسويره وتفصيله .. فبإحسان الوقف تتبدّى للسامع فوائده الوافرة ، ومعانيه الفائقة ، وتتجلى للمنتجع مقاصده الباهرة ومناحيه الرائعة .. فيتعين فرضاً على القارئ تحصيل ما يسدده إلى القطع السليم ، ويهديه إلى الابتداء القويم " [١٧٣].

فعلاقة الوقف بالدلالة والإعراب إذن علاقة وطيدة ، ولذلك اهتم علماء العربية والتفسير والقراءات بهذه الظاهرة ، حتى أفرد بعضهم كتباً لها ، غير أنهم اهتموا بها فحسب في مجال الدراسات القرآنية ، وأهملوها في مجالي الشعر والنثر كما يقول الدكتور عبده الراجحي :" الوقف ظاهرة صوتية هامة جداً ، لأنها ترتبط بالمعنى ارتباطاً مباشراً ، ومن المعروف أن العرب القدماء اهتموا بها اهتماماً واضحاً في قراءة النص القرآني ، حتى إنهم أفردوا كتباً متخصصة درسوا فيها أنواع الوقف .. والأمر في ذلك مفهوم ؛ لأنه يتصل بالقراءة التي هي في أساسها أصل من أصول التشريع " [١٧٤].

---

[١٧٢] – ابن الجزري : النشر :١/٢٢٤–٢٢٥ .

[١٧٣] – ابن أبي الأصبغ الأندلسي، المعروف بابن الطّحان: نظام الأداء في الوقف والابتداء :٢٠–٢٢، ط مكتبة المعارف – الرياض .

[١٧٤]–د/عبده الراجحي:علم اللغة والنقد الأدبي، مقال بمجلة فصول:١٢٠يناير ١٩٨١م .

ومما يدل على الصلة الوطيدة بين الوقف والنحو قول ابن مجاهد :" لا يقوم بالتمام في الوقف إلا نحوي عالم بالقراءات عالم بالتفسير والقصص وتخليص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن" [١٧٥].

فالوقف يؤثر في توجيه الإعراب ، وينتج وجوهاً للإعراب ، كما يقول الدكتور كمال بشر :" هناك بعض الظواهر الصوتية العامة التي يمكن الاعتماد عليها في توجيه الإعراب كذلك، من ذلك مثلاً ما نطلق عليه نحن" الفواصل الصوتية " أو ما يمكن أن يشار إليه بالوقفات والسكتات " [١٧٦].

وقبل أن ندرس الظاهرة في القرآن الكريم ، سنتوقف قليلاً أمام دراسة الظاهرة في غير الدراسات القرآنية .

**ظاهرة الوقف في غير الدراسات القرآنية :**

يشتكي الدارسون المحدثون من خلو التراث العربي من درس لظاهرة الوقف في الشعر والنثر ، إذ إن اهتمام القدماء بهذه الظاهرة اقتصر على الدراسات القرآنية فحسب ، فحُرم بذلك دارسو الشعر والنثر فرصة التعرف على هذه الظاهرة في مجالات أخرى من مجالات التراث العربي ، يقول الدكتور عبده الراجحي :" على أن القدماء لم يلتفتوا إلى الظاهرة – ظاهرة الوقف – عند تناولهم للشعر ، ولم يردْ عنهم ما يفيد انتفاعهم بها في شروحهم الكثيرة التي وصلت إلينا ، والحق أن وجود الشعر القديم مكتوباً بين أيدينا حرمنا من رصد هذه الظاهرة فيه ، وليس بمستساغ لدينا أن الشعر العربي بأوزانه المعروفة بحدودها في التفعيلة والشطر والبيت يغني عن ملاحظة الوقف فيه ، وليس بمستساغ عندنا أيضاً أن أبا تمام والبحتري والمتنبي كانوا ينشدون شعرهم فلا يقفون إلا عند آخر الشطر أو آخر البيت ، ولا نشك أنه لو أتيحت لنا فرصة

---

[١٧٥] – البرهان للزركشي :١/٣٣٤، والإتقان للسيوطي :١/١١٤ .
[١٧٦] – دراسات في علم اللغة – القسم الثاني :٢٧.

سماعهم أو قراءة وصـــف لطريقة إنشادهم لكان لدرس الوزن الشعري شأن آخر " [177] .

والحقيقة أن قارئ الشعر العربي يجد كثيراً من الأبيات لا يستقيم معناها إذا قرئ البيت كله دفعة واحدة ، ومن ذلك قول امرئ القيس :

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولم أطلبْ قليلٌ من المالِ

حيث لم يُعمل الشاعر الفعل " أطلب " في لفظ " قليل " وإنما العامل فيه الفعل "كفى" والتصور إذن أن الشاعر حال إنشاده البيت لا بد أن يقف وقفة لطيفة على الفعل " أطلب " حتى لا يتوهم السامع أو القارئ إعمال الفعل في اللفظ بعده ، غير أن التسجيل الكتابي وخلو الشعر العربي من علامات الترقيم حال بيننا وبين هذه المعرفة ، وقد علل سيبويه الرفع هنا بأن الشاعر "لم يجعل القليل مطلوباً ، وإنما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كافياً ، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى " [178].

ويشير الدكتور تمام حسان إلى شيء من ذلك في قول جميل بن معمر :

لا . لا أبوح بحب بثنةَ إنها أخذتْ عليَّ مواثقاً وعهوداً

قال :" فلو اصطنع النحاة لأنفسهم علامات للترقيم لوجد القارئ نقطة للوقف بعد لا " الأولى ، ولأدركوا أن لا هذه بنفسها تكوّن جملة مفيدة يستحسن في تنغيمها أن نقف عليها لتمام الفائدة ، ولَـمَا تورطوا في اعتبارها حرف نفي مؤكداً توكيداً لفظياً بحرف على مثل صورته " [179].

ويروي ياقوت الحموي أن اليزيدي سأل الكسائيَّ بحضرة الرشيد ، قال : "انظر ، هل في هذا الشعر عيب ؟ وأنشده :

مـا رأينا خِـرباً نـقّر عنه البيضَ صـقرُ

---

[177] – علم اللغة والنقد الأدبي ، مجلة فصول :١١٤ .

[178] – انظر : الكتاب :٧٩/١.

[179] –اللغة العربية :٢٢٨ .

لا يكونُ العَيرُ مهراً لا يكونُ المهرُ مهرُ

فقال الكسائي : قد أقوى الشاعر ، فقال له اليزيدي : انظر فيه ، فقال : أقوى لابد أن ينصب المهر الثاني على أنه خبر كان ، فضرب اليزيدي بقلنسوته الأرض وقال : أنا أبو محمد ! الشعر صواب ، وإنما ابتدأ فقال : المهرُ مهرُ " [180] .

فالذي لا شك فيه أن اليزيدي لو وقف على " لا يكون " الثانية التي هي توكيد لفظي للأولى لفطن الكسائي للمعنى من خلال الوقف والتنغيم المصاحب للابتداء ، لكنه حين وصل البيت أوهم إعراباً مخالفاً للمعنى ، ولو صحت هذه الرواية لدلت على عجلة الكسائي ، إذ إنه لو تفكر في المعنى قليلاً لأعرب إعراباً سليماً ، حيث لو أعمل " لا يكون " الثانية فيما بعدها ، لفسد المعنى ، إذ فيه نفي حقيقة الشيء عن نفسه كما هو واضح .

والوقف يغير من الإعراب في الجمل الآتية :

١- الطالب الفائز أخوه ناجح .

فالوقف على كلمة " الفائز " يجعل جملة " أخوه ناجح " خبراً للمبتدأ ، والفائز نعت حقيقي للطالب على هذا ، أما الوقف على كلمة" أخوه " فيغير الإعراب والمعنى ، حيث تعرب الفائز على هذا نعتاً سببياً ، ويرتفع " أخو" بالوصف ، ويكون لفظ " ناجح " هو خبر المبتدأ .

٢- جاء رجال ونساء بيض الوجوه . فالوقف على "رجال " يجعل الوصف " بيض الوجوه " مختصاً بالنساء ، ووصل الجملة يجعل الوصف شاملاً الرجال والنساء معاً .

٣- ومثل ذلك بيت عمر بن أبي ربيعة :

فهذا سحرك النسوا نَ ، قد خبرنني خبرك

فقد يقرأ أيضاً بهذه الصورة :

فهذا سحرك ، النسوا نُ قد خبرنني خبرك [181] .

---

[180] – معجم الأدباء :١٧٨/١٣، نقلاً عن ظاهرة الإعراب :١١٨، والخرب : طائر الحبارى .
[181] – الأغاني :٩٣/١ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٠هـ –١٩٧٠م.

فإذا انتصب لفظ " النسوان " فعلى تقدير عمل المصدر فيه ويوقف عليه ، وإذا ارتفع فعلى تقدير تمام جملة " فهذا سحرك " والابتداء بلفظ النسوان ، ومن ثم يوقف على " سحرك " .

هذا بعض ما كان يمكن تحصيله لو أن القدماء اهتموا بدرس ظاهرة الوقف في الشعر والنثر ، ومما يجدر ذكره أن النحويين قد درسوا الوقف من جانب واحد فقط هو الجانب الصوتي ، أي من حيث كيفية الوقف على آخر اللفظ كالوقف بالسكون أو الروم والإشمام ، أو الوقف بالتضعيف [١٨٢] وهذا جانب من جوانب الظاهرة سنعرض له ، أما الحديث عن الوقف بالمعنى الذي نتناوله في هذا المبحث ، فلا وجود له في كتب النحاة تقريباً .

إن دراسة هذه الظاهرة على مستوى الشعر والنثر كان من الممكن أن يفيد الدرس اللغوي إفادة كبيرة ، بل ربما أفاد كذلك في دراستها على المستوى القرآني كما حدث في ظواهر أخرى تمت دراستها فأفادت الدرس القرآني ، كالغريب والأمثال واللهجات .

**ظاهرة الوقف في الدراسات القرآنية :**

ثمة ملاحظة أولية نبديها في هذا المبحث هي أن الكتب التي درست الوقف والابتداء في القرآن تتشابه فيها المادة العلمية إلى حد كبير ، وتتكرر تكرراً رتيباً ، حيث ينقل الآخر عن الأول كل ما قال ، دونما إضافات تذكر أو تغيير ، وهو نوع من العقم ابتليت به الثقافة العربية في عصورها المتأخرة في كل مجالاتها تقريباً ، وبخاصة النحو واللغة .

وقد نبه دراسو الوقف مراراً إلى ارتباطه بالدلالة والنحو معاً ، حيث يؤدي الوقف غير السليم أو غير المنضبط بقواعد الوقف إلى تغيير المعنى والإعراب ويُحتكم في ذلك إلى السياق بقرائنه المتنوعة ، قال ابن الجزري :" ليس كل ما

---

[١٨٢] - انظر على سبيل المثال مواضع دراسة سيبويه للوقف في الفهارس :٥/٣٨٩-٣٩٠ ، وشرح المفصل :٩/٦٦-٩٠ ، وبهذا المعنى أيضاً للوقف بوصفه ظاهرة صوتية فحسب دراسة في كتاب النشر :٢/١٢٠ وما بعدها .

يتعسّفه بعض المعربين أو يتكلفه بعض القراء ، أو يتأوله بعض أهل الأهواء مما يقتضي وقفاً أو ابتداء ينبغي أن يتعمد الوقف عليه ، بل ينبغي تحري المعنى الأتم والوقف الأوجه ، وذلك نحو الوقف على ﴿ **وَارْحَمْنَا أَنْتَ** ﴾ والابتداء ﴿ **مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا** ﴾ (البقرة:٢٨٦) على معنى النداء ، ونحو ﴿ **ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ**﴾ ويبتدئ ﴿ **بِاللهِ إِنْ أَرَدْنَا** ﴾(النساء:٦٢) ونحو﴿ **يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ**﴾ ويبتدئ ﴿ **بِاللهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ**﴾ (لقمان :١٣) على معنى القسم .. فكله تعسّف وتمحل وتحريف للكلم عن مواضعه " [١٨٣].

فقد أدى الوقف المحرف إلى تغيير في المعنى والإعراب لا يقبله السياق ، مما يدل على ارتباط الوقف بالإعراب وإمكانية تعدد الأوجُه بالوقف ، ولذلك يحسن الوقف على قراءة ولا يحسن على أخرى ، لأن الإعراب يؤثر في المعنى وكلاهما يتأثر بالقراءة .

وفي قوله تعالى ﴿ **وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ** ﴾(البقرة:٢٨٤) نجد الفعل يحاسبكم مجزوماً لوقوعه جواباً للشرط وعُطف عليه الفعلان " يغفر ويعذب " وقد قرئ فيهما بالرفع على الاستئناف ، وبالجزم بالسكون على العطف ، وعلى ذلك فالوقف على لفظ الجلالة في قراءة الرفع أفضل منه في قراءة الجزم " [١٨٤].

وقد أورد الزمخشري القراءتين السابقتين ، وذكر ثالثة عن الأعمش ، قال : "وقرأ الأعمش " يغفرْ " بغير فاء مجزوماً على البدل من يحاسبكم ... ومعنى هذا البدل التفصيل لجملة الحساب " [١٨٥] .

ومن فوائد الوقف أنه يمنع التوهم والخطأ في الإعراب أحياناً ، كالذي حكاه ابن هشام من أن بعضهم سمع شيخاً يعرب لتلميذه " قيماً " من قوله تعالى ﴿ **وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا . قَيِّمًا** ﴾(الكهف:١-٢) صفة لـ (عوجاً) قال: فقلت له : يا هذا ،

---

١٨٣ – النشر : ٢٣١/١.
١٨٤ – أسس الإعراب ومشكلاته : ١٠٠ .
١٨٥ – الكشاف : ٣٣٠/١.

كيف يكون العوج قيماً ؟ وترحمت على من وقف من القراء على ألف التنوين في "عوجاً" وقفة لطيفة دفعاً لهذا التوهم ، وإنما " قيماً حال إما من اسم محذوف وهو عامله، أي: أنزله قيماً، وإما من الكتاب"[١٨٦].

**وندرس ظاهرة الوقف من خلال ما يأتي** :

١- مصطلحات الوقف .

٢- كيفية الوقف .

٣- أنواع الوقف .

٤- ما لا يوقف عليه .

٥- مثال لاختلاف العلماء في الوقف .

***

١- **مصطلحات الوقف** : ذكر السيوطي في الإتقان أن" الوقف والقطع والسكت " عبارات يطلقها المتقدمون غالباً مراداً بها الوقف ، والمتأخرون فرقوا فقالوا :

أ- القطع : عبارة عن قطع القراءة رأساً فهو كالانتهاء ، فالقارئ به كالمعرض عن القراءة والمنتقل إلى حالة أخرى غيرها ، وهو الذي يستعاذ بعده للقراءة المستأنفة ، ولا يكون إلا على رأس آية ؛ لأن رؤوس الآي في نفسها مقاطع .

ب- الوقف : عبارة عن قطع الصوت عن الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة ، لا بنية الإعراض ، ويكون في رؤوس الآي وأوسطها ولا يأتي في وسط الكلمة ، ولا فيما اتصل رسماً .

ج- السكت : عبارة عن قطع الصوت زمناً هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس " [١٨٧] .

---

[١٨٦] - مغني اللبيب :٦١٣/٢.

[١٨٧] - الإتقان :١١٥/١، وانظر كذلك النشر :٢٣٩/١-٢٤٠.

ومن هذا الاستعراض لمصطلحات الوقف نجد أن المصطلح الثاني" الوقف" هو المراد عند الإطلاق ، وهو المعنيّ بالدراسة عند العلماء، لأن الأول " القطع" هو إنهاء القراءة ، بدليل الاستعاذة عند الاستئناف ، أما الثالث " السكت " فهو عبارة عن سكتة لطيفة دون تنفس ، فهو سكت في الصوت وصْل في النفس ، ولا يعدّ هذا وقفاً ، ومن أمثلته في قراءة حمزة " السكت" على الساكن قبل الهمزة سكتة يسيرة " [188] وفي رسم المصحف يُرمز لهذه السكتة اللطيفة بالحرف "س" فوق اللفظ الموقوف عليه، مثل :

١- في قوله تعالى ﴿ وَقِيلَ مَنْ ۜرَاقٍ ﴾ (القيامة :٢٧).

٢- في قوله تعالى ﴿ كَلَّا بَلْ ۜ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (المطففين:١٤) وهذه السكتة تتم بدون قطع النفس ، وهي تغير حكم التلاوة في هذين الحرفين حيث يوقف بالسكون على النون من لفظ "من" ومن ثم تظهر النون الساكنة ولا تدغم في الراء ، وكذلك اللام يوقف عليها بالسكون ولا تدغم في الراء في "بل ران" ولو وصل القارئ بلا سكت لأدغمهما في الراء بعدهما .

**٢- كيفية الوقف** : الغالب في الوقف أن يوقف بالسكون على الحرف الأخير من الكلمة الموقوف عليها في غير المنصوب النكرة المنوّن ، بحيث يفقد ذلك الحرف حركته الإعرابية في الوقف ، لكن العلماء لهم اصطلاحات لكيفية الوقف أوردها هنا اعتماداً على مصدرين هما النشر والإتقان واللفظ هنا للثاني [189] :

**١- السكون** : وهو الأصل في الوقف على الكلمة المحركة وصلاً ، لأن معنى الوقف : الترك والقطع ، ولأنه ضد الابتداء ، فكما لا يُبتدأ بالساكن ، لا يوقف على متحرك ، وهو اختيار كثير من القراء .

[188] -نفسه :١/١١٥.
[189] - انظر الإتقان :١/:١١٧، والنشر :٢/١٢٠-١٢١ .

٢- **الرَّوْم** : وهو عبارة عن النطق ببعض الحركة ، وقال بعضهم : تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها ، ويختص بالمرفوع والمجزوم والمضموم والمكسور ، بخلاف المفتوح ؛ لأن الفتحة خفيفة ، إذا خرج بعضها خرج سائرها ، فلا تقبل التبعيض .

٣- **الإشمام** : وهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت ، وقيل أن تجعل شفتيك على صورتها ... ويختص بالضمة ، سواء كانت حركة إعراب أم بناء إذا كانت لازمة ...

وفائدته : بيان الحركة التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه ليظهر للسامع أو الناظر كيف تلك الحركة الموقوف عليها .

٤- **الإبدال** : وهو في الاسم المنصوب المنون ، يوقف عليه بالألف بدلاً من التنوين ، وفي الاسم المفرد المؤنث يوقف عليه بالهاء بدلاً منها وفيما آخره همزة متطرفة بعد حركة أو ألف فإنه يوقف عليه عند حمزة بإبدالها حرفاً من جنس ما قبلها ، ثم إن كان ألفاً جاز حذفها نحو اقرأ ونبّئ وبدأ ..

٥- **النقل** : وهو فيما آخره همزة بعد ساكن ، فإنه يوقف عليه عند حمزة بنقل حركتها إليه فيحرك بها ثم تحذف هي سواء كان الساكن صحيحاً نحو : دفء وملء ... أم ليناً نحو سيّئ.

٦- **الإدغام** : وهو فيما آخره همزة بعد ياء أو واو زائدتين ، فإنه يوقف عليهما عند حمزة أيضاً بالإدغام بعد إبدال الهمز من جنس ما قبله نحـو: النسيء وبريء وقروء .

٧- **الحذف** : وهو في الياءات الزوائد عند من يثبتها وصلاً ويحذفها وقفاً وياءات الزوائد هي التي لم ترسم ...

٨- **الإثبات** : وهو في الياءات المحذوفة وصلاً عند من يثبتها وقفاً نحو : "هاد" و"وال" و"واق" .

**٩- الإلحاق** : وهو ما يلحق آخر الكلم من هاءات السكت عند من يلحقها في"عم" و"فيم" والنون المشددة من جمع الإناث نحو" هنّ ومثلهنّ ".

**٣- أنواع الوقف** : اختلف العلماء في عد أنواع الوقف ، ولهم في ذلك مصطلحات متعددة ، أذكرها ، ثم أعود إلى تفصيل المشهور منها ، قال السيوطي :" اصطلح الأئمة على أن لأنواع الوقف والابتداء أسماء واختلفوا في ذلك :

١- فقال ابن الأنباري الوقف على ثلاثة أوجه : تام وحسن وقبيح .

٢- وقال غيره : الوقف ينقسم إلى أربعة أقسام : تام مختار ، وكاف جائز وحسن مفهوم ، وقبيح متروك .

٣- وقال السجاوندي : الوقف على خمس مراتب : لازم ومطلق وجائز ومجوّز بوجه ، ومرخص ضرورة .

٤- وقال غيره الوقف في التنزيل على ثمانية أضرب : تام وشبيه به ، وناقص وشبيه به ، وحسن وشبيه به ، وقبيح وشبيه به " [١٩٠].

فهذه أنواع مختلفة عدوها ، ولكنا نقف هنا عند المشهور منها ، قال الزركشي والوقف عند أكثر القراء ينقسم إلى أربعة أقسام : تام مختار ، وكاف جائز ، وحسن مفهوم ، وقبيح متروك " [١٩١].

واختار هذا التقسيم أيضاً ابن الجزري في النشر [١٩٢]وابن الطحان الأندلسي في "نظام الأداء [١٩٣]ومن المحدثين – تبعاً للقدماء – الدكتور أحمد سليمان ياقوت في ظاهرة الإعـراب [١٩٤] والدكتور محمود سليمان ياقوت في " قضايا التقدير

---

[١٩٠] – الإتقان : ١/١١١-١١٢ .
[١٩١] –البرهان : ١/٣٥٠ .
[١٩٢] – النشر : ١/٢٢٥.
[١٩٣] – نظام الأداء في الوقف والابتداء :٢٨وما بعدها .
[١٩٤] – ظاهرة الإعراب :٢١٢-٢١٣ .

النحـوي [195] وعلى هذا الأساس نختار التقسيمات الأربعة المذكورة للوقف لاشتهارها عند الدارسين، وفيما يأتي بيان تفصيلها ، مع أمثلة لكلٍ .

أ- **الوقف التام** : هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده ، ولا يكون ما بعده متعلقاً به نحوياً كقوله تعالى﴿ **وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُون**﴾ (البقرة:٥) وقولـه ﴿ **أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ** ﴾(البقرة:٦) وأكثر هذا النوع يوجد عند رؤوس الآي ، وقد يوجد في أثنائها مثل﴿ **وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً** ﴾ هنا التمام لأنه انقضى كلام بلقيس، ثم قال تعالى﴿ **وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ** ﴾(النمل :٣٤) [196].

ويتضح من الأمثلة والتعريف أن الوقف يتم عند انتهاء الجملة وعدم وجود ما يتعلق بها بعدها ، غير أن ذلك لا يتحتم وجوده عند رؤوس الآي ، فقد يوجد عند رؤوس الآي ما يوجب الوصل ، لعدم إبهام غير مقصود في حالة الوقف ، ومن ذلك ﴿ **فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ . الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ**﴾ الماعون :٤-٥) فالوقف على المصلين يوهم إطلاق الويل لهم ، والوصل بالنعت " الذين " يحقق المعنى المراد من النص ، وينفي الاحتمالات الإعرابية الأخرى التي يوردها النحاة في مثل هذه المواضع ، ولهذا ذكروا - كما سيأتي - أنه لا يوقف على المنعوت دون نعته ، وفي كثير من المصاحف توضع علامة منع الوقف ( لا ) على الكلمة الممنوع الوقف عليها .

ويجوز انتقال الوقف من تام إلى حسن أو ضده حسب الحكم الإعرابي ، قال الزمخشري في قوله تعالى ﴿**الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ** ﴾(البقرة:٣) قال :" الذين يؤمنون " إما موصول بالمتقين على أنه صفة مجرورة ، أو مدح منصوب بتقدير : أعني أو مرفوع بتقدير هم الذين يؤمنون ، وإما منقطع عن المتقين مرفوع على الابتداء مخبَر عنه بأولئك على هدى من ربهم

---

[195] - قضايا التقدير النحوي :١١٩ -١٢٠ .
[196] - الإتقان :١/١١٠ ، وانظر البرهان :١/٣٥٠ ، والنشر :١/٢٢٦ ، ونظام الأداء :٣٠ .

فإذا كان موصولاً كـان الوقف على المتقين حسناً غير تام وإذا كان منقطعاً كان وقفاً تاماً " [197].

ويلحق بهذا النوع الوقف اللازم ، أي الذي يجب الوقوف عنده ؛ لأن الوصل يوهم خلاف المراد ، غير أننا نذكر هنا أن المتمرس بقراءة القرآن وتتبع معانيه قد لا يجد ضرورة للوقف اللازم ، وإنما يتعلق الأمر بالمبتدئ ، لأن السياق بقرائنه المتعددة يحكم بالمعنى المراد من غير لبس ، فكأنما نصّ عليه العلماء لأجل " أمن اللبس" في فهم المراد من النص .

ومن مواضع الوقف اللازم في القرآن :

١ - ﴿ **وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ** ﴾(البقرة:٢٦) حيث يوقف على " مثلاً " ويُبتدأ بـ"يضل حتى لا يُتوهم أن الجملة الفعلية نعت لـ" مثلاً " فيفسد المعنى .

٢- ﴿ **إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ**﴾ (الأنعام: ٣٦) حيث يوقف على" يسمعون" وقفاً لازماً ؛ لأن الوصل يوهم العطف على" الذين" وعليه يفسد المعنى ، والشواهد على الوقف اللازم كثيرة في القرآن .

وقد تنقل القراءة الوقف من نوع إلى آخر ، والقراءة وجه لغوي ونحوي ، قال ابن الجزري :" وقد يكون الوقف تاماً على قراءة وغير تام على أخرى نحو ﴿ **وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى** ﴾ (البقرة:١٢٥ ) الوقف تام على قراءة من كسر خاء " واتخذوا " وكاف على قراءة من فتحها .." [198].

ب- **الوقف الكافي** : وهو منقطع في اللفظ ، متعلق في المعنى ، فيحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده أيضاً ، نحو ﴿ **حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ** ﴾

---

[197] – الكشاف :٣٧/١ .
[198] – النشر :٢٢٧/١ .

(النساء:٢٣) هنا الوقف ، ويبتدئ بها بعد ذلك ، وفي هذا النوع من الوقف يتعلق ما بعد الوقف بما قبله ، كما يقول ابن الطحان " غير أن الذي بعده متعلق به معنى لا لفظاً " [١٩٩] .

والملاحظ أن القراء هنا لاحظوا الوقف دون الابتداء ، ففي قوله تعالى ﴿ **حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ** ﴾ قالوا إن الوقف عليه كاف ، ولكن لم يراعوا الابتداء بعده وهو ﴿ **وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ** .. ﴾ إلى آخر الآية فالمعطوفات داخلات تحت الحكم النحوي " المبني لما لم يُسمَّ فاعله " وتحت الحكم الدلالي وهو التحريم ، ولذلك لا نرى الابتداء بالمعطوفات منفصلةً عن فعل التحريم .

والوقف الكافي قد تتدخل فيه القراءة، قال ابن الطحان:" وقد يكون القطع كافياً على قراءة ، ويكون موضع القطع موصولاً على أخرى ، كقوله تعالى ﴿ **وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ** ﴾ (البقرة:١٩٧) يبتدأ على قراءة من نصب هنا الاسمين قبله ، يعني قوله تعالى ﴿ **فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ** ﴾ ومن رفعه معهما لم يبتدئ به " [٢٠٠] يشير إلى من رفع لفظ " جدال " .

ج – **الوقف الحسن** : وهو الذي يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده كقوله ﴿ **الحمْدُ لله** ﴾ لأن الابتداء برب العالمين لا يحسن لكـــونه صفة لما قبله " [٢٠١].

وقد انتقلت عدوى التقديرات النحوية إلى القراء من النحاة ، فراحوا يعددون وجوه الوقف تبعاً لوجوه الإعراب التي عددها النحاة ، قال ابن الجزري :" وقد يكون الوقف حسناً على تقدير ، وكافياً على آخر وتاماً على غيرهما ، نحو قوله تعالى ﴿ **هُدًى لِلْمُتَّقِينَ** ﴾(البقرة: ٢) يجوز أن يكون حسناً إذا جعل ﴿**الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ**﴾ نعتاً للمتقين ، وأن يكون كافياً إذا جعل ﴿ **الَّذِينَ**

[١٩٩] –نظام الأداء :٣٨.
[٢٠٠] – نظام الأداء :٤١.
[٢٠١] – الإتقان :١١٠/١، والبرهان :٣٥٢/١، ونظام الأداء :٤٥، والنشر :٢٢٦/١.

﴿ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ رفعاً بمعنى هم الذين يؤمنون بالغيب ، أو نصباً بتقدير : أعني الذين ، وأن يكون تاماً إذا جعل ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ مبتدأ وخبره ﴿ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ (البقرة: ٥)[٢٠٢].

وهذا النوع من الوقف يراعى فيه الوقف والوصل معاً ، حيث إن الوقف على" الله " من " الحمد لله" حسن لتمام الكلام عنده وأداء الجملة معنى تاماً ولكن لفظ الجلالة موصوف ولا تفصل الصفة عن موصوفها لتعلقها به إعراباً ودلالة ، ولذلك لا يحسن الابتداء بالصفة بعده .

ويتعلق الوقف بالمعنى والإعراب الظاهر أو المقدر ، ومن ثم يحكم علي الوقف بأنه حسن أو غيره ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾ (البقرة:١٠٢) إذا قدرت "ما " نافية كان وقفاً كافياً – على لفظ السحر – أي يحسن الابتداء بما بعده وإن قدرت موصولة كان وقفاً حسناً ، أي لا يحسن الابتداء بما بعده "[٢٠٣] لأنه معطوف عليه وإن كان المعنى تاماً بدون العطف ، والسياق هنا بقرائنه يرجح كون ما موصولة لا نافية ، والله أعلم .

د – **الوقف القبيح** : هو الذي لا يعرف المراد منه ، ولا تقوم فائدة عنه ، نحو الوقف على" بسم" و" الحمد" ورب" وغير ذلك "[٢٠٤] وهذا النوع اضطراري لا يجوز تعمد الوقف عليه إلا لضرورة من انقطاع نفس ونحوه لعدم الفائدة أو لفساد المعنى "[٢٠٥].

وهذا النوع يراعى فيه الوقف والابتداء بما بعده ، فالوقف ممنوع لفساد المعنى وكذلك الابتداء بما بعده ، ومن أمثلة هذا النوع عند ابن الجزري قولـه تعالى ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ﴾ (النساء:١١) فالوقف هنا يفسد

[٢٠٢] – النشر :١/٢٢٩.
[٢٠٣] –انظر : الإتقان :١/١١٢.
[٢٠٤] – نظام الأداء :٥٠ .
[٢٠٥] –النشر :١/٢٢٦.

المعنى لأن المعنى على هذا " أن البنت مشتركة في النصف مع أبويه ، وإنما المعنى أن النصف للبنت دون الأبوين ، ثم استأنف الأبوين بما يجب لهما مع الولد" [206] وهو قوله تعالى ﴿ **وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ** ﴾ (النساء:١١) وهذا الوقف يتعلق بحكم إعرابي يمنع من الوقف على " لأبويه" لأنها خبر مقدم ، إذ التقدير : السدس لأبويه لكل واحد منهما ، والله أعلم.

**٤- ما لا يوقف عليه :**

فصّل دارسو الوقف المواضع التي لا يجوز الوقف عليها في القرآن الكريم ، والمتدبر لهذه المواضع يجدها جميعاً تتعلق بأبواب النحو وأحكامه ، أي أن النحو هو المستند الذي يُفصل على أحكامه ما يوقف عليه وما لا يوقف عليه ، وذلك لاتصال الدلالة بالإعراب وبما يمكن أن يؤدي إليه الوقف من أحكام إعرابية قد تتغير بالوصل كما رأينا ، وسأذكر هنا حصراً بما ذكر العلماء أنه لا يوقف عليه معتمداً على بعض الكتب التي درست الظاهرة ، حيث ذكروا أنه لا يوقف على ما يأتي :

١- لا يوقف على المضاف دون ما أضيف إليه .
٢- على المنعوت دون نعته .
٣- على الرافع دون المرفوع ، ولا على المرفوع دون الرافع .
٤- على الناصب دون المنصوب ، ولا على المنصوب دون الناصب .
٥- على المؤكد دون التوكيد .
٦- على إن وأخواتها دون اسمها ، ولا على اسمها دون خبرها .
٧- على كان وأخواتها دون اسمها ولا على اسمها دون خبرها .
٨- على " ظننت " وأخواتها دون المفاعيل .
٩- على المستثنى منه دون الاستثناء .
١٠- على الموصول دون صلته .
١١- على الفعل دون مصدره ، أي المفعول المطلق .

---

[206] -النشر :١/٢٢٩.

١٢ – على حروف الاستفهام دون ما استفهم بها عنه .
١٣ – على الشرط دون جوابه .
١٤ – على الأمر دون جوابه ، أي جواب الطلب المتعلق به .
١٥ – على القسم دون جوابه .
١٦ – على حيث دون ما بعدها .
١٧ – على الحرف دون متعلقه ، كلا الناهية أو النافية .
١٨ – على الحروف" قد وسوف ولما وإلا وثم" لأنهن حروف معان، لا يتم المعنى إلا بها بعدهنّ"[٢٠٧].

**٥ – مثال لاختلاف العلماء في الوقف وأثره في الدلالة والإعراب :**

من أشهر مواضع الخلاف في الوقف ومن ثم الإعراب قوله تعالى ﴿ **هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الألْبَابِ**﴾ (آل عمران ٧) .

فالخلاف فيه قديم ، ويبدو أنه نشأ مبكراً عند النحاة الأوائل ، بل إن بعضهم يرفع الخلاف إلى بعض الصحابة كابن عباس وأُبيّ بن كعب ، ومما يدل على كثرة الكلام فيها قول مكي بن أبي طالب عنها :" وقد أفردنا لهذه المسألة كتاباً لسعة الكلام فيها "[٢٠٨] .

وسوف نكتفي هنا بعرض بعض من أقوال العلماء والمفسرين في الآية من حيث الوقف والإعراب ، وكلاهما تبع للدلالة ، ومما يجدر ذكره أن الوقف هنا تدخلت فيه المذاهب الكلامية ، فاختار بعضهم الوصل لاعتقاده بعلم

---

[٢٠٧] – جمعت هذه المواضع من المصادر الآتية : النشر :١/٢٣٠، ونظام الأداء :٥٠-٥٩ ، والبرهان :١/٣٥٥ وما بعدها ، والإتقان :١/١٠٩-١١٨.

[٢٠٨] –مشكل إعراب القرآن :١/١٥٠ ، تحقيق د/ حاتم صالح الضامن ، منشورات وزارة الإعلام في العراق (٣٨) ١٩٧٥م.

الراسخين لتأويل القرآن ، واختار بعضهم الوقف مفوضاً العلمَ إلى الله تعالى ، ولكل فريق حجج ، وسنعرض هنا ما يتصل منها بالإعراب ، وما يتبعه من الدلالة .

قال الفراء ﴿ **وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ** ﴾ ثم استأنف " الراسخون" فرفعهم بيقولون لا بإتباعهم إعراب الله ، وفي قراءة أبيّ " ويقول الراسخون " وفي قراءة عبد الله – يعني ابن مسعود – إنْ تأويلُه إلا عندَ الله ، والراسخون في العلم يقولون " [209] وهنا نرى الفراء يختار الوقف على "إلا الله " والاستئناف بما بعده ، والفراء كوفي ، ولذا يستشهد بقراءة ابن مسعود وهو إمام الكوفيين في القراءة ، وقراءته تؤيد الوقف على " إلا الله " .

وقال ابن قتيبة :" يقولون " هنا في معنى الحال ، كأنه قال : والراسخون في العلم قائلين آمنا به ، ومثله في الكلام : لا يأتيك إلا عبد الله وزيد يقول أنا مسرور بزيارتك ، يريد : لا يأتيك إلا عبد الله وزيد قائلاً : أنا مسرور بزيارتك" [210] وعلى هذا يؤيد ابن قتيبة الوصل ، ويجعل الراسخين في العلم عالمين بتأويله ، وابن قتيبة من أئمة أهل السنة ، وبهذا لا يكون القول بأن أهل السنة اختاروا الوقف قولاً مطلقاً ، وإنما هو العموم والتقريب ، وقال مكيُّ بنُ أبي طالب :" الراسخون في العلم" عطف على الله جل ذكره فهم يعلمون المتشابه ، ولذلك وصفهم الله تعالى بالرسوخ في العلم ، ولو كانوا جهالاً بمعرفة المتشابه لما وصفوا بالرسوخ في العلم فأما ما روي عن ابن عباس أنه قرأ "ويقول الراسخون في العلم آمنا به"فهي قراءة تخالف المصحف ، وإن صحت فتأويلها : ما يعلمه إلا الله والراسخون في العلم ويقولون آمنا به ثم أظهر الضمير الذي في يقولون فقال : ويقول الراسخين " [211] .

---

[209] – معاني القرآن :١/١٩١، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، محمد على النجار ،ط٢ هيئة الكتاب ١٩٨٠.
[210] – تأويل مشكل القرآن :١٠٠-١٠١.
[211] – مشكل إعراب القرآن :١/١٤٩-١٥٠.

وعلى ذلك نجد مكياً يختار الوصل ويجعل الراسخين في العلم عالمين بتأويله ومكيّ من أهل السنة أيضاً .

والزمخشري – وهو أهم مفسري المعتزلة – يختار الوصل ، اعتماداً على قول المعتزلة بتقديم العقل وتقديسه ، قال :" وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم " أي لا يهتدي لتأويله الحق الذي يجب أن يحمل عليه إلا الله "[٢١٢] وعباده الذين رسخوا في العلم ، أي ثبتوا فيه وتمكنوا .. ومنهم من يقف على " إلا الله" ويبتدئ " والراسخون في العلم يقولون .. والأول هو الوجه ، ويقولون .. كلام مستأنف موضح لحال الراسخون "[٢١٣].

والعكبري – وهو من أهل السنة – يختار كذلك عطف الراسخين على لفظ الجلالة، قال:" والراسخون معطوف على اسم الله ، والمعنى أنهم يعلمون تأويله أيضاً، ويقولون في موضع نصب على الحال ، وقيل : الراسخون مبتدأ ويقولون الخبر ، والمعنى أن الراسخين لا يعلمون تأويله ، بل يؤمنون به "[٢١٤].

والفخر الرازي – وهو من متكلمي أهل السنة – يختار الوقف ، ويطيل الكلام في الاحتجاج لاختياره ، قال :" وما يعلم تأويله إلا الله " واختلف الناس في هذا الموضع ، فمنهم من قال : تم الكلام هنا ، ثم الواو في قوله " والراسخون " واو الابتداء ، وعلى هذا القول : لا يعلم المتشابه إلا الله ، وهذا قول ابن عباس وعائشة ومالك بن أنس والكسائي والفراء ، ومن المعتزلة قول أبي علي الجبائي ، وهو المختار عندنا "[٢١٥].

---

[٢١٢] – اعترض عليه أحمد بن المنير الإسكندري في إطلاق عبارة الاهتداء ، على علم الله تعالى ؛ إذ الاهتداء لا يكون إلا عن ضلال وهو لا يجوز في حق الله تعالى ... انظر : هامش الكشاف ٣٣٨/١ ، ففيه زيادة تفصيل .

[٢١٣] – الكشاف : ٣٣٨/١.

[٢١٤] –إملاء ما منّ به الرحمن : ١٣١.

[٢١٥] –مفاتيح الغيب :١٩٠/٧،ط دار الفكر د.ت.

والقرطبي - وهو من أهل السنة مالكي المذهب - يورد الآراء بين الوقف والوصل ، ثم يقول :" ومذهب أكثر العلماء أن الوقف التام في هذه الآية إنما هو عند قوله تعالى ﴿ **وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ** ﴾ وأن ما بعده استئناف كلام آخر "[٢١٦].

ويعرض ابن كثير الدمشقي الرأيين دون ترجيح لأحدهما[٢١٧] وابن هشام يحتج لاختيار الوقف بحجة نحوية ، قال عن إفادة " أما " التفصيل في قوله تعالى ﴿ **فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيـلِهِ** ﴾ أي : وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه إلى ربهم ، ويدل على ذلك "الراسخون في العلم يقولون .. " أي كل من المتشابه والمحكم من عند الله ، والإيمان بهما واجب ، وكأنه قيل : وأما الراسخون في العلم فيقولون ... وعلى هذا فالوقف على " إلا الله "[٢١٨].

وقال الأشموني :" إلا الله " وقف السلف ، وهو أسلم لأنه لا يصرف اللفظ عن ظاهرة إلا بدليل منفصل ، ووقف الخلف على العلم ... وبين الوقفين تضاد ومراقبة ، فإن وقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر ، وقد قال بكل منهما طائفة من المفسرين ... ثم عرض الأحكام الإعرابية لكل وقف ، إلى أن قال : " وهذا تقريب للكلام على هذا المبحث البعيد المرام الذي تزاحمت عليه أفهام الأعلام "[٢١٩].

وقد نقل الدكتور عفت الشرقاوي القول بأن أهل السنة أوجبوا الوقف عند لفظ الجلالة ، وهو قول مردود بما رأينا من بعضهم ، ونقل عن المعتزلة أنهم وصلوا الكلام - كما نقلنا عن الزمخشري - اعتماداً على مذهبهم في تقديم العقل ثم قال عن موقف مفسري الشيعة :" وقد أكد مفسرو الشيعة القول بالوقف

[٢١٦] -تفسير القرطبي= الجامع لأحكام القرآن:١٣٩٦/٢.ط دار الغد العربي ١٤٠٩هـ — ١٩٨٩م.

[٢١٧] -تفسير القرآن العظيم :٥٢٠/١.

[٢١٨] - مغني اللبيب :٦٩/١.

[٢١٩] - أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني: منار الهدى في بيان الوقف والابتداء :٧٠ ، ط٢ الحلبي ١٣٩٣هـ —١٩٧٣م .

على قوله تعالى " والراسخون في العلم" لأن ذلك يتفق مع نظريتهم في الإمامة وعلمها الراسخ ، فالراسخون في العلم الضابطون له المتقنون فيه كما يقول الطبرسي ، يعلمون تأويله ، فالراسخون معطوف على لفظ الجلالة بالواو على معنى أن تأويل المتشابه لا يعلمه إلا الله وإلا الراسخوان في العلم فإنهم يعلمونه وكلمة "يقولون " على هذا في موضع النصب على الحال ، وتقديره قائلين آمنا به كل من عند ربنا ، كقول ابن مفرغ الحميري :

الريحُ تبكي شجوَه      والبرقُ يلمعُ في غمامه

أي والبرق يبكي أيضاً لامعاً في غمامه " [٢٢٠].

وهكذا نرى مبلغ ما أثاره الوقف على لفظ الجلالة أو على " الراسخون في العلم" وخلاف العلماء فيه من نشاط فكري مرتبط بالدلالة ، ومن ثم بالمذهب الذي ينتمي إليه كل مفسر ، وكل ذلك يؤكد علاقة ظاهرة الوقف في القرآن الكريم بالإعراب والدلالة .

---

[٢٢٠] – بلاغة العطف في القرآن الكريم :٨٤ وما بعدها ، والاقتباس من "مجمع البيان في تفسير القرآن " للطبرسي :١٦/٣ط مكتبة الحياة – بيروت .

# الفصل الرابع
# الإعراب والدرس السياقي

## الأصول العامة لنظرية السياق :

تعد نظرية السياق واحدة من أهم النظريات اللغوية المعاصرة في دراسة المعنى ، حيث يتم الاعتماد على أصول محددة يُستخلص المعنى بها من الكلام ولهذه النظرية أصولها في تراثنا العربي ، ولكنها أخذت شكلها المحدد ومعالمها الواضحة على يد اللغوي المعاصر " فيرث" وتلاميذه .

ودراستنا للعلاقة بين الإعراب والدرس السياقي هنا تشمل جانبين :

الأول : عرض موجز لنظرية السياق وأثرها في تفسير المعنى ، مع التركيز بشكل أساسي على الجوانب النحوية – موضوع دراستنا– وبيان اعتماد كبار اللغويين والنحاة على السياق في التحليل اللغوي والنحوي.

الثاني : عرض لما هو قائم ، وما يمكن أن يقوم من علاقات بين الإعراب والدرس السياقي ، حيث يفيد السياق في تحديد الصيغة الصرفية والموقع الإعرابي والدلالة..

وقد حدد"فيرث" ثلاثة أركان لدراسة المعنى تمثل أسس نظرية السياق على النحو الآتي : [٢٢١] :

**أولاً** : وجوب اعتماد كل تحليل لغوي على ما يسميه بالمقام Context of Situation مع ملاحظة كل ما يتصل بهذا المقام من عناصر أو ظروف أو ملابسات لوقت الكلام الفعلي ، وهذه العناصر هي :

أ- الظواهر المتصلة بالمشتركين في الكلام والاستماع مع اهتمامهم بأشخاصهم وشخصياتهم ، وهذا يندرج تحته ما يلي :

١ – الكلام الفعلي نفسه .

---

[٢٢١] – انظر : د/كمال بشر : دراسات في علم اللغة – القسم الثاني :١٧٢-١٧٤ .

٢- أعمال هؤلاء المشتركين في الكلام وسلوكهم .

ب- الأشياء والموضوعات المناسبة المتصلة بالكلام والموقف .

ج- أثر الكلام الفعلي نفسه .

**ثانياً** : وجوب تحديد بيئة الكلام المدروس وصيغته ، فتحديد البيئة يضمن عدم الخلط بين لغة وأخرى أو لهجة وأخرى .

**ثالثاً** : الكلام اللغوي عند فيرث مكون من أحداث ، وهذه الأحداث اللغوية معقدة مركبة ، ليس من السهل دراستها وتحليلها دفعة واحدة ، بل يجب تشقيقها والنظر إليها على مراحل ، وهو في ذلك يشبه الطيف الذي لا تدرك خواصه إلا بتحليله إلى ألوانه المختلفة المكونة له ، وتحليل الكلام على هذا النهج أسهل وأسلم ، حيث تقود كل مرحلة إلى أخرى في يسر وبدون تعقيد، إلى أن يصل الدارس إلى نتائجه النهائية بصورة صحيحة دقيقة .أ.هـ

هذه هي الأصول العامة للنظرية التي وضعها فيرث ، والحقيقة أن أصول هذه النظرية منثورة بالفعل في تراثنا اللغوي وغيره ، كما سنوضح بعد .

وهذه النظرية بأصولها المذكورة تفيد في حل كثير من المشكلات اللغوية ، فهي تساعد في تحليل الدلالة بدقة ، وتشترك مع عناصر أخرى في المقام لإظهارها - كما يقول الدكتور كمال بشر - حيث يذكر عن فيرث " أن الكلمات لا تقل من الناحية العملية عن أعمال الإنسان الأخرى التي قد نلاحظها في المقام أو الموقف الخاص ، وذلك كالإشارات الجسمية والحركات الجسمية أو الضحك أو الغمز .. مما يصاحب الكلام الإنساني " [٢٢٢].

ويحدد " أولمان" معنى كلمة السياق - بعد أن يذكر أنها استعملت حديثاً في عدة معان مختلفة - بأنها " النظم اللفظي للكلمة وموقعها من ذلك النظم بأوسع معاني هذه العبارة ، إن السياق على هذا التفسير ينبغي أن يشمل - لا الكلمات والجمل الحقيقية السابقة واللاحقة فحسب - بل القطعة كلها

[٢٢٢] - السابق :١٧٣.

والكتاب كله ، كما ينبغي أن يشمل بوجـه من الأوجُه كـلَّ ما يتصل بالكلمة من ظروف وملابسات " [223].

ويعرض أولمان بعد ذلك أمثلة لما يساعد السياق في تحديد دلالته من المعاني الغامضة لبعض الألفاظ في سياقاتها ، فقد عرض للمعنى العاطفي الذي تحمله كلمة " جدار" حين توضع في سياق الفصل بين الحبيبين ، ولها حينئذ نغمة عاطفية قوية غير متوقعة في هذا السياق الخاص [224].

وعرض كذلك للمشترك اللفظي وأثر السياق في تحديد دلالته ، فذكر أن " الألفاظ المشتركة لا يكون لها معنى البتة دون السياق الذي تقع فيه [225] والحقيقة أنه تبقى لها دلالتها المعجمية فحسب ، وهي الدلالة التي تُفهم من اللفظ المجرد كلفظ " عين" إذا سمعه الإنسان مجرداً فهم منه " عين الإنسان" فحسب .

فالسياق هو الذي يحدد دلالة الكلمة حين تحمل الكلمة الواحدة دلالات متعددة ، كما يقول الدكتور طاهر سليمان حمودة :" وقرائن السياق بشقيه اللفظي والحالي هي المحك الذي يتعين به معنى اللفظ المحتمل ، كالمشترك اللفظي ، حيث يرى غالب الأصوليين أنه ليس له في السياق إلا معنى واحد ، كما أن الألفاظ والعبارات لا يحكم بمجازيتها إلا بالقرائن والأدلة ما لم يكن المجاز شائع الاستعمال ، كما أن السياق أساسي في ترتيب النصوص الشرعية من حيث الوضوح والخفاء " [226].

وقد أصّل المحدثون من علماء اللغة نظريات أشمل من نظرية السياق التي قدمها فيرث ، بحيث أصبحت معطيات فيرث وتلاميذه تشكل جانباً من جوانب دراسة المعنى في إطار تلك النظريات الشاملة ، إذْ صار يُنظر إلى العملية

---

[223] – ستيفان أولمان : دور الكلمة في اللغة :٦٢، ترجمة: د/ كمال بشر ، ط مكتبة الشباب ١٩٨٨م.

[224] – انظر : المرجع نفسه :٦٣.

[225] – نفسه :٦٥.

[226] – د / طاهر سليمان حمودة : دراسة المعنى عند الأصوليين :٢٢٨-٢٢٩.

اللغوية كلها على أنها " عملية تواصل " ومن ثم تدرس اللغة على هذا الأساس وتتألف عملية التواصل من عناصر : العنصر الأول : الموقف أو الظرف الذي يتم فيه التواصل Situation of Communication كإحدى القصص في فصل مدرسي ، أو محاضرة في قاعة محاضرات في الجامعة أو صلاة الجمعة في أحد المساجد .. أما العنصر الثاني فهو ما يُدعى بالفعل التواصلي Communication Event ويتألف من الأقوال نفسها التي يتألف منها كل من تلك الأحداث [٢٢٧].

وهذه العناصر التي تكون عملية التواصل هي في الأساس عناصر سياقية ، تهتم بما يحيط بالعملية اللغوية من خارجها ، وبما في داخلها من مكونات ، ومن ثم يصبح تحليل تلك الأحداث التواصلية مدخلاً إلى فهم المعنى وتحديده، وقد أصبح " التركيز في الوقت الحاضر ينصب على تحليل تلك الأحداث التواصلية من جوانبها المختلفة بما في ذلك الأجزاء غير اللغوية منها ، كالإشارة وقسمات الوجه والضحك والبكاء ... إلخ ، المصاحبة للكلام ، وقد أصبح من المتفق عليه تقريباً الآن أن مكونات أي حدث تواصلي هي التالية :

١- نوع الحدث : أهو حوار ، أم محاضرة ، أم قصة ، أم نكتة ... إلخ .

٢- موضوع الحدث : أهو الطقس أم الصناعة ، أم الدين ... إلخ .

٣- غرض الحدث أو وظيفته، وهذا يشمل الغرض من الحديث بكليته، والوظائف المختلفة لأجزائه..

٤- المناسبة أو الموقف ، وتشمل هذه : المكان والزمان من وقت ويوم وشهر وسنة وموسم كما تشمل تفاصيل المكان من حجم وأثاث وما إلى ذلك.

٥- المشاركون في الحدث ، بما في ذلك أعمار المشاركين وأجناسهم ذكوراً كانوا أم إناثاً ، أم خليطاً من الاثنين ، وانتماءاتهم القومية ... إلخ .

---

[٢٢٧] - انظر : د/نايف خرما ، د/ على حجاج : اللغات الأجنبية - تعليمها وتعلمها :٤٥، سلسلة عالم المعرفة (١٢٦) الكويت ١٩٨٨م.

٦- شكل الرسالة اللغوية أو صيغتها ، ويشمل هذا الكلامَ المحكي أو المكتوب ، كما يشمل الأشكال اللغوية وغير اللغوية ، واللغة أو اللغات التي يتم التحدث بها وكذلك اللهجات المختلفة إن وجدت .

٧- محتوى الرسالة اللغوية ، ويشمل هذا المعاني والأحاسيس ، أو الأفكار التي تقوم الرسالة بنقلها .

٨- تسلسل الكلام أو الأقوال المختلفة ، بما في ذلك كيفية أخذ المتكلمين أدوارهم في الكلام ، ومقاطعة أحدهم الآخر وما إلى ذلك .

٩- قواعد التفاعل اللغوي ، وتشمل هذه الأصول الاجتماعية التي ينبغي مراعاتها أثناء الكلام ، وتختلف باختلاف المتكلمين ...

١٠- المفاهيم التي على أساسها يتم تفسير الأقوال ، وتشمل هذه المفاهيمَ والمعتقدات والأمور الحضارية الأخرى المشتركة بين أفراد مجتمع معين والتي تعين أحد أولئك الأفراد على تأويل ما يقوله الفرد أو الأفراد الآخرون بالشكل السليم وفهمه " [٢٢٨].

**الأصول التراثية للدرس السياقي :**

اهتم علماء العربية بدراسة السياق وفسروا القرآن بملاحظات دقيقة عن الدرس السياقي وأثره في بيان الدلالة ، وتركوا في ذلك إشارات ذكية تنم عن معرفة دقيقة باللغة وتحليلها ، ويمثل البحث عن أصل الدلالة مدخلاً مهماً للوصول إلى معنى اللفظ ، وأصل الدلالة قد يكون معروفاً ، وقد يكون غير معروف ، ومعرفته تساعد في تفسير الغموض الذي يكتنف بعض ألفاظ العربية ومعرفة الأصل اللغوي تستند أساساً إلى السياق " التاريخي" أو لحظة ميلاد اللفظ .

[٢٢٨] - السابق : ٤٦- ٤٧ ، وقد عدّلت بعض التراكيب التي فُصل فيها بين المتضايفين ، كقول المؤلفَين " غرض أو وظيفة الحدث " وهو ما لا تجيزه قواعد العربية .

وقد وضح ابنُ جني هذه القضية بقوله :" وقد يمكن أن تكون أسباب التسمية تخفى علينا لبعدها في الزمان عنا ، ألا ترى قول سيبويه " أو لعل الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر "يعني أن يكون الأول شاهد الحال ، فعرف السبب الذي له ومن أجله ما وقعت عليه التسمية ، والآخر – لبعده عن الحال – لم يعرف السبب للتسمية ، ألا تري إلى قولهم للإنسان إذا رفع صوته : قد رفع عقيرته ؟ فلو ذهبت تشتق هذا ، بأن يجمع بين معنى الصوت ومعنى "ع ق ر" لبعد عنك وتعسّفت ، وأصله أن رجلاً قطعت إحدى رجليه فرفعها ووضعها على الأخرى ثم صرخ بأرفع صوته ، فقال الناس: رفع عقيرته" [٢٢٩].

إن السياق بعناصره المتنوعة أساسي في فهم المعنى ، ومشاهدة الحال التي يقع فيها الكلام ، وتتوالد فيها ألفاظ جديدة ، أو تحمل ألفاظ قديمة دلالات جديدة ... كل ذلك يعين على فهم الكلام ، ومن ثم تحديد عناصره الدلالية يقول ابن جني في موضع آخر :" فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن أبي إسحق ويونس وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه وأبو الحسن وأبو زيد وخلف الأحمر والأصمعي ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين وجوهَ العرب فيما تتعاطاه من كلامها ، وتقصدُ له من أغراضها ، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات ولا تضبطه الروايات ، فتضطر إلى قصود العرب وغوامض ما في أنفسها حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلته عليه إشارة لا عبارة لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقاً فيه غير متهم الرأي والنحيزة والعقل ؟ " [٢٣٠].

ونبّه الزركشي في البرهان إلى أهمية دلالة السياق في بيان المعنى فقال :" إنها ترشد إلى تبيين المجمل ، والقطع بعدم احتمال غير المراد ، وتخصيص العام ، وتقييد المطلق وتنوع الدلالة ، وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم ، فمن أهمله غلط في نظيره ، وغالط في مناظراته ، وانظر إلى قوله تعالى ﴿ **ذُقْ إِنَّكَ**

---

[٢٢٩] – الخصائص : ٦٧/١ .
[٢٣٠] – نفسه : ٢٤٩/١ .

**أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ** ﴾(الدخان :٤٩) كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير" [٢٣١] .

وقد تمثل الاهتمام بملابسات النص وظروفه بشكل أساسي في مناسبات نزول القرآن ، وهو علم قائم بذاته ، وأُفردت دراسات خاصة بمناسبات النزول كأسباب النزول للواحدي ، ولباب النقول للسيوطي ، وأُفردت " كتب" لها في دواوين الحديث النبوي ، مثل كتاب "التفسير " عند البخاري ومسلم وغيرهما يقول الواحدي عن أسباب النزول إنها "هِيَ أَوْفَى مَا يَجِبُ الْوُقُوفُ عَلَيْهَا ، وَأَوْلَى مَا تُصْرَفُ الْعِنَايَةُ إِلَيْهَا لِامْتِنَاعِ مَعْرِفَةِ تَفْسِيرِ الْآيَةِ وَقَصْدِ سَبِيلِهَا دُونَ الْوُقُوفِ عَلَى قِصَّتِهَا وَبَيَانِ نُزُولِهَا" [٢٣٢].

وعدّد السيوطي فوائد معرفة مناسبة النزول فقال:"منها معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم ، ومنها تخصيص الحكم به عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب ، ومنها أن اللفظ قد يكون عاماً ويقوم الدليل على تخصيصه ، فإذا عرف السبب قُصر التخصيص على ما عدا صورته ... ومنها الوقوف على المعنى وإزالة الإشكال ، قال الواحدي : لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها ، وقال ابن دقيق العيد : بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني القرآن ، وقال ابن تيمية : معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية ، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب " [٢٣٣].

وثمة إشارات إلى السياق كذلك عند الأصوليين ، وهي إشارات لا تقل – في مجموعها – عما قدمته المناهج اللغوية الحديثة ، ونكتفي من ذلك بالإشارة إلى ما قدمه العلامة أبو إسحق الشاطبي في كتابه " الموافقات في أصول الشريعة"قال:" للغة العربية – من حيث هي ألفاظ دالة على معان – نظران:

---

[٢٣١] – الزركشي : البرهان في علوم القرآن :٢/ ٢٠٠ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٢ دار المعرفة بيروت .

[٢٣٢] – الواحدي : أسباب النزول :٤ط الحلبي ١٣٨٨ هـ –١٩٦٨م.

[٢٣٣] – الإتقان :١/ ٣٨، ومن المقرر في علم الأصول أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

**أحدهما** : من جهة كونها ألفاظاً وعبارات مطلقة ، دالة على معان مطلقة وهي الدلالة الأصلية .. وهذه الجهة هي التي تشترك فيها جميع الألسنة ، وإليها تنتهي مقاصد المتكلمين ، ولا تختص بأمة دون أخرى ، فإذا حصل في الوجود فعلٌ لزيد مثلاً ، كالقيام ، ثم أراد كل صاحب لسان الإخبار عن زيد بالقيام تأتّى لـه ما أراد من غير كلفة ...

**الثاني** : من جهة كونها – أي العربية – ألفاظاً وعبارات مقيدة ، دالة على معانٍ خادمة وهي الدلالة التابعة ، وهي التي يختص بها لسان العرب في تلك الحكاية وذلك الإخبار ، فإن كل خبر يقتضي في هذه الجهة أموراً خادمة لذلك الإخبار ، بحسب المخبِر والمخبَر عنه والمخبَر به ، ونفس الإخبار في الحال والمساق ، ونوع الأسلوب من حيث الوضوح والإخفاء ، والإيجاز والإطناب وغير ذلك ...

ثم يشرح الشاطبي كيف يمكن الاستفادة من السياق في دراسة القرآن، فيقول: فمثل هذه التصرفات التي يختلف معنى الكلام الواحد بحسبها ليست هي المقصود الأصلي ، ولكنها من مكملاته ومتمماته وبطول الباع في هذا النوع يحسن مساق الكلام إذا لم يكن فيه منكر ، وبهذا النوع الثاني اختلفت العبارات وكثير من أقاصيص القرآن ؛ لأنه يأتي مساق القصة في بعض السور على وجه وفي بعضها على وجه آخر ، وفي ثالثة على وجه ثالث ، وهكذا ما تقرر فيه من الإخبارات لا بحسب النوع الأول ، إلا إذا سكت عن بعض التفاصيل في بعض ونص عليه في بعض ، وذلك أيضاً لوجه اقتضاه الحال والوقت ، وما كان ربك نسياً " [٢٣٤].

وهذا النص يبين كيف أن الأصوليين ينظرون إلى النص القرآني بوصفه وحدة واحدة تتوزع على سور وآيات ، ولا بد لفهم المجموع من فهم الجزئيات وفهم الجزئيات يستوجب فهم كل منها في سياقه الخاص ، مع ملاحظة

---

[٢٣٤] – انظر : الموافقات :٦٦٠٦٧/٢.

خصوصية السياق في سورة ما أو قصة ما .. يقول الدكتور طاهر سليمان حمودة : " تُعدّ نصوص الكتاب والسنة في نظر المفسرين والأصوليين وحدة متكافئة يفسر بعضها بعضاً ، ولذا ينبغي على المجتهد المستنبط للحكم وضعها جميعاً في الاعتبار ، إذ ينتج عن دراستها تخصيص العام ، وبيان المجمل .. وهو ما نسميه في دراسة النصوص اللغوية بالسياق اللفظي بمعناه الواسع ، حيث لا نقتصر على الجملة المدروسة أو الجمل المتراصة ، بل ننظر إلى السياق الأوسع الذي يشمل القطعة أو القصيدة كلها والكتاب أو الديوان كله، ويشمل هذا السياق جانباً هاماً من العناصر الضرورية لفهم النص ، والجانب الآخر هو الشق الاجتماعي أو القرائن الحالية الملابسة " [٢٣٥].

وإذا جاز لنا أن نقول إن الفكر التراثي العربي والإسلامي كان في معظمه فكراً " تجزيئياً " يهتم بالتحليل والجزئيات أكثر من الاهتمام بوضع الأطر النظرية العامة – وليس ذلك في ذاته عيباً – فإننا نقول: إن ثمة دراسات تراثية مؤسسة على نظرية السياق بعناصرها المعروفة ، وأنا أذكر هنا مثالاً واحداً هو كتاب" البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان" [٢٣٦] لمحمود بن نصر الكرماني .

هذا الكتاب مؤسَّس على الدرس السياقي ، فهو يتتبع الآيات والتراكيب المكررة التي فيها بعض التشابه التركيبي في القرآن ويذكر خصوصية كل منها في سياقه ، بحيث لا تعدُ – عند التدبر والتدقيق – مكررة ، فهو ينظر في السياق نظرات دقيقة ، ليبين لماذا زادت هذه الكلمة هنا أو تغيرت هنالك ، ولماذا دخل هذا الحرف هنا وحذف هنالك ... إلخ .

وهذه أمثلة لبيان ذلك ، وأذكر ما قاله الكرمانيّ ثم أتبعه بما يظهر لي من تدبر في الشواهد ، ومن ذلك :

---

[٢٣٥] – دراسة المعنى عند الأصوليين :٣٩–٤٠ .

[٢٣٦] – نشره عبد القادر أحمد عطا باسم " أسرار التكرار في القرآن" في دار الاعتصام ط٣، ١٣٩٨هـ–١٩٧٨م ، وسنعتمده في هذه الدراسة باسم " البرهان" كما سماه مؤلفه .

– ﴿ وَأَنْجَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾(النمل :٥٣)
– ﴿ وَنَجَّيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ (فصّلت:١٨) .

قال الكرماني :" نجينا وأنجينا بمعنى واحد ، وخُصّت هذه السورة (النمل ) بأنجينا لموافقته لما بعده وهو (**فأنجيناه وأهله** – الآية ٥٧) وبعده ( **وأمطرنا** – ٥٨) و(**فأنبتنا** –٦٠) وكله على لفظ أفعل ، وخُصّت (فصّلت ) بنجينا لموافقته ما قبله (**زيّنا**–١٢) وبعده ( **قيضّنا**–٢٥) وكله على لفظ فعّلنا "[٢٣٧].

فالكرماني هنا يراعي سياق كل لفظ في موضعه من السورة ، ليبين لنا لماذا جاء الفعل في النمل بالهمزة وفي فصّلت بالتضعيف ، ولعل هذا يؤيد ما وقر في نفسي منذ زمن بعيد من أن لكل سورة من سور القرآن خصائص تعبيرية تتفرد بها ، وذلكم يحتاج إلى دراسة خاصة .

وقال تعالى :

– ﴿ يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ قُلْ لَا تَعْتَذِرُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَّأَنَا اللهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ وَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾(التوبة: ٩٤)

– ﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (التوبة: ١٠٥)

ورد العطف في الأولى بثم وفي الثانية بالواو في الفعل (تُرَدُّونَ) وذكر في الأولى الله ورسوله وزاد في الثانية ( المؤمنون ) .. قال الكرماني :" لِأَن الأولى فِي الْمُنَافِقين وَلَا يطلع على ضمائرهم إِلَّا الله تَعَالَى ثمَّ رَسُوله بإطلاع الله إِيَّاه عَلَيْهَا كَقَوْلِه ﴿ قَدْ نَبَّأَنَا اللهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾(التوبة:٩٤) وَالثَّانية فِي الْمُؤمنِينَ ، وطاعات الْمُؤمنِينَ وعباداتهم ظَاهِرَة لله وَرَسُوله وَالْمُؤمنِينَ ، وختم آية المنافقين بقوله ( ثم

---

[٢٣٧] – البرهان : ١٥٧ .

تردون ) فعطفه على الأولى لأنه وعيد ، وَختم آيَة الْمُؤمنِينَ بقوله (وستردون) لِأَنه وعدٌ فبناه على قَوْله ( فسيرى الله) [٢٣٨].

قلت : العطف بثم المفيدة للترتيب والتراخي في الأولى يوحي بثقل الرد والمرجع على نفوس المنافقين .. أما العطف بالواو مع المؤمنين فلا يفيد ذلك الثقل بل يزيد الإحساس بيسر الرجوع إلى الله ومحبته .

٢- قال تعالى في قصص إبراهيم :

١ -﴿ **وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ** ﴾ (هود :٦٩).

٢- ﴿ **وَنَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ . إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ** ﴾ (الحجر:٥١-٥٢)

قال الكرماني :" لأن هذه السورة متأخرة فاكتفى بها عما ورد في هود ، لأن التقدير : فقالوا سلاماً قال سلام " [٢٣٩].

قلت : سورة هود نزلت بعدها سورة يوسف ثم الحجر ، فلما ذكر في هود ردّ إبراهيمَ السلامَ ، استغنى بذلك عن ذكره في الحجر ، وذكر رد السلام في الأولى لأن المقام مقام تفصيل لقصص الأنبياء والمرسلين ، أما في الحجر فإن الآيات - بما فيها القصص - سريعة الإيقاع قصيرة ، فناسبها الإيجاز ، ولأنه معلوم من حال إبراهيم عليه السلام أنه يرد التحية بأحسن منها ، وقد فعل ، والتركيب النحوي للآية هو الذي يبين لنا ذلك ، كما أوردنا من قبل ، إذ حيته الملائكة بجملة فعلية (سلاماً ) فرد بجملة اسمية (سلام) فإذا قبلنا من علماء النحو والبلاغة أن التعبير بالاسمية آكد وأبلغ ... قلنا إن إبراهيم قد ردّ التحية بأحسن منها ، وهو على كل حال أمر قرآني ، قال تعالى ﴿ **وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا**

---

[٢٣٨] - نفسه : ١٠٠ .
[٢٣٩] - نفسه :١١٩ .

**بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا**﴾(النساء :٨٦) وهو يدخل كذلك في باب " إكرام الضيف " .

وكتاب البرهان كله مؤسس على هذه الدراسات السياقية الدقيقة ، وهو بذلك يُعد عملاً "سياقياً "بارعاً قبل أن توضع الأصول والأطر العامة للنظرية.

والدرس السياقي كذلك يفيد في حلول عملية لمشكلات لغوية تتمثل في ظاهرة المشترك اللفظي وظاهرة الترادف والتضاد على سبيل المثال ، ولولا خوف الإطالة لأوردت شواهد على ذلك كثيرة ، ولكني سأكتفي بمثال واحد لمشكلة الترادف ، وبيان أثر السياق في حل كثير من مشكلاتها .

إن نظرة فاحصة مدققة للواقع اللغوي ترينا بوضوح أن كل جذر لغوي وضع في الأصل لمعنى محدد ، وقد تتفرع عنه معان أخرى ، وقد يثبت على أصله ذاك ، فليس في اللغة – في تصورنا – جذران لغويان مختلفان وضعا لمعنى واحد هذا هو الأصل الذي نبني عليه ، وهو ليس بدعاً بين مظاهر الحياة الأخرى ، فالبشر جميعاً من أب واحد وأم واحدة ، والأب من تراب ومع ذلك فإن لكل إنسيان خصوصيته التي لا يشاركه فيها أحد من المليارات العديدة من سكان الأرض ، حتى لو تشابه اثنان تماماً في الشكل الظاهر ، فهل يتشابهان في الاسم أو الحالة الفكرية أو النفسية أو الشعور أو العقل أو الأجل .. إلخ ؟

إن الألفاظ – في تصورنا – كالبشر ، ولا يمكن لواحد أن يكون إلا نفسَه فقط ! والمثال الذي نختاره هنا لفظان تذكر معاجم اللغة أنهما بمعنى واحد ، ولا يكاد أحد يفرق بينهما في الاستعمال اللغوي ، وهما " الجسم والجسد " ولكن التتبع السياقي للفظين في القرآن الكريم يوقفنا على حقيقة لغوية هي أن القرآن يستعمل لفظ " الجسم" لما فيه روح فقط ، أي للشيء الحي ، ويستعمل لفظ " الجسد " لما ليس فيه روح ، بل للصورة الجامدة ، ومن الأول قوله تعالى عن المنافقين ﴿ **وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ**﴾(المنافقون: ٤) ومن الثاني ﴿ **فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُوَارٌ** ﴾ (طه: ٨٨).

ومثل ذلك يفرق القرآن في الاستعمال بين القلب والفؤاد ، والحلف والقسم والزواج والنكاح ، ويثرب والمدينة.. وكل ما يظهر من فوارق يعود أساساً إلى دراسة الأصل اللغوي للكلمات ثم التتبع السياقي للألفاظ [٢٤٠].

**المستوى الصرفي والسياق :**

من بين مهام الدرس السياقي تحديد الصيغة الصرفية للكلمة ، وذلك إذا اشتبه الأمر على الدارس أو القارئ .. ومن أمثلة ذلك الفعل "يعفو" إذا أسند إلى نون النسوة أو واو الجماعة ، فقد تشتبه صورة المضارع المرفوع المسند إلى واو الجماعة بفعل مضارع معتل الآخر بالواو ومسند إلى نون النسوة ، كما في قوله تعالى ﴿ **وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ** ﴾(البقرة :٢٣٧).

الفعل "يعفون " مشتبه بالفعل "يعفون " المسند إلى واو الجماعة ونفرق بينهما على النحو الآتي :

أ- يعفون في الآية : فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة وهو في محل نصب بأن قبله ، والنون ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل ، والواو فيه من أصل الفعل ( يعفو ) ووزنه يفْعَلْنَ.

ب- يعفون لجماعة الغائبين في " الرحماء يعفون " فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو ضمير مبني في محل رفع فاعل ، وحذفت لام الفعل ( واو يعفو ) لالتقاء الساكنين ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وفي نصبه تقول : لن يعفوا .. والجزم : لم يعفوا .. ووزنه يفعون .

ومن ذلك أيضاً الفعل الأجوف حين يسند إلى نون النسوة ، فإنه يحتمل الماضي والأمر معاً ، مثل الفعل" قال" إذا أسند إلى نون النسوة صار" قلْنَ " ولا بد في هذه الحال من الاعتماد على السياق لبيان الصيغة التي تراد منه ومن ثم

[٢٤٠] – فصّلت ذلك في كتابي : من الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم ، دراسة في ظاهرة الترادف اللفظي ، دار الوفاء ، المنصورة ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م ( د/ السيد خضر ) .

الوجه الإعرابي له ، وجملة " قلن قولاً معروفاً " تحتمل المعنيين هنا لانفصالها عن السياق ، أما حين توضع في سياق ما فإن دلالتها تتحدد بدقة ويُعرف هل هو أمر أم ماض .

إن تحديد الصيغة الصرفية إذن عملية ضرورية قبل البدء بتحليل التركيب ، وكل ذلك محتاج إلى السياق ، وبخاصة في حالات اللبس والغموض التي تكتنف بعض الألفاظ ، يقول الدكتور محمد إبراهيم عبادة :" يُعنى النحويون عند الإعراب بتحديد الصيغ الصرفية ، فيحددون نوع الفعل ونوع الاسم ، وبخاصة الملبس منها ، حتى لا يكون اللبس مزلقاً لخطأ في التحليل على المستوى التركيبي أو الوظيفي ، فالفعل " تعاونوا " قد يكون أمراً وقد يكون مضارعاً مجزوماً ، وقد اجتمعا في قوله تعالى ﴿ **وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ**﴾ (المائدة : ٢) [٢٤١].

قلت : ويحتمل الفعل في الصيغة المذكورة - خارج السياق - أن يكون ماضياً مسنداً إلى واو الجماعة ، وثمة احتمال رابع ضعيف ، ولكنه وارد ، ومستعمل أشباهه في الفصحى ، وهو أن يكون الفعل مضارعاً منصوباً حذفت تاؤه الأولى تخفيفاً ، كما في قولنا " أمرتكم أن تتعاونوا " فتصير" تعاونوا " غير أن تلك الاحتمالات جميعاً رهن بالسياق الذي يستعمل فيه الفعل ، حيث يحدد السياق نوع الكلمة ، والاحتمال الأقرب إلى المعنى العام للجملة أو النص ، فالكلمة " تحتاج في معظم الحالات للسياق الذي يوضح ما يكتنفها من الغموض والإبهام ، وذلك لاشتراك الصيغ في الوزن مثل " تغلب ويزيد " فهما فعلان مضارعان وعلَمَان" [٢٤٢].

وإذا ذهبنا أبعد من ذلك في درس" الصرف والسياق " فسنجد التحليل السياقي يوقفنا كذلك على الفارق بين استعمال صيغة وأخرى ، كما بين ( مرضع

---

[٢٤١] - الجملة العربية - دراسة لغوية نحوية : ١٨٠.
[٢٤٢] -الألسنية : ٤٥ .

ومرضعة ) وكلاهما للمؤنث ، فلفظ ( مرضع ) يفيد اتصاف المرأة بهذه الصفة طوال فترة الإرضاع ، أما ( مرضعة ) فيفيد الفعل ، أي عملية الإرضاع نفسها ، وقد وضح سيبويه ذلك بقوله :" وزعم الخليل رحمه الله أن ﴿ **السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ** ﴾ (المزمل :١٨) كقولك " مُعضَّل" للقطاة وكقولك " مرضع" للتي بها الرضاع ، وأما المنفطرة فيجيء على العمل ، كقولك : منشقة وكقولك : مرضعة للتي ترضع " [٢٤٣].

وقد أخذ الزمخشري هذا الفارق الدلالي ليبين به لم استعمل لفظ" مرضعة " في الآية الثانية من سورة الحج ، فقال :" فإن قلت : لم قيل "مرضعة" دون مرضع" ؟ قلت المرضعة : هي التي في حال الإرضاع ملقمةً ثديَها الصبيَّ ، والمرضع التي من شأنها أن ترضع وإن لم تباشر الإرضاع في حال وصفها به ، فقيل " مرضعة " ليدل على أن ذلك الهول إذا فؤجئت به هذه وقد ألقمت الرضيع ثديها نزعته عن فيه لما يلحقها من الدهشة " [٢٤٤].

فهذه المعاني والفروق الدلالية الدقيقة ما كانت لتتجلى إلا بالتحليل السياقي الذي يضع في الاعتبار الحال المقول فيها الكلام والظروف والملابسات التي تحيط بالنص .

إن الكلمة في المعجم تحمل دلالة وضعية فحسب ، وفي الاستعمال تحمل هالة من الظلال والمعاني الإضافية التي يوحي بها السياق ، إنها في السياق تتمتع بالحياة المتحركة النابضة ، وإذا كانت شواهدنا المذكورة هي أساساً من القرآن فلأنه أحكم بناءً ، وأعظم بياناً ... ولكن ذلك لا يمنعنا هنا من أن نورد بعضاً من أقوال الأدباء والنقاد عن دور السياق في "دراسة الشعر" حيث إن" معنى الشعر يعتمد على السياق ، فالكلمة لا تحمل معها فقط معناها المعجمي ، بل هالة من المترادفات والمتجانسات ، والكلمات لا تكتفي بأن يكون لها معنى فقط

---

[٢٤٣] -الكتاب :٤٧/٢ .
[٢٤٤] - الكشاف :٣/ ١٤٢ .

، بل تثير معاني كلمات تتصل فيها بالصوت أو بالمعنى أو بالاشتقاق ، أو حتى كلمات تعارضها أو تنفيها ، بناء على ذلك تغدو دراسة اللغة ذات أهمية غير عادية من أجل دراسة الشعر " [٢٤٥].

**الإعراب والسياق :**

الإعراب أحد عناصر السياق ومن ثم تحصيل المعنى ، إذ هو " عنصر لفظي من عناصر تحصيل المعنى ، وللمعنى عناصر أخرى كثيرة لفظية ومقامية ، فاللفظية تتصل بالجوانب الصوتية والصرفية والتركيبية المعجمية والدلالية ، والمقامية تتصل بعناصر المقام المتنوعة من معرفة بالمتكلم والمخاطب وشهود الخطاب وزمن النص وجميع الملابسات المتصلة به ، وهو ما تفصلّه نظرية السياق" [٢٤٦].

وقد تحدث سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه عن أثر الموقف أو الحال الذي يحدث فيه الكلام أو يُساق في تركيب الجملة ، والتأثير على عناصرها من حيث الحذف أو الإضمار ، ومن أبواب كتابه باب "ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل "فقوله" مستغن عن لفظك بالفعل" يفيد أن ثمة عناصر سياقية تغني السامع والمتكلم عن إظهار اللفظ ، وهذه العناصر السياقية تتمثل في حالة المشاهدة لوقوع حدث ما، قال :" وذلك قولك : زيداً وعمراً ، ورأسَه ، وذلك أنك رأيت رجلاً يضرب أو يشتم أو يقتل ، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت : زيداً ، أي أوقع عملك بزيد " [٢٤٧].

وسياق الدعاء بما فيه من الحضور يجيز كذلك حذف الفعل ، كما في قولهم" اللهم ضبعاً وذئباً " وذلك إذا كان يدعو على غنم رجل ، وإذا سألتهم ماذا يعنون قالوا : اللهم اجمع أو اجعل فيها ضبعاً وذئباً ، وكلهم يفسر ما ينوي ،

[٢٤٥] – رينيه ويليك ، وأوستن وارين ، نظرية الأدب :٢٢٥ .
[٢٤٦] – أسس الإعراب ومشكلاته : ٢ .
[٢٤٧] – الكتاب :٢٥٣/١ .

وإنما سهل تفسيره عندهم لأن المضمر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار" [٢٤٨] .

ويفسر السياق أيضاً حذف الفعل والاستغناء بالمفعول كما في قولهم "مكةَ وربِّ الكعبة " حيث يرى القائل رجلاً في هيئة الحاج قاصداً مكة ، فيستغني بتلك الرؤية عن لفظه بالفعل ، والتقدير : يريد مكة " [٢٤٩].

ومثل ذلك أن يرى الرائي رجلاً يسدد سهماً نحو القرطاس ، فيقول: القرطاسَ والله ، وإذا سمع وقع السهم في القرطاس قال : القرطاسَ والله ، أي أصاب القرطاس " فالسياق هنا يشير إلى الرؤية والسمع ، وهما من عناصر المقام ، ولذا يستغني معهما عن ذكر الفعل لعلم المخاطب بذلك ، وهذا من ميل العربية إلى الإيجاز اعتماداً على القرائن السياقية، وقد علل سيبويه الإضمار في هذا الموقع بقوله: "وإنما أضمرت الفعل هاهنا وأنت تخاطب لأن المخاطب المخبَر لست تجعل له فعلاً آخر يعمل في المخبر عنه ، وأنت في الأمر للغائب قد جعلت له فعلاً آخر يعمل ، كأنك قلت : قل له ليضربْ زيداً " [٢٥٠].

والملاحظ أن أكثر اختيارات النصب في هذه المواضع مبنيّ على قرائن سياقية تبيح حذف الفعل وبقاء معموله "المفعول" في الكلام بحركته الإعرابية نفسها ، بل إن الرواية إذا وردت عن العرب بالرفع والنصب فإن سيبويه يختار لها في حال النصب أن تنصب بالفعل المحذوف ، ومن أمثلة ذلك أن الرواية قد وردت عن النبي ﷺ بالرفع في حديث عائشة قالت : إن رسول الله ﷺ كان يقول في ركـوعه وسجوده : **سُبّوحٌ قُدّوسٌ ربُّ الملائكة والروح** " [٢٥١].

---

[٢٤٨] – نفسه : ٢٥٥/١ .
[٢٤٩] – نفسه : ١/ ٢٥٧ .
[٢٥٠] – نفسه : ١/ ٢٥٨ .
[٢٥١] – رواه مسلم :٢٠٤/٤ ، ورواه الإمام أحمد في المسند (٣٩/٦) وكلتا الروايتين برفع "سبوح قدوس" .

والرفع هنا على تقدير مبتدأ محذوف وسبوح خبره ، ولكن سيبويه يورد رواية النصب على حذف الفعل لدلالة السياق على ذلك ، قال :" وأما سبوحاً قدوساً ربَّ الملائكة والروح ، فليس بمنزلة سبحان الله ، لأن السبوح والقدوس اسم ، ولكنه على قوله : اذكر سبوحاً قدوساً وذاك أنه خطر على باله أو ذكره ذاكر فقال : سبوحاً قدوساً ، أي ذكرت سبوحاً كما تقول : أهلَ ذاك ، إذا سمعت الرجل ذكر الرجل بثناء أو بذم، كأنه قال : ذكرت أهل ذلك ؛ لأنه حيث جرى ذكر الرجل في منطقه صار عنده بمنزلة قوله : اذكر فلاناً أو ذكرت فلاناً " [٢٥٢] .

وسياق التعجب من فعل ما ، وهو سياق مقامي أيضاً ، يُحذف فيه الفعل ومثل له سيبويه بقوله " كرماً وصلفاً " كأنه قال : ألزمك الله وأدام لك كرماً وألزمت صلفاً ، ولكنهم خزلوا الفعل هنا كما خزلوه في الأول ، لكننه صار بدلاً من قولك : أكرِمْ به وأَصلِفْ به ،كما انتصب مرحباً " [٢٥٣].

وفي باب الاستفهام يأتي اختيار النصب مبنياً على الحال المستفهم عنها ، قال سيبويه " وأما ما ينتصب من الاستفهام في هذا الباب فقولك : أقياماً يا فلانُ والناسُ قعودٌ ؟ و : أجلوساً والناس يعْدون ؟ لا يريد أن يخبر أنه يجلس ولا أنه قد جلس وانقضى جلوسه ، ولكنه يخبر أنه في تلك الحال في جلوس وقيام ، وقال الراجز ، وهو العجاج :

أطرباً وأنتَ قِـــنَّسْريُّ ؟

وإنما أراد : أتطرب ؟ أي أنت في حال طرَب ؟ ولم يرد أن يخبر عما مضى ولا عما يستقبل " [٢٥٤].

---

[٢٥٢] – الكتاب : ١/ ٣٢٧ .
[٢٥٣] – السابق : ١/ ٣٢٨ .
[٢٥٤] – نفسه : ٣٣٨/١ . والقِنَّسْرُ والقِنَّسْريُّ :الشيخ الكبير المسن ، والطرب : خِفة تلحق الإنسان عند السرور أو الحزن ، والمراد به هنا السرور .

فالنصب غالباً مرتبط بحالة حدوث فعل ما ، أي في حالة التفاعل والحركة ومن ثم يحذف الفعل ويبقى عمله ، فإذا رُفع اللفظ كان ذلك على سبيل الإخبار المحض عن أمر في الماضي أو المستقبل ، لا على سبيل ذكر الحال التي يقع فيها الحدث ، ومن ذلك عنده قولهم " أتميمياً مرة وقيسياً أخرى .. قال : وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلون وتنقل ، فقلت : أتميمياً مرة وقيسياً أخرى فكأنك قلت : أَتَحَوّلُ تميمياً مرة وقيسياً أخرى؟ فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له ، وهو عندك في تلك الحال في تلوّن وتنقل ، وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهل به ليفهّمه إياه ويخبره عنه ، ولكنه وبخه بذلك "[٢٥٥].

فهذا اختيار النصب عنده مبني على سياق الحال المقول فيها الكلام ، فإذا جاءت حالة الرفع تغير المعنى ، وصار من التوبيخ إلى الإنكار ، وقد ذكر ذلك بقولـه : فإذا قلت : ما أنت إلا قائم وقاعد ، وأنت تميمي مـرة وقيسي أخـرى .. ارتفع لأنه مبني على الاسم الأول ، والآخـر هو الأول فجـرى عليه"[٢٥٦].

وذكر ابن جني هذا الأمر صراحة فقال :" ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة ، نحو قولك إذا رأيت قادماً : خيرَ مقدم ، أي قدمتَ خير مقدم ، فنابت الحال المشاهدة مناب الفعل الناصب وكذلك قولك للرجل يهوى بالسيف ليضرب به : عمْراً ، وللرامي للهدف إذا أرسل النزع فسمعت صوتاً: القرطاسَ والله، أي اضربْ عمراً، وأصاب القرطاسَ"[٢٥٧].

ويتضح من النص تأثر ابن جني بسيبويه تأثراً كبيراً حتى في أمثلته ، وهو إذا كان قد ذكر هذا – نقلاً عن سيبويه – في موضعين أو ثلاثة من الخصائص ، فإن ربط الإعراب بالسياق يكاد يكون مفتقداً في الأعمال النحوية المتأخرة كالمنظومات وشروحها ، إذ ما لبثت هذه الومضات النحوية أن خفَتَ نورُها وغلبت عليها الشكلية والاتجاه نحو التقعيد والتقنين وتكثير الأوجُه بلا طائل !

---

[٢٥٥] – نفسه : ٣٤٣/١ .
[٢٥٦] –نفسه : ٣٤٦/١ .
[٢٥٧] – الخصائص : ٢٥٦/١ .

وابن يعيش يعتمد كذلك على سيبويه حينما يذكر أن الفاعل يضمر لدلالة الحال عليه ، قال :" ومن إضمار الفاعل أن الإنسان يقول لمن يخاطبه في أمر يطلبه : إذا كان غداً فأتني ، يريد : إذا كان ما نحن عليه غداً فأتني ، فكان ها هنا بمعنى الحدوث ، والتقدير : إذا حدث الأمر غداً فأتني ، فأضمر الفاعل لدلالة الحال عليه " [٢٥٨].

والقرينة الحالية تبيح كذلك "حذف عامل الحال ، كقولك للمسافر : راشداً مهدياً ، أي تذهب ، وللقادم : مسروراً ، أي : رجعت" [٢٥٩] ولم يجز سيبويه مجيء الحال من النكرة إلا في حالة واحدة هي حدوث فعل يدل على صاحب الحال ، وذلك في قولهم" مررت برجل قائماً " حيث يجوز ذلك " إذا جعلت الممرور به في حال قيام " [٢٦٠] وكأن المتكلم استغنى بوجود الممرور به ومشاهدته عن تعريفه ومن ثم جاز مجيء الحال منه .

وقد يحذف المبتدأ كذلك للقرائن الحالية ، وقد جمع سيبويه قرائن الرؤية والسمع والمسّ والشم والذوق في نص واحد ، وجعلها دالة على المحذوف لقيامها بأداء مهمته ، قال:" ومن ذلك أن ترى صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص ، فقلت : عبدُ الله وربي ، كأنك قلت : ذاك عبد الله ، أو هذا عبد الله ، أو سمعت صوتاً فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيدٌ وربي ، أو مسست جسداً أو شممت ريحاً فقلت: زيدٌ أو المسكُ ، أو ذقت طعاماً فقلت : العسلُ " [٢٦١].

والسياق يبيح للمتكلم كذلك أن يحذف الصفة من كلامه اعتماداً على عناصر سياقية ، كالتنغيم المصاحب للنطق ، وقد أشار إلى ذلك ابن جني بقوله :" وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها ، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم

---

[٢٥٨] – شرح المفصل : ١/٨٠ ، وقارن ذلك بكلام سيبويه في الكتاب :١/٢٢٤ .
[٢٥٩] – المطالع السعيدة : ١/ ٣٦٣ .
[٢٦٠] – الكتاب :٢/١١٢ .
[٢٦١] – السابق : ٢ /١٣٠ .

" سير عليه ليل" وهم يريدون " ليل طويل" وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها ، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله : طويل أو نحو ذلك وأنت تحس ذلك من نفسك إذا تأملته ، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول :كان والله رجلاً ، فتزيد في قوة اللفظ بـ(الله) هذه الكلمة ، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالَة الصوت بها وعليها ، أي رجلاً فاضلاً ، أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك " [٢٦٢].

وقد حذفت الصفة في هذا النص اعتماداً على قرائن السياق ، وأهمها التنغيم الصوتي، كما في لفظ ابن جني" التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم" أو" تمطيط اللام وإطالة الصوت بها " وهذا يبين أهمية التنغيم بوصفه عنصراً سياقياً يساعد في بيان المعنى ، والتنغيم هو" رفع الصوت وخفضه أثناء الكلام للدلالة على المعاني المختلفة للجملة الواحدة ، كنطقنا لجملة" لا يا شيخ " للدلالة على النفي أو التهكم أو الاستفهام أو غير ذلك ، وهو الذي يفرق بين الجمل الاستفهامية والخبرية في مثل "شفت أخوك" فإنك تلاحظ نغمة الصوت تختلف في نطقها للاستفهام عنها في نطقها للإخبار ، ولم يعالج أحد من القدماء شيئاً من التنغيم ، ولم يعرفوا كنهه ، غير أننا لا نعدم عند بعضهم الإشارة إلى بعض آثاره في الكلام للدلالة على المعاني المختلفة "[٢٦٣].

فالتنغيم قد يخرج الجملة الواحدة ، أو الجمل المتقاربة مخارج دلالية متباعدة أو متضادة أحياناً ، كما في الجملتين :

١- سألناه وكان إنساناً . ٢- سألناه فوجدناه إنساناً .

فقد أخرج ابن جني الأولى منهما مخرج الذم ، والثانية مخرج المدح اعتماداً على التنغيم والإشارات الصادرة من المتكلم ، قال :" وكذلك تقول : سألناه

---

[٢٦٢] - الخصائص : ٢ /٢٧٢ –٢٧٣ .

[٢٦٣] - د/رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة: ١٠٨، مكتبة الخانجي ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م.

فوجدناه إنساناً " وتمكّن الصوت بإنسان وتفخمه ، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك : إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك ، وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلت : سألناه وكان إنساناً ، وتزوي وجهك وتقطبه ، فيغني ذلك عن قولك : إنساناً لئيماً أو لحزاً أو مبخّلاً أو نحو ذلك " [٢٦٤].

أما إذا لم تظهر العناصر السياقية المرجّحة للمراد من الجملة ، فإن الحذف غالباً ما يقل في الكلام ، وهو ما صرح به ابن جني بقوله عند الكلام على حذف الصفة :" فأما إن عريت – أي الصفة – من الدلالة عليها من اللفظ أو الحال فإن حذفها لا يجوز" [٢٦٥].

وقد يكون للسياق دوره في تحديد موقع الكلمة في الجملة ومن ثم إعرابها إذا التبس الأمر ، كما في حالة خفاء العلامة الإعرابية مثلاً ، ومن ذلك ما ذكره ابن جني بقوله :" وكذلك لو أوْمأت إلى رجل وفرس فقلت : كلم هذا هذا فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت، لأن في الحال بياناً لما تعني، وكذلك قولك: ولدتْ هذه هذه، من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة" [٢٦٦].

فتحديد الفاعل والمفعول في المثالين السابقين قد شابه بعض الغموض بسبب خفاء العلامة الإعرابية ، ولكن قرائن السياق تخفف من حدة هذا الغموض ، وهذه القرائن تتمثل في الإيماء والحال المقول فيه الكلام ، وكان ينبغي على ابن جني أن يجعل الأول منهما فاعلاً والثاني مفعولاً ، تمشياً مع القاعدة النحوية المعروفة في هذا الباب ، لأن الخروج عن هذه القاعدة – قلّ أو كثر – إنما يأتي لدلالات بلاغية تتصل اتصالاً وثيقاً بفن القول الذي يظهر فيه الاهتمام بالكلام المقول ، كما في النصوص العربية العالية ... أما في الكلام المعتاد – ومنه الأمثلة

---

[٢٦٤] – الخصائص : ٣٧٣/٢ ، واللحز : البخيل الضيق الخلق ، القاموس المحيط ( لحز) .
[٢٦٥] –نفسه : ٢/ ٣٧٣ .
[٢٦٦] – نفسه : ١ /٣٦ .

المذكورة – فإن تقديم المفعول فيه ليس له شأن بلاغي يذكر كما يوحي السياق هنا .

**السياق وتعدد أوجه الإعراب :**

مما سبق يتبين لنا أن الاحتكام إلى السياق أساس في اختيار الوجه الإعرابي الأمثل إذا تعددت الأوجُه ، حيث " يكتفي بعض النحاة بعرض عدد من الأوجه التي تجيزها الأصول والمقررات النحوية دون التفات إلى محك التصحيح الأصيل لهذه الأوجه وهو المعنى المفـهوم من السياق بعنـاصره المتنوعة اللغوية والاجتماعية " [٢٦٧].

وسنعرض هنا بعض الأمثلة لما تتعدد أوجه إعرابه ، ثم نعرضها على السياق لنرى أيّاً من تلك الأوجُه أقرب إلى السياق والمعنى العام للكلام ، ومن ذلك أن ابن هشام قدّر – تبعاً للزمخشري – في قوله تعالى ﴿ **قَالَ عِفْرِيتٌ مِنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ**﴾ (النمل :٣٩) تقديرين :

١- أن يكون فعلاً مضارعاً . ٢- أن يكون اسم فاعل ومضافاً إليه مثل ﴿ **وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ**﴾ (هود:٧٦) و﴿ **وكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا**﴾(مريم :٩٥) ويؤيده أن أصل الخبر الإفراد ، وأن حمزة يميل الألف من (آتيك ) وذلك ممتنع على تقـدير انقلابها من الهمزة " [٢٦٨].

وإذا كان اعتماد ابن هشام في ترجيح الاسمية هنا قائماً على الصنعة النحوية وحدها ، فإن الدرس السياقي يرجح الاسمية أيضاً ، فاللفظ قد ورد في سياق تعددت فيه أسماء الفاعلين ، فقبله ﴿ **مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ** ﴾ (النمل:٣٢) وكذلك ﴿ **وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ** ﴾ (النمل:٣٥) ثم تأتي الآية التي ذكرها ابن هشام فيها اسم الفاعل (آتى) مضافاً

---

[٢٦٧] – أسس الإعراب ومشكلاته : ٣ .

[٢٦٨] – انظر مغني اللبيب : ٢ /٤٣٩ ، والكشاف : ٣ / ٣٦٨ ، وعبارته " وآتيك في الموضعين يجوز أن يكون فعلاً واسم فاعل " وصُنف اللفظ مع الفعل المضارع في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : ٥ ، ط مؤسسة جمال للنشر – بيروت .

إليه كاف الخطاب ، ومن ثم يترجح كونه اسم فاعل ، هذا بالإضافة إلى أن اختيار الاسمية لا يحتاج إلى تقدير ، واختيار الفعلية يحتاج إلى تقدير تخفيف الهمزة من المضارع (أأتي) والقاعدة أنه كلما قل التقدير كان أكثر تمشياً مع الواقع اللغوي .

وفي قوله تعالى﴿**وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ.الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ. وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ**﴾(المطففين:١-٣) يقدّر العكبري- ويتبعه ابن كثير في تفسيره - في الضمير من قوله " كالوهم أو وزنوهم" تقديرين :

١- أن يكون ضمير مفعول متصلاً ، والتقدير : كالوا لهم .

٢- أن يكون ضميراً منفصلاً مؤكداً لضمير الفاعل " [269].

والسياق بعناصره يأبى هذا التقدير الثاني ، حيث عطف الفعلان على فعل سابق متعد إلى مفعوله بحرف الجر" اكتالوا على الناس " ومن ثم يرجع الضمير "هم" في الموضعين على الناس ، وهذا ما اختاره الزمخشري ، قال :" والضمير في " كالوهم أو وزنوهم " ضمير منصوب راجع إلى الناس ... ولا يصح أن يكون ضميراً مرفوعاً للمطففين ؛ لأن الكلام يخرج به إلى نظم فاسد ، وذلك أن المعنى إذا أخذوا من الناس استوفوا ، وإذا أعطوهم أخسروا ، وإذا جعلت الضمير للمطففين انقلب إلى قولك : إذا أخذوا من الناس استوفوا ، وإذا تولوا هم الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا ، وهو كلام متنافر ؛ لأن الحديث واقع في الفعل لا في المباشر " [270] ويؤيد هذا الوجه أيضاً أن الألف الفاصلة بعد واو الجماعة غير مثبتة في الفعلين لاتصالهما بالمفعول ، في حين ثبتت في الفعل " اكتالوا " لانفصاله عن المفعول بحرف الجر .

ويشير الدكتور تمام حسان إلى علاقة السياق ( المقام ) بالتحليل النحوي فيقول في جملة :" صعدت علواً : ويمكن أن تختلف معاني المنصوب على النحو التالي :

---

[269] - إملاء ما من به الرحمن : ٥٧٩ ، وتفسير ابن كثير : ٤ /٧٦٠ ، ط دار الفكر .
[270] - الكشاف : ٤ /٧١٩- ٧٢٠ .

١- المفعول به إذا فهمنا من المقام تعدية ، ويكون المعنى : صعدت مكاناً عالياً .
٢- نائب المفعول المطلق إذا فهمنا من المقام توكيداً ، والمعنى حينئذ : علوت علواً .
٣- المفعول لأجله إذا فهمنا من المقام سببه ، والمعنى على ذلك : صعدت لأعلو "[٢٧١].

ومثل هذا يمكن أن يقال في جملة" سرت طويلاً " أو " انتظرتك طويلاً " فكلمة طويلاً لها احتمالان :

١- أن تكون نائبة عن الظرف الأصلي (صفته) والتقدير : وقتاً أو زماناً .

٢- أن تكون نائبة عن المفعول المطلق (صفته) والتقدير : سيراً أو انتظاراً ، ويبقى السياق وحده أو المقام الذي يدور فيه الكلام هو المرجح للمعنى والوجه الإعرابي المناسب له .

وبعض المعربين للقرآن الكريم وغيره يستهويهم تعداد الأوجُه الإعرابية ، دون مراعاة أيها أقرب إلى السياق ، ومن ذلك ما قدره العكبري في قوله تعالى ﴿ **وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِباً** ﴾(الأنعام:٩٣) فقد قدر في "كذباً " ما يأتي :

١- أن يكون مفعولاً به لَافترى .

٢- أن يكون مصدراً على المعنى ، أي افتراء .

٣- أن يكون مفعولاً من أجله .

٤- أن يكون مصدراً في موضع الحال "[٢٧٢].

وإذ نعرض هذه الأوجه على السياق فسنجد الأول منها " أي المفعول به " هو الأقرب إلى السياق ، فالفعل " افترى" فعل متعد يحتاج إلى مفعول ، ومع الأوجه الأخرى يبقى بغير مفعول ، ثم إن هناك آيات مشابهة جاء فيها لفظ " كذب" محلى بأل ، ومنه قوله تعالى ﴿ **انْظُرْ كَيْـفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ** ﴾ (النساء :٥٠) وقوله ﴿ **إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللهِ** ﴾ (النحل

[٢٧١] -اللغة العربية – معناها ومبناها : ٣٥٤ .
[٢٧٢] - إملاء ما منّ به الرحمن : ٢٦٠ .

:١٠٥) وعلى هذا يضعُف التقديران الأخيران لأنهما لا يأتيان بالألف واللام في الكلام الفصيح المحتج به عادة ، وكذلك التقدير الثاني لا يصح الحمل عليه من ناحية المعنى ، إذ الافتراء أشدُّ من الكذب ، والكذب أحد نتائج الافتراء ، ولا يصح للضعيف أن يؤكد ما هو أقوى منه.

وحين تعرض ابن القيم لإعراب قوله تعالى ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ** ﴾(الأنفال :٦٤) بيّن أن المعنى التي تدل عليه قرائن السياق هو أن الله وحده كافيك وكافي أتباعك فلا يحتاجون معه إلى أحد ، ومن ثم عرض للأوجه الإعرابية المحتملة في إعراب الواو و"من" على النحو الآتي :

١- أن تكون الواو عاطفة لـ"من " على الكاف المجرورة ، ويجوز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار على المذهب المختار وشواهده كثيرة .

٢- أن تكون الواو واو "مع" وتكون "من" في محل نصب عطفاً على الوضع فإن "حسبك" في معنى " كافيك" " أي أن الله يكفيك ويكفي من اتبعك ... وهذا أصح التقديرين .

٣- أن تكون"من" في موضع رفع بالابتداء ، أي ومن اتبعك من المؤمنين فحسبهم الله .

٤- أن تكون "من" في موضع رفع عطفاً على اسم الله ، ويكون المعنى : حسبك الله وأتباعك ، وهذا وإن قال به بعض الناس فهو خطأ محض لا يجوز حمل الآية عليه ، فإن الحسب والكفاية لله وحده " [٢٧٣].

ويعلق الدكتور طاهر سليمان حمودة على هذه الدقة من ابن القيم فيقول : " إن هذا المثال - فضلاً عن غيره - يدل على أن ابن القيم يضع للسياق وقرائنه اعتباراً هاماً في فهم المعنى الصحيح أولاً ، ثم يتخذ من هذا المعنى أساساً ومحكاً لاختبار الأوجه الإعرابية المحتملة التي تجيزها أصول النحو وقواعده ، ويتخذ منه آلة للحكم على هذه الأوجه " [٢٧٤].

للسياق إذن علاقة وطيدة بالإعراب ، إذ هو المحك الذي تعرض عليه الأوجه الإعرابية المحتملة ، كما أنه المحك الأساسي لتقدير المحذوف من الجملة

---

[٢٧٣] -انظر:أسس الإعراب ومشكلاته:١٩٥، وزاد المعاد:٤/١، ط المطبعة المصرية د.ت.

[٢٧٤] - السابق :١٩٦ .

وبدون بحث السياق يمكن أن يضل الباحث طريقه إلى المعنى الصحيح ومن ثم الحكم الإعرابي ، لأن الإعراب فرع المعنى كما تقدم .

## الفصل الخامس

## أثر اللهجات والمرويات في تعدد أوجه الإعراب

ثمّةَ أسباب كثيرة أدت إلى تعدد أوجه الإعراب في النحو العربي ، وهي أسباب نشأ بعضها بسبب اختلاف اللهجات العربية التي تداخلت مع الفصحى إبان مرحلة التقعيد ، وبعضها الآخر نشأ بسبب تعدد الروايات للشواهد المحتج بها ، سواء في الشعر والنثر أو في القراءات ، لكن الكثرة الغالبة من ذلك نتجت عن كثرة التقدير والتأويل والخلافات النحوية .

وقد صنفت كل مجموعة من الأسباب المتقاربة تحت عنوان عام يجمعها ، محاولاً بذلك الوقوف على أثرها في تعدد وجوه الإعراب ، ومن ذلك :

**١ – اختلاف اللهجات العربية .**

**٢ – تعدد روايات الشواهد .**

وقبل أن نخوض في تفصيل هذه الأسباب نقول : إن تعدد الأوجُه الإعرابية في النحو العربي كان ذا اتجاهين :

**الأول** – وهو نادر – إيجابي ، يثُري اللغة ، ويجعل الكلام محتملاً لأكثر من وجه مقبول ..

**والثاني** : اتجاه شكلي يعدد الأوجُه معتمداً على الصنعة النحوية أو على تقديرات واهية لا تثبت أمام التحليل السياقي الدلالي ، كما أوضحت ذلك من قبل .

ونمثل هنا بمثال واحد للاتجاه الأول مما يتعلق بالرواية ، لأنا سنرى كثيراً من شواهد الاتجاه الثاني عند الحديث عن أسبابه ، وذلك في قوله تعالى ﴿ **وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ** ﴾ (البقرة:٢٨٢) .

فالإدغام في الراء جعل اللفظ محتملاً وجهين إعرابيين ، ومن ثم دلاليين كلاهما مقبول ، قال الزمخشري : ولا يضار يحتمل البناء للفاعل والمفعول والدليل عليه قراءة عمر رضي الله عنه" ولا يضارِرْ" بالإظهار والكسر ، وقراءة ابن عباس رضي الله عنه" ولا يضارَرْ" بالإظهار والفتح، والمعنى : نهي الكاتب والشهيد عن ترك الإجابة إلى ما يُطلب منهما ، وعن التحريف والزيادة والنقصان ، أو النهي عن الضرار بهما بأن يُعجلا عن مهم" [٢٧٥] فالوجهان الإعرابيان – وهما ناتج قراءتين مرويتين – يفيدان أمرين كلاهما مطلوب ، لئلا تتعطلَ مصالح الشهداء ، أو تضيع حقوق المشهود لهم أو عليهم .

فتعدد الأوجُه إذن منه ما يفيد إثراء المعنى وتحميل النص أو العبارة معاني متجددة غير متعارضة ، وهذه الاحتمالات النحوية " تفتح الباب أمام أساليب متنوعة ، وفكرة الأساليب من هذه الناحية وثيقة الصلة بالنظام النحوي الذي يمكن افتراضه ، ويمكن أن ندعي أن الباحثين المتقدمين فطنوا منذ وقت بعيد إلى أن النحو وثيق الصلة بكل تبصرة حقيقية بما نسميه الخبرات الأسلوبية " [٢٧٦].

وسوف نحاول في هذا الفصل الوقوف على أسباب التعدد الإعرابيّ المرتبط بالرواية، مع ربط أشكال التعدد بالدلالة التي يحملها كل وجه إعرابي ما وسعنا الجهد لذلك ، لنرى إن كان ذلك في صالح الدرس النحوي والدلالي أم لا.

**من أسباب تعدد وجوه الإعراب المتعلقة بالرواية :**

**١ – اختلاف اللهجات العربية :**

مثّل اتساع الجزيرة العربية وترامي أطرافها بيئة خصبة لنشوء لهجات متعددة وإن كانت جميعاً تنتمي إلى أصل واحد هو العربية الفصحى ، وذلك الأصل الواحد – العربية – لا يكاد يُعرف عن بداياته الشيء الكثير ، فلقد استوت العربية الفصحى لغة مكتملة ناضجة معبرة بشكل مفاجئ قبيل ظهور الإسلام

[٢٧٥]– الكشاف :٣٢٧/١ ، وانظر : الموافقات للشاطبي :٢١١/٤، حيث ذكر وجوه اختلاف أئمة الشريعة ، ومنها الخلاف اللغوي ، كالخلاف في الإعراب ونحوه .

[٢٧٦] –د/مصطفى ناصف : النحو والشعر : قراءة في دلائل الإعجاز :٣٥ ، مقال سابق .

بل إن تلك اللهجات المتباعدة كانت قد أخذت تتقارب شيئاً فشيئاً قبيل ظهور الإسلام ، وذلك بفعل عوامل متعددة ، أهمها ارتحال العرب إلى مكة للحج والتجارة ، وظاهرة الأسواق والمنتديات الأدبية ، وظهور جيل من الشعراء الكبار - كأصحاب المعلقات - أخذ على عاتقه الارتقاء بالفصحى إلى الذروة التي تطمح إليها قدرة البشر على استعمال اللغة .

وعن دور الشعراء هذا يقول الدكتور عبد القادر القط :" كان هؤلاء الشعراء الكبار بتجوالهم في أرجاء الجزيرة العربية وارتباطهم بتجمعاتها الكبيرة قد أسهموا بنصيب كبير في خلق شعور قومي وإن يكن غير واضح أو محدد بين قبائل العرب الكبرى ، وفي تأصيل كثير من القيم الأخلاقية والاجتماعية اللازمة لنشأة أي شعب متماسك متحضر ، وفي التمكين للغة عربية عامة تعلو على سائر اللهجات وتصبح قادرة على التعبير عن مقومات ذلك الشعب وحضارته التي كانت توشك أن تنبثق من ظهر الغيب " [٢٧٧].

ورغم ذلك التقارب فإن اللهجات العربية وقت نزول القرآن كانت ما تزال واضحة المعالم ، ولكل منها خصائصها الصوتية والدلالية وغيرها ، ولهذا أنزل الله القرآن على سبعة أحرف كما سيأتي تفصيله ، وظلت بعض تلك الخصائص اللهجية محفوظة متوارثة حتى تلقفها الرواة وجامعو اللغة فذكروا بعضها .

وحقيقة اللهجة أنها " مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة ، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة ، وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات، لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعاً في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أفراد البيئات بعضهم ببعض"[٢٧٨].

واختلاف اللهجات العربية أتاها - كما يقول أبو الحسن الأخفش :" من قِبَل أن أول ما وضع منها وضع على خلاف ، وإن كان كله مسوقاً على صحة وقياس

[٢٧٧] - د/ عبد القادر القط : في الشعر لإسلامي والأموي :١٣،ط مكتبة الشباب ١٩٨٠م .
[٢٧٨] -د/ إبراهيم أنيس ، اللهجات العربية :١١،ط دار الفكر العربي د.ت.

ثم أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة إليها ، غير أنها على قياس ما كان وُضع في الأصل مختلفاً ، وإن كان كل واحد آخذاً من صحة القياس حظاً " [٢٧٩].

ومظاهر اختلاف اللهجات متعددة ، فمنها الخلاف الصوتي وهو أوضحها كالإمالة والتفخيم والترقيق وصور الوقف الصوتية ... إلخ ، ومنها الخلاف في معاني المفردات ، وتنتظم هذا الخلافَ ظواهرُ كالترادف والاشتراك اللفظي والتضاد ، وهي ظواهر كان للهجات نصيب في نشأتها ، ومنها الخلاف النحوي وهو موضوع درسنا ، وفيه يقول ابن فارس :" ومنها - أي من مظاهر خلاف اللهجات العربية - الاختلاف في الإعراب ، نحو ما زيد قائماً وما زيد قائم ، وإن هذين ، وإن هذان ، وهي بالألف لغة بني الحارث بن كعب ، يقولون في كل ياء ساكنة انفتح ما قبلها ذلك ، وينشدون :

تزودَ منا ما بين أذناه طعنةً دعته إلى هابي الترابِ عقيمِ [٢٨٠]

وكانت العرب ينشد بعضهم أشعار بعض ، ويطوفون في الأسواق والمحافل .. حتى انتقلت بعض الظواهر اللهجية من بيئاتها إلى غيرها ، كما قال ابن فارس " وكل هذه اللغات منسوبة إلى أصحابها ، وهي وإن كانت لقوم دون قوم ، فإنها لما انتشرت تعاورها كلٌّ " [٢٨١].

وبما أن اللهجات العربية تمثل ظواهر جزئية متقاربة أو متباعدة من أصل واحد كبير هو العربية الفصحى ، فقد كان ينبغي أن تدرس الظواهر اللهجية في إطارها الخاص ، حيث يقتضي الدرس العلمي أن تدرس اللهجة باستقراء خصائصها من خلال بيئتها الحية أو من خلال شواهدها المروية الموثقة ، ثم يمر إلى الفصحى منها ما كان مشتركاً مع اللهجات الأخرى بحيث تصبح القواعد المستنبطة عامة منطبقة على اللغة بشكل عام ، ولكن ذلك لم يحدث مع اللهجات العربية ، بل" اتخذ جامعو اللغة موقفاً مختلفاً عن موقف الباحث اللغوي

---

[٢٧٩] - الخصائص :٣١/٢، والمزهر :٥٥/١-٥٦ .
[٢٨٠] - الصاحبي :٢٩ .
[٢٨١] -نفسه :٣١.

الحديث ، فقد نظروا إلى هذه اللهجات وقاسوها بمعيار اللغة الفصحى واعتبروا أي اختلاف عنها خروجاً على النمط الصحيح ، وخروجاً على الضوابط ، وفساداً لغوياً لا يجوز أن يقبل ممن يندرج ضمن المثقفين " [٢٨٢].

وجامعو اللغة ودارسوها القدامى في جمعهم ودراستهم للهجات لم يحاولوا ضبط خصائص كل لهجة على حدة ، بحيث يمكن للدارس من بعدهم أن يستخلص قواعد للهجة من اللهجات العربية ، فما فعلوه كان مجرد نقل شواهد صوتية أو نحوية أو دلالية متناثرة في أعمالهم لا يمكن بجمعها إقامة صرح درس لهجي بالمعنى الحديث للدرس اللهجي ، يقول الدكتور أحمد مختار عمر :" إن عنايتهم باللهجات العربية كانت ضئيلة فهم أولاً قد أبعدوا جزءاً منها من مجال التسجيل اللغوي ، وهم ثانياً لم يكونوا حريصين على تسمية اللهجة ، مما تركنا في ظلام دامس حين نريد تتبع الظواهر اللهجية الحديثة ونردها إلى أصلها القديم ، وفرقٌ بين أن نسجل اللهجة وننسبها ، وبين أن نقيم عليها قاعدة تكون نموذجاً لمن يريد أن يحتذي الصواب " [٢٨٣].

وقد تكررت شكوى الدارسين المعاصرين من فعل اللغويين القدامى فيما يخص اللهجات ، ومن ذلك:

**أولاً** : إن القدماء من النحاة واللغويين "من علماء العربية لسوء الحظ لم يقصروا تقعيدهم لقواعد العربية على مصدر واحد هو لغتها النموذجية الأدبية كما كان الواجب ، بل أقحموا معها اللهجات العربية القديمة بصفاتها وخصائصها المتباينة وهكذا حاولوا تقعيد القواعد من عدة مصادر" [٢٨٤].

**ثانياً** : مع أن النحاة درسوا لهجات عدة ليستخلصوا نظاماً نحوياً موحداً فإنهم" فوق ذلك درسوا هذه اللهجات في أطوار متعددة من نحوها ، فلم يفطنوا إلى ضرورة الفصل بين مرحلة وأخرى من تطور اللغة ، كما فعل

---

[٢٨٢] – د/محمود فهمي حجازي ، علم اللغة العربية :٢٢٥ .
[٢٨٣] – البحث اللغوي عند العرب :٤١ .
[٢٨٤] –د/إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة :٣٨–٣٩ .

أصحاب تاريخ الأدب بتطور التعبير اللغوي الجميل ، فلقد اعترف مؤرخو الأدب بعصر جاهلي وآخر إسلامي ثم أموي فعباسي " [٢٨٥].

**ثالثاً** : إن الخلافات النحوية الكثيرة التي ملأت كتب النحو كان مصدرها أن النحاة أخذوا في اعتبارهم عند التقعيد النحويّ بعض اللهجات العربية المختلفة عن لهجة قريش.

**رابعاً** : إن هذا الخلط في جمع المادة اللغوية كان له أثر بعيد في جميع فروع الدراسة اللغوية كما يقول أستاذنا الدكتور طاهر سليمان حمودة :" وعلى أي حال فقد خلط النحاة سواء المتقدمون أو المتأخرون في دراستهم للعربية واستقرائهم لمادتها ومحاولة تقعيدها بين لهجات القبائل بعضها وبعض ، وبين اللغة الأدبية ، ولقد كان لهذا الخلط آثار بعيدة المدى في سائر فروع الدراسات اللغوية " [٢٨٦].

هذه بعض شكوى الدارسين المحدثين من فعل النحاة القدامى فيما يخص اللهجات العربية ، ومن هذه الانتقادات تتبين لنا أمور أهمها أن الدارسين المحدثين لا يوافقون على الخلط بين اللهجات بخصائصها المتمايزة لاستخلاص نظام موحد منها ، ووصف ما خالفه – وإن كان من إحدى هذه اللهجات – بالشذوذ والضعف ، وفي هذا يقرر الدكتور عبد الصبور شاهين أن " أي خلط لظواهر لهجية بظواهر هذه اللغة الأدبية هو وسيلة لإحداث اضطراب في قواعدها ومألوف تراكيبها " [٢٨٧].

فاللهجة إذن لها إطارها ومنهجها الخاص في مجال البحث اللغوي وكذلك اللغة النموذجية المشتركة ، وفي العربية يمثل القرآن الكريم والحديث النبوي والأشعار والخطب والأمثال .. اللغة النموذجية المشتركة التي لها قواعدها العامة وهي قواعد قد تتفق فيها أو تختلف مع لهجاتها المحلية.

---

[٢٨٥] –د/تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها :١٤.

[٢٨٦] – القياس في الدرس اللغوي – بحث في المنهج :٢٣٥، ط الدار الجامعية – الإسكندرية ١٩٩٢م.

[٢٨٧] –د/عبد الصبور شاهين : دراسات لغوية :٧٣ .

ونستنتج كذلك أن درس اللهجات بهذه الصورة كان سبباً من أسباب تعدد أوجه الإعراب في النحو العربي ، بسبب حاجة النحاة إلى إقامة الشواهد اللهجية المخالفة لقواعدهم العامة المستقرأة وفق النظام الذي حددوه وفق قواعد الفصحى ، فيؤدي ذلك بهم إلى التأويل والتكلف والتقدير ، وهي نفسها الآفات الأساسية للتعدد الإعرابي .

إن الدرس العلمي كان يقتضي من اللغويين العرب أن يعتبروا تلك الشواهد التي جمعوها للهجات العربية ممثلة لمراحل تطور العربية في سعيها الدائب نحو التقارب والتوحّد ، حتى مع بقاء صور من تلك اللهجات إلى عصر التسجيل اللغوي ، إضافة إلى ما يجب من دراستها في إطارها الخاص كشواهد للهجات ، وليس للغة الفصحى ، والمعروف في تاريخ اللغات أن اللغة لا تستوي على نسقها التام دفعة واحدة ، وإنما تمر بمراحل من التطور والتبدل البطيء حتى تصير إلى الاكتمال ، وفي العربية بدأ هذا التطور من لهجات القبائل نحو التوحد شيئاً فشيئاً ، وعليه نستطيع أن نقول : إن تلك الشواهد الشاذة عن القواعد العامة للعربية تعد تمثيلاً لبعض أطوار التطور اللغوي للعربية بلهجاتها المتعددة ، ومن ثم كان على النحاة أن يهملوا هذه الشواهد في مجال التقعيد ، أو يدرجوها في سياق درس لهجي خاص ، حتى لا تحدث اضطراباً في القواعد العامة ، ولكن الذي حدث كان على النقيض من ذلك تقريباً !!

لقد دأب النحاة منذ أن وضع سيبويه كتابه على جمع تلك الشواهد الشاذة وإدراجها في كتبهم ، حيث كانوا يذكرون القاعدة العامة المستقرأة في اللغة الفصحى ، ثم يتبعونها ما شذ عنها من تلك الشواهد اللهجية ، ثم يبدأون في التماس التعليل وفي التقدير والتأويل ... ولولا فعل النحاة هذا لاندثر كثير من تلك الشواهد الشاذة عن قواعد الفصحى مع ما اندثر عن غريب اللغة وعويصها وحوشيها ، ونكتفي في هذا السياق بمثال واحد من كتاب سيبويه ، قال :" قال رجل من الأنصار :

الحافظو عورةَ العشيرة لا  يأتيهمُ من ورائنا نَطَـفُ

لم يحذف النون للإضافة ، ولا ليعاقب الاسم النون ، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللذين والذين حيث طال الكلام وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر" [٢٨٨].

فالشاعر قد خالف القاعدة المطردة بغير ضرورة ، لأنه لو جر لفظ "عورة" ما انكسر الوزن ، ولكنه هكذا روي ، وعلى النحاة أن يعللوا ويؤولوا ، هذا إذا صحت الرواية بالنصب .

وثمة ندرةٌ في الموروث اللهجي من نثر أو شعر ، وأكثر ما ورد في ذلك روايات مبتورة ، وشواهد يمكن إقامتها بيسر على قواعد العربية المعروفة ، مما يدفع الباحث إلى الشك في كثير مما روي في هذا المبحث ولكن ثمة شواهد لا يرقى إليها الشك ، كشواهد القرآن والحديث، وهي لا تعدو بضعة شواهد فيما يخص اللهجات، أما ما رواه النحويون من مظاهر لهجية فلا يمكن أن نستخلص منه خواص لهجة ما من لهجات العرب، إنْ هي إلا إشارات عابرة وروايات ناقصة، ولذلك تشكك الدارسون المحدثون في كثير منها ، ونورد هنا رأي الدكتور رمضان عبد التواب فيها، قال :" يجب أن نقف عند هذه الشواهد وقفة قصيرة ، فنقول : إما أن نحسن الظن بروايتها ، وإما أن نسيء الظن ، فإذا حسُن ظننا بها وجب علينا أن نفسرها بأحد التفسيرات الآتية :

١- أننا نعد هذه الشواهد بقايا تسربت إلينا مما نسميه بالأدب الشعبي للعرب القدماء " أدب القبيلة " فإننا نفترض أن العرب قبل الإسلام كان لهم أدبان ، هذا الأدب الذي نعرفه ، وأدب آخر شعبي ، يعرض لفكاهاتهم ودعاباتهم وقصصهم وأمورهم العادية ويتضمن خصائص لهجة التخاطب في كل قبيلة ، لكن هذا الأدب لم يرد لنا فاندثر وباد مع الزمن .. ولكن على الرغم من إهمال رواة اللغة الأقدمين لهذا النوع من الأدب تسرب إلينا بعضه ، هو هذه الشواهد الشاذة .

---

[٢٨٨] – الكتاب : ١/١٨٦ .

٢- نذهب إلى القول بأن الشعر القديم كان ينظم باللغة المشتركة ، ولكنه كان ينتقل في جميع أنحاء الجزيرة العربية على ألسنة الناس حتى العامة منهم ، فانحرف بعضه على ألسنة هؤلاء ... أما إذا ساء ظننا برواية هذه الشواهد فيمكن أن نتصور أن النحاة هم الذين وضعوا هذه الأبيات ، أو هم الذين غيروا موضع الشاهد منها ليضعوا القواعد حسبما شاء لهم الهوى " [٢٨٩].

ونحن على هذا لا نستطيع أن نجاري ابن جني في قوله إن " اللغات على اختلافها كلها حجة " [٢٩٠] فذلك أمر ترفضه الدراسة اللغوية الحديثة ، فاللهجات حجة في مجال الدرس اللهجّ فقط ، ولذا فلا نستطيع أن نحتج بشواهد اللهجات في التقعيد للغة الفصحى النموذجية ، وإنما للّهجات شأن آخر يفيد الدرس اللغوي للفصحى ، من جهة دراسة تطورها وأصواتها وبنية الكلمة فيها على سبيل المثال .

وقد أحسن الأستاذ عباس حسن صنعاً حين قال - صددَ الحديث عن تركه الاستشهادَ بكثير من الشواهد النحوية القديمة في كتابه " النحو الوافي " - قال:" على أن لتلك الشواهد خطراً آخر ، هو أنها - في كثير من اتجاهاتها - قد تمثل لهجات عربية متعارضة ، وتقوم دليلاً على لغات قديمة متباينة ، وتساق لتأييد آراء نحوية متناقضة ، فهي معوان على البلبلة اللغوية ، ووسيلة للحيرة والشك في استخلاص القواعد ، وباب للفوضى في التعبير ، وتلك أمور يشكو منها أنصار اللغة والمخلصون لها " [٢٩١].

واختلاف اللهجات له مظاهر متعددة ، يخص درسَنا منها الاختلافُ في الإعراب ، وسوف أعرض هنا لبعض ما وقفت عليه .

**من مظاهر اختلاف اللهجات في الإعراب :**

---

[٢٨٩] - فصول في فقه العربية :٨٦-٨٧ .
[٢٩٠] - انظر : الخصائص :١٢/٢، باب اختلاف اللغات وكلها حجة .
[٢٩١] - النحو الوافي :٨/١" المقدمة " .

١- من هذه الخلافات اللهجية أن بعض العرب يلزمون المثنى الألف في كل حالاته ، وهي ظاهرة نسبت إلى بني الحارث بن كعب ، وكنا نتوقع - بما أنها ظاهرة لهجية - أن تكون لها شواهدها التي تكفي لدراستها ، ولكن النحاة لا يذكرون لها عادة إلا بضعة شواهد يتوارثها الخلف عن السلف ، ويتكرر ذكرها في كل كتب النحو تقريباً ، ومنها :

طَارُوا عَلاهُنَّ فَطِرْ عَلَاهَا     واشدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا

إنّ أباها وأبا أباها     قد بلغا في المجد غايتاها [٢٩٢]

ومنها كذلك :

تزود منا ما بين أذناه طعنةً     دعته إلى هابي التراب عقيم [٢٩٣]

والنحويون بعد أن يقرروا إعراب المثنى بالحروف ، يذكرون هذه الشواهد على أن بعض العرب يلزم المثنى الألف في كل حالاته ، ومن ثم يتغير الإعراب المعروف للمثنى ، ولكن الدارسين المحدثين قد يرون غير ذلك ، كما يقول الدكتور حسن عون :" إن أول صيغة من صيغ إعراب المثنى بالحروف هي صيغة الرفع ، بمعنى أن الألف والنون سبقتا في الوجود الياء والنون ، يدل على ذلك ما وجد في بعض اللهجات العربية من ملازمة الألف لصيغة المثنى ... ولعل الإبقاء على صيغة المثنى بالألف في بعض اللهجات هو الذي أحدث اضطراباً لدى النحاة بصدد هذه الصيغة ، فمرةً يعاملونه معاملة المفرد فيعربونه بحركات على النون ، ومرة يعاملونه معاملة الجمع من حيث المدلول " [٢٩٤].

---

[٢٩٢] -انظر : شرح المفصل :١٢٩/٣ ، وشرح ابن عقيل :٥٠/١- ٥١، وشرح الأشموني :٣٨/١، ومغني اللبيب :٤٨/١ ، وطاروا علاهن : أي نفروا على النوق مسرعين ، وطِرْ علاها : مثله. الحَقَب : حَبل يُشدُّ به الرحل إلى بطن البعير . المِثنَى : مصدر ميمي من ثنيت الشيء ثنياً ومثنى إذا عطفته ، حَقواها : مثنى حَقو، وهو الخصر ومشدُّ الإزار ، والمعنى : يريد أن القوم نفروا مسرعين على هذه القِلاص ، ويطلب من مخاطبه أن ينفر عليها هو أيضاً، كما يطلب إليه أن يشدَّ بالحبل خاصرتها.

[٢٩٣] -شرح المفصل :١٢٨/٣ .

[٢٩٤] - د/ حسن عون : دراسات في اللغة والنحو العربي :٥٠ .

وقد يبدو هذا تحليلاً لغوياً مقبولاً ، فالظاهرة اللهجية لم تستدم طويلاً ، ولم تكن معروفة وقت ظهور الإسلام ، فهي إذن مرحلة من مراحل تطور لهجة بني الحارث بن كعب ، وكان ينبغي على النحاة درسها في هذا الإطار فحسب .

قال في اللسان : هي بلغة بلحارث بن كعب .. وقال أبو حاتم : سألت أبا عبيدة عن هذا الشعر فقال لي : انقط عليه ، هذا من قول المفضل " [٢٩٥].

هذا لغوي كبير يتشكك في صحة الأبيات ، مما يدل على أنها مصنوعة ، وممن تشكك فيها كذلك الدكتور محمد عيد إذ يقول:" واعتماداً على أسلوب النقد الدقيق للأبيات يتضح اختراعها، إذ في الشطر الثاني" طاروا عليهن فشل علاها"- وهي رواية النوادر - اختلفت عليهن عن علاها ، ولن يحدث خلل عروضي لو تغيرت ياء"عليهن" إلى ألف ، فإذا أضيف إلى ذلك مجيء" أباها" بالألف وحقه الرفع بالواو ، كان من الحق لنا أن نتساءل: أكان هذا الشاعر المجهول ينطق أصنافاً من اللغات ، وينوع لغته إظهاراً للبراعة وسعة المعرفة؟ وكان من المقنع حقاً ما قاله أبو عبيدة" انقط عليه، هذا صنعة المفضل "[٢٩٦].

وإذا تقرر هذا فلنا أن نتعجب إذن من أديب كبير هو أبو العلاء المعري ، حين يتعمد استعمال هذه اللهجة ، وهو على كل حال ليس من بني الحارث بن كعب ولم يكن يعيش في تلك الفترة التي ظهرت فيها هذه الشواهد ، فليس إذن إلا التعنت والإغراب ! قال المعري في إحدى غاياته :" فاز من رضي فعلَه مولاه ، رب مستعصي القوس على سواه ، يعسل رمُحه في "يداه" خُضِبَ سيفُه وظباه ، شهد المحذورة ليظفر بعِداه ، فعاد بسنان في اللَّبة ومِشْقص في الأوْراب " ثم فسر هو ذلك فقال : يداه على لغة بلحرث بن كعب ، قال هوْبر الحارثي :

تزود منا ما بين أذناه طعنةً      دعته إلى هابي التراب عقيم [٢٩٧]

---

[٢٩٥] -انظر : لسان العرب : علا ، والنوادر في اللغة :٥٨ ، مع تقديم وتأخير عن رواية اللسان وذكر " عليهن" بالياء ، والمفضل هو الضبيّ راوية الأشعار ، اتهمه بنحْلها .

[٢٩٦] - د/محمد عيد : الرواية والاستشهاد باللغة :٦٥، عالم الكتب ١٩٧٦ .

[٢٩٧] - أبو العلاء المعري : الفصول والغايات :٨٩، هيئة الكتاب ١٩٧٧م ، والمحذورة : الحرب ، والأوراب : الفروج التي بين الضلوع .

٢- ومن تلك الشواهد إعمال "ما" في لهجة الحجاز عمل ليس ، وإهمالها في لهجة تميم ، قال سيبويه :" تقول : ما عبد الله أخاك ، وما زيد منطلقاً ، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أمّا وهل ، أي لا يعملونها في شيء ، وهو القياس لأنه ليس بفعل ، وليس ما كليس ، ولا يكون فيها إضمار " [٢٩٨].

وروى سيبويه كذلك هذا البيت لمزاحم العقيلي :

وقالوا تعرّفْها المنازلَ من مِنى     وما كلَّ مَنْ وافى منى أنا عارفُ

وقال بعضهم :" وما كلُّ من وافى منى " لزم اللغة الحجازية فرفع ، كأنّه قال: ليس عبدُ الله أنا عارفٌ ، فأضمرَ الهاء في عارفٍ ، وكان الوجهُ عارفهُ حيث لم يُعْمَلْ عارفٌ في كلٍّ ، وكان هذا أحسنَ من التقديم والتأخير لأنَّهم قد يَدَعُون هذه الهاء في كلامهم وفي الشعرِ كثيراً ، وذلك ليس في شيء من كلامهم ولا يكاد يكون في شعرٍ " [٢٩٩] .

وقد جاء الاستعمال القرآني موافقاً للهجة الحجاز في قوله تعالى ﴿ **وَقُلْنَ حَاشَ لله مَا هَذَا بَشَرًا** ﴾ (يوسف:٣١) وقوله تعالى ﴿ **الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ** ﴾(المجادلة:٢) بنصب (بشراً وأمهات) في خبر ما الحجازية ، وشرطوا لذلك أن يتقدم المبتدأ على الخبر ، وألا تدخلَ إلا على الخبر فإن فقد أحد الشرطين أهملت ، وقد نشأ عن كل لهجة وجه إعرابي للخبر كما رأينا .

٣- وتُهمل لهجة تميم كذلك إعمال ليس ، ومن المسائل الشهيرة مسألة " ليس الطيبُ إلا المسك " برفع المسك ، جاء في معجم الأدباء :" قال الأصمعي : جاء عيسى بن عمر الثقفي ونحن عند أبي عمرو بن العلاء ، فقال يا أبا عمرو ، ما شيء بلغني عنك تجيزه ؟ قال : وما هو ؟ قال : بلغني أنك تجيز : ليس الطيب

---

[٢٩٨] - الكتاب : ٥٧/١ .

[٢٩٩] - نفسه : ٧٢/١ .

إلا المسك - بالرفع - فقال أبو عمرو : نمتَ وأدْلجَ الناسُ ، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب ، وليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع "[300].

فإذا أجرينا هذه الرواية على قواعد الفصحى المعمول بها عند النحاة نصبنا لفظ " المسك" وفعل النحاة هنا قد سبب تعدداً لوجوه الإعراب كما ترى .

٤- وقال ابن هشام عن" أن الناصبة": ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة أن بعضهم يجزم بأن ، ونقله اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة ، وأنشدوا عليه قوله :

إذا ما غدونا قال ولدانُ أهلِنا    تعالَوا إلى أن يأتنا الصيدُ نحطب[301]

وذكر ابن هشام أيضاً أن الفعل قد يرفع بعدها كقراءة ابن محيصن ﴿ **لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ**﴾(البقرة: ٢٣٣) [302] (برفع يُتمّ) وزعم الكوفيون أن هذه هي المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل ، والصواب قول البصريين أنها الناصبة أهملت حملاً على "ما " أختها المصدرية "[303].

وإذا أُخذ بهذه الظواهر اللهجية فإن ذلك ينتج لنا ألواناً من التعدد الإعرابي دون حاجة المعنى إليها

٥- ذكر ابن هشام أن قبيلة" عقيل" تجر الاسم بعد" لعلّ" الناصبة ، وذكر لذلك شاهداً هو قوله :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة    لعـــل أبي المغوار مـــنك قريب [304]

وعلى هذا فمجرورها في محل رفع على الابتداء ، بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية ، ولا متعلق للجار ها هنا "[305].

---

[300] -معجم الأدباء :١٩٤/١٨ ، ط دار المأمون .
[301] - مغني اللبيب :٣٨/١ ، والقياس : أن يأتيَنا .
[302] -البقرة :٢٣٣ ، والقراءة المذكورة ليست من السبع أو العشر التي ذكرها ابن الجزري في النشر .
[303] -مغني اللبيب :٣٨/١ .
[304] -السابق :٣١٥/١ .
[305] - نفسه :٥٠٨/٢ .

وزعم يونس بن حبيب أن لعل تنصب الاسم والخبر معاً ، وأن ذلك لغة لبعض العرب ، وحكى " لعل أباك منطلقاً " وأوّله ابنُ هشام على إضمار يوجد وأوّله الكسائيّ على إضمار يكون " [٣٠٦].

فانظر إذن كيف شغل النحاة أنفسهم والناس معهم بهذه الشواهد القليلة النادرة التي لا تصلح لإقامة قاعدة نحوية مطردة ؟ وكأنها لم تكن – في ظنهم – عدّة النحوي ومعرفته لتكتمل إلا بمعرفة هذه الشواذ والنوادر ومحاولة الإدلاء فيها برأي ما ! .

٦- وتلقّف النحاة كلمة نسبوها إلى عبد الله بن الزبير ، فجعلوها شاهداً نحوياً لا يكادون يذكرون غيره ، وهو استعمال " إنّ " بمعنى " نعم" وذلك حين طلب منه عبد الله بن فضالة بن شريك الأسدي ناقة ، فمنعه ، فقال : لعن الله ناقة حملتني إليك ، فقال ابن الزبير : إن وراكبها " [٣٠٧] وقد ذكر ابن هشام من معانيها أن تكون حرف جواب بمعنى نعم ، وذكر بيت الكتاب – وسنذكره بعد قليل – ثم قال : والجيد الاستدلال بقول ابن الزبير لمن قال له : لعن الله ناقة حملتني إليك " إنّ وراكبها " أي : نعم ولعن راكبها ، إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعاً " [٣٠٨].

وذكر سيبويه شاهداً لهذا الاستعمال من قول عبد الله بن قيس الرقيات :

ويقلْنَ شيبٌ قد علا ك وقد كبرتَ فقلت إنّه

فهو عنده بمعنى " أجل" والهاء للوقف " [٣٠٩].

ولا يسلم للنحاة الاستدلال بهذا البيت ، إذ من اليسير تقدير خبر محذوف لإن والهاء اسمها ، والتقدير : إنه كذلك ، وهذا هو الأقرب إلى السياق والاطراد النحوي .

---

[٣٠٦] – نفسه :٣١٥/١ .
[٣٠٧] – انظر الخبر في الأغاني :١٦/١ ط الهيئة المصرية ١٣٩٠هـ –١٩٧٠م .
[٣٠٨] – مغني اللبيب :٤٧/١ .
[٣٠٩] – الكتاب :١٥١/٣ .

٧- اطّرد في العربية نصب المبتدأ بعد إن وأخواتها ورفع الخبر ، ولكن ابن هشام يذكر أن بعض العرب ينصب بها الجزأين معاً ، وهو يقدم تفصيل ذلك على تفصيل القاعدة المطردة ، ولعاً بذكر الشاذ وتخريجه .. قال ما نصه :" إن المكسورة المشددة على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرف توكيد ، تنصب الاسم وترفع الخبر ، قيل : وقد تنصبهما في لغة ، كقوله :

إذا اسودّ جنحُ الليل فلتأتِ ولتكن    خطاك خفافاً ، إنّ حراسَنا أُسْدا

وفي الحديث :" إن قعر جهنم سبعين خريفاً " وقد خرجّ البيت على الحالية وأن الخبر محذوف ، أي تلقاهم أسداً ، والحديث على أن القعر مصدر قعرت البئر ، إذا بلغت قعرها ، وسبعين ظرف ، أي أن بلوغ قعرها يكون في سبعين عاماً " [٣١٠].

وإيراد الشاهد الشعري – وهو يمثل ظاهرة لهجية كما قيل – لا علاقة له بإيراد الحديث في هذا الموضع ، فالحديث لا يمثل ظاهرة لهجية ، وانتصاب "سبعين" فيه على الظرف هو المفهوم من السياق وإن لم يوجد للظرف عامل ظاهر كما تقتضيه قواعد النحاة ، فالعامل – فيما أحسب – مفهوم من السياق ، إذ المعنى أن النبيَّ ﷺ يخبر أن السقوط إلى قعرها يستغرق سبعين عاماً ، أما الشاهد الشعري فلا يصلح لإقامة قاعدة مطردة .

٨- ورد في القرآن الكريم تقدم الفعل فاعلَه بعلامة الجمع التي تكون له إذا تأخر عنه ، وهو أمر غير معروف في لهجة قريش ، ولذا اضطرب النحاة في إعراب هذا الشاهد وما ورد على شاكلته في فصيح الكلام ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ **وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا** ﴾ (الأنبياء:٣) .

---

[٣١٠] – مغني اللبيب :٤٦/١ ، وأكثر روايات الحديث بالرفع كما في صحيح مسلم ( إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعُونَ خَرِيفًا).

وجاء في الحديث الصحيح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال:" يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ وَصَلَاةِ الْفَجْرِ ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ فَيَسْأَلُهُمْ - وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ - كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ " [٣١١].

وقد تكلف النحاة وتعسفوا في إعراب هذه الشواهد الفصيحة لأنها لم تأت بلهجة قريش التي قاسوا عليها ، قال العكبري :" الذين ظلموا في موضعه ثلاثة أوجه ، أحدها الرفع وفيه أربعة أوجه:

١- أن يكون بدلاً من الواو في أسروا .

٢- أن يكون فاعلاً ، والواو حرف للجمع لا اسم .

٣- أن يكون مبتدأ ، والخبر " هل هذا " والتقدير" يقولون هل هذا .

٤- أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، أي هم الذين ظلموا .

والوجه الثاني : أن يكون منصوباً على إضمار أعني ، والثالث أن يكون مجروراً صفة للناس" [٣١٢]، وقد ذكر ابن هشام هذه الأوجُه ، وزاد عليها حتى بلغ بها أحد عشر وجهاً ! [٣١٣] .

فانظر كيف أعمل النحاة عقولهم وصنعتهم في هذا النص القرآني وعددوا الأوجُه بلا طائل ؟ وهذه الأوجُه جميعاً بعرضها على السياق لا يصح منها إلا إعراب" الذين ظلموا " فاعلاً ، والواو في الفعل علامة الجمع ، وليست فاعلاً وهي لهجة معروفة من لهجات العرب تنسَب إلى طيّئ وأزد شنوءة وبني الحارث بن كعب [٣١٤].

وكان الواجب على النحاة مراعاة هذا الأمر ، ولكن ذلك لم يحدث ، وأدى بالتالي إلى تعدد الأوجُه الإعرابية بلا ضرورة ولا فائدة تعود على المعنى ، وهذا

[٣١١] - رواه مالك واللفظ له ، الموطأ:١/١٧٠ ط الحلبي ، فتح الباري :٢/٤١ ، ومسلم :٥/١٣٣، ولفظ الشيخين كذلك" يتعاقبون " .

[٣١٢] - إملاء ما منّ به الرحمن :٤٢٦ .

[٣١٣] - انظر : مغني اللبيب :٢/٤٢٢ .

[٣١٤] - نفسه :٢/٤٢٢ .

الوجه الذي اخترناه هو ما رآه الدكتور حسن عون ، حيث يرى أن الفاعل في مثل" ضربوني قومك وأكلوني البراغيث " كان هو الأصل في حالتي التثنية والجمع "[٣١٥] ولكن العربية تطورت إلى صيغة جديدة في التعبير ، وبقيت هذه الظاهرة اللهجية في بضعة شواهد معروفة .

أما الحديث النبوي فقد جاء أيضاً وفق هذه اللهجة ، ولكن النحاة اختلفوا فيه كذلك ، يقول الإمام النووي في شرحه على صحيح مسلم : " يتعاقبون فيكم .." فيه دليل لمن قال من النحاة يجوز إظهار ضمير الجمع والتثنية في الفعل إذا تقدم وهو لغة بني الحارث ، وحكوا فيه قولهم " أكلوني البراغيث " وعليه حمل الأخفش ومن وافقه قول الله تعالى ﴿ **وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا** ﴾ وقال سيبويه وأكثر النحاة: لا يجوز إظهار الضمير مع تقدم الفعل ، ويتأولون كل هذا ويجعلون الاسم بعده بدلاً من الضمير ويرفعونه بالفعل ، كأنه لما قيل : وأسروا النجوى، قيل:ومن هم؟ قيل:الذين ظلموا، وكذا يتعاقبون ونظائره"[٣١٦].

٩- ونختم هذه الشواهد بما ذكره أستاذنا الدكتور طاهر سليمان حمودة في الخلاف بين لهجة الحجاز ولهجة تميم في اسم الفعل " هلم" قال :" إن كلمة " هلم" وهي بمعنى أقبل ، أو بمعنى هات أو أحضر ، يمكن أن تعد اسم فعل أمر حيث لا تتصل بالضمائر في لغة الحجاز،كما في قوله تعالى﴿ **قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللهَ حَرَّمَ هَذَا** ﴾ (الأنعام:١٥٠) وقوله تعالى ﴿ **وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا**﴾(الأحزاب:١٨) أي أقْبِلوا ، كما تعد فعل أمر حين تتصل بالضمائر في لهجة تميم فتقول : هلمّي وهلما وهلموا وهلمُمْن وهي في هذه الحالة فعل أمر جامد ، أي ليس له ماض ولا مضارع "[٣١٧].

هذا بعض ما روي من الظواهر والشواهد اللهجية ، وقد مثلت عبئاً على النحو والإعراب ، والعجيب أن النحاة دأبوا – كما أسلفت – على إلحاق هذه

---

[٣١٥] – دراسات في اللغة والنحو العربي :٥٢ .
[٣١٦] – صحيح مسلم بشرح النووي : ١٣٣/٥ .
[٣١٧] – أسس الإعراب ومشكلاته :١٥ .

الشواهد بالأبواب النحوية التي تطّرد قواعدُها ، وماذا عليهم لو أفردوا لها درساً تختص به بوصفها ظواهرَ لهجية ذات طبيعة خاصة ؟

ونحن نرجح - بخصوص الدرس اللهجيّ - أمراً آخر قد لا تسعفنا شواهده الآن ، وذلك هو أن يكون للّهجة نظام نحوي معين تتبعه ، ويكون لغيرها من أخواتها نظام آخر قريب منه ، ومن ثم تكون للجمل أنماط معينة في كل لهجة وتراكيب ... فلما تداخلت اللهجات واختلط العرب بعضهم ببعض ، وزاد ذلك بمجيء الإسلام تداخلت تلك الأنظمة النحوية ، وسببت تعدداً للوجوه وتكثيراً لها ، وكتاب سيبويه مليء بالروايات عن العرب ، وهي روايات تتعدد فيها الأوجُه الإعرابية كما وردت عن العرب .

وبعد ، فهذه الظواهر اللهجية مثلت عِبئاً على النحو كما قلت ، ولو أنها دُرست وفق منهج خاص بالدرس اللهجي لكان لهذا الدرس شأن آخر عند العرب ، ولأفاد في درس الفصحى بصور متعددة في جميع جوانبها .

**٢- تعدد روايات الشواهد :**

يشمل هذا المبحث الحديث عن نوعين من الشواهد موضع الدراسة وأثرهما في تعدد وجوه الإعراب، أولها الشواهد الشعرية والنثرية ، وثانيها القراءات القرآنية .

**أولاً : في الشعر والنثر :**

تمثل الشواهد المروية عن العرب الأساس الذي عليه قُعّدت قواعد العربية وفُصلت ، فهي قواعد في عمومها مستقرأة مستنبطة من كلام العرب ، والشواهد تمثل المادة الخام التي لا بد منها لكل لغوي ونحوي .

وهذه الشواهد المروية وصلتنا عن طريق رواة اللغة القدامى ، ولكن ثمة شوائب شابت عملية جمع اللغة هذه ، ومنها أن اللغة جُمعت من قبائل مختلفة اللهجات ثم خلطت بعضها ببعض ، وكان من السهل على الرواة تغيير رواية الشاهد أو بعضه في انتقاله من مكان إلى آخر، كما قال ابن هشام :" كانت العرب

ينشد بعضهم شعر بعض ، وكلٌّ يتكلم على مقتضى سجيته التي فُطر عليها ، ومن هنا كثرت الروايات في بعض الأبيات "[318].

وكثرة الروايات هذه للشاهد الواحد سببت اضطراباً في أحكام النحاة ، كما يقول الدكتور محمد عيد :" كثيراً ما يلقى المطالع في كتب النحو الشاهد الواحد يروى بروايات متعددة ، وكل واحدة من هذه الروايات قد تثبت قاعدة أو تنفيها ، وقد تؤيد رأياً وتعارض رأياً آخر ، والغالب أن ترد هذه الروايات منسوبة إلى مجهول " [319].

ونقل رواة اللغة وجامعوها شواهد كثيرة تعددت رواياتها ، وسبب ذلك تعدداً لوجوه الإعراب بدوره كما سنرى ، وقد علل السيوطي كثرة الروايات بقوله :" كثيراً ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة ، وربما يكون الشاهد في بعضها دون بعض ، وقد سئلت عن ذلك قديماً ، فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشد مرة هكذا ومرة هكذا ، ثم رأيت ابن هشام قال في شرح الشواهد : روي قوله :

ولا أرضَ أبقل إبقالها

بالتذكير والتأنيث ، وصح الاستشهاد به على الجواز من غير الضرورة ، وإلا فقد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض " [320].

ونحن لا نرجح الاحتمال الأول الذي ذكره السيوطي ، بأن يكون الشاعر أنشد البيت على وجوه ، لأن ذلك دليل عليه ، والمرجح أن يكون التغيير من فعل الرواة أو النحاة ، وإن كان ذلك التغيير واقعاً من فصحاء يُعتد بعربيتهم ، ولكنهم بفعلهم هذا قد ساعدوا على كثرة التعدد الإعرابي ، وقد وقع بعض التساهل في رواية اللغة مقابل ذلك التشدد الذي وقع في رواية الحديث النبوي

[318] – المزهر : ٢٦١/١ .
[319] – د/ محمد عيد : الرواية والاستشهاد باللغة : ٢٠١ –٢٠٢ .
[320] – الاقتراح : ٧٦-٧٧.

لتعلّق الأمر بالدين والتشريع ، ومع ذلك فقد وقع تعدد الروايات كذلك في الحديث النبوي وغيره ، وهي ظاهرة تطبع التراث العربي في كثير من مجالاته.

وقد لام الفخر الرازي صنيع الأصوليين إذْ تساهلوا في رواية اللغة ، ولم يعاملوها معاملة رواية الحديث ، قال :" والعجب من الأصوليين أنهم أقاموا الدلائل على خبر الواحد أنه حجة في الشرع ، ولم يقيموا الدلالة على ذلك في اللغة وكان هذا أولى ، وكان الواجب عليهم أن يبحثوا في أحوال رواة اللغات والنحو ، وأن يتفحصوا عن أحوال جرحهم وتعديلهم ، كما فعلوا ذلك في رواية الأخبار ، لكنهم تركوا ذلك بالكلية مع شدة الحاجة إليه ، فإن اللغة والنحو يجريان مجرى الأصل للاستدلال بالنصوص " [٣٢١].

وقد أغرم بعض اللغويين والنحاة بتتبع الغريب من الشواهد وإن بدت عليه الصنعة والتكلف ، حباً في إظهار التفرّد والمجيء بما تستطعه الأوائل .. وهذا يونس بن حبيب يلح على رؤبة – وهو راجز مجترئ على اللغة وألفاظها وتراكيبها كأبيه حتى اتُّهما بالوضع فيها – يلح عليه في طلب الغريب ، حتى ضاق به ذرعاً فقال له : حتامَ تسألني عن هذه البواطيل وأزخرفها لك ؟ أما ترى الشيب قد بلّغ في لحيتك ؟" [٣٢٢].

وكان اللغويون والنحاة يأخذون عن أهل البادية من الأعراب ، وكان أولئك الأعراب يرون في أنفسهم بضاعة مطلوبة ، إذ وجدوا أنفسهم فجأة – بعد طول إهمال من أهل الحواضر – مطلوبين مرغوباً فيهم ، ويتحاكم إليهم عليةُ القوم ، كسيبويه والكسائي في المسألة الشهيرة بينهما ... فدفعهم ذلك إلى تزويق بضاعتهم والتزيد فيها لتبقى أبداً مطلوبة ، وأقبل بعضهم على وضع ألفاظ وتراكيب غير مألوفة ... وتلقف أهل اللغة والنحو كل ذلك وحسبوه من الفصيح المحتج به .

---

[٣٢١] – نفسه :٨٢ .
[٣٢٢] – أخبار النحويين البصريين :٢٨ .

وما يتعلق مباشرة بدرسنا هنا هو تغير الرواية ، وقد كان بعض أولئك الأعراب يغير روايته للشاهد ، مما دفع بعض الرواة من اللغويين إلى الشك في روايتهم ، وقد سأل أبو عمرو بن العلاء أبا خيرة الأعرابي عن قولهم : استأصل اللهُ عِرْقاتِهم ، فنصب التاء من عرقاتهم ، فقال له أبو عمرو: هيهات يا أبا خيرة ! لانَ جلدُك ! ذلك أن أبا عمرو استضعف النصب ، لأنه كـان سمعها منه بالجر" [٣٢٣] .

وقول أبي العلاء للرجل " لان جلدُك " يدل على أن أولئك الأعراب كانوا يطيلون المكوث في الحواضر حتى تظهر عليهم أمارات أهل الحضر .. حتى إنهم ينسون أو يبدلون ما يعرفون من بضاعة اللغة كما في الشاهد المذكور .

وقد يكون تغيير الرواية من النحاة أنفسهم تأييداً لرأي أو نقضاً لآخر كما قال أبو أحمد العسكري :" مما غلط فيه النحويون من الشعر ورووه موافقاً لما أرادوه ما روي عن سيبويه عندما احتج به في عطف الاسم المنصوب على المخفوض قول الشاعر :

معاويَ إننا بشرٌ فأسْجِحْ فلسْنا بالجبالِ ولا الحديدا

وغلط على الشاعر لأن هذه القصيدة مشهورة وهي مخفوضة كلها" [٣٢٤].

وتغيير الرواية في الشاهد قد أنتج وجهين للإعراب ، أحدهما النصب عطفاً على محل " الجبال " والثاني الجر عطفاً على لفظه ، على أننا ينبغي أن نذكر هنا أن سيبويه أورد شواهد أخرى للعطف على المحل الإعرابي ، وقد عقد له باباً سماه" باب ما جرى على موضع المنفي لا على الحرف الذي عمل في المنفي " [٣٢٥].

ولم يقتصر الأمر على شواهد النحو ، بل امتد كذلك إلى شواهد اللغة ، وربما كان بعضهم يصنع البيت للاحتجاج به على معنى يريده أو مذهب يذهب إليه ،

---

[٣٢٣]- نزهة الألباء:٣٢ –٣٣، والمراد بالجر هنا كسر التاء لأنه جمع مؤنث سالم ينصب بالكسرة.

[٣٢٤] – شرح ما يقع فيه التصحيف :٢٠٧ ، نقلاً عن : الرواية والاستشهاد باللغة :٧٢ –٧٣ .

[٣٢٥] – انظر : الكتاب : ٢٩١/٢

كما أشار ابن خالويه : فإن قيل : كيف تصرف الفعل من ويح وويس وويل؟ فقل : ما صرفت العرب منها فعلاً ، فأما البيت المعمول :

فما وال وما واح وما ماس أبو زيد

فلا تلتفتن إليه ، فإنه خبيث مصنوع " [٣٢٦] .

وتعدد الروايات ألجأ النحاة إلى التأويل والتقدير لإقامتها على قواعدهم فظهر التكلف والتعسف في كثير مما ذكروا ، وتعددت بذلك الأوجُه والآراء ، بل إن بعضهم استعمل تعدد الروايات في رد رواية وترجيح أخرى عليها مستعيناً بالقياس ، قال ابن جني :" فأما ما أنشدناه أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل :

أتهجرُ ليلى للفراق حبيبَها وما كان نفساً بالفراق تطيبُ

فنقابله برواية الزجاج وإسماعيل بن نصر وأبي إسحق أيضاً :

وما كان نفسي بالفراق تطيبُ

فرواية برواية ، والقياس من بعد حاكم ، وذلك أن المميز هو الفاعل في المعنى " [٣٢٧] وهو بهذه الرواية الثانية يرد على من أجاز من النحاة تقديم التمييز على الفعل العامل فيه مثل" شحماً تفقأت أو: عرقاً تصببتُ " واحتج لذلك بأن التمييز هو الفاعل في الأصل " تفقأ شحمى " وفي المعنى كذلك بعد تحويله إلى تمييز ... قال:" فكما لا يجوز تقدم الفاعل على الفعل ، فكذلك لا يجوز تقديم المميز ، إذ كان هو الفاعل في المعنى " [٣٢٨].

واستعمال القياس في رد الروايات الضعيفة يؤكده كذلك الدكتور تمام حسان بقوله :" إذا جاءت روايتان مختلفتان لبيت واحد ، فإنه ينظر في أيهما يعضده القياس ، فيكون هو الأرجح ، وذلك مثل هاتين الروايتين :

١- وما علينا إذا ما كنتِ جارتَنا ألا يجـــاورَنا إلّاكِ ديّارُ

---

[٣٢٦] – إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم :١٧٩

[٣٢٧] – الخصائص : ٢/ ٣٨٦ .

[٣٢٨] – نفسه : ٢/ ٣٨٦ .

٢- وما علينا إذا ما كنتِ جارتَنا    ألا يجـــاورَنا سواك ديّارُ

فالقياس يعضد الرواية الثانية دون الأولى" [٣٢٩].

والرواية الأولى تُبنى عليها قاعدة غير مطردة في العربية هي دخول إلا على الضمير المتصل ، أما الثانية فهي وفق القاعدة المطردة ، ومن الواضح أن كل رواية أنشأت وجهاً إعرابياً .

وقد يداخل الدارسَ الشكُّ في بعض مرويات النحاة ؛ إذ من المعلوم أن الشاعر حين ينشد البيت ينشده على وجه واحد ، ولكنه حين يصل إلى النحاة يكون قد تحمل وجوهاً عدة ، فإما أن يكون النحاة قد غيروا فيه أو يكون قد وصل إليهم بفعل الرواة مغيراً ، والاحتمالان قائمان ولهما شواهدهما، بل إننا نرجح كذلك أن يكون النحاة قد أجروا كثيراً من الشواهد على الممكن لها من الأوجُه ولم يلتزموا بالرواية ، وهذا " الممكن " كان من صنع أيديهم هم ، وهي تلك القواعد التي فصلوها للعربية ، ومن ذلك ما حكاه ابن هشام قال :" كان ثعلب يأتي الرياشيَّ ليسمع منه الشعر ، فقال له الرياشي يوماً : كيف تروى " بازل" من قوله :

ما تنقم الحربُ العوانُ مني
بازل عامين حــديثٌ سني
لــمثل هــذا ولدتني أمـــي

فقال ثعلب : أَلمِثْلي تقول هذا ؟ إنما أسير إليك لهذه المقطعات والخرافات! يُروى البيت بالرفــع على الاستئناف ، وبالخفــض على الإتباع ، وبالنصب على الحال " [٣٣٠].

قلت : فهل أنشده الشاعر بالأوجُه الثلاثة ؟ ذلك أمر مستبعد ، وإنما المرجح أن يكون النحاة قد أجروه على الممكن له من وجوه حسب قواعد صناعتهم ، ومن ثم تحمل اللفظ هذه الأوجه الثلاثة .

---

[٣٢٩] - الأصول : ٢٠ .
[٣٣٠] - مغني اللبيب : ٥٧/١ .

وقد صرح بعض النحاة بأن تعدد روايات الشاهد لا يسقط الاحتجاج به " وأن كل رواية – ما دامت قد نقلت عن ثقة – يصح الاستشهاد بها ، يقول ابن ولاّد :" الرواة عن الفرزدق وغيره من الشعراء قد تغير البيت على لغتها وترويه على مذاهبها مما يوافق لغة الشاعر ويخالفها ، ولذلك كثرت الروايات في البيت الواحد .. ولغة الرواة من العرب شاهد ، كما أن قول الشاعر شاهد ويقول: مجيء الروايات في البيت الواحد يجعل كل رواية حجة إذا رواها فصيح لأنه يغير البيت إلى ما في لغته ، فيجعل ذلك أهلُ العربية حجة " [٣٣١].

ومما جاء متعدد الرواية بشأن " أيّ " ما رواه سيبويه عن العرب ، قال : وبعض العرب يقول : لقد علمتُ أيَّ حين عقبتي ، وبعضهم يقول : لقد علمت أيُّ .. بالرفع " [٣٣٢] فالنصب على الظرفية والرفع على الابتداء ، ولكل وجه رواية .

وإذا أردنا تتبع هذه الظاهرة – أي أثر الرواية في تعدد وجوه الإعراب – فسنجد أن سيبويه هو الذي بدأها في كتابه وأكثر منها ، ونعني بالبداية هنا الاعتماد المطلق على الرواية في تعداد الأوجُه ، وكتابه مليء بذلك ، وعنه أخذ النحاة فأكثروا وزادوا من الأوجُه ، حتى لا نكاد نجدهم متفقين على رواية بيت بصورة واحدة إلا نادراً .

وقد اعتمد سيبويه في تعداده للوجوه الإعرابية على أسس ثلاثة – فيما أحسب – نراها واضحة في كتابه هي :

١ – الروايات عن العرب الفصحاء .

٢– أقوال النحاة من قبله لا سيما الخليل ويونس بن حبيب .

٣– تقديراته هو للوجوه الممكنة في الشواهد .

ومما يخصّ الاعتماد على الرواية :

---

[٣٣١] – البحث اللغوي عند العرب :٣١ –٣٢ ، والاقتباس من الانتصاف لابن ولاد :١٩، ١٩٣ .

[٣٣٢] – الكتاب :١/٢٤٠ .

١- قال : وانشدوا هذا البيت على وجهين : على النصب والرفع ، قال ابن أبي حازم :

فأمّا تميمٌ تميمُ بنُ مُرٍّ        فألفاهُم القومُ رَوْبَى نِيامَا

والنصب في لفظ " تميم" الأول عنده جائز كالرفع ، قال :" فالنصب عربي كثير والرفع أجود " [333].

وهو يعود فيذكر النصب والرفع كذلك في الاسم الواقع بعد أما اعتماداً على الرواية ، قال في قولهم :" أما العبيدُ فذو عبيد " برفع العبيد ، قال : وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون : أما العبيدَ فذو عبيد ، وأما العبدَ فذو عبد" " يجرونه مجرى المصدر سواء ، وهو قليل خبيث ، وذلك أنهم شبهوه بالمصدر كما شبهوا " الجمّاءَ الغفيرَ " بالمصدر "[334].

٢- بعد أن ذكر سيبويه قولهم"هذا الضارب زيداً ، وهذا الضارب الرجلَ" بنصب المفعول بعد اسم الفاعل وذكر أنه "وجه الكلام"عاد فقال: وقد قال قوم من العرب تُرضي عربيتهم:هذا الضاربُ الرجلِ شبهوه بالحسن الوجه " [335].

وهذا الكلام تنبني عليه قاعدتان : الأولى : إعمال اسم الفاعل المحلى بأل فيما بعده عمل فعله ، والثانية : إضافة المفعول إلى اسم الفاعل ، على أن وجه الجر يلزم المفرد فحسب ، لأن النون إذا ظهرت مع الجمع وجب نصب المعمول كقوله تعالى﴿**وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ** ﴾(النساء:١٦٢).

٣- العرب تقول :"من أنت زيداً " قال سيبويه :" فزعم يونسُ أنّه على قوله: مَنْ أنت تَذكُر زيداً ؟ ولكنه كثر في كلامهم واستُعمل واستغنوا عن إظهارِه ،

---

[333] - نفسه :١/٨٢ .

[334] - نفسه :١/٣٨٩ ، في قول العرب ( جاءوا الجمّاءَ الغفيرَ ) أي جميعاً ، والجماء :حال من الواو في جاءوا ، والجماء : مؤنث الأجمّ بمعنى الكثير ، وأنث باعتبار الموصوف المحذوف ؛ أي: الجماعة الجماء، والغفير: من الغفر وهو الستر ، أي الذي يستر ويغطي وجه الأرض لكثرته ، وهو صفة للجماء .

[335] - الكتاب :١/١٨١ –١٨٢ .

فإنّه قد عُلم أنَّ زيداً ليس خبراً ولا مبتدأ ولا مبنياً على مبتدأ ، فلا بدَّ من أنْ يكونَ على الفعل ، كأَنه قال : مَنْ أنتَ معرَّفاً ذا الاسمَ ؟ ولم يحمل زيداً على مَنْ ولا أنت .. ولكن سيبويه يتبع ذلك كله بقوله : وبعضُهم يَرفع، وذلك قليل، كأَنه قال: مَنْ أنت كلامُك أو ذكرُك زيدٌ [٣٣٦].

٤- ذكر سيبويه أن قولهم " الحمد لله " و" العجب لك ، والويل لك .. " كل ذلك يختار فيه الرفع ، لأنه صار معرفة ، ولكنه عاد فذكر أن الرواية وردت بالنصب ، قال : ومن العرب من ينصب بالألف واللام ، ومن ذلك قولك : الحمد لله ، فينصبها عامة بني تميم وناس من العرب كثير " [٣٣٧].

فالرواية هنا حولت الجملة الاسمية إلى فعلية محذوف فعلها ، فتعددت بذلك أوجه الإعراب ، وقد سبق أن ذكرنا تفريق الزمخشري دلالياً بين قراءة الرفع والنصب في " الحمد لله ".

٥- وذكر سيبويه الرفع والنصب في باب واحد صراحة اعتماداً على الرواية فقال :" هذا باب يختار فيه الرفع والنصب ، لقبحه أن يكون صفة ، وذلك قولك : مررت ببرٍّ قبلُ قفيزٌ بدرهم قفيزٌ بدرهم ، وسمعنا العرب الموثوق بهم ينصبونه ، سمعناهم يقولون : العجبُ من بُـرٍّ مررنا به قبلُ ، قفيزاً بدرهم قفيزاً بدرهم " [٣٣٨] .

فالرفع على الابتداء ، والنصب على الحال ، وكلا الوجهين مبني على الرواية عن العرب .

وهكذا نرى أن سيبويه يعد من أوائل النحاة الذين فتحوا الباب لتعدد وجوه الإعراب اعتماداً على الروايات المتعددة للشاهد الواحد ، وقد ظل عمله هذا سمة تطبع الدرس النحوي من بعده ، وأول كتاب ذي بال يلقانا بعده هو مقتضب المبرد ، وقد تكفل محققه محمد عبد الخالق عضيمة بأن يُرجع أكثر

---

[٣٣٦] – نفسه : ١/ ٢٩٢.
[٣٣٧] – نفسه : ١/٣٢٨- ٣٢٩.
[٣٣٨] – نفسه : ١/ ٣٩٦ .

مسائله إلى مكانها من كتاب سيبويه مشيراً إلى أرقام الصفحات فيه ، مما يدل على التأثر الكبير بعمل سيبويه .

والمبرد يشير إلى أثر الرواية في الخلافات النحوية بقوله :" اعلم أن قوماً يقولون: أخذت الثلاثة الدراهمَ .. وأخذت الخمسة عشر الدرهمَ .. وهذا كله خطأ فاحش ، وعلة من يقول هذا الاعتلال بالرواية ، لا أنه يصيب له في قياس العربية نظيراً " [339].

وهذا الكلام يوضح أثر الرواية في تعدد الأوجُه والآراء ، وقد صار ذلك عبئاً على النحو العربي من بعد ، على أننا نذكّر دائماً بأن ذلك التعدد لم يكن كله ضرراً على النحو ، بل إن بعضاً منه قد يعطي مجالاً أرحب لألوان من التعبير .

٦-وقد تمتد أيدي النحاة إلى الرواية الصحيحة بالتغيير والتحريف لاختلاق قاعدة أو إبطال غيرها.. وقد مثل الدكتور محمد عيد لذلك بأمثلة منها :

أ- قول امرئ القيس :

إذا ما ركبنا قال ولدانُ أهلنا     تعالوا إلى أنْ يأتنا الصيد نحطب[340]

وقد استشهدوا به على أنّ "أنْ" تجزم المضارع ، والرواية في ديوان الشاعر "يأتيَ الصيدُ ".

ب- قول زهير:

ألم يأتيك والأنباءُ تنمى     بما لاقتْ لبونُ بني زياد [341]

واستشهدوا به على عدم الجزم بلم ، ويروى البيت في كثير من المصادر " ألم يبلغك " .

ثم يقول معلقاً على ذلك :" فقد ترتب على هذا التحريف تأثير في القواعد حيث بُني عليها كثير من الجزئيات والتفريعات والآراء ، مما ساهم في تضخيم

---

[339] - المقتضب :١٧٥/٢ .

[340] - مغني اللبيب :٣٨/١ .

[341] - الكتاب :٣١٦/٣ ، وقال سيبويه :" جعله حين اضطر مجزوماً من الأصل ".

كتب النحو العربي وتعقيده بغير وجه الحق [342] وقد تحتمل الروايات السابقة أن تكون صحيحة من حيث الرواية ، وتكون ممثلة لبعض اللهجات القديمة .

وبعد ، فهذه أمثلة – وغيرها كثير – لروايات رويت عن العرب بوجوه متعددة، مسببة اضطراباً في قواعد النحاة وتعدداً للأوجه الإعرابية .

**ثانياً : في القراءات القرآنية :**

القراءات القرآنية مصدر عظيم من المصادر اللغوية ، في الأصوات والنحو والدلالة ، وهي وجوه لغوية ودلالية للنص القرآني أنزلها الله تعالى على رسوله تخفيفاً على العرب الذين نزل القرآن بلغتهم ، كما قال ابن الجزري :" وكانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة ، وألسنتهم شتى ، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها أو من حرف إلى آخر .. فلو كُلفوا العدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا يستطاع .. ثم نقل عن ابن قتيبة قوله : فكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه ﷺ بأن يُقرئ كل أمة بلغتهم وما جرت عليه عادتهم " [343].

وهذه القراءات أنزلها الله تعالى على رسوله ، وأقرأ الرسولُ ﷺ أصحابَه القرآنَ بها ، كما وردت بذلك الأحاديث الصحاح ، وقد عقد البخاري في صحيحه باباً عنوانه " باب أنزل القرآن على سبعة أحرف" [344] وكذلك مسلم وعنوان الباب عنده"باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف"[345] ونكتفي منها بحديث واحد دالٍّ .

روى البخاري ومسلم عن عُمَرَ بْن الخَطَّابِ قال : سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ الله ﷺ فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَاءَتِهِ فَإِذَا هُوَ يَقْرَؤُهَا عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يُقْرِئْنِيهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ كَذَلِكَ ، فَكِدْتُ أُسَاوِرُهُ فِي الصَّلاَةِ ،

---

342 – انظر : الرواية والاستشهاد باللغة : ٢١٤ —٢١٥ .
343 – النشر :٢٢/١ .
344 – انظر : فتح الباري : ٦٣٩/٨ .
345 – انظر صحيح مسلم بشرح النووي :٩٨/٦ .

فَانْتَظَرْتُهُ حَتَّى سَلَّمَ، ثُمَّ لَبَّبْتُهُ بِرِدَائِهِ أَوْ بِرِدَائِي فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ ؟ قَالَ : أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ الله ﷺ قُلْتُ لَهُ : كَذَبْتَ ، فَوَالله إِنَّ رَسُولَ الله ﷺ أَقْرَأَنِي هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرَؤُهَا ، فَانْطَلَقْتُ أَقُودُهُ إِلَى رَسُولِ اللهَ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله ، إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ بِسُورَةِ الفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تُقْرِئْنِيهَا ، وَأَنْتَ أَقْرَأْتَنِي سُورَةَ الفُرْقَانِ ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ : أَرْسِلْهُ يَا عُمَرُ ، اقْرَأْ يَا هِشَامُ ، فَقَرَأَ عَلَيْهِ القِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَؤُهَا ، قَالَ رَسُولُ الله ﷺ : هَكَذَا أُنْزِلَتْ ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ الله ﷺ : اقْرَأْ يَا عُمَرُ ، فَقَرَأْتُ فَقَالَ : هَكَذَا أُنْزِلَتْ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّ هَذَا القُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ ، فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْه "[٣٤٦].

وقد اختُلف في المراد بالسبعة الأحرف على وجوه كثيرة ليس هنا محل بسطها ولكن الذي نريد أن نقرره هنا أن تعدد القراءات أنتج تعدداً إعرابياً ودلالياً كانت له فوائده الكبيرة للدرس النحوي واللغوي والتفسيري ، والمقرر أن حقيقة القراءات هي" الأوجُه المختلفة التي سمح النبي ﷺ بقراءة نص المصحف بها قصداً للتيسير وجاءت وفقاً للهجة من اللهجات العربية"[٣٤٧].

فللقراءات ارتباط باللهجات ، وقد رأينا من قبل أن اختلاف اللهجات كان سبباً من أسباب تعدد الأوجُه الإعرابية ، وحقيقة تمثيل القراءات لبعض اللهجات العربية يقول عنها الدكتور عبد الصبور شاهين :" ومن المقرر أن روايات كثيرة من القراءات القرآنية صحيحها وشاذها يعتبر سجلاً لظواهر اللهجات العربية القديمة التي عاصرها القرآن "[٣٤٨] كما يقول الدكتور عبده الراجحي:" ونحن نعتبر القراءات أصل المصادر جميعاً في معرفة اللهجات العربية ، لأن منهج علم القراءات في طريقة نقلها يختلف عن كل الطرق التي نقلت بها المصادر الأخرى كالشعر والنثر ، بل يختلف عن طرق نقل الحديث"[٣٤٩].

[٣٤٦] – فتح الباري :٦/ ٦٣٩ ، واللفظ للبخاري ، ومسلم : ٦/ ٩٨ .
[٣٤٧] – البحث اللغوي عند العرب :١٦ .
[٣٤٨] – دراسات لغوية :٦٩ ، المطبعة العالمية ١٩٩٦ هـ –١٩٧٦ م .
[٣٤٩] – اللهجات العربية في القراءات القرآنية :٨٤ ، دار المعارف ١٩٦٨م .

فالقراءات موثقة متناً وسنداً حسبما سنورد من شروطها ، أما اللهجات فقد رأينا اضطراباً عظيماً وخلطاً في درسها ، وعلى الرغم من أن القراءات بها شواهد لظواهر لهجية في الأصوات والبنية والنحو والدلالة ، فإنه لا يمكن لأحد أن يستخرج خصائص لهجةٍ ما من قراءة قرآنية ، لأسباب كثيرة منها أن أحداً من رواة القراءات لم ينصّ على أن قراءته تمثل لهجةً ما تمثيلاً كاملاً ، ومنها أن علماء النحو والقراءات معاً أهملوا منذ البداية ربط الظواهر اللهجية في القراءات باللهجات العربية التي تنسب إليها ، بل إننا لو جمعنا كل ما في التراث اللغوي – على كثرته – لما استطعنا أن نقيم به خصائص أو أسساً متكاملة للهجة من اللهجات ، إن هي إلا إشارات عابرة كما مر بنا قبل .

وكان لابن جني اتجاه واضح بشأن الاستشهاد بالقراءات يقوم على الاستشهاد المطلق بها ، حتى الشاذ منها ، يقول :" فإننا نعتقد قوة هذا المسمى شاذاً ، وأنه مما أمر الله تعالى بتقبله ، وأراد منا العمل بموجبه ، وأنه حبيب إليه ومرضي من القول لديه ، نعم ، وأكثر ما فيه أن يكون غيره من المجمع عليه أقوى منه إعراباً وأنهض قياساً ، إذ هما جميعاً مرويان مسندان إلى السلف ، فإن كان هذا قادحاً فيه ومانعاً من الأخذ به ، فليكونن ما ضعف إعرابه مما قرأ به بعض السبعة هذه حاله " [٣٥٠].

والعلاقة بين القراءات والنحو علاقة وطيدة ، فالنحو هو أحد الضوابط الثلاثة لصحة القراءة ، كما قال ابن الجزري :" كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، وصح سندها ، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ، ولا يحل إنكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ، ووجب على الناس قبولها " ثم وضح ابن الجزري ما يعنيه بموافقة القراءة لوجه من وجوه العربية بقوله :" وقولنا في الضابط ولو

---

[٣٥٠] – المحتسب : ٣٢/١ –٣٣ ، تحقيق على النجدي ناصف وآخرين ، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦ هـ .

بوجه ، نريد به وجهاً من وجوه النحو ، سواء كان أفصح أم فصيحاً مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله " [٣٥١].

والقراءة سنة متبعة ، لأنها مروية بسندها إلى الرسول ﷺ ولذا يجب الأخذ بها والاستشهاد في اللغة والنحو ، ومن ثم نشب الخلاف بين القراء والنحاة بسبب قصور بعض قواعد النحاة التي قعّدوها عن استيعاب القراءات ، وفي هذا يقول أبو عمرو الداني:" وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل ، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ، ولا فشوّ لغة ، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها " [٣٥٢] وأكد الشاطبي هذه الحقيقة بقوله :" وقد استمر أهل القراءات على أن يعملوا بالروايات التي صحت عندهم مما وافق المصحف ، وأنهم في ذلك قارئون للقرآن من غير شك ولا إشكال "[٣٥٣] وكذلك ابن خلدون بقوله:" ولم يزل القراء يتداولون هذه القراءات وروايتها إلى أن كتبت العلوم ودونت ، فكتبت فيما كتب من العلوم وصارت صناعة مخصوصة وعلماً مفرداً تناقله الناس " [٣٥٤].

فالقراء كإخوانهم المحدّثين قد أصلوا منهج الرواية المحكم ، ومن ثم فإن شواهدهم تفوق شواهد الشعر من جهة الرواية ، ولذلك فإن القراءات تعد من أهم مصادر اللغة كما يقول الدكتور عبده الراجحي :" ولعلنا لا نقع في مبالغة حين نقرر أن القراءات القرآنية كانت من أهم علوم المسلمين ، لأنها أوثقها اتصالاً بالنص القرآني ، ولأنها هي التي أصّلت منهج النقل اللغوي بما أصلت من الاعتماد على الرواية ليس غير ، ثم إنها ثالثاً وضعت منهجاً في نقد الرواية يفوق منهج المحدّثين "[٣٥٥].

---

[٣٥١] – النشر :١/١٠ .
[٣٥٢] – نفسه :١/ ١٠ –١١ .
[٣٥٣] – الموافقات :٢/٨٣ .
[٣٥٤] – المقدمة :٤٠٢ ط دار الشعب .
[٣٥٥] – النحو العربي والدرس الحديث :١٣ .

ورغم الدقة التي نقلت بها القراءات ، وهي دقة تتفوق بها على شواهد اللغة من الشعر والنثر ، فإن النحاة كان لهم موقف غريب من القراءات والاحتجاج بها ، إذ قدّموا عليها شواهد الشعر التي ليست لها قوة الرواية ، وكذا فعلوا مع الحديث النبوي ، ولا نجد لهم عذراً في ذلك ، إلا أن يكون ضيق الأفق عن استيعاب القراءات ، إذ كانوا قد أرسوا قواعدهم على استقراء ناقص ثم ثبتوا على ذلك ، ويوضح ذلك الدكتور أحمد مختار عمر بقوله :" كنا نتوقع من اللغويين العرب أن يتقبلوا كل ما سجله القراء من قراءات ، وألا يحكموا على شيء منها بالخطأ أو مجانبة الصواب ، ولكنهم في الواقع وقفوا منها موقفاً يتسم بالتناقض ويوجب العجب ، فهم قد صرحوا من ناحية بأن القراءة سنة وبأن الرواية تصلها إلى رسول الله ﷺ والله تعالى يقول ﴿ **وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا** ﴾(الحشر:٧) وهذا حكم عام في المعاني والألفاظ ... ولكنهم حين جاءوا إلى مجال التطبيق نسوا كل هذا ، ولم يحترموا مبادئهم ، وأخذوا ينقدون القراءات ويقيسونها بمقاييسهم الضيقة ، ولا يتحرجون عن تخطئتها أو تلحينها إذا عجزوا عن أن يجدوا لها وجهاً في العربية تخرّج عليه" [٣٥٦].

وقد كانت لهذه القراءات التي تعسف النحاة بشأنها نظائر كثيرة في الاستعمال اللغوي المحتج به في غير القرآن ، كما يقول أستاذنا الدكتور طاهر سليمان حمودة " وكان الأولى بهؤلاء أن يضعوا للقراءات الصحيحة اعتباراً خاصاً في الاحتجاج بها ، وأن يهوّنوا قواعدهم أمامها ، لا أن يهدروها أو يتكلفوا تأويلها في سبيل اطراد قواعدهم " [٣٥٧].

إن الموقف العلمي السليم يقتضي قبول القراءات والاحتجاج المطلق بها في قواعد النحو ما توفرت لها الشروط السالفة ، وكم تزيد قواعد العربية إذا أدخلنا القراءات المسندة مجال التقعيد النحوي؟ لقد زاد النحاة قواعد العربية زيادة كبيرة بالتفريع والقياس وإعمال المنطق والجدل ... إلخ ، فلم لا تكون

[٣٥٦] – البحث اللغوي عند العرب :١٧ – ١٨ .
[٣٥٧] – القياس في الدرس اللغوي :١٧٩ .

القراءات أولى من آرائهم وتخريجاتهم التي زادت من قواعد النحو بلا طائل ؟ وماذا يضير العربية إذا زيدت قواعـدها بضع عشرات مما جاءت به القراءات ؟ أليس في ذلك اتساع لها ومرونة تستوعب بها تراثها ولا تحكم على شيء منه بالشذوذ والضعف ؟ يقول الدكتور أحمد علم الدين الجندي عن موقف النحاة من القراءات إنه " انحراف عن المنهج السليم ، لأنهم ضيعوا علينا كثيراً من الدراسات في الجانب اللغوي ، وحجّروا واسعاً وضيقوا ، وماذا عليهم لو جعلوا قواعدهم مرنة تتقبل المأثور المروي من القراءات ، أو عدّلوها واتخذوا لها شواهد من القراءات ؟ " [٣٥٨].

وقد رُوي عن المبرد في قراءة جر الأرحام من قوله تعالى ﴿ **وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ**﴾(النساء:١) أنه قال : لَوْ صَلَّيْتُ خَلْفَ إِمَامٍ يَقْرَأُ ( **وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَساءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحامِ**) بِالْجَرِّ لَأَخَذْتُ نَعْلَيَّ وَمَضَيْتُ ، وَقَدْ رَدَّ الْإِمَامُ أَبُو نَصْرٍ الْقُشَيْرِيُّ مَا قَالَهُ الْقَادِحُونَ فِي قِرَاءَةِ الْجَرِّ فَقَالَ : وَمِثْلُ هَذَا الْكَلَامِ مَرْدُودٌ عِنْدَ أَئِمَّةِ الدِّينِ ، لِأَنَّ الْقِرَاءَاتِ التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي ﷺ تَوَاتُرًا " [٣٥٩].

ووجوه الخلاف بين القراءات متعددة ، أحصى منها ابن قتيبة سبعة وجوه ، وما يخص درسنا منها هو الاختلاف في وجوه الإعراب ونتائجه ، قال ابن قتيبة وهو يعدد وجوه الخلاف هذه :" أولها : الاختلاف في إعراب الكلمة ، أو في حركة بنائها بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب ولا يغير معناها ، نحو قوله تعالى﴿ **هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ** ﴾(هود:٧٨)و﴿ **أَطْهَرَ لَكُمْ** ﴾و﴿ **وهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ** ﴾(سبأ:١٧) و﴿**وهَلْ يُجَازِى إِلَّا الْكَفُورُ** ﴾ والوجه الثاني أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغير معناها ، ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب ، نحو قوله تعالى ﴿ **رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا** ﴾ (سبأ: ١٩) و﴿ **رَبُّنَا بَاعَدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا** ﴾ [٣٦٠].

---

[٣٥٨] – مجلة مجمع اللغة العربية : عدد :٣٤، ص :١١٧، من مقال : الصراع بين القراء والنحاة.
[٣٥٩] – الشوكاني: فتح القدير:٤٨٠/١، نسخة إلكترونية ضمن برنامج المكتبة الشاملة .
[٣٦٠] – تأويل مشكل القرآن : ٣٦ — ٣٧ .

والشاهد الذي أورده ابن قتيبة من سورة سبأ تتعدد فيه وجوه الإعراب باختلاف القراءة ، فقوله تعالى " ربنا باعدْ " بجزم باعد على الدعاء ينتصب معه لفظ " رب" على النداء ، أما بناء " باعد" على الفتح على أنه فعل ماض فلا بد معه من رفع " رب " على الابتداء ، وهي قراءة يعقوب ، أما قراءة الجزم ونصب " رب" فقراءة حمزة والكسائي وخلَف [٣٦١].

والشواهد على تعدد الأوجُه الإعرابية لتعدد القراءات كثيرة مبسوطة في كتب القراءات والتفاسير وإعراب القرآن ، وهي في الحقيقة وجوه لغوية دلالية تثري النص القرآني الخالد بمعان متجددة ، ولذلك قال السيوطي – صددَ تعداده فوائدَ القراءات وأهميتها –: ومنها المبالغة في إعجازه بإيجازه ، إذ تنوُّعُ القراءات بمنزلة الآيات ، ولو جُعلت دلالة كل لفظ آية على حدة لم يخفَ ما كان فيه من التطويل ، ولهذا كان قوله ﴿**وأرْجُلَكم**﴾ (المائدة:٦) منزّلاً لغسل الرجل والمسح على الخف واللفظ واحد لكن باختلاف إعرابه "[٣٦٢].

وسنكتفي هنا ببضعة شواهد :

١- من القراءات الواردة في سورة الفاتحة كما أوردها ابن الجزري في النشر مما يتعلق بتعدد أوجه الإعراب :

أ- " الحمد لله" قرأ الحسن البصري بكسر الدال ، وعلته الإتباع ، أي إتباع الدال حركة اللام المكسورة بعدها ، وقرأ زيد بن علي بن الحسين بنصب الدال ، وذلك على المصدر المحذوف فعله .

قلت : ففي " الحمد لله " وردت الروايات برفع الحمد ونصبه .

وقرئ كذلك بكسر الدال وهي علة صوتية تتبع فيها حركةُ الدال حركةَ الحرف الذي بعدها وهو اللام المكسورة في ( لله ) وبعضهم يضم هذه اللام تبعاً لحركة الدال ، ويُعرف هذا في علم الأصوات باسم المماثلة الصوتية .

[٣٦١] – انظر : النشر : ٢/٣٥٠ .
[٣٦٢] – الإتقان :١/١٠٨ ، وأرجلكم : بالنصب والجر ، وانظر : النشر : ٥٢ .

ب- "رب العالمين" قرأ سعيد بن أوس الأنصاري " رب" بالرفع والنصب ، وحكاه عن العرب ، ووجهه أن النعوت إذا تتابعت وكثرت جاز المخالفة بينها فينصب بعضها بإضمار فعل ، ويرفع بعضها بإضمار مبتدأ .

ج- مالك يوم الدين" قرأ أبو صالح " مالك" بالنصب على النداء ، وقرأ أبو حيوة " ملك" بالنصب على النداء كذلك ، وقرأ علي بن أبي طالب " مَلَكَ يومَ الدين" فجعله فعلاً ماضياً ، وقرأ عاصم الجحدري " مالكٌ" بالرفع منوناً ، ونصب" يوم الدين " بإضمار المبتدأ وإعمال مالك في يوم ، وقرأ عون بن أبي شداد العقيلي " مالك" بالرفع والإضافة ، ورفعه بإضمار مبتدأ .

د- " غير المغضوب عليهم " روى الخليل عن ابن كثير نصب " غير" على الحال أو الصفة ، وروي عن عمر رفعها على تقدير " هم غير "[٥١] .

والذي يتدبر هذه الأوجُه النحوية المروية في الفاتحة يرى مصداق ما قدّمت من أن القراءات قد فتحت أمام النحاة أبواباً واسعة من التقدير الإعرابي وتكثير الأوجُه ، وذلك في تحليلهم للتراث اللغوي .

٢- وفي قولـه تعالى ﴿ **بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾ (البقرة: ١١٧) وردت القراءة برفع يكون ونصبه ، فقد قرأ الجمهور فيه بالرفع ، وقرأ ابن عامر والكسائي بالنصب"[٥٢] قال العكبري : الجمهور على الرفع عطفاً على يقول ، أو على الاستئناف أي" فهو يكون " وقرئ بالنصب على جواب لفظ الأمر ، وهو ضعيف لوجهين : أحدهما : أن "كن" ليس بأمر على الحقيقة ، إذ ليس هناك مخاطب به ، وإنما المعنى على سرعة التكون .. والوجه الثاني : أن جواب الأمر لا بد أن يخالف الأمر، إما في الفعل أو الفاعل أو فيهما ، فمثال ذلك قولك : اذهب ينفعك زيد ، فالفعل والفاعل في

[٥١] – انظر : النشر : ٤٧/١ – ٤٩ .
[٥٢] – انظر : النشر : ٢٢٠/٢ .

الجواب غيرهما في الأمر .. أما أن يتفق الفعلان فغير جائز كقولك : اذهب تذهب ، والعلة فيه أن الشيء لا يكون شرطاً لنفسه "[٥٣].

ولا وجه للتضعيف الذي يقول به العكبري وغيره في هذه القراءات المسندة المستوفية للشروط ، وقراءة النصب هنا إحدى القراءات العشر ، إذ إن ابن عامر والكسائي من العشرة الذين ذكرهم ابن الجزري في النشر ، وأسند قراءاتهم إلى النبي ﷺ وعلى النحاة أن يبحثوا عن التخريج الصحيح للقراءة والتماس الشواهد لها في العربية ، ومن ثم التقعيد على ما جاءت به ، فالقراءة أصل والنحو فرع ، ولا يقدم الفرع على الأصل ، والذي نريد أن نصل إليه ها هنا أن القراءات عددت وجوه الإعراب في لفظ " يكون" .

٣- قرئ في المائدة ﴿ **وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ** ﴾ (المائدة:٦) قرئ" أرجل" بالنصب والجر ، قرأه نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص بنصب اللام وقرأ الباقون بالخفض"[٥٤].

وقد ترتب على كل قراءة حكم فقهي ، فقراءة النصب توجب غسل الأرجل لعطفها على الأوجُه والأيدي المأمور بغسلها ، وقراءة النصب تجيز المسح على الخفين أو الجوارب بشروط المسح المعلومة ، وهي أن يُلبس على وضوء فيمسح عليه يوماً وليلة للمقيم وثلاثة أيام للمسافر ، وينتقض ذلك بما يوجب الغسل .

٤- وفي سورة النحل قرئ قوله تعالى ﴿ **وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ** ﴾(النحل:١٢) قرأه ابن عامر "والشمسُ والقمرُ والنجومُ مسخراتٌ بالرفع ووافقه حفص في الحرفين الأخيرين والنجوم مسخرات"وقرأ الباقون بنصب الأربعة وكسر تاء مسخرات[٥٥] .

---

[٥٣] — إملاء ما منّ به الرحمن :٦٧ .
[٥٤] — النشر :٢٥٤/٢ .
[٥٥] — النشر :٣٠٢/٢- ٣٠٣ .

ونتجت عن اختلاف القراءات وجوه إعرابية متعددة كما رأينا ، فالنصب في الشمس والقمر والنجوم " على العطف ، وفي " مسخرات " على الحال ، أما الرفع في الأربعة فهو على الاستئناف ، وعليه يوقف على " النهار" .

٥- وقد تثير القراءة إشكالاً نحوياً ومن ثم دلالياً ، كما في قوله تعالى ﴿ **قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ** ﴾ (الفرقان:١٨) فقد قرأ أبو جعفر بضم النون وفتح الخاء (نُتَّخَذَ) وهي قراءة زيد بن ثابت وأبي الدرداء وأبي رجاء وزيد بن علي وجعفر الصادق وإبراهيم النخعي وحفص بن عبيد ومكحول ، وقرأ الباقون بفتح النون وكسر الخاء [٥٦].

قال ابن القيم :" وقد أنكر بعض النحاة قراءة البناء للمفعول ، كما نقل عن الزجاج : هذه القراءة خطأ ؛ لأنك تقول ما اتخذت من أحد ولياً ، ولا يجوز : ما اتخذت أحداً من ولي ، لأن "من" إنما دخلت لأنها " في موضع الحال ، أي ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء ، ودخلت من زائدة لمكان النفي ، كقولك : اتخذت زيداً وكيلاً ، فإذا نفيت قلت : ما اتخذت زيداً من وكيل " [٥٧] .

وهذه جرأة من النحاة على القراءة كما نرى ، لأنهم عجزوا عن أن يجدوا لها وجهاً في العربية ، وكان ينبغي أن يضعوا قواعدهم على أساس القراءة ، لا أن يضعوا القراءة في ميزان النحو الذي صنعوه هم ، ونحن نختار هنا أن تكون " من" في قراءة البناء للمجهول للتبعيض ، وعليه لا إشكال في الآية ، وهو ما ذكره الزمخشري في قوله :" القراءة الأولى من المتعدي إلى واحد وهو " من أولياء" والأصل : أن نتخذ أولياء ، فزيدت من لتأكيد معنى النفي ، والثانية من المتعدي إلى مفعولين ، فالأول ما بني له الفعل ، والثاني " من أولياء" ومن للتبعيض ، أي لا نتخذ بعض أولياء ، وتنكير أولياء من حيث إنهم أولياء مخصوصون وهم الجن والأصنام " [٥٨].

---

[٥٦] – انظر : النشر :٣٣٣/٢ .

[٥٧] – إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان :٢٣٥/٢ .

[٥٨] – الكشاف :٢٧٠/٣ .

وحكم ابن القيم بحسن قراءة الجمهور لأنها أحسن وأبلغ في المعنى المقصود والبراءة مما لا يليق بهم ، فإنهم على قراءة الضم يكونون قد نفوا حسن اتخاذ المشركين لهم أولياء ، وعلى قراءة الجمهور يكونون قد أخبروا أنهم لا يليق بهم ولا يحسن منهم أن يتخذوا ولياً من دونه ... وهذا المعنى أجـلّ من الأول وأكـبر "[٥٩].

وهذا التفاضل بين قراءة وأخرى هو بحسب أداء المعنى وقوته ووجود شواهد له من آي القرآن تؤيده ، وإلا فلا مجال للقول بتفضيل قراءة على الأخرى ما توافرت لها الشروط المذكورة قبل .

ونكتفي بهذه الشواهد التي بينا من خلال عرضها أن القراءات القرآنية فتحت أمام النحاة أبواب التعدد الإعرابي ، ولكنه تعدد مرتبط بالدلالة لا ينفك عنها ، وعليه لا نستبعد تأثير القراءات في تفكير النحاة وأسلوب عملهم حين تناولوا التراث اللغوي العربي بالتحليل والدراسة .

[٥٩] – إغاثة اللهفان :٢/٢٣٧ .

# الفصل السادس

## تعدد أوجه الإعراب لأسباب تتعلق بطبيعة اللغة وأنظمتها

ثمة أسباب لتعدد أوجه الإعراب تتعلق بطبيعة اللغة العربية من حيث وضع ألفاظها ، ومن حيث أنظمتها وخصائصها ، ومن ذلك على سبيل المثال :

١ – خفاء العلامة الإعرابية .

٢– الحذف والإضمار .

٣– تعدد الاستعمال .

٤– الضرورة الشعرية .

***

**أولاً : خفاء العلامة الإعرابية :**

اقتضت طبيعة العربية – من حيث وضع ألفاظها – أن تكون فيها ألفاظ مبنية لا تظهر عليها حركة الإعراب وإنما يذكر المحل الإعرابي للفظ ، وكذلك فيها أسماء مقصورة لا تظهر عليها حركة الإعراب ، وأسماء تضاف إلى ياء المتكلم فتختفي حركتها لاشتغال المحل بحركة أخرى ..

وقد يسبب خفاء العلامة الإعرابية تعدداً لوجوه الإعراب ، حيث تكون العلامة حال ظهورها إحدى الدوال على المعنى المراد من اللفظ والتركيب ، أما إذا اختفت العلامة فإن الكلمة تصبح " في كثير من أنماط الجمل محتملة لأكثر من وجه إعرابي يجيز تعددها المعنى المحصل من السياق "[٣٦٣].

وقد استغل النحاة خفاء العلامة في بعض الألفاظ في استعراض قدراتهم على التقدير والتأويل ، فالأسماء الموصولة مثل" الذين" في بدايات الآيات تتعدد أوجه إعرابها لخفاء العلامة ، كما سنرى .

وفي قوله تعالى ﴿ **ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ . الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ**﴾ (البقرة :٢–٣) نلاحظ كثرة الأوجه في لفظين لا تظهر عليهما علامة

---

٣٦٣ – أسس الإعراب ومشكلاته :١١١ .

الإعراب هما كلمة (هدى) المقصورة وكلمة ( الذين ) المبنية ، ولو ظهرت العلامة لقلّت الاحتمالات .

ويذكر ابن هشام أن الأسماء المبنية قد يحدث اشتباه في إعرابها لخفاء علامتها الإعرابية ، قال في باب" ما يعرف به الفاعل من المفعول " وأكثر ما يشتبه ذلك إذا كان أحدهما اسماً ناقصاً والآخر اسماً تاماً " [٣٦٤] وهو يعني بالاسم الناقص – كما مثل له – الأسماء المبنية مثل الذي وما ومن ، وعلى هذا يجوز في جملة " أعجب زيد من كره عمرو " أو جملة " أعجب زيد الذي كره عمرو " عند ابن هشام الوجهان في " زيد " النصب والرفع ، فالنصب على أنه مفعول والاسم المبني فاعل مؤخر ، والرفع على أنه فاعل ، والاسم المبني لا تظهر عليه العلامة ، ولذا تكثر فيه الأوجُه الممكنة .

ولهذا السبب أوجب النحاة في جملة " ضرب موسى عيسى " تقديم الفاعل وتأخير المفعول ، ويشبه ذلك أيضاً الاسم الذي تلحقه ياء المتكلم ، حيث تقدر عليه علامات الإعراب ، مثل : صار عدوي صديقي " فالأول مبتدأ والثاني خبر ، وذلك لخفاء العلامة الإعرابية الدالة على المعنى [٣٦٥].

وذكر السيوطي صراحة أن الأسماء الموصولة المبنية التي تبدأ بها بعض آيات القرآن يجوز فيها التعدد ، قال :" كل ما في القرآن من الذي والذين يجوز فيه الوصل بما قبله نعتاً ، والقطع على أنه خبر ، إلا في سبعة مواضع ، فإنه يتعين الابتداء بها " [٣٦٦] وذكر هذه المواضع .

وشاهدنا أن ذلك لم يحدث إلا لكون الاسم مبنياً ، ولو ظهرت الحركة ما تعين إلا وجه واحد غالباً ، ولا شك أن الاحتكام إلى السياق واختيار الوجه الإعرابي الأنسب له أفضل من إطلاق الأحكام بهذه الصورة .

---

[٣٦٤] – مغني اللبيب :٥٢٤/٢ .
[٣٦٥] – انظر : المطالع السعيدة :٢٠٥/١ .
[٣٦٦] – الإتقان : ١١٦/١ .

وقد طبق النحاة مقولة السيوطي السابقة في إعرابهم لآي القرآن ، وهذا مثال نكتفي به ، وهو مطرد في المواضع المشابهة له عند النحاة ، ففي قوله تعالى﴿وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ. الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا﴾(آل عمران:١٥-١٦) قرر النحاة والمفسرون إعراب الذين على النحو الآتي :

١- قال الزمخشري :" الذين يقولون نصب على المدح أو رفع ، يجوز الجر صفة للمتقين أو للعباد " [٣٦٧].

٢- وقال العكبري :" الذين يقولون يجوز أن يكون في موضع جر صفة للذين اتقوا ، أو بدل منه ، ويضعف أن يكون صفة للعباد ، لأن فيها تخصيصاً لعلم الله ، وهو جائز على ضعفه ... ويجوز أن يكون في موضع نصب على " أعني " وأن يكون في موضع رفع على إضمار هم " [٣٦٨].

٣- وقدّر الأوجُه السابقة كذلك كل من مكي بن أبي طالب ، ونقلها عنه القرطبي في تفسيره ، وهو يعتمد كثيراً في تفسيره على المشكل [٣٦٩].

والوجه الذي ضعفه العكبري " أن تكون صفة للعباد " هو الوجه الأنسب هنا ، وهو ناتج التحليل السياقي ، وذلك أن الأصل عدم التقدير ، وفي الرفع والنصب يتم تقدير محذوف ، والنصب على المدح قليل في القرآن ، لا يعدو بضعة مواضع ، فالحمل عليه غير جائز مع " الذين" كما قرروا ، وإنما يُرجع في ذلك إلى السياق الخاص بكل لفظ ، ولفظ " الذين" في هذا الموضع يعرب صفة وليس فيه تخصيص لعلم الله كما قال العكبري ، إذ إن البصر هنا من الله تعالى بصر رحمة ورعاية لهؤلاء المؤمنين ، وإلا فإن الله تعالى يبصر كل شيء والذي سبب هذا كله خفاءُ العلامة الإعرابية في اللفظ المبني .

ويختلف النحاة في الاسم الذي لا تظهر عليه علامة الإعراب أكثر من اختلافهم في غيره في الجمل الآتية :

---

٣٦٧ - الكشاف :١/٣٤٣ .
٣٦٨ - إملاء ما منّ به الرحمن :١٣٥ .
٣٦٩ - انظر : مشكل إعراب القرآن :١/١٥٢ ، وتفسير القرطبي :٤/٣٨ط دار الغد العربي .

١ – هذا أكرمته .
٢ – كم رجل لقيته ؟
٣ – من أكرمته ؟
٤ – رب رجل صالح لقيته .
٥ – الفتى أكرمته .
٦ – الرضا نلته .

فالنحاة فيها فريقان ، الأول يقدر هذه الأسماء مبتدآت ، والجمل الفعلية بعدها أخباراً ، والثاني يقدر محذوفاً قبلها هو الفعل ، وهو يفسره الفعل المذكور ويعلق الدكتور طاهر سليمان حمودة على ذلك بقوله :" والملاحظ أن الأسماء المذكورة اختفى فيها ما يعين لها إعراباً واحداً ، إما بالبناء كما في " هذا وكم ومن" وإما بكون الإعراب فيها مقدراً غير ظاهر كما في مجرور "ربّ" والاسم المقصور كالفتى والرضا ، ولو أنا افتتحنا هذه الجمل باسم معرب يظهر فيه الإعراب لتعين وجه واحد " [370].

والاسم المعرب المضاف إلى ياء المتكلم يكسر آخره لمناسبة الياء وبذلك يشتبه مع المبني من حيث خفاء العلامة الإعرابية ، ويعرب بحركات مقدرة ، وهذا يفتح الباب لتعدد الأوجُه كما سلف ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ **إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ**﴾(ص:٣٣) .

قال ابن هشام : يحتمل" أخي" وجهين ، أحدهما : أن يكون بدلاً من هذا فيكون منصوباً ، والثاني : أن يكون خبراً ، فيكون مرفوعاً ، وجملة " له تسع وتسعون نعجة " خبر ثان على الوجه الثاني وهو الخبر على الوجه الأول" [371] ولو ظهرت العلامة الإعرابية ما تعين إلا وجه واحد .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى ﴿ **قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي** ﴾ (المائدة :٢٥) قال ابن هشام :" يحتمل " أخي " ثلاثة أوجه :

---

[370] – أسس الإعراب ومشكلاته :٩١ .
[371] – شرح شذور الذهب :٤١ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .

١ – أن يكون مرفوعاً ، وذلك من ثلاثة أوجه : أحدها أن يكون عطفاً على الضمير في "أملك" ذكره الزمخشري ... الثاني : أن يكون عطفاً على محل " إن" واسمها ، والتقدير : وأخي كذلك ، الثالث : أن يكون مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : وأخي كذلك .

٢– أن يكون منصوباً ، وذلك من وجهين ، أحدهما : أن يكون معطوفاً على اسم إن، والثاني أن يكون معطوفاً على " نفسي" .

٣– أن يكون مخفوضاً ، وذلك من وجه واحد ، وهو أن يكون معطوفاً على الياء المخفوضة بإضافة النفس " [٣٧٢].

وهذه الأوجُه كلها لا يجوز منها – حسب التحليل السياقي – إلا وجه واحد هو النصب عطفاً على نفسي، ولكن الصنعة النحوية تأبى إلا أن تتحكم في بلاغة النص بالتقدير والتأويل الذي لا موجب له، إن موسى عليه السلام حين رفض بنو إسرائيل القتال معه، اشتكى إلى الله أنه لا يملك إلا نفسه وأخاه مقاتلَيْن في سبيل الله ، فكلمة نفسي مفعول و" أخي" معطوف على المفعول ، والملك هنا بمعنى الطاعة، إذ المعنى على أن هارون سيطيع موسى في جهاده وكل أمره، شأن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم .

وعلى هذا فإن خفاء العلامة الإعرابية كان سبباً من أسباب هذا التعدد الإعرابي ، ولكن بقي على المعرب أن يبحث عن مكان الكلمة في السياق ليرى أقرب الأوجُه إليه .

**ثانياً : الحذف والإضمار :**

الحذف من طبائع اللغات ، فهو " ظاهرة لغوية تشترك فيها اللغات الإنسانية وتبدو مظاهرها في بعض اللغات أكثر وضوحاً ، ونحن نرى أن ثبات هذه الظاهرة في العربية ووضوحها يفوق غيرها من اللغات ؛ لما جبلت عليه العربية في خصائصها الأصيلة من ميل إلى الإيجاز " [٣٧٣].

---

[٣٧٢] – شرح شذور الذهب :٤١-٤٢ .

[٣٧٣] – د/ طاهر سليمان حمودة : ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : ٩.

وقد تكفّلت دراسات سابقة ببيان أسباب الحذف وأنواعه وشروطه ومواضعه .. [٣٧٤] ولذلك لن نتطرق إلى شيء من ذلك ها هنا ، وإنما سنتناول العلاقة بين الإعراب والحذف من حيث تأثير الحذف على التقدير الإعرابي ، ومن ثم على تعدد الأوجُه تبعاً للتقدير ، ومعلوم أن النحاة يختلفون في تقدير المحذوف من الجملة ، وعلى قدر تقديرهم للمحذوف يتم إعراب المتبقي من الجملة ، وقد يبلغ اختلافهم في ذلك حداً كبيراً تخرج به الجملة من الاسمية إلى الفعلية أو ضده كما سنرى .

والحذف أخو الإضمار ، والنحاة القدامى لم يفرقوا كثيراً بين المصطلحين بل استعملوهما بمعنى واحد غالباً ، مما أدى إلى انتقاد ابن مضاء لهم في ذلك ، كما يقول الدكتور طاهر سليمان حمودة :" والواقع أن المصطلحين يستعملان بمعنى واحد عند النحاة ابتداء من سيبويه ، ولا توجد تفرقة دقيقة تراعى في استعمالهما باستثناء إضمار الفاعل الذي لا يسمونه حذفاً ..." [٣٧٥].

وقد أشار سيبويه إلى وقوع الحذف كثيراً في العربية بقوله :" اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ، ويحذفون ويعوضون ، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً " [٣٧٦] وجعل ابن جني الحذف من باب" شجاعة العربية " وعقد لـه عنواناً بهذا الاسم فقال :" قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة ، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل ، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته " [٣٧٧].

والنحاة يتناولون الحذف بالدرس من الجوانب الصوتية والصرفية والنحوية وسوف نتناوله – كما أسلفت – من حيث تأثيره على التعدد الإعرابي ، وهذه أمثلة لذلك :

---

[٣٧٤] – انظر في ذلك بالتفصيل المرجع السابق ، وكذلك مغني اللبيب :٦٩٢/٢ –٧٤٧ .

[٣٧٥] – ظاهرة الحذف :١٨ .

[٣٧٦] – الكتاب :٢٥/١ .

[٣٧٧] – الخصائص : ٣٦٢/٢ .

١- في قوله تعالى ﴿ **طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ**﴾ (محمد:٢١) قدّر سيبويه تقديرين يتعلق كل منهما بالحذف الواقع في الجملة ، قال :" فإما أن يكون أضمر الاسم وجعل هذا خبره ، كأنه قال: أمري طاعة وقول معروف ، أو يكون أضمر الخبر فقال : طاعة وقول معروف أمثل " [٣٧٨] وقد تابعه ابن جني على هذا التقدير [٣٧٩] وبذلك أنتج الحذف وجهين للإعراب .

٢- حين يحذف الفعل من بعض الأساليب يتيح ذلك للمعرب وجوهاً من الإعراب ، ومن ذلك ما ذكره سيبويه في قولهم :" الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر" فهذا عنده منصوب على حذف كان بعد حرف الشرط ، ولكنه عاد بعد ذلك فذكر وجهاً آخر هو " إن خيرٌ فخيرٌ " على تقدير : إن كان في أعمالهم خير فالذي يُجزون به خير ، أو على تقدير كان هنا تامة ، قال : ويجوز أن تجعل " إن كان خير" على" إن وقع خير "[٣٨٠] فقد أنتج الحذف وجهين للإعراب ، ولو ظهر الفعل لتعين أحدهما .

ومن ذلك قول النعمان بن المنذر :

قد قيل ذلك إنْ حقاً وإنْ كذباً      فما اعتذارُك من شيءٍ إذا قيلا ؟

قال سيبويه :" فالنصب فيه على التفسير الأول - أي على كان - والرفع يجوز على قوله " إن كان فيه حق .. ويجوز أيضاً على قوله " إن وقع حق وإن وقع كذب " [٣٨١].

٣- والإضمار ينتج وجوهاً إعرابية تبدو شاذة إذا أجريناها على سنن العربية ومن ذلك قول الشاعر:

إذا متُّ كان الناسُ صنفان: شامتٌ      وآخرُ مثنٍ بالذي كنتُ أصنعُ [٣٨٢]

---

[٣٧٨] - الكتاب :١/١٤١ .
[٣٧٩] - الخصائص :٢/٣٦٤ .
[٣٨٠] - انظر : الكتاب :١/ ٢٥٨ —٢٥٩ .
[٣٨١] - نفسه :١/ ٢٦٠ .
[٣٨٢] - نفسه :١/٧١ .

فقد أضمر الشاعر اسم كان ، وجعل الجملة بعده " الناس صنفان " خبراً لها ومن الممكن - بل الواجب - إعراب" صنفان " خبراً لكان ، وهذا هو الأيسر والأفضل ، طرداً للقاعدة النحوية ومنعاً للاضطراب ، والمرء يتصور في البيت سكتة يسيرة على" كان" حين الإنشاد لإيضاح المعنى على هذا الإعراب الذي ذكره سيبويه .

٤- وقد يحوّل الحذف الجملة من الاسمية إلى الفعلية أو ضده ، قال ابن هشام في قولهم :" أفي الدار زيد ، و: أعندك عمرو" إن قدرنا المرفوع مبتدأ أو مرفوعاً بمبتدأ محذوف تقديره كائن أو مستقر ، فالجملة اسمية ذات خبر في الأولى ، وذات فاعل مغن عن الخبر في الثانية ، وإن قدرناه فاعلاً باستقر ففعلية أو الظرف فظرفية " [٣٨٣].

فالحذف أو الإضمار قد أنتج في هذه الجملة وجوهاً للإعراب على النحو الآتي :

أ- أن يكون زيد في " أفي الدار زيد" مبتدأ ، فالجملة اسمية ذات خبر ، ولا إشكال في تقدير الخبر هنا ، اسماً أو فعلاً .

ب- أن يكون زيد خبراً لمبتدأ محذوف تقديره "كائن أو مستقر " وحينئذ يكون زيد فاعلاً أغنى عن الخبر ، إذ المبتدأ اسم فاعل .

ج- أن يكون زيد فاعلاً إذا قدّرنا المحذوف فعلاً ، أي استقر زيد في الدار.

د- أن يكون فاعلاً بالظرف - وهو وجه تفرّد به ابن هشام مع ضعفه - فالجملة ظرفية .

٥- وقطع النعت إلى الرفع أو النصب مبني على الحذف ، وهو باب واسع للتقدير ، قال ابن بابشاذ :" وكل نعت أريد به المدح أو الذم وجاء بعد تكرير جاز قطعه عن إعراب ما قبله ، فتنصبه أبداً بإضمار فعل ، وترفعه أبداً بإضمار المبتدأ ، مثاله : مررت بالرجل الكريم العاقل الجليل ، فإن شئت جعلت الكل

---

[٣٨٣] - مغني اللبيب :٢/٤٣٥ .

باباً واحداً في الإعراب ، وإن شئت نصبت العاقل ورفعت الجليل ، فتنصبه بإضمار أعني أو أذكر ، وترفعه بإضمار هو ... والعلة في إجازة القطع والخروج عن مشاكلة الإعراب إنما هو لما أريد من التنبيه على المدح أو الذم ، فيصير الكلام في التقدير جملتين" [٣٨٤].

والنحاة يفتحون باب التعدد الإعرابي بهذا التقدير ، ولو تبعناهم في ذلك لحدث اضطراب في النحو واللغة عظيم ، وهم يعتمدون في ذلك على شواهد نادرة ذات طبيعة خاصة وردت في القرآن الكريم كقولـه تعالى ﴿ **ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ**﴾(مري :٣٤) وقوله ﴿ **وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ**﴾ (المسد:٤) وهي بضعة شواهد وردت في القرآن ولها طبيعة خاصة في التعبير والاستعمال ، إذ المراد بمخالفة الإعراب هنا التنبيه وجذب السامع أو القارئ ليلاحظ المخالفة ، وهي مخالفة تكمن وراءها ملاحظة دلالية مرادة ، ولذا نرى قصر هذا الاستعمال على الأساليب العالية الراقية بل نرى الاقتصار على ما ورد منه مسموعاً فقط ، وليس في كل حالة ، وبخاصة أمثلة النحاة المصنوعة الجافة ، كما مثل ابن بابشاذ .

٦- أجاز سيبويه في اللفظ الواقع بعد" ألا وهلاّ " النصب على تقدير فعل في مثل "هلاّ خيراً من ذلك " وألا خيراً من ذلك " وكذلك الرفع على تقدير رافع ، فقال :" وإن شئت رفعته ، فقد سمعنا بعضه من العرب ، وممن سمعه من العرب ، فجاز إضمار ما يرفع ، كما جاز إضمار ما ينصب" [٣٨٥].

ونكتفي بهذه الشواهد التي رأينا فيها أن الحذف أو الإضمار كان سبباً من أسباب التعدد الإعرابي ، ولو أن المحذوف ظهر في مكانه المقدر فيه لتعين وجه واحد للإعراب غالباً .

**ثالثاً : تعدد الاستعمال :**

[٣٨٤] – شرح المقدمة النحوية : القسم الثاني :٣٦٥ –٣٨٦ .
[٣٨٥] – الكتاب :٢٦٨/١ .

يتعدد استعمال بعض الحروف أو الأفعال في العربية ، وتبعاً لهذا التعدد يتعدد عملها النحوي ، ومن ثم تكثر وجوه الإعراب ، والأمثلة والشواهد على ذلك كثيرة ، ومنها على سبيل التمثيل :

١- تستعمل حتى عاطفة وجارة وناصبة، وأجاز سيبويه في قولهم" هلك القوم حتى زيد أهلكته " وما يشبهه من التراكيب ، أجاز مجيء زيد مرفوعاً ومجروراً ، قال : وقد يحسن الجر في هذا كله ، وهو عربي جيد، وذلك قولك : لقيت القوم حتى عبدِ الله لقيته " فإنما جاء بلقيته توكيداً بعد أن جعله غاية ، ثم قال : والرفع جائز كما جاز في الواو وثم، وذلك قولك: لقيت القوم حتى عبدُ الله لقيته" جعلت عبد الله مبتدأ، وجعلت لقيت مبنياً عليه" [٣٨٦].

فقد أجاز الأوجُه الثلاثة في اللفظ الواقع بعد حتى ، وذلك لتعدد استعمالها ، ومن ذلك المثالُ الذي صار مجالَ تندّر من غير النحاة " أكلت السمكة حتى رأسها " فالرأس يجوز فيه الأوجُه الثلاثة ، النصب على العطف والرفع على الابتداء والخبر محذوف ، والجر بحرف الجر حتى [٣٨٧].

ومن شواهد سيبويه كذلك قوله :

ألقى الصحيفةَ كي يخففَ رحلَه والزادَ حتى نعله ألقاها

ففي البيت يجوز في "نعل" الرفع على الاستئناف وألقاها خبره ، أو النصب عطفاً على الصحيفة ، أو الجر بحتى " [٣٨٨].

٢- تستعمل" كان" ناقصة وهو الغالب ، وتامة وهو قليل ، وذكر سيبويه الناقصة ، ثم أردفها بذكر التامة فقال :" وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر فيه على الفاعل ، تقول : قد كان عبد الله ، أي قد خُلق عبد الله ، وقد كان الأمر ، أي وقع الأمر ، وقد دام فلان ، أي ثبت.. وذكر من شواهدها قول مقّاس العائذي:

---

[٣٨٦] - نفسه : ٩٦/١ -٩٧ .
[٣٨٧] - أسس الإعراب ومشكلاته :٩٢ .
[٣٨٨] - انظر : الكتاب :٩٧/١ .

فدى لبني ذُهل بن شيبانَ ناقتي إذا كان يومٌ ذو كواكبَ أشهبُ [389]

وفي قولهم " أين كان زيد قائماً " تحتمل " كان" الأوجه الثلاثة " أي التمام والنقصان والزيادة " فعلى تقديرها ناقصة يجوز إعراب " قائماً " خبراً لكان وتعليق الظرف " أين" به .. وعلى تقدير كان تامة يعرب زيد فاعلاً وقائماً حال ، ويعلق الظرف بكان التامة .. وعلى تقديرها زائدة يعلق اسم الاستفهام " أين" بمحذوف خبر مقدم ، أي باستقرار محذوف ، وزيد مبتدأ مؤخر ، وقائماً حال عمل فيه الاستقرار المحذوف في الخبر " [390] .

٣- قد تعمل " لا" النافية عمل ليس ، وهو قليل ، قال السيوطي :" ألحق البصريون بليس لا النافية ، فتعمل في اسم مرفوع وخبر منصوب ، وذلك مخصوص عندهم بالنكرات ، كقوله :

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً ولا وَزَرٌ مما قضى الله واقياً [391]

ويجوز إهمال لا النافية في هذا الشاهد ، فلا تنصب الخبر ، ويجوز كذلك أن تكون نافية للجنس فتنصب الأول وترفع الثاني ، ومع هذا كله تتعدد أوجه الإعراب .

٤- تستعمل الكلمات "عدا وخلا وحاشا " أفعالاً وحروفاً ، وقد تدخل عليها ما فتكون أفعالاً فحسب ، قال ابن يعيش :" أما ما خلا وما عدا " فلا يقع بعدهما إلا منصوب ؛ لأن ما فيهما مصدرية ، فلا تكون صلتها إلا فعلاً وفاعلها مضمر مقدر بالبعض [392] وإذا استعملت هذه الألفاظ بغير ما جاز للمعرب أن يعدها حروف جر أو أفعالاً ، وبذلك تتعدد الأوجُه أيضاً .

٥- تستعمل إن المكسورة المخففة على أوجه ، فمنها النافية والشرطية ، والنافية تدخل على الاسم والفعل ، وتكون مهملة ، ولكنها قد تعمل عمل

---

[389] - نفسه :١/ ٤٦- ٤٧ .
[390] - أسس الإعراب ومشكلاته :٩٣ .
[391] - المطالع السعيدة :٢١١/١ .
[392] - شرح المفصل :٢ /٧٨ .

ليس ، قال ابن هشام :" وإذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه والفراء ، وأجاز الكسائي والمبرد إعمالها عمل ليس ، وقرأ سعيد بن جبير ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ** ﴾(الأعراف :١٩٤) بنون مخففة مكسورة لالتقاء الساكنين ، ونصب " عباداً أمثالكم " [٣٩٣] وقد أورد الزمخشري هذه القراءة دون تعليق عليها ، وهي عنده على إعمال إن النافية عمل ما الحجازية " [٣٩٤] .

وقال ابن عقيل في شرح الألفية :" وأما إن النافية فمذهب أكثر البصريين والفراء أنها لا تعمل شيئاً ، ومذهب الكوفيين - خلا الفراء - أنها تعمل عمل ليس ، وقال به من البصريين المبرد وأبو بكر بن السراج وأبو علي الفارسي وابن جني ... وقد ورد به السماع ، قال الشاعر :

إن هو مستولياً على أحد    إلا على أضـــــعف المجانين

وقال آخر :

إنِ المرءُ ميْتاً بانقضاء حياته    ولكنْ بأنْ يُبغى عليه فيُخذَلا [٣٩٥]

٦- تستعمل " ليت" عاملة كأخواتها المشبهات بالفعل ، ولكن إذا دخلت عليها ما يتعدد استعمالها ، في حين تلغي ما عمل "إن" أختها إذا اتصلت بها، قال السيوطي :" توصل ليت بما فيجوز إبقاء عملها وإهمالها كفّاً بها ، وروي بالوجهين ( رفع الحمام ونصبه ) قوله :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا [٣٩٦]

والنحويون على ذلك حتى العصر الحاضر ، حتى إنهم ليذكرون ذلك للطلاب في الكتب المدرسية في المراحل الإعدادية والثانوية ، والواجب إلحاقها

---

[٣٩٣] - مغني اللبيب :٣١/١ .
[٣٩٤] - الكشاف : ٢/ ١٨٩ .
[٣٩٥] - شرح ابن عقيل :٣١٧/١ -٣١٨ .
[٣٩٦] - همع الهوامع :١٤٣/١ .

بأخواتها إذا لحقتها ما، فتكف عملها ، إذ إن إعمالها مع ما لم يرد في شواهد معروفة من القرآن والسنة أو المشهور من كلام العرب .

وهكذا نرى أن تعدد الاستعمال العربي لبعض الحروف والأفعال سبب تعدداً في أوجه الإعراب .

**رابعاً : الضرورة الشعرية :**

الشعر نظام من أنظمة اللغة له قواعده ونظامه الخاص ، إنه حالة لغوية خاصة ، إن صح التعبير ، إنه لحظات من الإبداع قد تتجاوز النظم الشكلية للغة المألوفة ، يتجاوز بها الشاعر الحياة المألوفة كذلك ، فالشاعر " كالطائر الطليق يحلق في سماء الخيال وينشد الحرية في فنه ، فلا يسمح لقيود اللغة أن تلزمه حداً معيناً لا يتعداه ، بل يلتمس التخلص من تلك القيود كلما سنحت له الفرصة .. فلا غرابة إذن أن نرى في ترتيب كلماته أمراً غير مألوف أو معهود "[٣٩٧].

وجمع دارسو اللغة منذ القدم كل ما خرج من الشعر عن النظام المألوف للنثر والاستعمال المألوف للغة تحت عنوان " الضرورة الشعرية " وهذا يعكس في الحقيقة إحساساً منهم بأن للشعر تميزه وخصوصيته ، حتى إنهم وضعوا لهذه الضرورات حدوداً ورسوماً أجازوها للشاعر دون الناثر .

وحدد الدكتور إبراهيم أنيس الدوافع والاعتبارات التي فرقت بين نظام النثر ونظام الشعر في ترتيب الكلمات على النحو الآتي :

١- حرص الشاعر على موسيقى شعره في الوزن والقافية ينحرف به أحياناً إلى نظام غير مألوف في النثر .

٢- رغبة الشاعر في التحلل من القيود ونزوعه إلى الحرية ككل فنان ، يجعله في بعض الأحيان لا يعبأ بنظام الكلمات على النحو المعهود في النثر ، ولا سيّما حين تسيطر عليه العاطفة ويملك المعنى عليه مشاعره .

---

[٣٩٧] - د/إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة : ٣٣٩-٣٤٠ .

٣- محاولة كل الشعراء المجيدين أن يحمّلوا القليل من الألفاظ الكثير من المعاني قد تعرضهم للإيجاز والـحذف والتخلص من كل فضلات الكلام[٣٩٨].

وقد يجد المرء تشابهاً بين حالة الانفعال التي تنتاب الشاعر حين ينظم شعره وبين حالة الخروج على النظام المألوف للغة أو ما أسموه بالضرورة ، وبذلك يختلف الشعر عن النثر في الأسلوب والتراكيب ، ويميل إلى الغموض والإيجاز.

والشاهد الشعري دخل مجال الاحتجاج والتقعيد النحوي منذ المراحل الأولى للدرس النحوي ، حتى غدا لفظ الشاهد يطلق غالباً على الشاهد الشعري ، وتبع ذلك أن أصبحت الضرورات الشعرية مجالاً للدرس النحوي ، وخلط النحاة الشاهد الشعري ذا الطبيعة الخاصة بغيره ، مما أحدث بعض الاضطرابات في الدرس النحوي ، نعرض صوراً منها على النحو الآتي :

١- يعيب الدكتور أحمد مختار عمر على علماء اللغة " خلطهم الشواهد الشعرية بالشواهد النثرية ، ومحاولة استخلاص قواعد عامة تجمعها ، مع أنه من المعروف أن للشعر قواعده ونظمه الخاصة التي ينفرد بها " [٣٩٩].

٢- يرى الدكتور محمد عيد أن الشعر " لم يدرس على أنه يمثل لغة الشعر فقط ، بل اعتبر ممثلاً للغة كلها ، وهذا الاعتبار ، علاوة على أنه خلط في مستويات اللغة من شعر نثر ، قد أدى في أحايين كثيرة إلى اضطراب النتائج والقواعد " [٤٠٠].

٣- ونقل الدكتور رمضان عبد التواب عن " شبيتالر" قوله :" من أهم الواجبات فصل الشعر عن النثر عند التحدث عن بناء الجملة ، ووضع قواعد لنظامها ؛ لأنه مادامت أية ظاهرة نحوية معينة لا تعرف إلا في الشعر ، فإنها لا تصلح ظاهرة عامة تنطبق على النثر كذلك " [٤٠١].

---

[٣٩٨] – السابق :٣٤٨ .
[٣٩٩] – البحث اللغوي عند العرب :٤١ .
[٤٠٠] – الرواية والاستشهاد باللغة :١٩٣ .
[٤٠١] – فصول في فقه العربية :١٥٧ .

هذه بعض شكوى الدارسين المحدثين ، ونستنتج من ذلك أن ثمة خلطاً واضحاً عند النحاة ، لأنهم وزنوا الشعر بميزان النثر على الرغم مما بينهما من اختلاف ، على أنا نذكر للقدماء اعترافهم بأن الضرورات مما لا يقاس عليه في النثر ، ولكن الواقع أنهم أدخلوا هذه الضرورات إلى ميدان الدرس النحوي .

وحقيقة الضرورة أنها " عبارة عن مخالفة المألوف من القواعد في الشعر ، سواء أُلجئ الشاعر إلى ذلك بالوزن والقافية أو لم يُلجأ " [٤٠٢].

وتناولنا للضرورة الشعرية هنا سيكون من الجانب الذي يخص الدرس الإعرابي، إذ تشمل الضرورة كذلك المستوى الصوتي ، حيث يضطر الشاعر إلى التغيير في بنية الكلمة ، بزيادة أو نقصان ، ليستقيم له الوزن ، كقوله :

درس المنا بمتالع فأبانا

أي المنازل .

وقوله : جدلاء محكمة من نسج سلام

يريد: سليمان " [٤٠٣].

بل إن الضرورة قد تضطر الشاعر إلى الخطأ" المعنوي" لإقامة الوزن والقافية ومن ذلك ما ذكره ابن قتيبة من قول لبيد :

نحن بنو أم البنين الأربعة

قال ابن الكلبي : هم خمسة ، فجعلهم للقافية أربعة .

وقال آخر يصف إبلاً :

صبحن من كاظمةَ الخصّ الخرب يحملْنَ عباسَ بنَ عبد المطلب

أراد : عبد الله بن عباس فذكر أباه مكانه ! [٤٠٤].

إن الضرورة الشعرية قد أنشأت نوعاً من التعدد الإعرابي واتساع القواعد ، كما يقول الدكتور صابر بكر أبو السعود :" ولعل كثيراً من الخلاف الذي نشأ في

---

[٤٠٢] – نفسه :١٦٣.
[٤٠٣] – المزهر :١/١٨٩ .
[٤٠٤] – تأويل مشكل القرآن :٢٠٠-٢٠١ .

القاعدة النحوية بين النحاة إنما يرجع مصدره إلى لغة الشعر ، والشعر له قواعده كما أن له اتساعاً في القاعدة " [405].

والضرورة من الوجهة النحوية " رخصة للشاعر تتيح له أن يخرج في بعض الأحيان عن الأصل المطرد أو القاعدة النحوية " [406].

وأشار ابن فارس إلى أخطاء الشعراء النحوية ، وعدها غير مقبولة ، قال : " ولا معنى لقول من قال :

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بني زياد

وهذا وإن صح وما أشبه من قوله :

لما جفا إخوانه مصعباً

وقوله: قفا عند مما تعرفان ربوع

فكله غلط وخطأ ، وما جعل الله الشعراء معصومين يوقّون الخطأ والغلط ، فما صح من شعرهم فمقبول ، وما أبته العربية وأصولها فمردود "[407].

وهذا موقف سليم من الناحية اللغوية ، إذ يجب أن تطرد القاعدة النحوية على أحكام موحدة حتى لا تضطرب اللغة ونظامها ، ولذا راح النحاة يلتمسون لهذه الشواهد التخريجات المتعددة ، قال ابن يعيش :" وبعضهم يجعل الياء في " ألم يأتيك " إشباعاً حدث عن الكسرة " [408].

ويحاول أبو العلاء المعري التماس العذر للشاعر كذلك بقوله :" والمذهب القديم أنه بلغ بها الأصل ، فقال في الرفع يأتيُك (بضم الياء) وأسكن الياء في الجزم [409] وهذا كله تكلف بارد ، والصواب هنا أن الشاعر فضل إقامة الوزن على اطراد القاعدة ، وهذا يحدث كذلك في القافية، إذ إن" الإقواء " ليس في

[405] – د/ صابر بكر أبو السعود : في نقد النحو العربي :١١٨ ، ط دار الثقافة ، القاهرة ١٩٨٨.
[406] – ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي :٤٣.
[407] – الصاحبي :٤٦٨.
[408] – شرح المفصل :١٠٦/١٠ .
[409] – الفصول والغايات :١٦٥ .

حقيقته إلا مخالفة نحوية يفضل الشاعر ارتكابها لتستقيم له القافية ، كما يرى الدكتور إبراهيم أنيس أن حسان بن ثابت كان ينشد :

لا بأسَ بالقوم من طولٍ ومن قصر     جسمُ البغالِ وأحلامُ العصافيرِ
كأنـه قصـبٌ جــفّـت أســافلُه     مثقّـبٌ نفخـــتْ فيه الأعاصيرُ

بكسر الأعاصير حفاظاً على النغمة الموسيقية ، وإن كسر بذلك قواعد النحو وليس بالرفع كما زعم النحاة حفاظاً على قواعد النحو ، وإن كان يكسر النغمة الموسيقية ؛ إذ لا يعقل أن الشاعر الفحل يخطئ في الموسيقى ، وإن عقل أنه يخطئ في النحو " [٤١٠].

وأعطى سيبويه الضرورة الشعرية مساحة واسعة من كتابه في مظاهرها الصرفية والنحوية ، وكثيراً ما نراه يستعمل عبارات الضرورة الشعرية ، وسنعرض هنا أمثلة من الكتاب وغيره :

١- في النثر لا يجوز حذف النون من اسم الفاعل المجموع مع إبقاء عمله " النصب" وقد جاء ذلك في الشعر ، قال سيبويه : وقال رجل من الأنصار :

الحافظو عورةَ العشيرة لا     يأتيهمُ من ورائنا نطَـــــــفُ

لم يحذف النون للإضافة ، ولا ليعاقب الاسم النون ، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللذين والذين حيث طال الكلام وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر [٤١١].

والعجيب أن سيبويه يجيز النصب في مثل هذا الكلام في النثر محتجاً بالبيت ، قال في" هؤلاء الضاربو زيد" وإن شئت نصبت على قوله " الحافظو عورة العشيرة [٤١٢] ومن ثم تتعدد أوجه الإعراب وتضطرب القواعد بسبب شاهد شاذ عن القاعدة !

---

[٤١٠]- البحث اللغوي عند العرب:٦٨، والاقتباس من محاضرات غير مطبوعة للدكتور إبراهيم أنيس.
[٤١١] - الكتاب :١٨٦/١.
[٤١٢] - نفسه :٢٠٢/١.

٢- يبيح سيبويه للشاعر أن يجزم بإذا وهي غير جازمة ، قال : وإن اضطر شاعر أجرى إذا مجرى إنْ فجازي ( يجزم ) بها قال : أزيدٌ إذا تَرَ تضربُ ، إن جعل تضرب جواباً ، وإن رفعها نصب ، لأنه لم يجعلها جواباً " [٤١٣].

وأورد ابن هشام شاهداً لعملها الجزم ، قال :" ولا تعمل إذا الجزم إلا في ضرورة كقوله :

استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبْك خصاصةٌ فتجملِ [٤١٤]

والشاعر في الحقيقة لم يجزم بإذا ، وإنما اضطر إلى ذلك لإقامة الوزن لا غير.

٣- ويروي النحاة بيتاً يتناقلونه هو:

هجوتَ زبّانَ ثم جئتَ معتذراً من هجو زبان ، لم تهجو ولم تدعِ

ثم يتأولون ويقدرون في بقاء حرف العلة في" تهجو" قال ابن يعيش :" قدّر في الرفع ضمة منوية فحذفها وأسكن الواو كما يفعل في الصحيح " [٤١٥] وقال ابن فضّال" وربما اضطر الشاعر فأثبت هذه الحروف - يعني حروف العلة في الجزم - كما قال ، وذكر البيت .. [٤١٦] وقال أبو العلاء المعري : إن الشاعر بلغ الأصل في الضرورة ، لأن أصل يهجو أن يكون مضموم الواو لأنه في وزن يقتل ، فيقدر الشاعر أن الواو مضمومة في حال الرفع فيسكنها في حال الجزم ويثبتها [٤١٧].

وهذه التأويلات في الحقيقة اعتراف من النحاة بالفارق بين لغة الشعر ولغة النثر ، ولذلك لا يباح للناثر القياس على شيء من هذا .

٤- وجعل ابن مضاء نصب الفعل في الواجب بعد الفاء من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، إذ لا بد أن يسبقها نفي أو نهي أو استفهام ... وحين جاء بشواهده على الشذوذ كانت كلها من الشعر ، مما يدل على خصوصية لغة الشعر ، ومن شواهده :

---

[٤١٣] - نفسه :١/١٣٤.

[٤١٤] - مغني اللبيب :١/١٠٨ .

[٤١٥] - شرح المفصل :١٠/١٠٥ .

[٤١٦] - شرح عيون الإعراب :١٦.

[٤١٧] - الفصول والغايات :١٦٤ .

سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحا

وقول الأعشي :

وثُمّتَ لا تجزونني عند ذاكم ولكن سيجزيني الإله فيعقبا

وقول طرفة :

لنا هضبة لاينزل الذل وسطها ويأوي إليها المستجير فيعصما [٤١٨]

وبهذه التخريجات والتقديرات تعددت الأقوال وكثرت الآراء ، والنحاة مصرون على أنها ضرورات ، وهم" عند التعرض لأمثلة الخروج عن قواعد الإعراب لا يقولون : قال الشاعر كذا للضرورة ، ثم يسكتون ، ولو قالوا ذلك لأغنوا أنفسهم عن إرهاق كتابة صفحات عديدة في مراجع كثيرة ، لا ، لم يقولوا ذلك ، بل أوّلوا وتمحلوا وقدّروا وحذفوا ... حتى تستقيم الأبيات التي قالها الشاعر مضطراً مع القواعد النحوية الصحيحة " [٤١٩].

فالنحاة قد اعترفوا إذن بضرورة الشعر ، ولكنهم اعتمدوا عليه في تقعيدهم للقواعد ، فإذا قابلتهم ضرورة تأولوها ، مما عدد الأوجُه والأقوال ، وابن جني – وكتبه مليئة بشواهد الشعر – يرى أن الجفاة الفصحاء يفضلون كسر الإعراب على كسر الوزن ، قال : ترك زيغ الإعراب يكسر البيت كسراً ، لا يزاحفه زحافاً فإنه لا بد من ضعف زيغ الإعراب واحتمال ضرورته ... إلى أن يقول : فاعرف إذن حال ضعف الإعراب الذي لا بد من التزامه مخافة كسر البيت من الذي يرتكبه الجفاة الفصحاء إذا أمنوا كسر البيت ... فإن أمنت كسر البيت اجتنبت ضعف الإعراب، وإن أشفقت من كسره ألبتة دخلت تحت كسر الإعراب " [٤٢٠].

فهو رغم اعترافه بأن البلغاء قد يكسرون الإعراب ، فإنه يحاول مع إخوانه من النحاة التماس العلل والمعاذير لهذا الكسر ، وهو ما سبب اضطراباً وتعدداً

---

[٤١٨] – الرد على النحاة :١٢٥ –١٢٦ .

[٤١٩] – ظاهرة الإعراب :١٣٢ .

[٤٢٠] – الخصائص :١/٣٣٤– ٣٣٦ .

للأقوال في المسألة الواحدة ، ونحن نرى أن تكون الضرورات خاصة بلغة الشعر ولا تدخل مجال القواعد المطردة .

## الفصل السابع

## أثر الصنعة النحوية والاستعمال اللغوي في تعدد أوجه الإعراب

كان للصنعة النحوية والاستعمال اللغوي أثرهما الكبير في تعدد أوجه الإعراب في النحو العربي ، ونعني بالصنعة هنا كل ما يتعلق بعمل النحاة في النحو ، وسوف نتناول ذلك في صورة المباحث الآتية :

**١ – الصنعة النحوية .**

**٢ – أسباب تتراوح بين الصنعة والاستعمال العربي .**

**٣ – أسباب غير مباشرة لتعدد أوجه الإعراب .**

***

**١ – الصنعة النحوية** : تشابهت صناعة النحاة إلى حد بعيد ، وتكررت مباحثهم .. مما أثر على النحو تأثيراً كبيراً ، وتشمل دراستنا هنا :

١ – خلافات النحاة وكثرة التقديرات .

٢ – الخلافات في العامل النحوي .

٣ – الخلاف في فهم المعنى .

٤ – طريقة التأليف في النحو .

٥ – الوقف .

**أولاً : خلافات النحاة وكثرة التقديرات :**

تعد كثرة التقديرات والأوجُه واحدة من نتائج الخلافات بين النحاة ، واختلافات النحاة – ومن ثم كثرة التقديرات – هي أهم أسباب تعدد الأوجُه في النحو العربي وأكثرها خطورة ، إذ ما لبث النحو بعد أن قوي عوده أن خضع لاجتهادات النحاة وتقديراتهم المختلفة على مر العصور ، ولم توضع قواعد خاصة للتقدير ، بل كانت كل حالة تخضع لذوق المقدر ومقدرته العقلية ، ولو

قد تم وضع أسس منظمة للتقدير لكان للنحو ودراساته شأن آخر أفضل حالاً !
قال العقاد :" فلا شك في وجاهة الاعتراض على إفراط النحاة في التقديرات التي يوجبها نقل السبب من معنى ملحوظ إلى لفظ محدود ثم تقييد المعنى بهذا الحد اللفظي في جميع تفريعاته وتصريفاته على غير موجب لذلك التقييد " [٤٢١].

وسيبويه هو أول من فتح هذا الباب واسعاً في كتابه ، وأكثر من التعليل والتقدير ، كما يقول الدكتور أحمد مختار عمر :" وتعليلات الخليل وسيبويه كثيرة ملفتة للنظر ، فهما المسئولان الأولان عن فتح هذا الباب وسنّ هذه السنة " [٤٢٢] وقد عاب أيضاً على النحاة بعدهما " الإفراط في التأويل والتقدير وحمل الأساليب العربية على غير ظاهرها " [٤٢٣].

وقد لاحظ ابن خلدون بحق أن خلافات النحاة كانت هي العلة التي شوهت وجه النحو العربي ، قال :" ثم طال الكلام في هذه الصناعة – صناعة النحو – وحدث الخلاف بين أهلها في الكوفة والبصرة ، المصْرَين القدماء للعرب ، وكثرت الأدلة والحجاج بينهم ، وتباينت الطرق في التعليم ، وكثر الاختلاف في إعراب كثير من آي القرآن باختلافهم في تلك القواعد ، وطال ذلك على المتعلمين ... " [٤٢٤].

وحين عدد الأستاذ عباس حسن مشكلات النحو جعل في مقدمتها" تعدد الآراء النحوية في المسألة الواحدة واختلاف الأحكام فيها ، حتى ليستطيع الباحث أن يرى الرأي فيقول وهو آمـن : إن هناك رأياً آخر يناقضه !" [٤٢٥].

ولم ينفرد النحو العربي من بين ألوان الثقافة العربية بهذا التضخم والخلاف ، فقد حدث ذلك في مجالات أخرى ، كالفقه الذي بدأ في صورة أحكام بسيطة

---

[٤٢١] – عباس محمود العقاد:أشتات مجتمعات في اللغة والأدب:٣٠، ط٦ دار المعارف– القاهرة .
[٤٢٢] – البحث اللغوي عند العرب :١٠٦ .
[٤٢٣] –نفسه : ١٠٥ .
[٤٢٤] – المقدمة : ٥١٦ .
[٤٢٥] – اللغة والنحو بين القديم والحديث : ٧٢، ط دار المعارف .

مأخوذة من القرآن والسنة ... ثم ما لبث أن زادت مسائله وتعقدت وتشابكت وظهر التمذهب الفقهي.. حتى صار للفقه مجلدات طوال مشحونة بالخلافات والآراء ، وقلْ مثل ذلك في التاريخ والحديث وغيرهما ، والحق أن بعضاً من ذلك التعدد كان يمثل سعة في الأفق العلمي لهذه الحضارة ودليلاً على رقيها العقلي والحضاري ، والحق كذلك أن بعضاً من ذلك التراث قد مال إلى الجمود والشكلية وبخاصة عند المتأخرين .

والنحاة يقرون بذلك ، قال ابن هشام :" باب ما يجب على المسئول في المسئول عنه أن يفصّل فيه لاحتماله للاسمية والفعلية لاختلاف التقدير أو لاختلاف النحويين"[٤٢٦] فهو هنا يعترف بأن اختلاف التقدير واختلاف النحويين يعد السبب الأساسي في تعدد الأوجُه ، وقد ذكر تحت الباب أمثلة منها " أفي الدار زيد" و" أعندك عمرو" وذكر اختلاف النحاة في تقدير الإعراب ، وقد عرضت لذلك سابقاً.

ونضرب هنا مثالاً يدل على تكلف النحاة وعدم استقرائهم للغة بصورة تامة فقد قصروا استعمال وزن " فعالِ " في سب المؤنث على حالة النداء فحسب ، ونسبوا ذلك إلى سيبويه - وهو منه براء- وحددوا القواعد الخاصة بهذا الاستعمال ، وهي تقوم على التعسف ، قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في بيت الحطيئة :

أُطوّف ما أطوفُ ثم آتي　　إلى بيت قعيدتُه لكاعِ

قال في لكاع : هي خبر المبتدأ .. وأحسن من ذلك أن يكون خبر المبتدأ محذوفاً ويكون قوله " لكاع" منادى بحرف نداء محذوف ، وجملة النداء في محل نصب مفعول به للخبر ، وتقدير الكلام على ذلك الوجه: قعيدته مقول لها يا لكاع" [٤٢٧].

[٤٢٦] - مغني اللبيب : ٢/٤٣ .
[٤٢٧] - شرح ابن عقيل : ٤/٥٧ .

فهل دار شيء من ذلك بخلد الشاعر حين نظم البيت ؟ ولماذا نضطر إلى تقدير أربعة أشياء محذوفة لنصل إلى هذا الإعراب المتكلف السمج ؟ لقد بُنيت هذه التقديرات على قاعدة ناقصة وضعها النحاة ، ولم تبن على الاستقراء السليم للغة ، وهذه القاعدة مؤداها أن وزن " فعالِ " في سب المؤنث لا يستعمل إلا منادى ، قال ابن بري :" وزعم سيبويه أنهما – أي لكع ولكاع – لا يستعملان إلا في النداء " [428].

ولكن سيبويه يقول في الكتاب :" ومما جاء من الوصف منادى وغير منادى يا خباث ويا لكاع " [429] فهذا تصريح منه باستعمال هذا الوزن في النداء وغيره ، ولكن النحاة أصروا من بعده على قصرهما على النداء ، وادعوا اطراد القاعدة ، قال الزمخشري :" والمعدولة عن الصفة كقولهم في النداء : يافساقِ وياخباثِ ويالكاع .. وقال الشارح : ولا يستعمل في غير النداء غالباً وربما جاء في غير النداء ضرورة في الشعر ، قال الحطيئة... وذكر البيت السابق [430] وقال السيوطي : " ومن الأسماء الملازمة للنداء :

١ – فُعل المعدول في سب المذكر ...

٢ – فعالِ المعدول في سب المؤنث ... " [431].

وهذا كما قلت مبني على استقراء ناقص ، والحقيقة أن الاستعمال العربي الفصيح يكذب مزاعم النحاة كما في بيت الحطيئة ، وكما في الحديثين الآتيين :

١ – روى الشيخان عن أبي هريرة قال: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي طَائِفَةِ النَّهَارِ لاَ يُكَلِّمُنِي وَلاَ أُكَلِّمُهُ حَتَّى أَتَى سُوقَ بَنِي قَيْنُقَاعَ فَجَلَسَ بِفِنَاءِ بَيْتِ فَاطِمَةَ فَقَالَ: أَثَمَّ لُكَعُ ؟ أَثَمَّ لُكَعُ ؟ فَحَبَسَتْهُ شَيْئاً ، فَظَنَنْتُ أَنَّهَا تُلْبِسُهُ سِخَاباً، أَوْ تُغَسِّلُهُ ، فَجَاءَ يَشْتَدُّ حَتَّى عَانَقَهُ ، وَقَبَّلَهُ وَقَالَ : اللَّهُمَّ أَحْبِبْهُ وَأَحِبَّ مَنْ يُحِبُّهُ " [432] وفي رواية

---

[428] –لسان العرب "لكع"ط دار المعارف.
[429] –الكتاب :٣٧٢/٣ .
[430] – شرح المفصل :٥٧/٤ .
[431] – المطالع السعيدة :٢٨٧/١ .
[432] – فتح الباري :٣٩٧/٤، وصحيح مسلم :١٩٢/١٥ .

لمسلم بعد قوله" أَثَمَّ لُكَعُ ؟ يعني حسناً (أي الحسن بن عليّ رضي الله عنهما) قال ابن حجر في الفتح: قال الخطابي: اللُّكَع على معنيين ، أحدهما : الصغير ، والآخر اللئيم ، والمراد هنا الأول "[433].

فاللفظ وارد في صيغة الاستفهام: أثم لكع؟ ويعرب مبتدأ مؤخراً لا منادى والظرف قبله في محل رفع خبر مقدم ، هذا هو نسق العربية وذوقها !

٢- والحديث الثاني أورده السيوطي في " الجامع الصغير" ولم ينتبه إلى هذا الاستعمال فقصره على النداء كما ذكرنا قبل أسطر ، روى أحمد والترمذي عن حذيفة أن النبي ﷺ قال :" لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكُونَ أَسْعَدَ النَّاسِ بِالدُّنْيَا لُكَعُ بْنُ لُكَعٍ "[434] .

واللكع هنا اللئيم ، وإعرابه : اسم كان مؤخر ، لا منادى كما زعموا !

فماذا يقولون في هذه الشواهد الفصيحة ؟ لقد أدى تعسفهم واختلافهم إلى تعدد الأوجُه هنا دون طائل .

وبعد هذا المثال نرتب شواهدنا على النحو الآتي :

١- شواهد لتعدد التقدير عند نحوي واحد .

٢- شواهد للخلافات بين النحاة من مدرسة واحدة أو مدارس مختلفة .

وسوف نحاول اختيار الشواهد التي أدى الاختلاف فيها من حيث التقدير إلى تعدد الأوجُه الإعرابية ، ولن نكثر من عرض الشواهد ؛ إذ محل ذلك كتب الخلاف المعروفة .

**أ- شواهد لتعدد التقدير عند نحوي واحد :**

---

[433] - فتح الباري :٤٠١/٤ .

[434] - صحيح الجامع الصغير ، بتصحيح ناصر الدين الألباني :١٢٣٨/٢ الحديث (٧٤٣١) ط المكتب الإسلامي - بيروت ، والحديث في مسند الإمام أحمد (٤٥٤/٥) ط دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٣هـ -١٩٩٣م .

١- قال سيبويه :" وتقول : ما كل سوداءَ تمرةٌ ، ولا بيضاءَ شحمةٌ ، وإن شئت نصبت شحمة وبيضاء في موضع جر ، كأنك أظهرت كل فقلت : ولا كل بيضاء ، وقال الشاعر :

أكلَّ امرئ تحسبين امرأً     ونارٍ توقد بالليل ناراً [435]

فقد أجاز في لفظ " شحمةً " الرفع والنصب ، فتعددت بذلك وجوه إعرابه والذي يحسن في هذا نصب شحمة طرداً للقاعدة ، ولاتساق الكلام ، أما الشاهد الشعري فإنا نحسب أن للنحاة دوراً في هذه الشواهد ، وتغيير" نار" من الجر إلى النصب لا يغير من الوزن وإنما يغير من القاعدة ويجعلها مطردة ، وذلك أن " ناراً " معطوف على " امرأ " فله حكمه .

٢- قال ابن جني في قولنا " قيامك أمسِ حسَنٌ وهو اليومَ قبيحٌ " قال : في اليوم ثلاثة أمور :

أ- أن يكون ظرفاً لقبيح يتناوله فيعمل فيه .

ب - أن يكون حالاً للضمير الذي في قبيح فيتعلق حينئذ بمحذوف .

ج - أن يكون حالاً من " هو" وإن تعلق بها العامل فيه قبيح ؛ لأنه قد يكون العامل في الحال غير العامل في ذي الحال [436].

وواضح من السياق أن التقديرين الأخيرين مجرد فروض وهمية لا أساس لها ولا يجوز في اللفظ غير الظرفية ، كما هو الحال في لفظ أمس قبله ، ولو افترضنا وضع لفظ " قيام" مكان الضمير هو فتصبح الجملة " وقيامك اليوم قبيح " فما الفارق إذن بين الجملتين ؟ قد يقال إن اليوم في هذه الجملة يصح فيه النصب على المفعولية للمصدر ، ولكن السياق يأبى ذلك ، إذ إنه موضوع مقابل أمس وهو ظرف مثله ، والمعنى على غير المفعولية .

---

[435] - الكتاب : ١/٦٥ .

[436] -الخصائص : ٢/٢٢ .

٣- قال سيبويه في " رأيت زيداً وعَمْراً كلمته " وإنَّما اختيرَ النصبُ ها هنا لأنّ الاسم الأوّلَ مبنيٌّ على الفعل ، فكان بناءُ الآخِرِ على الفعل أحسنَ عندهم إذ كان يُبْنَى على الفعل وليس قبله اسمٌ مبنيٌّ على الفعل، لَيجرىَ الآخِرُ على ما جَرَى عليه الذي يليه قبله " [٤٣٧] .

ولكن سيبويه يعود بعد صفحتين من هذا الكلام فيذكر وجهاً آخر مبنياً على التقدير ، قال : وقد يُبتدأ فيحمل على مثل ما يحمل عليه وليس قبله منصوب ، وهو عربي جيد ، وذلك قولك : لقيت زيداً وعمرٌ كلمته ، كأنك قلت : لقيت زيداً وعمروٌ أفضل منه ، فهذا لا يكون فيه إلا الرفع ، لأنك لم تذكر فعلاً " [٤٣٨].

فقد ذكرنا وجهين بناهما على التقدير ، وإن كان السياق يوضح أن الأول أفضل دلالياً لجريان الكلام على وجه واحد كما قال ، ولأن فيه إعمال الفعل مقدماً ومؤخراً وهو عنوان الباب عنده ، حيث قال : هذا باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنياً على الفعل ، والتقدير الأول له شواهده من القرآن الكريم مثل ﴿ **وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ** ﴾ (الذاريات:٤٧) وهو منصوب على الاشتغال .

٤- قدر سيبويه في قوله تعالى﴿ **الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ**﴾(النور:٢) وقوله سبحانه﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا** ﴾ (المائدة:٣٨) قدر أن الزانية والسارق كلاهما مبتدأ ، والخبر محذوف ، وتقدير الخبرين عنده " في الفرائض الزانيةُ والزاني ، أو الزانية والزاني في الفرائض ثم قال: فاجلدوا ... وكذلك " السارق والسارقة ... إنما دخلت هذه الأسماء بعد قصص وأحاديث " [٤٣٩].

وهذا تقدير بعيد عن واقع اللغة ، والأيسر والأقرب إلى طبيعة اللغة والبيان أن تكون هذه مبتدآت والأخبار عنها الجمل الفعلية بعدها ، والذي منع سيبويه

---

[٤٣٧] - الكتاب : ٨٨/١ .
[٤٣٨] -الكتاب : ٩٠/١ .
[٤٣٩] - وانظر : الكتاب : ١٤٣/١ .

من هذا أن الفاء عند البصريين لا تدخل على خبر المبتدأ إلا مع الاسم الموصول ، ولكن الأسماء المعرفة بأل في الآيات تتضمن الشرط المعنوي مما يسهل دخول الفاء فيها ، وقد أجاز سيبويه – بل حسّن – دخول الفاء في خبر الاسم الموصول قال :" ألا ترى أنك لو قلت الذي يأتيني فله درهم ، والذي يأتيني فمكرم كان حسناً"[٤٤٠] وإنما حسن ذلك عنده لتضمن الاسم الموصول معنى الشرط ، ولا فارق بين الموصول وبين المعرف بأل في الابتداء .

٥- وقد كان المبرد كذلك مغرماً بتعدد الأوجُه الإعرابية دون حاجة المعنى إلى ذلك ، قال في " إن تأتني آتك ، وإذن أكرمك " إن شئت رفعت ، وإن شئت جزمت ، أما الجزم فعلى العطف على " آتك " وإلغاء إذن بين الابتداء والفعل فلم تعمل شيئاً ! [٤٤١] .

وقد توافرت لإذن شروط العمل التي شرطها النحاة ها هنا ، ولكن المبرد يأبى إلا أن يُعمل في الكلام فكره وصنعته الجامدة ، حتى إنه يتوهم لها فاصلاً عن الفعل هو " أنا " ليلغي عملها ، ولو أخذنا بذلك لأضعنا أصول هذه الصناعة ولم يسلم لنا شاهد من التقدير والتأويل البعيد ! وعلى هذا لا يجوز في الفعل إلا النصب .

٦- والنحويون يتابع بعضهم بعضاً في هذه التقديرات دون مراعاة لجانب المعنى ، فهذا ابن فضّال في "شرح عيون الإعراب" يتابع المبرد فيقول : ويقال : كم من وجه يجوز في قولهم : سير بزيد يومان فرسخين سير شديد ؟ والجواب أنه يجوز فيه أربعة أوجه :

١- أن ترفع اليومين بسير ، وتنصب الفرسخين على الظرف أو على التشبيه بالمفعول به .

٢- أن ترفع الفرسخين وتنصب اليومين على الظرف أو على التشبيه بالمفعول به .

---

[٤٤٠] – الكتاب :١/١٣٩ – ١٤٠ .
[٤٤١] – المقتضب :٢/١١.

٣- أن تنصبهما جميعاً على الظرف أو على التشبيه بالمفعول به ، وترفع المصدر على مالم يسم فاعله .

٤- أن تنصب الجميع على ما فسرت ، وتقيم " بزيد" مقام الفاعل [٤٤٢] .

فانظر أولاً إلى سماجة المثال المصنوع صنعاً ، ثم إلى كثرة التقديرات بغير حاجة المعنى إلى ذلك ، مما أضرّ بالنحو ونفّر منه الناس ، وقد تابع الرجلُ المبرد في هذه التقديرات البعيدة عن الذوق اللغوي [٤٤٣].

٧- قال ابن هشام :" إذا ولي أن المفسرة مضارع معه لا نحو " أشرت إليه أن لا تفعل " جاز - أي في المضارع - :

أ- رفعه على تقدير لا نافية .

ب- جزمه على تقديرها ناهية ، وعليهما فأنْ مفسِّرة .

ج-نصبه على تقدير لا نافية وأن مصدرية .

فإن فقدت "لا" امتنع الجزم وجاز الرفع والنصب" [٤٤٤].

والوجه عندنا في هذا الأسلوب أن تكون لا ناهية فحسب ، لأن الفعل " أشار" يتضمن معنى الأمر ، وهو أخو النهي ، ولو أنا وضعنا الأمر مكان النهي هنا لاستقامت الجملة ولما جاز فيه إلا وجه واحد ، كقولنا :" أشرت إليه أن انتبهْ " وقد تأتي الجملة في سياق آخر محتملة لنصب الفعل ، ولكن يجب الاحتكام إلى السياق لتحديد المعنى أولاً ومن ثم الإعراب .

٨- وقد تبقى الجملة في النطق كما هي بلا تغير ، فتعمل الصنعة الإعرابية عملها فيها ، ويقلبها النحاة على وجوهها كما يشاءون ، كجملة "حبذا زيد " المستعملة في المدح ، فمن النحاة من يرى أن " حبذا " مركبة من فعل ماض جامد هو " حبّ " واسم إشارة يقع فاعلاً له هو " ذا " ومنهم من يراها بسيطة

---

[٤٤٢] - شرح عيون الإعراب :١١ .
[٤٤٣] - انظر : المقتضب :٥١/٤ .
[٤٤٤] - مغني اللبيب :٤١/١.

غير مركبة ويعدها فعلاً ، ويترتب على هذا الخلاف في التصنيف خلاف في الإعراب ينتج عنه تعدد في الأوجه الإعرابية "[445].

٩- والرواية قد ترد في الشاهد على نحو واحد ، فيُعمل النحاة فيها تقديراتهم حتى تصير ذات وجوه ، زاعمين أن ذلك من سنن العربية ، ومن ذلك أن " بسم الله الرحمن الرحيم " قد وردت في جميع القراءات بوجه واحد معروف ، وهو جر" الرحمن الرحيم " على النعت ، ولكن ابن جني لا يكتفي بذلك ، وإنما يرى أنهما تجوز فيهما الأوجُه الآتية :

١- الرفع على المدح ، أي هو الرحمن الرحيم .

٢- النصب على المدح أيضاً ، أي أمدح الرحمن الرحيم .

٣- رفع الأول ونصب الثاني .

٤- نصب الأول ورفع الثاني .

وكل ذلك عنده على وجه المدح ! وكأن المدح عندهم لا يصلح له إلا الرفع والنصب ! وكأن الرجل أحسّ بثقل هذه التقديرات التي فتح النحاة بابها واسعاً فقال قبل أن يعدد تلك الأوجُه :" وما يحتمله القياس ولم يرد به السماع كثير ، منه القراءات المروية التي تؤْثَر روايةً ولا تتجاوز ، لأنها لم يسمع فيها ذلك ، كقوله عز اسمه " بسم الله الرحمن الرحيم " فالسنة المأخوذ بها في ذلك إتباعُ الصفتين إعرابَ اسم الله سبحانه ، والقياس يبيح فيه أشياء ، وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شيء منها "[446].

إن الإعراب - رفعاً ونصباً - على المدح كما يقول به النحاة أمر نادر في العربية وهو يأتي في سياق خاص لإحداث نوع من المفاجأة لدى السامع ليشد انتباهه ، فلا ينبغي حمل الأساليب العربية عليه ما دامت لها وجوهها المطّردة الخاصة بها ، وابن جني مع إظهاره التحرُّج من استعمال ذلك في القرآن فإنه يبيحه بلا شك في شواهد اللغة الأخرى ، وبذلك تنفتح أبواب التقدير لمن شاء بها شاء ،

---

[445] - أسس الإعراب ومشكلاته :١٠٤ .

[446] - انظر : الخصائص :٣٩٩/١ .

وتضطرب الصنعة وتكثر الأوجُه ، وتسقط مهابة النحو ، ويستطيع كل إنسان الرفع والنصب والجر كما يحلو له ، آخذاً بمزاعم النحاة !

وقد لقي التقدير هجوماً من بعض الدارسين قديماً وحديثاً ، لهذه الأسباب التي قدمت ، ونذكر من ذلك :

١- اعترض ابن مضاء على كثير من التقديرات التي يقول بها النحاة ، ومن ذلك اعتراضه على تقدير البصريين في " أزيداً ضربته " حين قدروا قبل زيد فعلاً يفسره المذكور ، فقال :" وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن ضربت من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد وقد تعدى إلى الضمير ، ولا بد لزيد من ناصب ، إن لم يكن ظاهراً فمقدر ، ولا ظاهرَ ، فلم يبق إلا الإضمار ، وهذا بناء على أن كل منصوب فلا بد له من ناصب ، ويا ليت شعري ما الذي يضمرونه في قولهم " أزيداً مررت بغلامه"؟ وقد يقوله القائل منا ولا يتحصل له ما يضمر ، والقول تام مفهوم ، ولا يدعو إلى هذا التكلف إلا وضع : كل منصوب فلا بد له من ناصب "[٤٤٧].

ونحن مع ابن مضاء في أن القول تام مفهوم هنا بغير ذلك التقدير ، ولكن يمكن أن نقول إن اللفظ في " أزيداً ضربته " منصوب بالفعل بعده ، وتعدّ الهاء نوعاً من التوكيد اللفظي لزيد ، بدليل إمكان حذفها دون تغير المعنى والإعراب على هذا التقدير ، أما قوله " ولا يدعو إلى هذا التكلف إلا وضع : كل منصوب فلا بد له من ناصب" فلا نوافقه عليه لأنه يهدم نظرية العامل التي هي صلب النحو العربي .

٢- ويهاجم الدكتور رمضان عبد التواب تقديرات النحاة في قول العجاج:

حتى إذا جنّ الظلامُ واختلط     جاءوا بمذقٍ هل رأيتَ الذئبَ قط ؟

---

[٤٤٧] - الرد على النحاة :٧٩ .

قال :" إننا هنا لسنا في حاجة لتأويل النحاة ، وادعائهم حذف الوصف ، وأن الأصل : بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط ، وأن الجملة الطلبية معمولة لهذا المقدر ، فما قصد العجاج لشيء من هذا !"[448] .

٣- وخطّأ الدكتور شوقي ضيف النحاة في قولهم عن" محمد الحسن الوجه" إنه يجوز في الوجه النصب على التشبيه بالمفعول به ، قال:" وهو تشبيه خطأ ؛ لأن فعل الصفة المشبهة دائماً فعل لازم ، وليس معقولاً أن تصبح هي متعدية دون فعلها "[449] .

وهذا تعليل مقبول يجاري واقع اللغة ، والنصب في هذا اللفظ لا يجوز إلا على التمييز بعد حذف "أل" منه .

٤- وأخيراً ينتقد الدكتور أحمد مكي الأنصاري سيبويه والبصريين في تقديرهم رافعاً بعد حرف الشرط في قوله تعالى ﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**﴾(التوبة:٦) وقوله ﴿ **إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ** ﴾(الانشقاق :١) قال : "إذا أردت الفطرة السليمة في الإعراب واستلهمت الحس اللغوي المرهف أعربت كلمة "السماء" مبتدأ وما بعدها خبراً لها ، وكذلك الحال في الآية الأخرى ، وبه قال كثير من العلماء الأجلاء، ولكن سيبويه يرفض هذا الإعراب الفطري الجميل ويلجأ إلى التأويل والتقدير، ويتبعه في ذلك سائر البصريين والمتبصّرين إلى يومنا هذا .. ويقولون: السماء فاعل لفعل محذوف تقديره" انشقت" وكلمة " أحد" فاعل لفعل محذوف تقديره"استجار".. وأكثر الظن أننا لسنا بحاجة إلى التعقيب على هذا التقدير المتكلف، ذلك الذي يُخرج الآية الكريمة عن سماحتها وسلاستها ويشوه الأسلوب القرآني الرفيع"[450].

ونحن مع هذا التقدير الملائم لروح اللغة وطبيعتها ولروح البيان القرآني الجميل .

---

[448] - مدخل إلى علم اللغة : ١٤٩ ، ط الخانجي ١٩٨٠ م .

[449] - تجديد النحو :٢٢٧ ، ط ٣ دار المعارف ١٩٩٠ .

[450] - سيبويه في الميزان ، مقال مجلة مجمع اللغة العربية ، عدد :١٠٨/٣٤ –١٠٩ .

**ب- شواهد للخلافات بين النحاة من مدرسة واحدة أو من مدارس مختلفة :**

اختلف النحاة كثيراً ، وما من شيء إلا واختلفوا فيه ، حتى المسلّمات والبديهيات التي لا ينبغي فيها الخلاف ، كتقدم الفعل على فاعله ، وقد أجازه الكوفيون نكاية في البصريين ومخالفة لهم وللاطراد اللغوي بل والذوق اللغوي ومن ثم نشأت في النحو دراسات تتابع هذه الاختلافات أشهرها" الإنصاف " لأبي البركات الأنباري ، وهمع الهوامع للسيوطي ، وإن كان الأخير كتاباً عاماً في النحو فإنه يشير دائماً إلى تلك الخلافات .

والخلاف هنا متنوع ، فنحاة المدرسة الواحدة يختلفون فيما بينهم ، وبعضهم يقول في مسألة ما برأي مدرسة أخرى ، ولا يكاد رأي يسلم من خلاف هنا أو هناك ، حتى إنهم لما افتقدوا الخلاف توهموه ، كخلافهم في عوامل الرفع في المبتدأ والخبر على سبيل المثال ، وهو أمر لا علاقة له بالدرس النحوي فيما نحسب ، فما الذي يعود على الدرس النحوي من الخلاف حول العامل في المبتدأ أهو الابتداء ، أم أن المبتدأ والخبر يترافعان ... إلخ ؟

وقد كان موقف الكوفيين - على وجه العموم - توسيع دائرة الاستشهاد باللغة ، فإذا سمعوا بيتاً مخالفاً للمطرد قبلوه وقعّدوا عليه ، وهذا وإن كان أقرب إلى الصواب وإلى طبيعة اللغة ، فإن فيه محاذير أهمها أننا لو أخذنا بالشاذ في كل باب من أبواب النحو ما سلم لنا منه شيء يطرد على نظام واحد ، وهذا يستتبع فساد النحو كله ، أما المعقول والأقرب إلى روح اللغة أن تكون الظاهرة التي يراد التقعيد لها مطردة لها شواهدها التي تكفي لإقامة القاعدة النحوية.

يقول الدكتور كمال بشر عن الكوفيين إنهم أجازوا الرواية عن" أيّ عربي يقابلهم في الطريق بغض النظر عن منطقته الجغرافية ومنزلته الثقافية أو بيئته التي ينتمي إليها .. ولعل هذا الخلط في الأخذ والتلقي كان من أهم الأسباب التي أدت إلى اضطراب بعض القواعد اللغوية والنحوية منها بوجه خاص"[٤٥١].

---

[٤٥١] - دراسات في علم اللغة - القسم الثاني :٦٣ .

أما البصريون فقد كان موقفهم واضحاً منذ البداية، فهم قد حددوا لأنفسهم عصوراً زمنية سموها عصور الاحتجاج وحددوا أماكن في الجزيرة العربية لستٍّ من القبائل العربية يأخذون منها اللغة ، وهذا التحجير لما وسّع الله لا أساس له ، لقد كان سبباً في اللجوء إلى التعسف والتأويل حين تأتي الشواهد مخالفة للغات هذه القبائل المحتج بها ، وهي شواهد فصيحة لا غبار عليها ، لكنها خارجة عن الحيز الزماني والمكاني الذي قيدوا به أنفسهم ، وفي ذلك يقول الأستاذ عباس حسن :" وكان من جراء تشددهم أن وجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة كثيرة تخالف مذهبهم وتهدم قواعدهم ، فماذا يفعلون ؟ لجأوا إلى التأويل المصنوع ، والتكلف المفسد ، والوصف بالقلة ونحوها ، فقلّ أن تجد قاعدة من قواعدهم سالمة من هذا البلاء ، تراهم يذكرون القاعدة ، ويتبعونها أمثلة خارجة عليها ، مخالفة لها، يتناولونها بالتأويل النافر ، والـمَحْلِ البعيد ، كي تساير قاعدتهم" [٤٥٢].

وقد تنوع الخلاف وشمل كل شيء تقريباً ، ولذا فسأعرض هنا بعض الشواهد فحسب فيما يخص موضوعنا ، أي تأثير الخلاف في تعدد وجوه الإعراب ، ومنه :

١ – ذهب الكوفيون– كما يقول ابن الأنباري – إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ويسمون الظرف المحل ، ومنهم من يسميه الصفة ، وذلك نحو قولك" أمامك زيد ، وفي الدار عمرو " وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قولين ، وأبو العباس محمد بن يزيد من البصريين ، وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه وإنما يرتفع بالابتداء "[٤٥٣].

ويترتب على هذه المسألة تعدد الأوجُه في الجملتين المذكورتين ، مما جعل ابن هشام يعد هذه الجمل إما اسمية وإما فعلية وإما ظرفية ، والظرفية مثل" أفي الدار زيد" يرتفع فيها زيد بفعل محذوف تقديره "حلّ"[٤٥٤].

[٤٥٢] – اللغة والنحو بين القديم والحديث :٩٩ .
[٤٥٣] – الإنصاف :٥١/١.
[٤٥٤] –انظر : مغني اللبيب :٤٣٣/٢ –٤٣٥ .

٢- واختلف النحاة في إعراب أسماء الأفعال ، فقد ذهب جمهور البصريين إلى أنها أسماء ، وقال بعضهم إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء ، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقة ، ونشأ عن ذلك خلاف في إعرابها على النحو الآتي :

أ- أن تكون بلا موضع للإعراب .

ب- أن تكون في موضع نصب بمضمر .

ج- أن تكون في موضع رفع بالابتداء وأغناها مرفوعها عن الخبر كما أغنى في " أقائم الزيدان" [٤٥٥].

٣- قال ابن الأنباري :" ذهب الكوفيون إلى أن نعم وبئس اسمان مبتدآن ، وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان ، وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين [٤٥٦] .

وقد سرد حجج كل فريق وطالت المسألة عنده حتى تجاوزت ثلاثين صفحة من الإنصاف في أمر لا طائل من الحديث فيه ! وأورد ابن يعيش الرأيين واختار الفعلية [٤٥٧] ، ولكن وجود الخلاف - وإن كان غير معمول به غالباً - ينشئ تعدداً للوجوه لهذين الفعلين .

٤- ويورد ابن هشام اختلاف النحاة في "ماذا صنعت ؟" حيث تحتمل معنيين ، أحدهما:ما صنعته؟ فالجملة اسمية قدم خبرها عند الأخفش، ومبتدؤها عند سيبويه، والثاني: أيَّ شيء صنعت؟ فهي فعلية قـدم مفعولها "[٤٥٨] وأنتج هذا الخلاف وجهين لجملة واحدة ، الأول يعدها اسمية - مع الخلاف حول المبتدأ والخبر - والثاني يعدها فعلية .

---

[٤٥٥] -انظر : شرح الأشموني :١٩٧/٢ -١٩٨ ،ط الحلبي .
[٤٥٦] - الإنصاف :٩٧/١ .
[٤٥٧] - شرح المفصل :١٢٧/٧ .
[٤٥٨] - مغني اللبيب :٤٣٥/٢ .

٥- وقد ذكرت قبل خلافهم في تقديم الفاعل على فعله ، وهذا مثال للمسألة قال ابن هشام في "زيد قام " الجملة اسمية لا غير ، لعدم ما يطلب الفعل ، هذا قول الجمهور ، وجوّز المبرد وابن العريف وابن مالك فعليتها على الإضمار والتفسير ، والكوفيون على التقديم والتأخير ، فإن قلت :" زيد قام ، وعمرو قعد عنده " فالأولى اسمية عند الجمهور ، والثانية محتملة لها على السواء عند الجميع [٤٥٩] والواقع اللغوي لا يقبل في المسألة غير قول الجمهور .

**ثانياً : الخلاف في العامل النحوي :**

يأتي الخلاف حول العامل النحوي بوصفه واحداً من أسباب التعدد الإعرابي إذ ما لبثت فكرة العمل النحوي أن سيطرت على التفكير النحوي منذ بداياته حين وضع النحاة في حسابهم أن يفسروا سبب كل حركة إعرابية ، ثم تجاوزا الحد إلى القول في أسباب اختيار الضمة للرفع والفتحة للنصب .. ثم عظم الأمر بسؤالهم عما يرفع المبتدأ أهو الابتداء أم أنه هو والخبر يترافعان ... وكل ذلك في الحقيقة لا علاقة له بواقع اللغة وروح البيان التي يراد للنحو أن ينظمها ، وفي كل هذه الخلافات يحدث الشقاق والتدابر وتتدافع الآراء ، وتكثر الأوجُه ، يقول الدكتور محمد عيد :" تعود المسئولية الرئيسية عن التخريج وتعدد الآراء في النحو إلى قوانين العامل الذهنية التي أخذت حكم المسلّمات ، إذ توجه النصوص والآراء معتمدة عليها دون أن تمسها.."[٤٦٠] كما يرى الدكتور محمود سليمان ياقوت أن وجوه الإعراب " من نتائج تطبيق نظرية العامل على النحو ، ونعني به أن الكلمة الواحدة في التركيب الواحد يمكن أن تحتمل أكثر من علامة إعرابية ومن ثم أكثر من موقع إعرابي ، ويرجع هذا إلى الاختلاف في تقدير الفاعل من حيث كونه اسماً أو فعلاً أو حرفاً " [٤٦١].

---

[٤٥٩] -مغني اللبيب :٢/٤٣٧ .

[٤٦٠] - أصول النحو العربي :٢٤٢ ط عالم الكتب ١٩٧٨م.

[٤٦١] - قضايا التقدير النحوي :١٠٥ .

وسنكتفي هاهنا ببضعة شواهد حول المسألة لتكون شاهداً على أثر العامل في تعدد الآراء والأوجُه .

١- ذهب الكوفيون إلى أن" لولا" ترفع الاسم بعدها ، نحو " لولا زيد لأكرمتك " وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء [٤٦٢].

وأصل الخلاف في الاسم الواقع بعد لولا ، فالكوفيون يرون أن العامل فيه فعل محذوف نابت عنه لولا ، والبصريون يرونه مرفوعاً بالابتداء ، وكل منهما يدلي بحججه كالعادة ، ونشأ عن ذلك خلاف في إعراب الاسم ما بين الابتداء والفاعلية ، والمعمول به أن يكون الاسم مبتدأ والخبر محذوفاً .

٢- اختلف النحاة في المنادى العلم المفرد ، أهو معرب أم مبني ؟ فالكوفيون ذهبوا إلى أنه معرب مرفوع بغير تنوين ، وذهب الفراء إلى أنه مبني على الضم وليس بفاعل ولا مفعول ، وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم ، وموضعه النصب لأنه مفعول [٤٦٣] لفعل وفاعل محذوفين تقديرهما " أدعو أو أنادي " أما الكوفيون فقالوا عن العلم المفرد إنه معرب ولا مُعرب له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض ، وهو مفعول في المعنى ، فلم يخفض لئلا يشبه المضاف ، ولم ينصب لئلا يشبه ما لا ينصرف ، فبقي الرفع بغير تنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع فرق صحيح ، أما المضاف فينصب لأن أكثر الكلام يكون منصوباً فيحمل على وجه من النصب هو أكثر استعمالاً من غيره [٤٦٤] .

والحقيقة أن هذا الاضطراب هو أحد نتائج فهم النحاة للعامل ، فهم يريدون أن يحددوا لكل حركة عاملاً ، فإن لم يجدوا عاملاً ظاهراً صنعوه وقدروه ومع ذلك فإن الكوفيين – في هذا المثال – تنازلوا عن فكرة العامل نهائياً حيث لم يجدوا لرفع المنادى العلم المفرد رافعاً ، ولا للمنادى المضاف ناصباً فزعموا أنه ينصب لكثرة المنصوب في كلام العرب ، والصحيح في هذا كله – فيما أحسب –

---

[٤٦٢] -الإنصاف : المسألة العاشرة :١/٧٠- ٧١ .
[٤٦٣] -انظر : الإنصاف : المسألة (٤٥) : ١/٣٢٣ .
[٤٦٤] – نفسه : ١/٣٢٣ ، وشرح الأشموني :٢/١٤٢ .

أن يفسر هذا كله حسب السماع من العرب، ولتكن القاعدة هنا ما تكلمت به العرب، والتماس تخريجه الإعرابي بعد هذا لن يعجز النحاة!

٣- وقد دخل الخلاف في العامل إلى كتب إعراب القرآن الكريم ، وتعددت بذلك الآراء والأوجُه ، لأن النحاة ما تركوا لفظاً إلا حددوا أسباب حركته ، فإذا أعضلهم لفظ جاء على غير القياس ، عددوا له الأوجُه لأنه لا بد لـه من عامل يعمل فيه في كل حالاته .

ونورد هنا مسألة مشهورة بين النحاة في قوله تعالى ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ** ﴾ (المائدة : ٦٩) .

فالقياس النحوي يوجب نصب " الصابئين " ولكن القراءة وردت بالرفع ، والرفع لا بد له من عامل مقدر ، إذ العامل الظاهر "إن" ناصب لا رافع ، ومن هنا تعددت الأوجُه في إعراب " الصابئون" على النحو الآتي :

١ – رأى سيبويه أن النية بالصابئين التأخير بعد خبر إن ، وتقديره " ولا هم يحزنون " والصابئون كذلك ، فهو مبتدأ والخبر محذوف ، كقوله :

فإني وقيارٌ بها لغريبُ

٢- أن يكون معطوفاً على موضع إن ، كقولك : إن زيداً وعمرو قائمان ، وخطّأ العكبري هذا الوجه ؛ لأن خبر إن لم يتم .

٣- أن يكون معطوفاً على الفاعل في "هادوا" وهو خطأ لأن ذلك يوجب كونهم فرقة من اليهود وهو خطأ .

٤- أن يكون خبر الصابئين محذوفاً من غير أن ينوى به التأخير .

٥- أن تكون إن بمعنى " نعم" وما بعدها في موضع رفع وما عطف عليه كذلك .

٦- أن يكون الصابئون في موضع نصب ، ولكنه جاء على لغة بني الحارث بن كعب .

٧- أن تكون النون حرف إعراب ، حيث تظهر عليها " الفتحة " [٤٦٥].

والواقع اللغوي يرفض هذه الأوجُه جميعاً ، فهي مبنية على فروض وهمية لا أساس لها ، وإنما دفع النحاةَ إلى افتراضها فكرةُ " العامل" حيث يجب أن تعمل "إن" النصب ، والأفضل السكوت عن هذا الشاهد مع عدم القياس عليه حتى نكتفي كثرة التأويلات البعيدة عن الواقع اللغوي ، فالصابئون داخلون تحت حكم "إن" وما عطف عليها ، موصوفون بالخبر "فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون " ولا فرق بينهم وبين غيرهم ممن عطف على اسم إن في الآية ، وهذا الفهم للمعنى يستتبعه التوقف عن أي إعراب يناقض هذا الفهم ، والله أعلم .

ونكتفي بهذه الشواهد للخلاف في العامل ، وننتقل إلى الخلاف في فهم معنى اللفظ المراد إعرابه وأثر ذلك على الإعراب .

**ثالثاً : الخلاف في فهم المعنى :**

سنذكر ها هنا أمثلة على الخلاف في الإعراب بسبب فهم المعنى على وجه خاص ، ومن ذلك :

١- قال العكبري في قوله تعالى ﴿ **وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً** ﴾ (النساء:٤) قال: نحلة مصدر ، لأن معنى آتوهن : أنحلوهن ، وقيل هو مصدر في موضع الحال ، فعلى هذا يجوز أن يكون حالاً من الفاعلين ، أي : ناحلين وأن يكون من الصدقات ، وأن يكون من النساء ، أي : منحولات [٤٦٦].

فقد تعدد الإعراب هنا لتعدد إمكانات المعنى المفهوم ، فقد يكون مفعولاً مطلقاً كما قال ، وهو في الحقيقة نائب عنه " مرادفه " وذلك إذا فهم من السياق توكيد "الإيتاء" وإذا فهم من السياق كون الرجال ناحلين كانت حالاً وكون النساء منحولات تكون حالاً كذلك من النساء ، أما إذا فهم كون النحلة من

[٤٦٥] - انظر : إملاء ما منّ به الرحمن :٢٢٨ –٢٢٩ .
[٤٦٦] -إملاء ما منّ به الرحمن :١٧٣ .

الصدقات (المهور) فهي حال منها ، وبذلك نرى تعدد المعنى وتعدد الإعراب معه .

٢- قال السيوطي :" وقالوا في توجيه نصب كلالة من قوله تعالى ﴿ **وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً** ﴾(النساء:١٢) إنه يتوقف على المراد بها ، فإن كانت اسماً للميت فهو حال ، ويورث خبر كان أو صفة ، وكان تامة أو ناقصة ، وكلالة خبر أو للورثة فهو على تقدير مضاف ، أي : ذا كلالة ، وهو أيضاً حال أو خبر كما تقدم ، أو للقرابة فهو مفعول لأجله " [٤٦٧] فقد تراوح اللفظ بين الحالية - على تعدد صاحب الحال - وبين أن يكون مفعولاً لأجله وذلك لاحتمال اللفظ أكثر من معنى .

٣- وفي قوله تعالى ﴿ **إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً** ﴾(آل عمران :٢٨) يتعدد الإعراب في كلمة"تقاةً" حسب المعنى المفهوم منها ، قال العكبري :" وانتصابها على الحال [٤٦٨] لأنها عنده جمع كنحاة ، وقال الزمخشري : وينتصب تقاة على المصدر [٤٦٩] وهذا الخلاف مرده إلى المعنى المفهوم من اللفظ ، هل هو جمع فتكون حالاً ، أو مصدر فتكون مفعولاً مطلقاً ؟ والراجح هنا أن تكون مصدراً ، وقد ذكر السيوطي لها وجهاً آخر هو أن تكون مفعولاً به ، أي : أمراً يجب اتقاؤه ، فيقع عليه فعل الفاعل" [٤٧٠].

**رابعاً : طريقة التأليف في النحو :**

من الأسباب التي أدت إلى كثرة الآراء وتشعبها طريقة التأليف في النحو العربي ، إذ بدأ النحو غضاً طرياً ، يستقرئ الكلام ثم يضع القاعدة ، ولكنه ما لبث أن استوى على يد الخليل وسيبويه علماً كاملاً راسخاً ، وبدأ سيبويه في كتابه ينثر بذور التعدد الإعرابي ، كما ذكرت في مواضع من هذه الدراسة ، اعتماداً على

---

[٤٦٧] -الإتقان : ٢٣٥/١ .
[٤٦٨] - إملاء : ١٣٧ .
[٤٦٩] -الكشاف :٣٥١/١ .
[٤٧٠] -الإتقان :٢٣٥/١ .

الروايات أو على ما تجيزه الصنعة الإعرابية ... وفتح ذلك كله الباب واسعاً لمن جاءوا بعده من النحاة ليزيدوا عليه ويستدركوا ما فاته ، حتى تضخمت كتب النحو وحشيت بالآراء الكثيرة التي قد تصل حد التناقض أحياناً .

وعمل كبير ككتاب سيبويه كان يحتاج من بعده إلى ترتيب وتهذيب وتوضيح لبعض مشكلاته الغامضة ... ولكن ذلك لم يحدث ، بل توالت الشروح على الكتاب ، وكلها يزيد ويفرّع ويستدرك وربما يخطئ .. حتى كثرت شروح الكتاب ، وبقى كما هو حتى اليوم يحتاج إلى ما احتاج إليه أولاً من الترتيب والتوضيح ، إذ تتفرق فيه المسائل ويختلط الدرس النحوي بالصرفي والصوتي ، وبخاصة في الأجزاء الأخيرة منه ..

ومما يدل على اهتمام النحاة بالكتاب ما أحصاه الأستاذ عبد السلام هارون من شروحه ، فقد أحصى مَنْ شرحوه فوجدهم ثلاثة وعشرين نحوياً، أما من شرحوا مشكلاته ونكته وأبنيته فكانوا أحد عشر، ومن شرحوا شواهده خمسة عشر ، ومن اختصروه أو اختصروا شروحه ثلاثة، ومن ألّفوا في الاعتراض عليه أربعة [٤٧١].

وبعد أن استقرت المادة النحوية من جهة التقعيد ، تبارى النحاة في عرض هذه المادة كل بطريقته ، فجاء أكثر أعمال المتأخرين شروحاً على أعمال المتقدمين ، أو مختصرات أو منظومات نحوية جافة ، تحتاج أبياتها إلى شرح منثور ، إذ إن الناظم يهمل عادة تفاصيل دقيقة لحاجته إلى إقامة الوزن والقافية .. فيأتي دور الشرح ، وكان بعض النحاة يختصر الكتاب فيأتي غيره فيشرح المختصر ، وهو في الشرح يزيد ويفرّع .. وبعضهم كان يضع الكتاب مختصر العبارة موجزاً إلى حد الإلغاز ، حتى يعوز الطلاب إلى شرحه ثم يبسط الشرح بعد ذلك ، ومن الأمثلة على ذلك همع السيوطي على جمعه .

---

[٤٧١] – انظر : مقدمة تحقيق الكتاب :١/٣٧-٤٣ .

وهكذا يدور النحاة بالنحو ومتعلميه ودارسيه في حلقة لا قرار لها تتعدد فيها الآراء وتتشعب ، وربما يُطمس البيان وسط هذا كله ، لقد" كانت هذه المؤلفات جميعاً – متناً وشرحاً وحاشية وتقريراً – سلاحاً ذا حدين ، فهي إنماء للحركة النحوية ، وتوسيع لدائرة البحث العلمي المنظم ، ومثار مناقشة بين المشتغلين بالنحو ، وإثراء للغة والنحو جميعاً ، ولكنها في الوقت نفسه خلقت نوعاً من الاضطراب الشديد لدى الدارس ، وخلطاً في الآراء النحوية ، من شأنهما أن يجعلاه يضل الطريق إلى الرأي الصحيح والنهج القويم ، يضاف إلى ذلك تشتيت ذهنه بين ما قيل في المتن وما قيل في الشرح ، ثم بين ما قيل في حاشية وما قيل في التقرير ، وربما كان الرأي في هؤلاء جميعاً غير خالص لوجه الله ... "[٤٧٢].

وكتب النحو تعج بأمثلة لما نقول هنا ، ولن نضيف جديداً إذ نكثر من تلك الأمثلة ، ولذا سنختار بعضاً منها للتوضيح فحسب :

١– قال الزمخشري في المفصّل :" ويقولون في الاستفهام خاصة : متى تقول زيداً منطلقاً ؟ و: أتقول عمراً ذاهباً ؟ ثم جاء بشواهد على إعمال قال عمل ظن ، منها قول عمر بن أبي ربيعة :

أما الرحيلُ فدونَ بعد غدٍ      فمتى تقول الدارَ تجمعنا "[٤٧٣]

فهذا كلام واضح لا يحتاج إلى شرح فيما أرى ، ولكن لنقرأ شرح ابن يعيش عليه ، قال :" وقد يجرون القول مجرى الظن فيعملونه عمله ، فإذا دخل على المبتدأ والخبر نصبهما ، لأن القول يدخل على جملة مفيدة فيتصورها القلب ويترجح عنده ، وذلك هو الظن والاعتقاد ، والعبارة عنه باللسان هو القول ، فأجروا العبارة على حسب المعبر عنه ، ألا ترى أنه يقال: هذا قول فلان ومذهب فلان ، وما تقول في مسألة كذا ؟ ومعناه : ما ظنك ، وما اعتقادك ، فمنهم من يعمله عمل الظن مطلقاً نحو : قال زيد عمراً منطلقاً ... من غير اشتراط شيء ،كما

---

[٤٧٢] – ظاهرة الإعراب :١٤٧ .

[٤٧٣] –شرح المفصل :٧٨/٧ .

أن الظن كذلك ، وهي لغة بني سليم ، ومنهم من يشترط أن يكون معه استفهام وأن يكون القول فعلاً للمخاطب ، وأن لا يفصل بين أداة الاستفهام والفعل بغير الظرف ... إلخ ، ويستمر في تلك التفاصيل لما يجوز وما لا يجوز حتى يجاوز صفحة ونصفاً !!

ثم نجد في هوامش المفصّل ما هو أكثر غرابة ، قال صاحب التصريح : أنشده سيبويه – يعني البيت – بنصب الدار على أنه مفعول أول وتجمعنا مفعول ثان، قال أبو حيان : وفيه رد على من اشترط الحال ؛ لأنه لم يستفهمه عن ظنه في الحال أن الدار تجمعه وأحبابه ، بل استفهمه عن وقوع ظنه لأن ظنه في الحال ١.هـ . وهذا مبني على أن متى ظرف لتقول ، قال ابن هشام : والحق أن متى ظرف لتجمعنا لا لتقول ١.هـ . وفيه نظر ؛ لأن تقول على هذا غير مستفهم عنه فلا يكون عاملاً لعدم اعتماده على استفهام إلا على قول من لا يشترط عليه ، وقال الدماميني في شرح التسهيل : ولقائل أن يقول : لا نسلم تعلق متى بتقول ، بل هي متعلقة بقوله تجمعنا ، فالمستبعد هو الجمع ، والظن حال ، وليس المراد متى تظن في المستقبل أن الدار تجمعنا ، فإن قيل : المسئول عنه هو ما يلي أداة الاستفهام ، فالجواب أن ذلك في الهمزة وهل على ما فيه " [٤٧٤].

وهذا السيل المنهمر من التحليل والتنويع والجدل كان ابتداؤه كلمات قلائل قالها سيبويه عن الموضوع وذكر الشاهد السابق وآخر معه ، ثم ذكر أن بني سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت ، ومع ذلك فقد أجاز في الشواهد المروية بالنصب الرفع على الحكاية !![٤٧٥].

فهذه ظاهرة لهجية – إن صحت نسبتها إلى بني سليم – أحدثت خلطاً واضطراباً لدى النحاة في إجراء قال مجرى ظن ، وأما الشاهد من شعر بن أبي ربيعة فإن في النفس منه شيئاً بل أشياء ، إن عمرَ مكيّ قرشيّ ولا حاجة به إلى

---

[٤٧٤] – انظر : شرح المفصل :٧/٧٩–٨٠ وهامش ٨٠ .
[٤٧٥] –انظر : الكتاب :١/١٢٣ –١٢٤ .

التحدث بلسان بني سليم ، ثم إن رفع " الدار" ونصبها لا يؤثر في الوزن مما يجعل صنعة النحاة هينة حين يريدون استبدال حركة بأخرى .

٢- وقال السيوطي في جمع الجوامع :" لن بسيطة ، وقال الخليل : من لا إن ، والفراء لا النافية أبدلت نوناً ، وإنما تنصب مستقبلاً وتفيد نفيه ، وكذا التأكيد لا التأبيد على المختار ، وقال بعض البيانيين لنفي ما قرُب ، والمختار - وفاقاً لابن عصفور - ترد للدعاء ويقدم معمول معمولها خلافاً للأخفش الصغير ، ولا يفصل اختياراً وجوزه الكسائي بقسم ومعمول والفراء بشرط وأظن وتهمل وحكى اللحياني الجزم بها " [٤٧٦].

فهذا الكلام الموجز الملغز يحتاج إلى شرح وتفصيل ، ومن ثم يأخذ السيوطي نفسه في شرحه وبسط ذيوله في قريب من صفحة من الهمع ، مع أن المسألة كلها لا تعدو - إن أريد التيسير - سطوراً قلائل يشرح فيها استعمال " لن" في اللغة بشواهد من القرآن الكريم وفصيح كلام العرب ، أما تركيبها من " لا إن" أو لا النافية المبدلة ألفها نوناً ، أو الجزم بها ... إلخ ، فكل ذلك محض ظنّ لا غناء فيه ولا دليل عليه ، ولا حاجة للنحو به من قريب أو بعيد ! وهذا الكلام نفسه نجده - تقريباً - في كتب النحو الأخرى مع زيادات هنا وهناك تورد رأياً أو تشعّب غيره ! [٤٧٧].

٣- والمثال الأخير هنا من الهمع أيضاً ، وهو دليل على تعسف النحاة وتكلفهم واضطرابهم ، قال صدد حديثه عن إعراب الأسماء الستة :" وهل بها - أي الواو - أو بمقدرة أو بما قبلها والحروف إشباع أو منقولة أو لا، أو بهما أو بالانقلاب نصباً وجراً والبقاء رفعاً ، أو فو وذو بمقدرة ، والباقي بها أو عكسه ، أو الحروف دلائل ، أو الرفع بالنقل والنصب بالبدل والجر بهما ؟ أقوال أشهرها الأول ، وأصحها الثاني !![٤٧٨] .

---

[٤٧٦] -همع الهوامع " المتن" :٣/٢ .
[٤٧٧] -انظر في المسألة السابقة ذاتها : شرح الكافية :٢٣٥/٢ . حيث ذكر الكلام نفسه تقريباً .
[٤٧٨] - همع الهوامع :٣٨/١ .

فهذه أقوال تقرب من العشرة في إعراب الأسماء الستة ، ألغزها السيوطي في كلامه الجاف إلغازاً ، ثم ذهب يفسرها باسطاً الخلاف والأقوال والردود في قريب من الصفحة ، وهو بسط يصيب متعلم النحو أو الراغب فيه بالدهشة والحيرة من هذا الخلط الذي يصل حد الأوهام ، ولا عجب أن صار النحو معروفاً بصعوبته ، فالنحاة هم السبب بما فعلوا في صناعتهم التي بدأت سهلة ميسورة وانتهت عجفاء صعبة القياد !

وما الضرر الذي يصيب النحو من إلغاء هذا الكلام كله وإبقاء المطرد من كلام العرب الذي جاء به القرآن والحديث ؟ وما الضرر في إعراب الأسماء الستة كما نعربها نحن اليوم ؟ ألأجل شاهد نعق به العجاج هنا أو هناك أو ابنه من بعده توضع له قاعدة خاصة ، ويثور الشقاق والخلاف ؟ وهل إذا قال رؤبة على سبيل المثال:

بأبِهِ اقتدى عَدِيٌّ في الكرم ومن يشابهْ أَبَهُ فما ظلم [٤٧٩]

يكون من وراء ذلك قاعدة تذكر في الكلام ، ثم يذكر شذوذها ؟ ولماذا لا يهمل الشاهد أو يوضع في سياق لهجي بعيداً عن القواعد العامة ؟

**خامساً : ظاهرة الوقف :**

عرضت من قبل لظاهرة الوقف وعلاقتها بوجوه الإعراب ، ونضيف هنا أن هذه الظاهرة كانت سبباً من أسباب التعدد الإعرابي ، وإدخالها هنا في باب " الصنعة الإعرابية " إنما هو من أجل أنها من صنع المتكلم ، أو إن شئنا الدقة من صنع النحوي المعرب للكلام ، فهو الذي يقرر الوقف على لفظ ما ثم يعرب الكلام على ذلك الوقف والمعنى الناتج عنه ، وسنكتفي هنا بشاهد واحد أورده اثنان من أساتذة اللغة دليلاً على تعدد وجوه الإعراب من أجل الوقف ، وسنمثل بالنقطة لعلامة الوقف .

[٤٧٩] -انظر : شرح ابن عقيل : ١/٥٠ .

والشاهد المذكور هو قوله تعالى ﴿ **ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ** ﴾(البقرة:٢)
ووجوه الإعراب الممكنة فيه على النحو الآتي .

١ – ذلك الكتاب . لا ريب . فيه هدى للمتقين .

٢ – ذلك الكتاب . لا ريب فيه . هدى للمتقين .

٣ – ذلك الكتاب لا ريب فيه . هدى للمتقين .

٤ – ذلك الكتاب . لا ريب فيه هدى للمتقين .

٥ – ذلك الكتاب لا ريب . فيه هدى للمتقين .

فمع كل وقف "نقطة" يكمن وجه إعرابي ، ففي "١" على سبيل المثال تعرب جملة لا ريب " مستأنفة لا محل لها من الإعراب مؤكدة لجملة " ذلك الكتاب " وجملة " فيه هدى للمتقين " جملة ثالثة ، وفي "٢" تعرب جملة " لا ريب فيه " إما مستأنفة للتوكيد وإما في محل رفع خبر ثان لاسم الإشارة ذلك ولفظ " هدى" في الأولى مبتدأ مؤخر والخبر " فيه" وفي الثانية يحتمل أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هو ، أو مفعولاً لأجله ... إلخ [٤٨٠].

**٢ – أسباب تتراوح بين الصنعة والاستعمال العربي :**

ورد في الاستعمال العربي الفصيح بعض الصور المخالفة للمطرد من اللغة ، وليس معنى المخالفة هنا الشذوذ والضعف ، وإنما قلة الشواهد المروية بهذا الاستعمال ، وعدم اطراد القاعدة التي بني عليها ، مما يجعله كالشاذ الذي لا ينبغي القياس عليه لكي تستقيم اللغة ويتيسر استعمالها والتعامل بها ، ومن ثم فقد كان على النحاة أن يجمعوا ذلك في مبحث خاص به قائم برأسه ، ويُدرس بصفة خاصة لا تبيح القياس عليه، لئلا يلتبس بغيره مما تطرد قواعده وشواهده .

وما يخص دراستنا من ذلك هو أن هذا الاستعمال مروي عن قلة من العرب الفصحاء ، ومن ثم أخذه النحاة وقعدوا له وأباحوا القياس عليه مع قلة شواهده كما قلنا ، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر :

---

[٤٨٠] – انظر : دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني :٢٨-٢٩ ، وأسس الإعراب ومشكلاته :٩٧-٩٨ .

١- الحمل على الموضع .
٢- العطف على التوهم .
٣- الحمل على الجوار .
٤- الحمل على سعة الكلام .
٥- إلغاء العمل .

وفيما يأتي بعض تفصيل لذلك :

**١- الحمل على الموضع :**

جاءت بعض الشواهد عن العرب تجيز العطف بحركة مغايرة على اسم سابق أي الحمل على موضعه من الإعراب لا على حركته الظاهرة التي قد تتغير بفعل عوامل طارئة على اللفظ ، وتلقف النحاة هذه الشواهد النادرة ليبنوا عليها قواعد تبيح هذا الاستعمال ، دونما حاجة من المعنى إلى ذلك ، وعنوان هذا الباب عند سيبويه "باب ما يُجرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله ، وذلك قولك : " ليس زيد بجبان ولا بخيلاً "[٤٨١] ففي هذا المثال نجد أن لفظ " بخيلاً " كان وجهه الجر ، ولكنه عطف على محل "جبان" الذي تأثر بالحرف الجار الزائد في خبر ليس ، وأنشأ ذلك وجهين إعرابيين ممكنين في لفظ " بخيل" وهما الجر والنصب .

وقد أحس سيبويه بأن هذا المثال يحسن فيه الجر ، بل يجب فقال :" والوجه الجر ، لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين " [٤٨٢].

وذكر كذلك بضعة شواهد من الشعر يستدل بها على هذا الإعراب ، ونحن نقول بجوازه كذلك ، ولكن لا تبنى عليه قاعدة تبيح ذلك التعدد دونما حاجة من المعنى إليه ، فالجواز هنا مقصور على السماع عن العرب ولا يقاس عليه ، ومما ذكره قول عطية الأسدي :

معاويَ إننا بشر فأَسْجحْ        فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا

[٤٨١] - الكتاب : ١/٦٦ .
[٤٨٢] - نفسه : ١/٦٧ .

حيث نصب الشاعر "الحديدا " حملاً على موضع " الجبال " ولكن سيبويه يرى أن الوجه في ذلك كله هو الجر [٤٨٣] وقد مر بنا قبل أن القصيدة التي فيها البيت مجرورة الروي ! فالأمر إذن لا يعدو بعض الشواهد النادرة التي وجدت نفسها فجأة في ميدان الاستشهاد النحوي ومن ثم التقعيد ، وإن خالفت الكثرة الكاثرة من الشواهد المطردة .

وقد وضع النحاة شروطاً للعطف على المحل ، ذكرها ابن هشام ، هي :

١ - إمكان ظهوره في الفصيح ، ألا ترى أنه يجوز في " ليس زيد بقائم ، وما جاءني من امرأة " أن تسقط الباء فتنصب ، ومِنْ فترفع ؟

٢ - أن يكون الموضع بحق الأصالة ، فلا يجوز "هذا ضارب زيداً وأخيه" لأن الوصف المستوفي لشروط العمل الأصلُ إعمالُه لا إضافته لالتحاقه بالفعل.

٣- وجود المحرز ، أي الطالب لذلك المحل [٤٨٤].

ومهما يكن من أمر ، فإن دخول هذا المبحث إلى ميدان النحو قد سبب تعدداً في أوجه الإعراب كما رأينا .

**٢ - العطف على التوهم :**

وهذا أيضاً نوع من العطف يبيح التعدد الإعرابي ، نحو قولهم " ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ " بخفض " قاعد " على توهم دخول الباء في الخبر المنصوب ، وشرط جواز صحته دخول ذلك العامل المتوهم ، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك ، كقول زهير :

بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً [٤٨٥]

وهذا البيت لا يكاد يخلو منه كتاب نحو ، وكان الأولى به أن لا يدخل كتب النحو وشواهده ، لأنه شغل النحاة واضطرهم إلى تجويز هذا النوع من العطف

---

[٤٨٣] - نفسه :١/٦٧- ٦٨، معاوي : ترخيم معاوية بن أبي سفيان ، و أسجح : ارفقْ وسهّلْ .
[٤٨٤] - مغني اللبيب :٢/٥٤٥-٥٤٦ .
[٤٨٥] - السابق :٢/٥٤٩ .

على ندرة شواهده ، وإمكان استقامة الكلام على نسق واحد لا اضطرب فيه ، وذلك بعطف "سابق" على "مدرك" بالنصب ، فلا ينكسر الوزن .. وهذا كله إذا صحت الرواية بالجر !

وقد أجاز السيوطي العمل بهذا النوع من الإعراب ، قال : ويجوز العطف على التوهم نحو " ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ " بالجر ... وشرطه صحة دخول العامل المتوهم " ثم ذكر شواهد ابن هشام السابقة [486].

فهذا النوع فيه العطف على المحل المتوهَّم لا على اللفظ ، وقد جعل النحاة من هذا النوع قوله تعالى ﴿ **وَأَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ** ﴾(المنافقون:١٠) قال ابن هشام: وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في أخيه المجزوم ، ووقع أيضاً في المرفوع اسماً ، وفي المنصوب اسما وفعلاً، وفي المركبات ، فأما في المجزوم فقال به الخليل وسيبويه في قراءة غير أبي عمرو (لولا أخرتني .. الآية ) فإن معنى لولا أخرتني فأصدق، ومعنى إن أخرتني أصدق واحد ، وقال السيرافي والفارسي هو عطف على محل فأصدق" [487].

وقد وردت القراءة في " أكن " بالجزم والنصب والرفع ، قال الزمخشري : وقرئ : وأكن عطفاً على محل " فأصدق " كأنه قيل : إن أخرتني أصدق وأكن ، ومن قرأ وأكون بالنصب فعلى اللفظ ، وقرأ عبيد بن عمير : وأكونُ على " وأنا أكون" عدةً منه بالصلاح [488] أما ابن الجزري فقد ذكر الجزم لتسعة من العشرة ، والنصب لأبي عمرو وحده [489].

ولا يستطيع أحد رد الشاهد القرآني ، ولكن الواجب – فيما أحسب – أن تضبط له قاعدة تخصه ؛ لأنه يكاد يكون الشاهد القرآني الوحيد لهذا النوع من

---

[486] – همع الهوامع :١٤١/٢ .
[487] – مغني اللبيب :٥٤٩/٢ .
[488] – الكشاف :٥٤٤/٤ .
[489] – انظر : النشر :٣٨٨/٢ .

الإعراب ، والشاهد يجوز القياس عليه بضوابط نوضحها ها هنا ، وأولها أن يحتاج المعنى إلى هذا التغاير الإعرابي ، كما هو الحال في الآية ، إذ إن السياق ينبه الإنسان إلى حقيقة هو متغافل عنها ، وهي الإنفاق في سبيل الله قبل مجيء الموت وحين يجيء الموت – ولا رادَّ له من دون الله – يُظهر الممسكُ الأمانيَّ الكاذبةَ فيتمنى على ربه أن يؤخره إلى أجل قريب ليصدق وليكون من الصالحين !

ولعل هذا التغاير الإعرابي – والله أعلم – مقصود لذاته لشدّ انتباه العربي الذي كانت مثل هذه النكات الإعرابية والبلاغية تشده وتثير ذهنه ، وتوقظ فيه ملكة التدبر ، وهنا نسأل أنفسنا: من ذا يملك من صناعة البيان والتصرف فيها ما يتيح له النسج على نمط يقرب من هذا ؟ إن للآية خصوصيتها الدلالية والإعرابية .

وقد عاب الأستاذ عباس حسن صنيع النحويين في العطف على التوهم ، لأنه يقود إلى مفاسد واضطرابات في اللغة ، قال :" يتردد في مواطن مختلفة من كتب النحو ما يسمى " العطف على التوهم " وهو نوع يجب الفرار من محاكاته قدر الاستطاعة ... إلى أن قال : ومن العجيب أن يتوهم ويتخيل ما لا وجود له ، وتبنى عليه آثار ، وهذا أمر يجب الفرار منه لما فيه من البعد المعيب ، والعدول عن الطريقة المستقيمة الواضحة إلى أخرى ملتوية لا خير فيها ، بل فيها الضرر ، فإن قهرتنا بعض الأساليب القديمة على الالتجاء إليه وجب أن نقتصر عليه في الوارد ، ونحصر أمره في المسموع من تلك الأساليب دون أن نتوسع فيها بالمحاكاة والقياس " [٤٩٠].

**٣- الحمل على الجوار :**

وهذا نوع آخر من الإعراب يظهر فيه تعسف النحاة واضطرابهم ، فقد أجازوا إلغاء الحركة الإعرابية لاسم ما ، وإعطاءه حركة الاسم الذي قبله مباشرة ، وإن اختلفت مع حركته ، حملاً على مجاورة الثاني للأول ، وهو أمر

[٤٩٠] – النحو الوافي :٦٠٩/١ –٦١٠ ط ١٠ دار المعارف .

يؤدي – إن فتح له الباب – إلى فساد عظيم في اللغة وتراكيبها وإلى ترك الدقة المنتظمة للنحو من جهة العوامل النحوية الضابطة .

وسيبويه – في ظني – هو الذي فتح هذا الباب الذي لم يغلق بعد في وجه هذا النوع من الإعراب ، قال :" وقد حَمَلَهم قُربُ الجِوارِ على أنْ جرُّوا : هذا جُحْرُ ضبٍ خربٍ ، ونحوَه ، فكيف ما يصِحُّ معناه "[491].

وقد صارت هذه الجملة الفريدة شاهداً لا يخلو منه كتاب نحو ، ولولا أن سيبويه أحياها في كتابه ما ظننت أن ترى النور ، وقد عاد سيبويه فكررها في كتابه محاولاً تخريج هذا الخطأ الصريح في قواعد العربية ، فقال :" ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام" هذا جحر ضب خرب " فالوجه الرفع ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم ، وهو القياس ، لأن الخرب نعت الجحر والجحر رفع ، ولكن بعض العرب يجره ، وليس بنعت للضب ، ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب فجروه لأنه نكرة كالضب ، ولأنه موضع يقع فيه نعت الضب ، لأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد[492] .

والعجب كذلك من صنيع ابن جني الذي يرى أن أصل الكلام " هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ جحرُه " فيجري خرب وصفاً على ضب ، وإن كان في الحقيقة للجحر ، كما تقول : مررت برجل قائم أبوه ... فلما كان أصله كذلك حذف المضاف [493] .

وهذا كلام لا يجاري واقع اللغة ، فإن حذف " أبوه" في المثال الذي ضربه يغير معنى الجملة كما هو معلوم ، وكذا الشاهد المذكور ، ومما يثير الشك في النفس تجاه هذا الشاهد أن العرب عادة ما تقف على نهاية الكلام بالسكون مما يقتضي تسكين" خرب " فكيف سمع النحاة فيه الجر؟ أم أنهم أظهروا الجر في هذا الشاهد وحده ؟

---

[491] – الكتاب : ٦٧/١ .
[492] – نفسه : ٤٣٦/١ .
[493] – الخصائص : ١٩٣/١ .

ولهذا عدّ الأستاذ عباس حسن الجر على التوهم والجر بالمجاورة من أوهام النحويين الكثيرة [494] وكذلك عدَّ السيوطي قولهم في ﴿ **وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ** ﴾(المائدة:٦) إنها مجرورة على الجوار ، عدّه خطأ ، قال : " لأن الجر على الجوار في نفسه ضعيف شاذ لم يرد منه إلا أحرف يسيرة ، والصواب أنه معطوف على ﴿ **بِرُءُوسِكُمْ** ﴾ على أن المراد به مسح الخفّ [495] .

وأيّاً ما كان الأمر فإن صنيع النحاة هذا قد عدد إمكانات الإعراب في الشاهد الذي ذكره سيبويه ، وهو في الحقيقة خطأ صريح.

**٤- الحمل على سعة الكلام :**

وهذا من مصطلحات سيبويه ، وقد توسع فيه كثيراً ، وعنوانه "هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى ، لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار " فمن ذلك أن تقول على قول السائل : كم صيد عليه ؟ وكم ظرف لما ذكرت لك من الاتساع والإيجاز ، فتقول : صيد عليه يومان ، وإنما المعنى : صيد عليه الوحش في يومين ، لكنه اتسع واختصر "[496].

فالجواب " صيد عليه يومان " كان حق " يومان " فيه أن ينصب على الظرفية ولكنه رفعه - كما يقول - على سعة الكلام وإيجازه ، ولا ندري إن كان هذا يطرد في كل موضع مشابه، فتتعدد بذلك وجوه الإعراب دونما فائدة أم أن الأمر يقتصر على هذه الأمثلة التي ذكرها سيبويه .

ومن ذلك عنده أيضاً :

١- كم وُلدَ له ؟ والجواب : ستون عاماً.

٢- كم سيرَ عليه ؟ والجواب : يومُ الجمعة ، ويومان [497].

---

[494] - اللغة والنحو بين القديم والحديث :١٨٤ .
[495] - الإتقان :٢٣٦/١ ، والشاهد من الآية "٦"في المائدة ، وهو على قراءة الجر .
[496] - الكتاب :٢١١/١ .
[497] - نفسه : ٢١١/١ .

ولكنه يعقد باباً آخر بعد السابق ينقض فيه كلامه ، قال :" هذا باب وقوع الأسماء ظروفاً وتصحيح اللفظ على المعنى " قال : فمن ذلك قولك : متى يسار عليه ؟ وهو يجعله ظرفاً ، فيقول : اليومَ أو غداً " [498] وبعد أن ذكر النصب في الأمثلة السابقة عاد فقال :" والرفع في جميع هذا عربيٌّ كثيرٌ في جميع لغات العرب على ما ذكرت لك من سعة الكلام والإيجاز ، ومما يرفع كذلك على سعة الكلام قولهم :" مُطر قومك الليلَ والنهارَ " قال: وإن شئت رفعت على سعة الكلام ، كما قال : صيد عليه الليلُ والنهارُ ".

ونختم هنا بما ذكره سيبويه في باب : ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار" قال: وذلك قولك : متى سير عليه ؟ فيقول : مقدمَ الحاج وخفوقَ النجم .. ثم عاد فقال: وإن رفعته أجمع كان عربياً كثيراً " [499].

وأياً ما كان الأمر فإن سيبويه يفتح أبواب التعدد الإعرابي ها هنا دونما فائدة تعود على المعنى من ذلك التعدد ، إذ المعنى – فيما أحسب – في الرفع والنصب سواء .

**٥– إلغاء العمل :**

ومن الأسباب التي يتعدد من أجلها الإعراب إلغاء العمل النحوي ، حيث يمكن الإلغاء والإعمال في بعض الشواهد ، وبكلٍ وردت عدة شواهد ، ومن ثم قعّد له النحاة وأدخلوه في كتبهم ، ومن ذلك إلغاء عمل " ليت " إذا دخلت عليها ما أو إعمالها ، وقد ذكرته من قبل ، قال سيبويه : وأما ليتما زيداً منطلق فإن الإلغاء فيه حسن ، وكان رؤبة ينشد هذا البيت رفعاً وهو قول النابغة الذبياني :

قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا　　إلى حمامتنا ونصـــــــفه فقد [500]

ولكن النحاة يذكرون فيها كذلك الإعمال مع ما ، فيجوز في الحمام النصب .

[498] – نفسه : ٢١٦/١ .
[499] – نفسه : ٢٢٢/١–٢٢٣ .
[500] – نفسه : ١٣٧/٢ .

وقد يُلغى عمل كان كذلك ، قال سيبويه : قال الخليل :" إن من أفضلهم كان زيداً على إلغاء كان ، وشبهه بقول الفرزدق :

فَكيف إذَا رَأَيْتَ دِيارَ قَوْمٍ     وجِيْرَانٍ لَنا كانُوا كِرامِ [501]

فزيداً هنا منصوب لوقوعه اسماً لإنّ مؤخراً ، ويجوز فيه الرفع على إعمال كان وكذلك لفظ " كرام " يجوز فيه النصب على إعمال كان فيكون خبرها وهو في الشاهد مجرور على أنه نعت لجيران .

والإلغاء قليل في كلام العرب ، ولكن النحاة أصلوا له قواعده وأباحوا القياس عليها كما ترى ، والدليل على قلته أن كان وظن وأخواتها مما يدخله الإلغاء لم يرد إلغاء عمله في القرآن الكريم أفصح شواهد العربية .

**٣- أسباب غير مباشرة لتعدد أوجه الإعراب :**

ثمة أسباب غير مباشرة شاركت في تعقيد النحو واضطرابه ، ومن ثم أثّرتْ سلباً على مسيرته الطويلة الجادة ، وكان تعدد الأوجُه الإعرابية أحد نتائج تلك الأسباب ، ونعني بها هنا التفاخر وطلب الجاه .. وقد أدى ذلك إلى إدخال أمور في النحو ليست منه ، كالتعليلات الكثيرة لكل صغيرة وكبيرة ، وكالألغاز النحوية التي تحولت بصناعة البيان إلى صناعة الإلغاز والتعمية .

ومن ذلك :

**١- التعنت والإغراب :**

تشابهت بضاعة النحويين إلى حد كبير ، وفتح هذا التشابهُ البابَ للمنافسة ومن ثم لمحاولات التفرد والتجديد في علم زعموا أنه نضج واحترق ، وهذه المحاولات للتفرد والتجديد كانت تأتي في صورة آراء جديدة تدخل عالم النحو وتنسب إلى صاحبها .

وكان بعض النحاة يضع كتبه غامضة صعبة ليلجأَ الناسُ إليه فيشرحها ويتزيد في شرحها ، كما روى الجاحظ ، قال :" قلت لأبي الحسن الأخفش : أنت

---

[501] - نفسه : ١/١٥٣ .

أعلم الناس بالنحو ، فلمَ لا تجعلُ كتبك مفهومة كلها ؟ وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها ؟ وما بالك تقدم بعض العويص ، وتؤخر بعض المفهوم ؟ قال : أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله ، وليست هي من كتب الدين ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه قلّت حاجتُهم إليَّ فيها ، وإنما قد كسبت في هذا التدبيرَ إذْكنتُ إلى التكسب ذهبتُ " [٥٠٢].

فالرجل يصرح بأنه يقدم العويص على السهل ، ويعقّد بضاعته ليرغب إليه الناس في شرحها فتتصل له أسباب الحياة بذلك ، وقد يضطره الشرح إلى إدخال ما ليس من النحو فيه ، رغبة في إظهار البراعة والتفرد ، كما قال الخليل :" إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت وقال ابن فارس : فليتحرَّ آخذُ اللغة أهلَ الأمانة والصدق والثقة والعدالة ، فقد بلغَنا من أمر بعض مشيخة بغداد ما بلغنا " [٥٠٣].

وقد احتدم النقاش والخلاف بين أرباب الصناعة ، وحاول كل منهم تأييد رأيه ليكون له السبق والفوز ، كما يقول الأستاذ عباس حسن :" وقد استدعى التعدد والاختلاف الذي بدأ أواخر القرن الثاني أن يقيم كلٌّ حجته ويدلي ببرهانه ويدفع أدلة الآخر ، فانفتح بذلك باب بغيض من المنطق الجدلي ، والسفسطة العنيفة ، ظل مفتوحاً حتى اليوم ، فملأ النفوس حنقاً ، وأرهق العقول ، وكاد يقضي على حسن الظن بجلال النحو " [٥٠٤].

وقد يمتد التعنت إلى صنع أبيات أو شواهد لإثبات قاعدة أو نفيها ، كما قال السيوطي :" وقد وضع المولدون أشعاراً ودسوها على الأئمة ، فاحتجوا بها ظنّاً أنها للعرب ، وذُكر أن في كتاب سيبويه منها خمسين بيتاً ، وأن منها قول القائل :

أعرف منها الجيدَ والعينانا ومنخرين أشبها ظَبيانا

[٥٠٢] – الحيوان : ١/٩١-٩٢ .
[٥٠٣] – المزهر : ١/١٣٧-١٣٨ .
[٥٠٤] – اللغة والنحو : ٨٢ .

ومن الأسباب الحاملة على ذلك نصرة رأي ذهب إليه ، وتوجيه كلمة صدرت منه " [٥٠٥] .

وأغرم النحاة بالرجز وأهله ، وبخاصة العجاج وولده رؤبة ، وهما من الرجّاز المشهورين في عهد بني أمية ، وعرف العجاجُ وولده ذلك في أولئك النحاة فراحوا يخلطون غثاً بسمين ، ويخترعون ما لا أصل له ، ليطير ذكرهم عند النحاة وأهل اللغة ، حتى قال فيهما ابن جني :" وحُكي عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سُبقا إليها [٥٠٦] ولعل زجر رؤبة ليونس بن حبيب النحوي يصور لنا هذا الأمر ، فحين أكثر يونس عليه وألحّ في طلب غرائبه قال له :" حتامَ تسألُني عن هذه البواطيل وأزخرفها لك ؟ أما ترى الشيب قد بلّغ في لحيتك ؟ " [٥٠٧].

وقد سخر أبو العلاء المعري - بطريقته الخاصة - من النحاة وغرائبهم وجدلهم ، قال :" ولو عاش الدؤليّ حتى يسمع كلام الفارسي في الحجة ما فهمه فيها أحسب إلا فهم الأمة هديرَ السنداب " [٥٠٨].

فهو في هذه الكلمات القصيرة يصور ما آلت إليه صنعة النحو على أيدي المتأخرين من تزيّد وتفريع وتعليل .. وهي صناعة قد بدأت مفهومة يسيرة غضة على يد أبي الأسود ، حتى إنّ هذا لو عاش ليسمع كلام أبي عليّ الفارسي في كتابه " الحجة " وهو في التعليل للقراءات السبع ، ما فهمه - على حد قول المعري - إلا كما تفهم الأمَــةُ هدير البعير !

وأهل اللغة والنحو كانوا يغشون مجالس الخلفاء والأمراء ، ويحاول كل منهم أن تكون لـه الغلبة ، ولو على حساب قواعد النحو والمعنى معاً ، ومن ذلك ما

---

[٥٠٥] - الاقتراح :٦٠ .
[٥٠٦] - الخصائص :٢٧/٢، والاقتراح :٦٣ .
[٥٠٧] - أخبار النحويين البصريين :٢٨ .
[٥٠٨] - الفصول والغايات :١٠٩ ، والسنداب : الجمل الشديد الغليظ .

رواه ابن هشام في خلاف الأصمعي والكسائي بحضرة الرشيد ، فقد أنشد الكسائي :

أَنَّي جَزَوْا عـامِراً سُوءً بفعْلِـهم أَم كَيْفَ يَجْزُونَني السُّوآى مِنَ الْحَسَنِ ؟
أَمْ كَيْف يَنْفَعُ مَا تُعْطِي العَلُوقُ بِهِ رِئْمانُ أَنْـــفٍ إذَا مَا ضُـــنَّ بِاللَّبَنِ ؟

أنشده برفع " رئمان " فردّه عليه الأصمعي ، وقال إنه بالنصب ، فقال له الكسائي : اسكت ، ما أنت وهذا ؟ يجوز الرفع والنصب والجر ، فسكت ، ووجهه أن الرفع على الإبدال من "ما " والنصب بتعطي ، والخفض بدل من الهاء ، وصوّب ابن الشجري إنكار الأصمعي ؛ فقال : لأن رئمانها للبوّ بأنفها هو عطيتها إياه لا عطية لها غيره ، فإذا رفع لم يبق لها عطية في البيت... وإنما حق الإعراب والمعنى النصب " [٥٠٩].

فهذه المناظرة تبين لنا من جهة ما كان يقع في هذه المجالس من حب للتعالم وإظهار البراعة ، حتى إن بعضهم ليخترع ما لا أصل له ، ومن جهة أخرى تدلنا على صنيع النحاة ، حين كانوا يتصرفون في الرواية فيغيرونها عن موردها إلى الأوجُه الممكنة فيها حسب أصول صنعتهم ، فالأصمعي صاحب رواية ، وهو متمسّك بروايته التي جاءت بالنصب ، وهو الأنسب للمعنى والإعراب ، والكسائيّ أقرب إلى الخليفة ، وهو صاحب صنعة ، فأدار البيت على ما يجوز له في الصنعة ، تاركاً الروايةَ وراء ظهره !

وأتعب النحاةُ أنفسهم في كثرة التعليل لما لا علةَ له ، فلم يكتفوا – مثلاً – برفع المبتدأ أو الفاعل ... فسألوا : لم رُفع كذا ؟ وما رافعه ؟ وهذا سؤال لا علاقة له بالدرس اللغوي أو النحوي ، وكتب النحو مليئة بخلافات شكلية من هذا النوع ، لا خير فيها ولا غناء ، وأيُّ فائدة – على سبيل المثال – في الاختلاف في حركات البناء والإعراب ، أيها الأصل ؟ وقد ذكر السيوطي أنهم اختلفوا في

---

[٥٠٩] – مغني اللبيب :١ /٥٦-٥٧ . وعامر هي القبيلة المعروفة . والعلوق من الإبل: التي لا ترأم ولدها ولا تدر عليه ؛ ورئمانها: عطفها ومحبتها.

ذلك على ثلاثة أقوال : الأول والثاني على تقديم واحد من الاثنين ، والثالث على أن كلاً منهما أصل في بابه ! [510] وليس هنا إمكان رابع ، ولو كان لوجدنا قائلاً به كذلك !

وقد بنى المجاشعيّ كتابه " شرح عيون الإعراب " على السؤال والجواب ، وأكثر أسئلته هي من قبيل السؤال عن " العلل" النحوية التي لا طائل من ورائها ، ومن أسئلته في باب الابتداء والخبر وحده :

١- ما الرافع للمبتدأ ؟

٢- فلم رفع ؟

٣- بم ارتفع الخبر؟

٤- فلم ارتفع الخبر ؟ [511]

وهنا نسمع صوت المعري ساخراً ثانيةً .. قال :" كذبت النحاة أنها تعلم لم رفع الفاعل ونصب المفعول ، إنما القوم مرجّمون ، والعلم لعالم الغيوب ، خالق الأدب والأُدّاب " [512] .

وبهذا التعنت والإغراب أضاع النحاة جهوداً كبيرة كان من الممكن استثمارها في إثراء الدرس النحوي بطرق أخرى تربط النحو بصناعة البيان ، ولكنهم لم يفعلوا، ولو أن النحاة" لم يبددوا طاقاتهم المبدعة في محاولة الكشف عما يقصده أحدهم بمصطلح أو تعريف ، ومدى انطباق قواعد المنطق حدوداً أو رسوماً عليه ، ووجهوا قدراتهم الفائقة على الصياغة الفنية ، ومهاراتهم التشقيقية لتطوير ملامح العبقرية اللغوية التي لا يخطئك وميضها من بين الركام لكـــان للنحو العربي شأن أيّ شأن مع اللغة العربية تعليماً وتعلّماً " [513].

---

[510] – انظر : المطالع السعيدة :١/٩٢ .

[511] – شرح عيون الإعراب :٩٣ وما بعدها .

[512] – الفصول والغايات :١٠٨ .

[513] – د/أحمد عبد العظيم عبد الغني ، القاعدة النحوية– دراسة نقدية تحليلية: ٢٩، ط دار الثقافة ١٤١٠ هـ–١٩٩٠ م .

**٢- الألغاز النحوية :**

امتدت الآفات التي طالت النحو إلى الإعراب لتجعل منه أحاجيّ وألغازاً في صورة أسئلة ملغزة تكدّ الذهن ، وتعقّد الصنعة في وجه شداتها ، كما يقول الدكتور أحمد سليمان ياقوت :" بل وصل الحد في هذه الآفات إلى أنهم اتخذوا من ظاهرة الإعراب مسرحاً للألغاز والأحاجيّ " [٥١٤].

ومن الألغاز التي ذكرها ابن هشام :

إنّ هندُ المليحةُ الحسناءَ وَأْيَ من أضمرتْ لخلٍّ وفاءً

فإنه يقال : كيف رفع اسم إن وصفته الأولى ؟ والجواب : أن الهمزة فعل أمر - يعني من وأى مثل وفى - والنون للتوكيد ، والأصل : إينَّ بهمزة مكسورة وياء ساكنة للمخاطبة ونون مشددة للتوكيد ، ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع النون المدغمة ... والحسناء إما نعت لها على الموضع ... وإما بتقدير أمدح، وإما نعت لمفعول به محذوف، أي: عِدى يا هند الخلة الحسناء " [٥١٥].

فهذا البيت قد صنع صنعاً لقصد الإلغاز والتعمية ، فلا جمال فيه تركيباً ولا معنى ، واحتاج إلى كل هذا الكد والعناء لتخريج الإلغاز فيه ، وأصبح النحو - وهو القانون المنظم للكلام - مجالاً لطمس البيان وإذهاب روعته !

ووصل الأمر بالملغزين إلى مخالفة قواعد الخط المتعارف عليها ، وهو أمر مرفوض شكلاً ومضموناً ، وما ألجأ إليه سوى العيِّ والعنت ، ومن ذلك لغز الحريري :

جاءك سليمانَ أبو هاشما فقد غدا سيدها الحارث

وشرحه : جاء فعل ماض ، كسليمان جار ومجرور ، وإنما أفردت الكاف في الخط ليتأتى الإلغاز !! أبوها : فاعل جاء ، والضمير لامرأة قد عرفت من السياق ، شماً : فعل أمر من شام البرق يشيمه ، ونونه للتوكيد ، وكتبت بالألف

---

[٥١٤] - ظاهرة الإعراب :١٠١ .
[٥١٥] - مغني اللبيب :٢٦/١ .

على القياس ، سيدها : نصبت بشم ، كما تقول : انظر سيدها ، والحارث فاعل غدا ! " [516] .

فأيّ بيان أو نحو في طلاسم الحريري هذه ؟ وهل جرّت على النحو إلا الجفاف والتعقيد ، ثم تنفير الناس منه ، وجعله وأهله مجالاً للتندر ؟

## الفصل الثامن

## تطبيقات من سورة آل عمرانَ على التعدد الإعرابيّ

سبق أن بينت بإسهاب أسباب تعدد أوجه الإعراب ، وهذه الأسباب – إذا استثنينا منها تعدد اللهجات والضرورة الشعرية – تعدّ كذلك أسباباً للتعدد الإعرابي في القرآن الكريم ، فالقرآن هو النص المحكم المقدس الذي يفزع إليه كل نحاة العربية يلتمسون منه الشواهد ويقيمون به الحجج ، وقد ارتبط النحو بالقرآن الكريم منذ نشأته ارتباطاً وثيقاً ، بدأ في صورة إعراب لفظ هنا أو هناك ثم بدأ النحاة في تتبع آي القرآن بالإعراب والتحليل ، حتى خُصصت كتب كاملة للإعراب من أول القرآن إلى آخره كما هو معلوم ، كما اهتمت بعض التفاسير بالإعراب اهتماماً خاصاً كما سنرى .

وقد وقع اختيارنا للدرس التطبيقي على سورة آل عمران ، ولن نستقصيَ إعراب السورة بالشكل التقليدي الذي يتناول السورة آية آية كما دأب المعربون على ذلك ، فلهذا مكانه في الدرس النحوي ، ولكنه لا يدخل في باب درسنا هذا ، وقد رأيت أن يكون عملي هنا قائماً على تتبع ما تعددت وجوه الإعراب فيه من

[516]– الألغاز النحوية : ٤، وهو الفن الخامس من الأشباه والنظائر للسيوطي ، جمعها وحققها : طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية د. ت .

السورة الكريمة ، ثم أجمع كل مجموعة متشابهة تحت عنوان واحد يدل على سبب التعدد [٥١٧].

وعملي بعد هذا التصنيف أن أختار الوجه الأقرب إلى السياق بعناصره المتنوعة ما استطعت إلى ذلك سبيلاً ، إذ إن كثيراً من الوجوه التي يذكرها المعربون لا تثبت للأخذ بها عند عرضها على السياق ، بل سنجد وجهاً منها أفضل من غيره يمكن حمل الكلام عليه .

وقد تنبه بعض المعربين القدامى إلى هذا الأمر ، حيث نجد أبا حيان الأندلسي رحمه الله ينبه على أن للقرآن "وجوهاً "متعددة للإعراب ، ولكنه سيترك في تناوله للإعراب " الوجوه التي تنزه القرآن عنها ، مبيناً أنها مما يجب أن يُعدل عنها ، وأنه ينبغي أن يحمل على أحسن إعراب وأحسن تركيب ، إذ كلامُ الله تعالى أفصح الكلام ، فلا يجوز فيه جميع ما يجوّز النحاة في شعر الشماخ والطِرِمَّاح وغيرهما من سلوك التقادير البعيدة والتراكيب القلقة والمجازات المعقدة " [٥١٨].

والحق أن تتبع الوجوه التي يذكرها النحاة أمر مرهق ، وبخاصة إذا كثرت الأقوال في المسألة الواحدة وتشابكت ، وقد تكثر الأقوال والخلافات في مسألة ما حتى يضطر المعربون إلى إفرادها بتأليف مستقل ، كما قال مكيٌّ صدد إعرابه للمشكل من سورة آل عمران ، قال في قوله تعالى ﴿ **وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ**﴾(آل عمران: ٧) قال : وقد أفردنا لهذه المسألة كتاباً لسعة الكلام فيها " [٥١٩] وكذا في قوله تعالى﴿ **يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ**﴾ (آل عمران:١٣) قال :" وفي هذه الآية وجوه من الإعراب والمعاني على قدر الاختلاف في رجوع الضمائر في

---

٥١٧ – كان هذا أصلَ الرسالة حين أعددتها للمناقشة ، لكني آثرت بعد هذا ، وبعد كثرة الشواهد والأمثلة في الفصول السابقة أن أختصر ذلك كله في شواهد قليلة لكل مسألة تكفي لبيان المراد .

٥١٨ – البحر المحيط : ١/٤، ط دار الفكر – بيروت .

٥١٩ – مشكل إعراب القرآن : ١/١٥ .

قوله﴿ ترونهم مثليهم ﴾ وعلى اختلاف المعاني في قراءة من قرأ بالياء في" ترونهم" يطول ذكرها ، وقد رسمنا لشرحها كتاباً مفرداً .

إن كثرة الوجوه والأقوال تشبه سيلاً متدفقاً ، وعلى المرء أن يدقق فيه ليظفرَ بالقول الأمثل والوجه الأقرب ، وهو أمر شاق مرهق ، ولكن لا محيص عنه ، ولن يعدم الباحث في هذا الفيض نكتة لطيفة ، أو وجهاً للكلام حسناً أو فائدة دلالية في وجه إعرابي .. وهذا العمل أدخل في باب" الذوق والفن" منه في باب الصنعة والقواعد المقررة .

وإذا كان الحال كذلك ، فإنا إذا حاولنا استقصاءَ كل ما قيل من الوجوه في إعراب السورة الكريمة ، قويها وضعيفها وشاذها فسوف يطول بنا الأمر ، لذا فإني أختار من كل موضوع بضعة شواهد فحسب ، ثم أختار الوجه الأنسب منها مقروناً بالتعليل للاختيار ما وسعني الجهد لذلك .

وكتب إعراب القرآن والتفاسير المهتمة بالإعراب كثيرة معروفة ، وقد لاحظت أثناء تتبعي لبعضها أن عملية الإعراب بدأت سهلة ميسورة قليلة الوجوه ، ثم تطورت بتطور الدرس النحوي حتى آلت إلى ما آلت إليه من كثرة وإغراب ، ومن ذلك ما نجده مثلاً عند الفراء ، الذي لا يكاد يذكر غير وجه أو وجهين للمسألة ، ثم أخذت المسائل تكثر شيئاً فشيئاً وتتعقد كما هو الحال عند مكيّ بن أبي طالب ، حتى جاء العكبري فجمع أقوال سابقيه وأوجزها في " إملاء ما منّ به الرحمن " وكذلك لاحظت أن القرطبي في تفسيره قد استوعب أكثر أقوال مكي في المشكل ، ثم جاء أبو حيان فاستوعب أقوال سابقيه في " البحر المحيط " وكان يخص بالذكر والمناقشة الزمخشري في " الكشاف " وابن عطية في تفسيره ، وبعد أن يورد الأقوال في المسألة الواحدة يرجح – أحياناً – وجهاً يرتضيه من الوجوه التي أوردها .

فالمادة العلمية في هذه المصادر مكررة بصورة ملموسة ، ينقلها الخالف عن السالف ، وقد يزيد رأياً أو يقوي وجهاً أو يلخص ... إلخ ، وقد وجدت أن أوفى

المصادر على وجه الخصوص في موضوعنا كتاب العكبري ، إذ إنه أفرده خصيصاً لهذا الأمر كما يتضح من موضوعه ، وعنوانه الكامل " إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن " ويأتي بعده تفسير البحر المحيط لأبي حيان ، ولذا فإني سأجعل هذين الكتابين أساس الدراسة في هذا الفصل مع غيرهما من كتب الإعراب والقراءات .

هذا ، وسنعفي أنفسنا والقارئ الكريم من الإشارة في الهوامش إلى المصادر التي رجعنا إليها في هذا الفصل ، وسنذكرها مجملةً ، وليرجع إليها من شاء ، وذلك في عرض كلٍّ منها لسورة آل عمران ، وهي :

١ – إملاء ما منَّ به الرحمن ، للعكبري .
٢ –البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي .
٣ – تفسير القرطبي .
٤ – الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي .
٥ – الكشاف ، للزمخشري .
٦ – مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي .
٧ – معاني القرآن ، للفراء .
٨ – النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري .

**ومباحث هذا الفصل على النحو الآتي :**

**المبحث الأول : تعدد أوجه الإعراب في سورة آل عمران لأسباب تخصّ اللغة وأنظمتها.**

**المبحث الثاني : تعدد أوجه الإعراب في سورة آل عمران لأسباب تخصّ الصنعة النحوية.**

**المبحث الثالث : أثر القراءات في تعدد أوجه الإعراب في سورة آل عمران.**

هذا ، ولن نكرر هنا ما قلناه في المباحث النحوية في فصول الدراسة ، وسنختار شواهدنا ونذكر ما قيل فيها واختيارنا مباشرة .

## المبحث الأول

**تعدد أوجه الإعراب في سورة آل عمران لأسباب تخص اللغة وأنظمتها**

ويشمل هذا الفصل الأسباب التي يمكن إرجاعها إلى طبيعة العربية كما سبق بيانه ، وهي على النحو الآتي :

**١ – خفاء العلامة الإعرابية .**

**٢ – تعدد الاستعمال .**

**٣– الحذف والإضمار .**

وسوف يكون تناولنا لهذه الظواهر وما يليها مرتباً حسب ورودها في آيات في آيات السورة الكريمة ومرقوماً حتى تسهل المراجعة ، كما أني سأذكر رقم الآية بعدها دون تكرار ذكر السورة .

ونتناول هذه المباحث بالدراسة على النحو الآتي :

**١ – خفاء العلامة الإعرابية :**

– في قوله تعالى ﴿ **كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا** ﴾(الآية :١١) يأتي تعدد إعراب " الذين " لخفاء علامتها الإعرابية بالبناء ، والحقيقة أن التعدد الإعرابي للاسم الموصول " الذين " وارد عند المعربين في جميع المواضع التي ورد فيها في السورة الكريمة ، وفي هذه الآية قدّروا فيه ما يأتي :

أ– أن يكون في محل جرّ بالعطف على آل فرعون .

ب– أن يكون مستأنفاً ، فيكون في موضع رفع على الابتداء .

ولو ظهر الإعراب لتعين أحد الوجهين ، إذ لو قلنا " كدأب آل فرعون والسابقين أو والسابقون " لتعين أحد الوجهين .

أما أيُّهما أولى بالحمل عليه ؟ فإنا نختار العطف على "آل فرعون " لأن الوقف على" آل فرعون " فيه إخفاء لمعنى الدأب الذي دأبوا عليه وهو التكذيب ، وهو ما وضحته جملة " كذبوا " التي هي خبر عن الذين في حالة إعرابها مبتدأ ، أما في حالة العطف ، فهي إما جملة حالية عن الاثنين ، وإما مستأنفة لبيان حالهم ولا موضع لها ، وعلى الوجهين فهي موضحة لمعنى الدأب .

- في قوله تعالى ﴿ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللهِ وَاللهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ . الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾(١٥-١٦) يقدر النحاة في" الذين " ثلاثة أوجه ، دون الاحتكام إلى السياق الذي هو المحكّ الأول للمعنى والإعراب ، فقد قدّروا فيها ما يأتي :

أ- أن تكون في موضع جر نعتاً للذين اتقوا (في الآية ١٥) .

ب- أن تكون في موضع جر على البدل من الذين اتقوا.

ج- أن تكون في موضع رفع على تقدير مبتدأ "هم" .

د- أن تكون في موضع نصب على تقدير أعني .

وضعّف العكبري الوجه الأول ، أي كونه نعتاً لأن فيه تخصيصاً لعلم الله ، والذي يقتضيه السياق هنا أن تعرب الذين صفة للعباد لا غير ، فالقطع إلى الرفع بإضمار مبتدأ أمر لا معنى له ولا مكان مادام الحمل على الظاهر يحتمل المعنى ، والنصب على المدح قليل في لغة العرب ولا بدّ من ظهور النصب ، أما ما زعمه العكبري من أن في إعرابه صفةً تخصيصاً لعلم الله بنوع ما من الخلق وهم " العباد" فلا معنى له ، إذ إن البصر هنا - والله أعلم - بصر رحمة وشفقة ، إذ المعلوم أن الله بصير بالعباد وغير العباد ، بل هو بصير بكل شيء فيكون البصر على ذلك نوع رحمة وشفقة ، وتكون الذين صفة للعباد .

- في قوله تعالى ﴿ فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ للهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ - ٢٠﴾ أجازوا في "مَنْ " ما يأتي :

أ- العطف على التاء في أسلمت .

ب- أن تكون الواو بمعنى مع فيكون مفعولاً معه .

ج- أن تكون مبتدأ والخبر محذوف تقديره " كذلك " .

د- أن يكون في موضع خفض عطفاً على الله .

وقال أبو حيان :" فالذي يقوى في الإعراب أنه معطوف على ضمير محذوف منه المفعول لا مشارك في مفعول أسلمت ، والتقدير : ومن اتبعني وجهه ، أو أنه مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه ، ومن اتبعني كذلك .."

وهذه الوجوه أصحها الأول ، فالأولى عدم الحذف ، أما الحمل على المفعول معه فهو غير وارد لقلته في كلام العرب ، بل إنه غير موجود - فيما أحسب - بصورة قاطعة في القرآن الكريم ، وأما العطف على الله فهو ضعيف في المعنى ، إذ سيكون المعنى : أسلمت وجهي لله ولمن اتبعوني ، وهو غير جائز ، أما الأول ففيه مشاركة المتبعين للنبي ﷺ في إسلام الوجه لله ، وهو الوجه .

- في قوله تعالى ﴿ **يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا** -٣٠﴾ اختلف المعربون في"ما "في قوله تعالى" وما عملت من سوء" فأجازوا فيها :

أ- أن تكون في محل رفع على الابتداء وتود خبرها .

ب- أن تعطف على " ما عملت من خير" وتود حال .

ج- أن تكون "ما" شرطية على تقدير فهي تود وحذفت الفاء ، وارتفع تود لأن الشرط ماض .

وقد كثرت التقديرات لخفاء العلامة الإعرابية ، ولو ظهرت لتعين أحدها ، أما تقديرها شرطية فهو ضعيف لاحتياجه إلى التقدير ، ولعدم ورود القراءة في " تود" بالجزم ، ولعدم احتياج المعنى إليه ، إذ الشرط ترتّب نتيجة على سبب وهو غير واضح في الآية ، ويبدو أن الاحتمالين الآخرين : العطف والابتداء محتملان ، وأنا أميل إلى الابتداء لتمام المعنى به وعدم احتياجه إلى تقدير ، والله أعلم .

**٢- تعدد الإعراب لتعدد الاستعمال :**

عرفنا من قبل أن العرب استعملوا حروفاً وأسماء وأفعالاً لأكثر من معنى ، ونشأ عن ذلك احتمال المستعمل لأكثر من وجه إعرابي ، وهذه بعض شواهده من سورة آل عمران :

- في قوله تعالى﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللهِ فَإِنَّ اللهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ-١٩ ﴾ أجازوا في " مَنْ" ما يأتي :

أ- أن تكون شرطية جازمة ، وهو ما وردت به القراءة ، وهي على ذلك في محل رفع مبتدأ .

ب- أن تكون بمعنى الذي ، فيرتفع " يكفر" بعدها ، وهو قول مكيّ، وهي كذلك مبتدأ .

ولا شك أن اتباع القراءة أولى من تجويز وجوه لم ترد بها القراءة ، وشاهدنا هو تعدد استعمال ( من ) مما يؤثر في إعراب الفعل بعدها .

-في قوله تعالى﴿ فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ للهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ -٢٠﴾ أجازوا في الواو ما يأتي :

أ- أن تكون عاطفة، فتكون"مَن" في موضع رفع عطفاً على التاء في أسلمت.

ب- أن تكون هذه واو المفعول معه ، فتكون " من في موضع نصب .

وسبق أن رجّحت فيها العطف على التاء في أسلمت .

- في قوله تعالى ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ -٢٨﴾ قال العكبري :" هو نهي ، وأجاز فيه الكسائي الرفع على الخبر ، والمعنى : لا يبتغي ولا شك أن اتباع القراءة أولى ، ولم أقف على قراءة الرفع في هذا الموضع .

- في قوله تعالى ﴿ قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ -٤٠﴾ أجازوا في " كان " أن تكون :

أ- ناقصة ، وغلام اسمها و( لي ) خبره .

ب- تامة، وغلام فاعلها ، و( لي ) متعلق بها أو حال من غلام ، والمعنى: أنّى يحدث لي غلام.

والحمل على الناقصة أولى لشيوعه في لغة العرب وفي القرآن الكريم ، وندرة استعمال كان تامة في القرآن ، والمعنى في الحالين متقارب .

- في قوله تعالى ﴿ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللهِ -٤٩﴾ قال العكبري : " فيكون أي يصير ، فيجوز أن تكون كان هنا التامة ، لأن معناها صار ، وصار

بمعنى انتقل ، ويجوز أن تكون الناقصة ، و"طائراً " على الأول حال ، وعلى الثاني خبر " .

ولا شك أن الحمل على الناقصة أولى وأفصح ؛ إذ لو قلنا : فيحدث طيراً على تقديرها تامة لكان المعنى أضعف من الأول ، ثم إن أركان جملة كان الناقصة كاملة من الاسم والخبر المنصوب ، أما تقدير " طائراً " حالاً على تمامها فهو أضعف من تقديره خبراً على القول بنقصانها .

**٣- تعدد الإعراب بسبب الحذف والإضمار :**

تبين لنا من قبل أن الحذف والإضمار من أسباب التعدد الإعرابي ، وذلك بسبب الخلاف في تقدير المحذوف ، وعلى أساس من تقديره يتم إعراب الظاهر من بنية الجملة ، وسوف أتناول بعض المواضع التي قدّر فيها النحاة محذوفاً فأنتج ذلك التقدير وجهاً إعرابياً ، وقد سبق أن ذكرنا أن النحاة – غالباً – لم يميزوا بين الحذف والإضمار اصطلاحياً وعملياً ، ومن الشواهد :

١ – في الأحرف المقطعة في أوائل السور بعضُ الوجوه التي تبنى على تقدير محذوف أو مضمر ، ومن ذلك :

ا- نصب محل هذه الحروف على إضمار فعل .

ب- الرفع على إضمار مبتدأ وهي خبر عنه .

ج – الجر على إضمار حرف القسم .

– في قوله تعالى ﴿ **كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ** -١١﴾ أجازوا في قوله ( كدأب ) مما يتعلق بالحذف والإضمار ما يأتي :

أ- أن يكون خبر ابتداء محذوف ، أي : كفرهم كدأب آل فرعون .

ب- أن يكون شبه الجملة منصوباً بفعل مقدر من لفظ الوقود .

ج- أن يكون نعتاً لمصدر محذوف تقديره : كفروا كفراً كدأب آل فرعون .

– في قوله تعالى ﴿ **قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ** – ١٣﴾ أجازوا في فئة مما يتعلق بالحذف ما يأتي :

أ – أن تكون خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : إحداهما فئة .
ب– أن تكون مبتدأ والخبر محذوف تقديره : فئة منهما .
– في قوله تعالى ﴿ **وَاللهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ . الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا**–١٥ – ١٦ ﴾ سبق أن ذكرنا أنهم يقدرون في الذين ثلاثة أوجه ، اثنان منها قائمان على الحذف والإضمار وهما النصب على إضمار أعني ، والرفع على إضمار مبتدأ ( هم ) وقد سبق بيانه .

– في قوله تعالى ﴿**فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ** – ٣٢﴾ قال الزمخشري " فإن تولوا يحتمل أن يكون ماضياً وأن يكون مضارعاً ، بمعنى : فإن تولوا ، ويدخل في جملة ما يقول لهم الرسول وكذلك قدره العكبري بالوجهين ، ونص القرطبي على أنه ماض وهو الراجح لتمام المعنى به واحتياج الوجه الآخر إلى تقدير حرف المضارعة محذوفاً ، ومثله قوله تعالى في السورة نفسها ( **فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْسِدِينَ** – ٦٣) وقد ضعّف العكبري الوجه الثاني بعد ذكر الوجهين ، قال : ويجوز أن يكون مستقبلاً تقديره : يتولوا ، ذكره النحاس وهو ضعيف ؛ لأن حرف المضارعة لا يحذف ".

***

## المبحث الثاني

### تعدد أوجه الإعراب في سورة آل عمران لأسباب تخصّ الصنعة النحوية

ندرس في هذا المبحث ما يمكن عده تحت باب " الصنعة النحوية " وأثرها في التعدد الإعرابي ، كخلافات النحاة وتفاوتهم في فهم المعنى ، واحتكامهم إلى قواعد مقررة تُلوى إليها أعناق النصوص أياً كانت ... إلخ ، وقد جمعت كل مجموعة من المسائل تحت عنوان عام على النحو الآتي :

١ – الخلاف في محالّ الجمل من الإعراب .
٢– الخلاف في محالّ أشباه الجمل من الإعراب وفي تعلقها .
٣– الخلاف في إعراب الأسماء المفردة .
٤ – الخلاف في عود الضمير .

٥- الخلاف في صاحب الحال .

٦- الحمل على الأوجه الضعيفة أو الشاذة .

٧- الوقف .

وسوف نذكر شواهد فحسب للتمثيل .

**١- الخلاف في محال الجمل من الإعراب :**

- في قوله تعالى ﴿ **اللهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ . نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ** -٢،٣ ﴾ قال مكي :" الله مبتدأ وخبره نزل عليك الكتاب ، ولا إله إلا هو : لا إله في موضع رفع بالابتداء وخبره محذوف وإلا هو بدل من موضع لا إله ، وقيل هو ابتداء وخبر في موضع الحال من الله وَقيل من الْمُضمر فِي نزل تَقْدِيره نزل الله عَلَيْك الْكتاب متوحداً بالربوبية وَقيل هُوَ بدل من مَوضِع لَا إله .. والأولى في ذلك ما ذكره العكبري في إعرابها حيث قال :" الله لا إله إلا هو" مبتدأ وخبر ، وبذلك تكون جملة" نزل " مستأنفة أو خبراً ثانياً عن الله .

- في قوله تعالى ﴿ **وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا** -٧ ﴾ سبق بيان الخلاف في الوقف على لفظ الجلالة ، وعليه يتعدد إعراب جملة " يقولون " فعلى الوقف هي خبر عن الراسخين ، وعلى الوصل هي حال من الراسخين .

- في قوله تعالى ﴿ **كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا** - ١١ ﴾ يجوز في جملة " كذبوا " ما يأتي :

أ- أن تكون في موضع الحال وقد معه مرادة ، وذلك إذا عطف " الذين " على آل فرعون .

ب- أن تكون مستأنفة لا موضع لها ذكرت لشرح حالهم .

ج- أن يكون الكلام تم على "فرعون " والذين مبتدأ وكذبوا خبره .

والرجح عطف الذين على آل فرعون وجملة كذبوا إما مستانفة - وهو الراجح - وإمال حال بتقدير قد وهو ضعيف لأجل التقدير .

- في قوله تعالى ﴿ شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ -١٨ ﴾ يجوز في جملة " أنه .." أن تكون في موضع نصب على أنها مفعول به، ويجوز فيها أن تكون في محل جر على إسقاط حرف الجر ، وهذا التعدد ناشيء من جواز تعدية الفعل شهد بنفسه وبالباء ، والمعنيان في الحالين متقاربان .

- في قوله تعالى ﴿ ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ وَهُمْ مُعْرِضُونَ - ٢٣ ﴾ جملة ( وهم معرضون ) يجوز فيها :

أ- أن تكون في محل رفع صفة لفريق .

ب- أن تكون حالاً من الضمير في الجار .

ج- أن تكون مستأنفة ، أخبر عنهم بأنهم قوم لا يزال الإعراض عن الحق واتباعه من شأنهم وعادتهم .

والراجح فيها أن تكون حالاً بدلالة الواو وصح مجيئها من" فريق " لأنه موصوف، والاستئناف فيها ضعيف لتعلق معنى الجملة بما بعده دلالة ولفظاً.

**٢- الخلاف في محال أشباه الجمل من الإعراب :**

- في قوله تعالى ﴿ ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ - ٥٨ ﴾ إذا أعرب ذلك مبتدأ فـ ( من الآيات ) تحتمل :

أ- أن تكون خبراً ونتلوه حال .

ب- أن تكون حالاً من الهاء .

ج- أن تكون خبراً بعد خبر .

واختار أبو حيان الأول على تقدير : كائناً من الآيات .

- في قوله تعالى ﴿ آمِنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَاكْفُرُوا آخِرَهُ -٧٢﴾ قال العكبري : وجه النهار ظرف لآمنوا ، بدليل قوله " واكفروا آخره " ويجوز أن يكون ظرفاً لأُنزل .

ولا يجوز الوجه الثاني ، لأنه يقتضي إيمانهم بالمنزل في النهار فحسب أو أن القرآن كان ينزل نهاراً فقط ، ، وهو معنى فاسد ، وهذا بعيد عن السياق ، فهم

إنما أرادوا خداع المسلمين بالتظاهر بالإيمان أول النهار ثم الكفر آخره ليفتنوا بعض الضعفاء .. وليس المعنى على الإيمان بالمنزل في هذا الوقت .

- في قوله تعالى ﴿ **وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ** -٧٣﴾ يجوز في " لمن تبع " ما يأتي :

أ- أن يكون استثناء مما قبله ، والتقدير : ولا تقروا إلا لمن تبع دينكم ...

ب- أن النية فيه التأخير ، والتقدير : ولا تصدقوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا من تبع دينكم ، فاللام على هذا زائدة ، ومن في موضع نصب على الاستثناء من أحد ، والوجه الأول أولى .

- في قوله تعالى ﴿ **إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا**-٧٥﴾ ما في موضع نصب على الظرف ، ويجوز أن تكون حالاً لأن ما مصدرية والمصدر قد يقع حالاً ، والتقدير : إلا في حال ملازمتك .

والأول أقرب لبُعد التأويل الثاني ، وما دمت بمعنى مدة دوامك ، فاللفظ في محل نصب على الظرفية .

- في قوله تعالى ﴿ **قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ** - ٧٥﴾ يجوز في " في الأميين" أن تكون :

أ- صفة لسبيل قدمت عليه فصارت حالاً .

ب- أن تكون ظرفاً للاستقرار في علينا .

والوجه الثاني هو الراجح لأن الأول قليل في العربية كما هو معلوم .

**٣- الخلاف في إعراب الأسماء المفردة :**

- في قوله تعالى ﴿ **اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ** -٢﴾ يجوز في الحي القيوم ما يأتي :

أ- أن يكونا أخباراً بعد الخبر الأول " لا إله إلا هو " .

ب- أن يكونا خبر ابتداء محذوف ، أي هو .

ج- أن يكون الحي مبتدأ والخبر : نزل عليك الكتاب .

د- أن يكونا بدلاً من " لا إله ".

هـ – أن يكونا نعتين لله .

والراجح أن يكونا أخباراً بعد الخبر الأول ، وعدّهما نعتين قريب من عـدهما خبرين ، إذ الخبر في الأصل وصف للمبتدأ .

– في قوله تعالى ﴿ **لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ** -٦﴾ يجوز في " العزيز الحكـيم " ما يأتي :

أ- أن يكون بدلاً من هو .

ب- أن يكون خبر مبتدأ محذوف .

والأول الراجح ، لعدم الحاجة إلى تقدير محذوف .

– في قوله تعالى ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا** -١٠﴾ يجوز في " شيئاً " ما يأتي :

أ- أن تكون في موضع المصدر ، تقديره : غنى ، أي هـو نائـب عـن المفعـول المطلق .

ب- أن تكون مفعولاً به على المعنى ، لأن معنى تغني عنهم تدفع .

والأقرب أن يكون مفعولاً به .

– في قوله تعالى ﴿ **قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ** – ١٣﴾ أجازوا في "فئة" ما يأتي :

أ- أن تكون خبر ابتداء محذوف ، أي إحداهما فئة .

ب- أن تكون في موضع خفض على البدل من فئين .

ج- أن تكون مبتدأ خبره محذوف ، أي فئة منهما .

د- أن تكون بدلاً من الضمير في التقتا .

هـ- أن تكون نصباً على الحال ، بتقدير التقتا مختلفتين .

والقراءة المشهورة في "فئة" بالرفع ، والراجح أن يكون المبتدأ محذوفاً مفهوماً من السياق ، أي هذه فئة ... وتلك فئة ، والله أعلم .

– في قوله تعالى ﴿ **قَائِمًا بِالْقِسْطِ** -١٨﴾ يجوز في " قائماً " ما يأتي :

أ- أن يكون حالاً .

ب- أن يكون صفة للمنفي ، كأنه قيل : لا إله قائماً بالقسط إلا هو .

ج- أن يكون منصوباً على المدح .

ولم يذكر الفراء غير أنه حال لأنه نكرة بعد معرفة ، فانتصب على القطع كما يقول ، وقال أبو حيان " والأولى من هذه الأقوال كلها أن يكون منصوباً على الحال من اسم الله ، والعامل فيه شهد وهو قول الجمهور .

**٤- الخلاف في عود الضمير :**

ذكر المعربون بعض المواضع التي يجوز فيها أن يتعدد مرجع الضمير إلى الأسماء التي تقدمته في الجملة ، وهذه بعض المواضع التي ذكروها :

- في قوله تعالى ﴿ **رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ** - ٩ ﴾

قال العكبري :" والهاء في " فيه" تعود على اليوم ، وإن شئت على الجمع وإن شئت على الحساب أو العرض ، وذلك بتقدير لعرض يوم أو حساب يوم كما قال ، والصحيح هنا عوده على اليوم الآخر ، بدليل قول العكبري بعدها : ولا ريب فيه في موضع جر صفة ليوم ، فكيف يخرج الضمير من جملة الصفة إلى غير الموصوف ؟

ثم إن التكذيب والشك إنما كان يقع من الكفار على اليوم الآخر نفسه ، وهو يشمل ما يقع فيه من العرض أو الحساب أو الجمع ...

- في قوله تعالى ﴿ **فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللهِ** -٤٩ ﴾ أجازوا في مرجع الهاء ما يأتي :

أ- أن تعود على معنى الهيئة ، لأنها بمعنى المهيأ .

ب- أن تعود على الكاف في قوله " كهيئة الطير " لأنها اسم بمعنى مثل .

ج- أن تعود على الطير .

د- أن تعود على المفعول المحذوف .

ولو عاد على معنى الهيئة لعاد مؤنثاً ، وكذلك لو عاد على الكاف ، والراجح عوده على الطير لأنه هو المراد .

- في قوله تعالى ﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ - ٩١ ﴾ أجازوا في الهاء في "به" أن تعود على ملء أو على ذهب ..

وهي تعود على الملء لأنه هو المقصود ، والذهب بيان له .

- في قوله تعالى ﴿ وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا -١٠٣ ﴾ قال العكبري : الضمير في منها للنار أو للحفرة ..

وهو للحفرة ، لأن النار بيان لنوع الحفرة .

- في قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا -١٧٣ ﴾ قال الزمخشري :" فإن قلت : إلامَ يرجع المستكنُّ في " فزادهم " ؟ قلت : إلى المقول الذي هو "إن الناس قد جمعوا لكم " كأنه قيل : قالوا لهم هذا الكلام فزادهم إيماناً ، أو مصدر قالوا ، كقولك : من صدق كان خيراً له ، أو إلى الناس إذا أريد به نعيم - أي ابن مسعود - وحده ".

والراجح عوده على المقول ، أي فزادهم ذلك المقول إيماناً وفوضوا الأمر كله لله تعالى بقولهم " حسبنا الله ونعم الوكيل ".

**٥- الخلاف في صاحب الحال :**

- في قوله تعالى ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ -٣﴾ يجوز في مصدقاً أن يكون حالاً ثانياً ، أو بدلاً من موضع قوله بالحق ، أو حالاً من الضمير في المجرور .. ولم يذكر مكي إلا أنه حال من الضمير في " بالحق " تقديره : نزل عليك الكتاب محققاً مصدقاً لما بين يديه " .

والذي نزل مصدقاً هو الكتاب ، فهو صاحب الحال ، وهو أول الوجوه عند أبي حيان مما يدل على ترجيحه له .

- في قوله تعالى ﴿ وَأَنْزَلَ التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ . مِنْ قَبْلُ هُدًى لِلنَّاسِ ٣-٤ ﴾ قال العكبري : "هدى حال من التوراة والإنجيل ... ويجوز أن يكون حالاً من الإنجيل، ودل على حال للتوراة محذوفة كما يدل أحد الخبرين على الآخر ، والراجح كونه حالاً من التوراة والإنجيل معاً .

- في قوله تعالى ﴿ **لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا** -١٥﴾ يجوز في خالدين :

أ- أن يكون حالاً من الهاء في تحتها .

ب- أن يكون حالاً من الضمير في " اتقوا" والعامل الاستقرار .

والراجح أن يكون حالاً من الذين ، لأن اتقوا صلته ، فعوده على الموصول أولى من عوده على صلته لأن الصلة في حكم الجزء منه .

- في قوله تعالى ﴿ **إِنَّ اللهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ** -٤٥﴾

جعل الزمخشري قوله تعالى " وجيهاً" وما عطف عليه من أحوال ، أحوالاً من " كلمة " وصح مجيء الحال من النكرة لأنها موصوفة ، وتابعه العكبري ، ومنع أن تكون أحوالاً من المسيح ولا من عيسى ولا من ابن مريم ؛ لأنها أخبار والعامل فيها الابتداء أو المبتدأ أو هما ، وليس شيء من ذلك - عنده - يعمل في الحال ، ولا يجوز كذلك أن تكون أحوالاً من الهاء في " اسمه" للفصل الواقع بينهما ، ولعدم العامل في الحال .

وهذا تحكّم وتعسّف لا أساس له ، فرضه سلطانُ العامل النحوي ، والنحاة يقدرون أحياناً شيئاً في موضع ثم يمنعونه نفسه في موضع آخر ، فالمبتدأ هنا لا يعمل في الحال ، ويعمل في قولهم " هذا عبد الله شجاعاً" بزعم أن العامل معنى الإشارة في الهاء ، وكذلك : أنا عبد الله شجاعاً ، يعمل المبتدأ في الحال ، فلماذا لا يعمل ها هنا ؟

وقد كان مكي أكثر شجاعة وتجاوباً مع سياق الكلام حين قرر أن صاحب هذه الأحوال هو عيسى عليه السلام ، والسياق لا يحتمل غيره .

**٦- الحمل على الأوجه الضعيفة أو الشاذة :**

من الأسباب التي تؤدي إلى كثرة الأوجه أن يلجأ النحاة إلى حمل الكلام على وجوه ضعيفة أو شاذة ، وقد رأينا في هذا الفصل أمثلة لذلك ، ومنه :

- في قوله تعالى ﴿ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَامَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا-٣٧ ﴾ قال العكبري :" قال يا مريم ... مستأنف ولذلك لم يعطفه بالفاء ، ولذلك قالت : هو من عند الله ، ولا يجوز أن يكون قال بدلاً من وجد ، لأنه ليس في معناه ، ويجوز أن يكون التقدير : فقال ، محذوف الفاء كما حذفت في جواب الشرط كقوله ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ (الأنعام: ١٢١) وكذلك قول الشاعر :

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها

وهذا الموضع يشبه جواب الشرط ، لأن كلما تشبه الشرط في اقتضائها الجواب .

فقد ذكر العكبري الوجه الراجح أولاً ، وكان أفضل له وللسياق أن يكتفي بهذا الوجه ، أما أن يحمل الكلام على ما جاء في الشعر ضرورة ، ويتكلف الإعراب على وجه بعيد فهو لا يناسب القرآن الكريم .

- في قوله تعالى ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللهَ -٦٤ ﴾ أجاز الفراء رفع " نعبد" وقد وردت منصوبة ، ولم يكتف بذلك ، بل أجاز جزم ما عطف عليها وهو قوله تعالى ﴿ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللهِ ﴾ قال :" ولو جزمت المعطوف لصلح على التوهم لأن الكلام مجزوم لو لم تكن فيه أن ، كما تقول : تعالوا لا تقل إلا خيراً "

فلم يكتف بتقدير الرفع حتى أجاز الجزم على وجه ضعيف مستنكر هو الإعراب على التوهم ، وقد سبق بيان الرأي فيه .

**٧- الوقف :**

عرضت من قبل لظاهرة الوقف وعلاقتها بالإعراب والدلالة ، وعددتها أحد الأسباب التي تؤدي إلى التعدد الإعرابي ، ومن الطبيعي هنا أننا لن نتناول كل الوقوف الجائزة والممكنة في السورة .. وسوف أختار هنا بضعة شواهد من كتاب " منار الهدى في بيان الوقف والابتداء " للأشموني ، وذلك لبيان علاقة

الوقف بالإعراب والدلالة معاً ، وشاهدنا من هذه المواضع هو أن الوقف يؤدي إلى التعدد الإعرابي ، ومن ذلك :

- في قوله تعالى ﴿اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ -٢﴾ قال الأشموني :" الوقف على " إلا هو" تام إن رفع ما بعده على الابتداء ، و ( نزل عليك ) الخبر أو رفع ما بعده على خبر مبتدأ محذوف ، وليس بوقف إن جعلت الله مبتدأ وما بعده في موضع رفع صفة الله ، لأن المعنى يكون : الله الحي القيوم لا إله إلا هو ، و ( الحي القيوم ) الخبر فلا يفصل بين البدل والمبدل منه بالوقف ".

وهذا البيان للوقف كما نرى مبني على النحو والدلالة معاً ، مما يؤكد ما قدمته في غير موضع من هذه الدراسة عن علاقة الوقف بالإعراب والدلالة ، فقد ذكر الأشموني هنا أن الوقف تام على " إلا هو" في حال انتهاء الإعراب عندها لتمام المعنى ، ولا يجوز الوقف على " إلا هو" إن كانت جملة " لا إله إلا هو" صفة والخبر ( الحي القيوم ) حتى لا يفصل بين المبتدأ والخبر ، وكذلك إن أعرب " الحي القيوم " بدلاً فلا يجوز الوقف حتى لا يفصل بين البدل والمبدل منه .

- في قوله تعالى ﴿ كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا -١١﴾ الوقف على " آل فرعون" تام إن جعل ما بعده مبتدأ منقطعاً عما قبله وخبره كذبوا ، أو خبر مبتدأ ، وليس بوقف إن عطف على ما قبله ".

وقد رجّحت سابقاً أن " الذين " معطوف على ما قبله ، لأن الوقف على "آل فرعون" فيه إخفاء لمعنى الدأب وهو التكذيب ، وهو ما وضحته جملة "كذبوا" التي هي خبر عن الذين وحدها في حال إعرابها مبتدأ ، أما في حال عطف الذين فتعرب جملة "كذبوا" مستأنفة أو حالاً ، وهي في الوجهين مبينة لحال آل فرعون والذين من قبلهم فالوصل أولى وكذلك العطف .

- في قوله تعالى ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا -٣٠﴾ الوقف على محضراً تام إن جعلت ما مبتدأ وخبرها تود ، ومن جعلها شرطية وجوابها تودّ لم يصبْ ، ولم يقرأ أحد إلا

بالرفع ، ولو كانت شرطية لجزم تود ... وليس بوقف إن عطف " وما عملت من سوء"على" ما عملت من خير " وقد رجحت الابتداء في هذا الموضع فيما سبق ، وعليه يكون الوقف على محضراً تاماً .

***

## المبحث الثالث

## أثر القراءات في تعدد أوجه الإعراب في سورة آل عمران

تقدم الحديث عن أثر القراءات في تعدد أوجه الإعـراب في النحـو العـربي ، وسوف أختار بعض ما يخص درسنا الإعرابي فحسب ، وأعتمد هنا على كتـاب " النشر في القراءات العشر " في ذكر القراءة وتخريجها ثـم أبـين الوجـه اللغـوي والإعرابي لها من خلال ما ذكرته الكتب المهتمـة بهـذا الفـن ، وقـد وجـدت أن الظواهر الإعرابية التي يمكن استخلاصها من القـراءات الـواردة في سـورة آل عمران كما جاءت في كتاب النشر يمكن أن تصنف على النحو الآتي :

١ - تحويل الأسلوب من الخطاب إلى الغيبة وضده .

٢- كسر همزة إن وفتحها .

٣- تغيير إسناد الفعل .

٤- تعدية الفعل لأكثر من مفعول .

٥- بناء الفعل لغير المعلوم .

٦- تغيير إعراب الأسماء .

٧- تعدد استعمال الحروف .

٨- العطف والاستئناف .

ومن هذه الظواهر :

**١ - تحويل الأسلوب من الخطاب إلى الغيبة وضده :**

مع تحويل الأسلوب قد يتغير الإسناد كما يأتي :

- في قوله تعالى ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ -١٢ ﴾ قرأ حمزة والكسائي وخلف بالغيب فيهما ( سيُغلبون ويُحشرون ) وقرأ الباقون – أي من العشرة – بالخطاب .

وقد غيرت القراءة هنا الفعلين " تغلبون وتحشرون " من الخطاب إلى الغيبة قال أبو علي الفارسي : قوله : للذين كفروا .... يجوز أن يعني اليهود والمشركين جميعاً ... فالتقدير قل للقبيلين : ستغلبون ... وللتاء على الياء مزية ما في الحسن ، وهو أنه إذا قيل سيغلبون فقد يمكن أن يكون المغلوبون والمحشورون من غير المخاطبين ، وأنهم آخرون ، فإذا كان بالخطاب ، لم يجز أن يظن هذا ".

ولا مجال – كما ذكرت من قبل – لتفضيل قراءة على قراءة ، ما توافرت لكلٍ الشروط التي حدّها علماء الفن ، والقراءة هنا بالتاء على الخطاب ، أي واجههم بذلك ، وبالياء تقديره : أخبرهم بأحوالهم فإنهم سيغلبون ويحشرون .

- في قوله تعالى ﴿ فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ -١٣ ﴾ قرأ المدنيان – نافع وأبو جعفر بن يزيد القعقاع – ويعقوب بالخطاب في " يرونهم" وقرأ الباقون بالغيب ، وقال أبو علي :" ومن قرأ يرونهم بالياء فلأن بعد الخطاب غيبة وهو قوله " وأخرى كافرة يرونهم " ومما يؤكد الياء قوله " مثليهم" ولو كان على التاء لكان "مثليكم" ... ومن قرأ بالتاء فللخطاب الذي قبله وهو قوله " قد كان لكم آية ... ترونهم مثليهم " فالضمير المرفوع في ترونهم للمسلمين ، والضمير المنصوب للمشركين ، والمعنى : ترون – أيها المسلمون – المشركين مثلي المسلمين .

- في قوله تعالى ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ -٥٧ ﴾ قرأ حفص وحده بالياء في " فيوفيهم" وقرأ الباقون بالنون .

وهو كسابقه في إخراج الفعل على الغيب ، أي : فيوفيهم الله ، وإخراجه على سبيل التعظيم والفاعل واحد سبحانه .

- في قوله تعالى ﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ اللهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ -٨٣ ﴾ قرأ البصريان وحفص بالغيب ، وقرأ

الباقون بالخطاب في " تبغون" وقرأ يعقـوب وحفـص بالغيـب في " يرجعـون" وقرأ الباقون بالخطاب ، ويعقوب على أصله في فتح الياء وكسر الجيم " .

قال أبو علي :" هذا – أي بالتاء – مخاطبة للنبي ﷺ بدلالة قوله :" قل آمنا بالله –٨٤" فإذا كان كذلك كان هذا حجة لمن قرأ بالتاء على تقدير : قل لهـم : أفغـير دين الله تبغون ... وإليه ترجعون " ليكون مثل تبغون في أنه خطاب ، ويؤكد التاء في ترجعون أنهم كانوا منكرين للبعث ، ويدل عـلى ترجعـون " إليَّ مـرجعكم – ٥٥" وحجة من قرأ بالياء أنه على تقدير : قل لهم: أفغير ديـن الله يبغـون وإليـه يرجعون ".

**٢– كسر همزة إنَّ وفتحها :**

ورد هذا التغيير في همزة إن في أربعـة مواضـع في سـورة آل عمـران ، وهـذا التغيير يستتبعه تغيير كذلك في الإعراب ، فكسر الهمزة يـدل عـلى ابتـداء كـلام جديد ، وفتحها يدل على اتصال الكلام بما قبله إعرابياً ، أو تكـون الجملـة ذات محل إعرابي ، ومنه :

– في قولـه تعالى ﴿ **إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الْإِسْلَامُ** –١٩ ﴾

قرأ الكسائي بفتح الهمزة وقرأ البـاقون بكسرـها ، وبالكسرـ يكـون الكـلام مستأنفاً ، أما قراءة الفتح فقد قال عنها أبـو عـلي :" مـن فـتح أن جعلـه بـدلاً ، والبدل وإن كان في تقدير جملتين فإن العامل لما لم يظهر أشبه الصفة ، فإذا جعلته بدلاً جاز أن تبدله من شيئين :

أحدهما : من قوله " أنه لا إلـه إلا هـو –١٨" فكـأن التقـدير : شـهد الله أن الدين عنده الإسلام ، فيكون البدل من الضرب الذي الشيء فيه هو هـو ... وإن شئت جعلته من بدل الاشتمال لأن الإسلام يشتمل على التوحيد والعـدل ، وإن شئت جعلته من القسط لأن الدين الذي هو الإسلام قسط وعدل ، فيكون مـن البدل الذي الشيء فيه هو هو ".

– في قوله تعالى ﴿ **فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى** –٣٩﴾ قرأ ابن عامر وحمزة بكسر الهمزة ، وقرأ الباقون بفتحها .

وجملة "أن الله" في موضع نصب أو جر إذا قـدّر أن الفعـل "نـادى" يعـدى بالباء ، ولذا فتحت همزة أن ، أما قراءة الكسر فعلى إضمار القول ، كأنـه : نادتـه فقالت : إن الله يبشرك ، فحـذف القـول ، وخرجّـه الزمخشريـ عـلى وجهـين : المتقدم أو لأن النداء نوع من القول .

– في قوله تعالى ﴿ وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِـنْ رَبِّكُـمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ – ٤٩ ﴾ قرأ المدنيان بكسر الهمزة وقرأ الباقون بفتحها . وقراءة الفتح على إبدال " أني أخلق "من آية ، أو من " أني قد جئـتكم "أمـا القـراءة بالكسرـ فعلى الاستئناف أو على إضمار القول .

– في قوله تعالى ﴿ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَـةٍ مِـنَ اللهِّ وَفَضْـلٍ وَأَنَّ اللهَ لَا يُضِـيعُ أَجْـرَ الْمُؤْمِنِينَ –١٧١ ﴾ قرأ الكسائي بكسر الهمزة وقرأ الباقون بفتحها . وقراءة الكسر على الاستئناف ، أما قراءة الفتح فعلى العطف على "نعمة " فمحلها الجر .

**٣– تغير إسناد الفعل :**

– في قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَـعْتُهَا أُنْثَـى وَاللهُ أَعْلَـمُ بِـمَا وَضَعَتْ –٣٦﴾ قرأ ابن عامر ويعقوب وأبـو بكـر بإسـكان العـين وضـم التـاء ( وضعْتُ ) وقرأ البـاقون بفـتح العـين وإسـكان التـاء (وضـعَتْ) والمعنـى في الوجهين واضح ، فالأول من كلام أم مريم فهو موصول بما قبله ، والثـاني مـن كلام الله عز وجل إخباراً عنها ، وقد تغير إسناد الفعل ، فالأول يُسند فيه الفعل إلى التاء ، والثاني يسند فيه الفعل إلى ضمير الغائبة .

– في قوله تعالى ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَـابٍ وَحِكْمَـةٍ – ٨١﴾ قرأ المدنيان بالنون والألف عـلى التعظـيم ( آتينـاكم ) وقـرأ البـاقون بتـاء مضمومة من غير ألف ، والفعل يتغير إسناده وإن كان المعنيان يعودان إلى وجـه واحد كما سبق بيانه .

– في قوله تعالى ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ –١٥٤ ﴾ قرأ حمزة والكسائي وخلف بالتأنيث في "يغشى" وقرأ الباقون بالتذكير

. والتأنيث يعود على "أمنة" والتذكير يعود على" نعاساً " ويتغير مع كل وجه إسناد الفعل .

- في قوله تعالى ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ -١٨٨ ﴾

قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالغيب وضم الباء ( يَحْسَبُنَّهم ) وقرأ الباقون بالخطاب وفتح الباء ، والتغير الذي حدث هنا مع قراءة ضم الباء هو إسناد الفعل إلى الجماعة بدل المفرد ، والفاعل هو واو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين بعد حذف النون لتوالي الأمثال .

**٤- تعدية الفعل لأكثر من مفعول :**

في قوله تعالى ﴿ وكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا -٣٧﴾ قرأ الكوفيون بتشديد الفاء وقرأ الباقون بنخفيفها ، والتشديد يجعل الفعل متعدياً لمفعولين : الضمير وزكريا ، والفاعل يعود على اسم الله تعالى ، وفي التخفيف يُسند الفعل إلى زكريا (الفاعل) ويتعدى إلى مفعول واحد .

**٥- بناء الفعل لما لم يُسمّ ( يُذكر ) فاعلُه :**

- في قوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ -١٦١ ﴾ قرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو بفتح الياء وضم الغين ، وقرأ الباقون بضم الياء وفتح الغين (يُغَلَّ ) وقراءة البناء للمعلوم تسند الفعل إلى النبي ﷺ على تقدير أنه لا يجوز في حقه الغلول ، أما قراءة ما لم يسمَّ فاعله فيقول عنها العكبري: في المعنى ثلاثة أوجه : أحدها أن يكون ماضيه أغللته ، أي نسبته إلى الغلول كما تقول : أكذبته إذا نسبته إلى الكذب ، أي لا يقال عنه إنه يغل أي يخون ، والثاني : هو من أغللته إذا وجدته غالاً كقولك : أحمدت الرجل إذا أصبته محموداً ، والثالث : معناه أن يغله غيره ، أي ما كان لنبي أن يُخان ".

- في قوله تعالى ﴿ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا -١٨١ ﴾ قرأ حمزة "سيُكتب " بالياء وضمها وفتح التاء .. وقرأ الباقون" سنكتب" بالنون وفتحها وضم التاء ، وقد غيرت القراءة الفعل كما نرى من المعلوم إلى ما لم يُسمّ فاعله .

**٦- تغير إعراب بعض الأسماء :**

- في قوله تعالى ﴿ **قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لله** -١٥٤ ﴾ قرأ البصريان "كلـه" بـالرفع وقرأ الباقون بالنصب ، وقراءة الرفع علىَ الابتداء به و"لله" خبره ، وهما خبر إن ، وقراءة النصب على أن " كلَّ " توكيد معنوي ، ولله الخبر .

- في قوله تعالى ﴿ **سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ** -١٨١ ﴾

في قراءة البناء لغير المعلوم -كما سبق بيانه - يتغير إعراب "ما " و"قتل" من المفعول إلى نائب الفاعل في"ما" وعطف "قتل" عليها في الوجهين .

**٧- تعدد استعمال الحروف :**

- في قوله تعالى ﴿ **لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ** -٨١﴾ قرأ حمزة بكسر اللام ، وقرأ الباقون بفتحها ، وكسر اللام على أنها الجارة ، وفتحها على أنها لام الابتداء وعلى الأول يكون الكلام شبه جملة ، وعلى الثاني تكون ما مبتدأ ، وهـذا التعـدد بسبب تعدد استعمال اللام كما هو معلوم .

- في قوله تعالى ﴿ **لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ** -١٩٨ ﴾

قرأ أبو جعفر بتشديد النون مـن لكـنْ ، وقـرأ البـاقون بـالتخفيف ، وقـراءة التشديد تغير من إعراب "الذين" فتجعلها في محـل نصـب ، وقـراءة التخفيـف تجعلها في محل رفع على الابتداء .

**٨- العطف والاستئناف :**

- في قوله تعالى ﴿ **وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا**-٨٠﴾ قـرأ ابن عامر وعاصم وحمزة وخلف ويعقوب بفتح الراء من يأمركم ، وقرأ الباقون بالرفع ، وقراءة النصب على العطف على "يقول" في الآية "٧٩" أما قراءة الرفع فعلى الاستئناف ، والضمير لله تعالى أو للنبيّ .

## الخـاتمة

صنعة الإعراب شابها بعضُ الاضطراب والخلط ، وقد أوردت في الدراسة شواهد كافية من كتب النحو دليلاً على ذلك ، ولئن كنت أطلت البحث وأظهرت بعضاً من النقد فإنما أحسب ذلك نوعاً من الغيرة على هذه الصنعة وهذا الفن الجميل ، فن النحو ، وأنا أريد له أن تعود إليه مهابته ومكانته في نفوس الناس كيومِ كانت العربية ديناً من الدين ، وأساساً لكل أنواع التعليم ... ولا ريب أن صنيعَ بعض النحاة الذي قدمنا وصفه كان له أثـــرٌ في صدّ كثير من الناس عن النحو وكتبه ، وهو ما لا يرضاه أهل الغيرة على هذه اللغة الشريفة وعلومها .

لقد تحولت لغة النحو ودراسته إلى الجفاف والتقعيد الصارم والتعقيد معاً ، لقد رأى النحاة أن يستخلصوا من الكتاب قواعد محددة أحاطوها بسياج لغوي متين من المصطلحات والقواعد ، ونشأت الخلافات بين النحاة ، وتأسست مدرسة البصرة التي وضع الخليل وسيبويه أصول منهجها، وعارضتها مدرسة الكوفة بإيعاز من السياسة حيناً ومن حب الزعامة حيناً آخر ، ولسنا بسبيل بسط

ذلك فالأمر فيه ذائع مشهور ، يكفي أن تقرأ واحدة من مسائل ( الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ) لترى مقدار ما سُطِّر في أمور لا تخدم اللغة كثيراً ، ولا تعود على الدرس اللغوي بكبير نفع ، هذا الكتاب يكاد يكون صورة حية لما نسميه" الترف العقلي" الذي وصلت إليه العقلية العربية ، قد تبدو فيه لمحات طيبة ولفتات نادرة، ولكنها قليلة بالقياس إلى الترف العقلي البعيد عن واقع اللغة .

تنوعت مسارات النحو بعد ذلك ، وبدأ يشارك في التفسير اللغوي للقرآن الكريم ، لكنه ظل بعيداً بعض البعد عن التوغل في الأعماق ، كان بإمكانه أن يحلل مزيداً من الشعر والحديث النبوي وكلام العرب ، ولكنه قلّما فعل ، إن الأعمال التطبيقية قليلة في تراثنا ، منها على سبيل المثال معاني القرآن للفراء ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ، وترك ابن جني شرحاً لغوياً لديوان صديقه المتنبي، لكنه لم يذهب فيه إلى المدى المنتظر من لغوي كبير يشهد لـه " الخصائص" برسوخ القدم في صنعة النحو واللغة ، لقد عرّج على مسائل متفرقة كبيان معنى كلمة أو تركيب دون الغوص في أسرار لغة المتنبي الغنية [٥٢٠] ومن الأعمال التطبيقية كذلك المشكل لمكي القيسي وإعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه وإملاء ما منّ به الرحمن للعكبري ... وله في إعراب مشكل الحديث" إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث" وشواهد التوضيح لابن مالك... هذا كله في إطار النحو التقليدي الذي يشغله الإعراب الظاهر من النص ، لكن أفضل عمل نحوي تطبيقي عُني بالجوانب الجمالية للنص اللغوي كان بلا ريب تفسير الكشاف للزمخشري .

ولقد كانت الصنعة النحوية هي الغالبة على كثير من الأعمال السابقة ، وفي إملاء العكبري على سبيل المثال تغلب الصنعة النحوية على تلمس الجوانب الجمالية للنص أو التركيب ، وحين يعرب تشغله أوجه الإعراب أولاً ، وفي قولـه تعالى ﴿ **يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ**

[٥٢٠]– ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح ابن جني المسمى" الفَسْر" ط دار الشئون الثقافية العامة – بغداد ١٩٨٨م ، بتحقيق : د/ صفاء خلوصي ، وانظر نقد الواحدي وحاجي خليفة لهذا الشرح لتزيّد ابن جني في صنعة الإعراب ومسائله وشواهده دون الغوص على المعاني .. انظره في : كشف الظنون لحاجي خليفة : ١/٨١٠ ، دار الفكر – بيروت د . ت .

﴾(البقرة:١٨٣) تشغله صنعة الإعراب فيأخذ في بيان الأوجه المحتملة لموضع الكاف في" كما كتب " فيذكر منها أربعة [٥٢١] ، ولا يلتفت على سبيل المثال إلى دلالة بناء الفعل لما لم يُسمّ فاعله ، وهو نسق قرآني مطرد مع التكليفات التي ظاهرها المشقة كالصيام والقتال والقصاص ..

بعد أن استقرت المادة النحوية جمعاً وتقعيداً كان ينبغي لها أن تتخذ خط سير جديداً ، كان ينبغي لها أن تدخل بذلك الميراث الضخم إلى ميدان النصوص اللغوية الرحب تفسّر وتشرح وتؤول وتظهر مواطن الجمال ومواطن الضعف ، عندنا آلاف النصوص كان من الممكن أن يضيء النحو جوانب متنوعة منها ، لكن النحاة اتجهوا غالباً إلى إعادة قولبة المادة النحوية وعرضها هي نفسها بطرق متنوعة ، و تبارى النحاة في عرض الموروث الذي رأوه اكتمل ونضج حتى احترق ، وجاءت أكثر أعمال المتأخرين شروحاً أو أشباه شروح على أعمال المتقدمين .

ماذا لو اتجه النحاة إلى النصوص لتطبيق ما علموه من ميراث النحو لإضاءة جوانب متنوعة من النصوص ؟ لقد كان يمكن إغناء العربية بمئات بل آلاف من ذلك ، لكني أراه قليلاً قليلاً .

ومما زاد من تعقيد النحو من بعدُ ظهور منظومات شعرية جافة تنظم قواعد النحو ليسهُلَ – كما قيل – على الطلاب حفظها ، وقد حفظها الطلاب فما استقام لهم البيان ولا ترسّخت لديهم الملكة اللغوية .

هذه المنظومات الجافة تحتاج قطعاً إلى شروح لضيق لغة النظم بحكم الوزن والقافية عن بسط القاعدة بأمثلتها ، ومن ثم ظهرت على المنظومات شروح كشروح ابن عقيل وابن هشام والأشموني وغيرهم على ألفية ابن مالك ، وكان بعض النحاة يلخص كتاباً في النحو ، فيأتي غيره ليجد الكتاب موجزاً فيقوم بشرحه ، ويأتي غيره فيضع حواشي على الشرح ، وغيره فيضع تقريراً على الحاشية ..

إن المشكلة أن أكثر المتعاملين مع النحو لا يتجاوزون المرحلة الأولى للدرس النحوي ، أعني مرحلة الجملة البسيطة وإعرابها .. ومن ثم يفتقد الطالب المتعة

---

[٥٢١]– انظر : إملاء ما منّ به الرحمن : ٨٧ .

والإثارة التي قد يثيرها التساؤل عما وراء التركيب من دلالة وجماليات ، إن وضع النحو المدرسي ، بل الجامعي عندنا يبدو مؤسفاً لعدم تجاوزه الظاهر اللغوي إلى تعمق الدلالات ، ويبقى النحو على ذلك مجرد مجموعة من الشواهد المقطوعة عن سياقها تدُرس لا لدلالتها ، بل للحصول منها على الشاهد النحوي فحسب، وبعد الامتحان يكاد الطالب ينسى المسألة كلها ، قواعدها شواهدها!

نحتاج اليوم إلى أن يسايرَ النحوُ الحياةَ ويقتحم لغة العصر ـ ليعمل فيها ، في لغات الصحافة والإعلام والترجمة ومواقع التواصل الاجتماعي ... والله الموفق.

# المصادر والمراجع


١. الإتقان في علوم القرآن ، لأبي بكر عبد الرحمن بن الكمال السيوطي ، ط٤ الحلبي ١٣٨٩هـ - ١٩٧٨م .
٢. أخبار النحويين البصريين ، لأبي سعيد السيرافي ، ط الحلبي د.ت .
٣. أسباب النزول ، للواحدي ، ط الحلبي ١٣٨٨ هـ -١٩٦٨م.
٤. أسس الإعراب ومشكلاته ، د/ طاهر سليمان حمودة ، ط الدار الجامعية ، الإسكندرية١٩٩٣م.
٥. الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ، لمحمد بن علي الجرجاني، تحقيق: د/ عبد القادر حسين ، دار نهضة مصر د.ت .
٦. الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، دار الكتب العلمية ، لبنان د.ت .
٧. أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، عباس محمود العقاد ، ط٦ دار المعارف - القاهرة .
٨. ، الأصول ، د/ تمام حسان ، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢م.
٩. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، مكتبة الزهراء ، القاهرة د.ت .
١٠. إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان ، ابن قيم الجوزية ، ط دار التراث - د.ت .
١١. الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٠هـ -١٩٧٠م.
١٢. الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي ، تحقيق : د/ أحمد محمد قاسم ، القاهرة ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م.
١٣. الألسنية - القسم الثاني ، ريمون طحان ، ط٢ دار الكتاب اللبناني ١٩٨١م.
١٤. الألغاز النحوية ، للسيوطي ، وهو الفن الخامس من الأشياء والنظائر للسيوطي ، جمعها وحققها : طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية د. ت .
١٥. إملاء ما مَنّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، لأبي البقاء العكبري ، دار الفكر - بيروت ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .
١٦. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ،لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، لبنان ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .
١٧. البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، دار الفكر ، بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م
١٨. بدائع الفوائد ، لابن قيم الجوزية ، ط٢ مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة ، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م .
١٩. البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان،لمحمود بن حمزة الكرماني ، نشره عبد القادر أحمد عطا بعنوان : أسرار التكرار في القرآن ، ط٣ دار الاعتصام ١٣٩٨هـ -١٩٧٨م .
٢٠. البرهان في علوم القرآن ، لبدر الدين الزركشي ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٢١. بلاغة العطف في القرآن الكريم، د/ عفت الشرقاوي،ط دار النهضة العربية- بيروت ١٩٨١م .

٢٢. البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات بن الأنباري،تحقيق : د/ طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
٢٣. تأويل مشكل القرآن ، ابن قتيبة ، ط٢ دار التراث ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
٢٤. تاريخ اللغات السامية ، إسرائيل ولفنسون ، دار القلم ، لبنان ١٩٨٠ م.
٢٥. تجديد النحو ، د/ شوقي ضيف ، ط ٣ دار المعارف ١٩٩٠ .
٢٦. تفسير الطبري = جامع البيان في تأويل آي القرآن ، لمحمد بن جرير الطبري ، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٢هـ-١٩٩٢م .
٢٧. تفسير القرآن العظيم، لابن كثير الدمشقي ، ط٢ دار الفكر - بيروت ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .
٢٨. تفسير القرطبي= الجامع لأحكام القرآن ، ط دار الغد العربي ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
٢٩. التطور النحوي للعربية ، برجشتراسر ، مكتبة الخانجي ١٤٠٢ه ـ١٩٨٢م ، أشرف على إخراجه د/ رمضان عبد التواب .
٣٠. التعريفات ، للشريف الجرجاني ،دار الكتب العلمية- بيروت١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٣١. الجملة العربية - دراسة لغوية نحوية ، د/ محمد إبراهيم عبادة ، ط منشأة المعارف - الإسكندرية ١٩٨٨م .
٣٢. الحماسة البصرية ، لعلي بن أبي الفرج بن الحسن البصري ، تحقيق : د/ عادل جمال سليمان ، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.
٣٣. الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: محمد علي النجار ، ط٣ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .
٣٤. دراسات في علم اللغة- القسم الثاني، د/ كمال محمد بشر، ط٢ دار المعارف ١٩٧١م.
٣٥. دراسات لغوية ، د/ عبد الصبور شاهين ، المطبعة العالمية ١٩٩٦ هـ-١٩٧٦ م .
٣٦. دلائل الإعجاز ،لعبد القاهر الجرجاني ، مكتبة القاهرة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م ط دار المعرفة - بيروت - لبنان ١٤١٥هـ ١٩٩٤م .
٣٧. دلالة الألفاظ ، د/ إبراهيم أنيس ، ط٦ مكتبة الأنجلو ١٩٩١م .
٣٨. ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، ط٤ دار المعارف د.ت .
٣٩. دور الكلمة في اللغة ، ستيفان أولمان ، ترجمة د/ محمد كمال بشر ، مكتبة الشباب ، القاهرة ١٩٨٨م.
٤٠. الرواية والاستشهاد باللغة ، د/ محمد عيد ، عالم الكتب ١٩٧٦ .
٤١. الرد على النحاة ، ابن مضاء الأندلسي ، تحقيق د/ شوقي ضيف ، ط٣ دار المعارف ١٩٨٨م .
٤٢. سيبويه في الميزان، د/ أحمد مكي الأنصاري، مجلة مجمع اللغة العربية ، عدد :٣٤.
٤٣. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ط الحلبي د.ت .
٤٤. شرح شذور الذهب ، ابن هشام المصري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد د.ن.
٤٥. شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية-بيروت د.ت .

٤٦. شرح عيون الإعراب ، ابن فضّال المجاشعيّ ، تحقيق : د/ عبد الفتاح سليم ، ط١ المحقق – ١٤٠٨هـ –١٩٨٨م. توزيع دار المعارف .
٤٧. شرح مفصل الزمخشري ، لموفق الدين بن يعيش، مكتبة المتنبي ، القاهرة د.ت .
٤٨. شرح المقدمة النحوية ، لابن بابشاذ ، تحقيق د/ محمد أبو الفتوح شريف ، ط الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية ١٩٧٨ م .
٤٩. الصاحبي، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: أحمد السيد صقر ، الحلبي د.ت .
٥٠. صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، مطبوع مع شرحه " فتح الباري " لابن حجر العسقلاني ، دار الريان للتراث ١٤٠٧هـ–١٩٨٦م.
٥١. صحيح الجامع الصغير ، بتصحيح ناصر الدين الألباني ، ط٣ المكتب الإسلامي– بيروت .
٥٢. صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج القشيري ، مع شرح الإمام النووي عليه، ط الحلبي د.ت .
٥٣. الصراع بين القراء والنحاة ، د/ أحمد علم الدين الجندي ، مجلة مجمع اللغة العربية ، عدد :٣٤ .
٥٤. الصناعتين ، لأبي هلال العسكري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٩هـ –١٩٨٩م والمكتبة العصرية صيدا – بيروت ١٤٠٦هـ –١٩٨٦م .
٥٥. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د/ طاهر سليمان حمودة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ١٩٩٢م.
٥٦. علم اللسان ، أنطوان ماييه ، ترجمة د/ محمد مندور ، ونشره ملحقاً بكتابة النقد المنهجي عند العرب ، ط دار نهضة مصر.
٥٧. علم اللغة العربية ، د/ محمود فهمي حجازي ، دار الثقافة د . ت .
٥٨. علم اللغة والنقد الأدبي، د/ عبده الراجحي ، مقال بمجلة فصول ، العدد الثاني – يناير ١٩٨١م .
٥٩. الغريزة اللغوية، ستيفن بنكر، ترجمة د:/ حمزة المزيني ، ط دار المريخ ، الرياض ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
٦٠. فردينان دوسوسير – تأصيل علم اللغة الحديث وعلم العلامات ، جوناثان كللر ، ترجمة: محمود حمدي عبد الغني ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ٢٠٠٠ .
٦١. فصول في فقه العربية ، د/ رمضان عبد التواب ،ط٢ مكتبة الخانجي ١٩٨١م.
٦٢. فقه اللغة وسر العربية، لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي ، دار مكتبة الحياة ، بيروت د.ت
٦٣. الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان ، لابن النقيب (من علماء القرن السابع الهجري ) نُشر منسوباً إلى ابن القيم ، دار الكتب العلمية– بيروت د.ت .
٦٤. الفواصل القرآنية– دراسة بلاغية ، د/ السيد خضر، مكتبة الإيمان ،المنصورة ١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠م .
٦٥. الفصول والغايات ، أبو العلاء المعري ، هيئة الكتاب ١٩٧٧م .

٦٦. في نقد النحو العربي ، د/ صابر بكر أبو السعود ، ط دار الثقافة ، القاهرة ١٩٨٨ .
٦٧. القاعدة النحوية – دراسة نقدية تحليلية، د/ أحمد عبد العظيم عبد الغني ، ط دار الثقافة ١٤١٠ هـ –١٩٩٠ م .
٦٨. قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين، د/ محمود سليمان ياقوت، ط دار المعارف ١٩٨٥م.
٦٩. الكامل في اللغة والأدب ، محمد بن يزيد المبرد ، ط مؤسسة المعارف – بيروت .
٧٠. الكتاب ، سيبويه ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ط٣ الخانجي ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
٧١. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري ، ط٣ دار الريان للتراث ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.
٧٢. لسان العرب ، لجمال الدين بن منظور ، ط دار المعارف د.ت .
٧٣. اللغات الأجنبية – تعليمها وتعلمها ، د/ نايف خرما ، د/ على حجاج ، سلسلة عالم المعرفة (١٢٦) الكويت ١٩٨٨م.
٧٤. اللغة العربية – معناها ومبناها، د/ تمام حسان، ط٢ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩م.
٧٥. اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، د/ عبده الراجحي ، دار المعارف ١٩٦٨م.
٧٦. مجمع الأمثال ، لأحمد بن محمد الميداني ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية ١٤٧٣هـ – ١٩٥٥م.
٧٧. المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها،لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق : علي النجدي ناصف ، ود/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤١٤هـ– ١٩٩٤م
٧٨. المدخل إلى علم اللغة ، د/ رمضان عبد التواب ،مكتبة الخانجي ١٤٠١هـ–١٩٨١م.
٧٩. مدخل إلى علم اللغة ، د/ محمود فهمي حجازي ، ط٢دار الثقافة ١٩٧٨ م.
٨٠. المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، لأبي بكر السيوطي ، تحقيق : أحمد محمد جاد المولى وآخرين ، ط٣ دار التراث د.ت.
٨١. مشكل إعراب القرآن ، لمكي القيسي ، تحقيق : حاتم صالح الضامن ، بيروت ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م.
٨٢. معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار ، دار الكتب ١٣٧٤هـ – ١٩٥٥م.
٨٣. معاني القرآن وإعرابه ، منسوب لأبي إسحق إبراهيم الزجاج ، تحقيق : د/ عبد الجليل شلبي ، ط٢ دار الحديث ، القاهرة ١٤١٨هـ–١٩٩٧م .
٨٤. معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ، ، ط دار المأمون .
٨٥. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، المكتبة العصرية ، لبنان ١٤١١هـ– ١٩٩١م.

٨٦. مفاتيح الغيب = تفسير الرازي ، ط دار الفكر ، بيروت د.ت.
٨٧. المقتضب ، لمحمد بن يزيد المبرد ،تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، ط٣ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م
٨٨. المقدمة ، لعبد الرحمن بن خلدون ، ط دار الشعب د.ت .
٨٩. منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ، الأشموني ، ط٢ الحلبي ١٣٩٣هـ -١٩٧٣م .
٩٠. من أسرار اللغة ، د/ إبراهيم أنيس ،ط٦ مكتبة الأنجلو ١٩٧٨م.
٩١. موسيقى الشعر ، د/ إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو ١٩٨٨م.
٩٢. الموطأ ، مالك بن أنس ، ط الحلبي د.ت .
٩٣. نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، ط١ دار الكتب العلمية ، لبنان ١٤١٢هـ-١٩٩٢ م .
٩٤. النحو الوافي ، لعباس حسن ، ط ١٣ دار المعارف د.ت .
٩٥. النحو العربي والدرس الحديث ، د/ عبده الراجحي ، دار النهضة العربية ،بيروت ١٩٧٩م.
٩٦. النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، دار الفكر ، بيروت د.ت .
٩٧. النقد العربي القديم والمنهجية، د/عبد القادر القط، مقال بمجلة فصول، مج :١،ع :٣، ١٩٨١م.
٩٨. النحو والشعر- قراءة في دلائل الإعجاز ، د/ مصطفى ناصف، مجلة فصول ، عدد : ٣ ، المجلد الأول ١٩٨١م .
٩٩. نظام الأداء في الوقف والابتداء ، ابن أبي الأصبغ الأندلسي المعروف بابن الطّحان ، ط مكتبة المعارف - الرياض .
١٠٠. النكت في إعجاز القرآن،لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن الكريم ، تحقيق :د/ محمد خلف الله أحمد و د/ محمد زغلول سلام ، ط٤ دار المعارف ١٩٩١م .
١٠١. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي ، تحقيق : د/ إبراهيم السامرائي ، د/ محمد بركات أبو علي ، دار الفكر ، عمان - الأردن ١٩٨٥م.
١٠٢. همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، مكتبة الكليات الأزهرية د.ت .

## سيرة ذاتية

✿ د/ السيد خضر – أستاذ العلوم اللغوية بكلية التربية – جامعة المنصورة .

✿ نشر قرابة أربعين كتاباً وبحثاً في اللغويات والإسلاميات منها :

✿ البحوث المحكّمة في اللغويات : التركيب النعتي في العربية – دراسة في القرآن والشعر ، مستويات التحليل النحوي للعربية – دراسة في المفاهيم والتطبيقات ، منهج السيوطي في التأليف النحوي بين التقليد والتجديد ، البنية النحوية للحوار ، التعريب أم التعليم بغير العربية ؟ ، النحوُ بين القاعدةِ والنصِّ ( مع دراسة مقارنة بين المفصّل والكشاف للزمخشري) الفهم الجمالي للتركيب اللغوي ، التراكيب النحوية لعناوين الأخبار في بعض الصحف السعودية المعاصرة ، حركة الضمائر في قصيدة " رسالة في ليلة التنفيذ – دراسة نصية "، " ما " في كتاب سيبويه – دراسة نحوية دلالية ، اللغة العربية والتحولات الرقمية ، النحو والإيقاع والدلالة – دراسة في سورة الرحمن ، البدايات النحوية لأصول البلاغة العربية ، القراءة الجمالية للشعر بين عبد القاهر وجون كوين ، المؤثرات غير اللفظية في توجيه دلالة النص .

✿ البحوث المحكّمة في مجال الإسلاميات : المسلمون بين منهج الدين ومشكلات الواقع – المشكلات والحلول " مؤتمر رابطة العالم الإسلامي الذي عقد في مكة المكرمة يوليو ٢٠١١م ( منشور على موقع الرابطة )– التعامل مع الثقافات الدخيلة على المجتمع في سيرة الرسول محمد ﷺ – مشاركة في ندوة ( قضايا اجتماعية في ضوء السيرة النبوية ) أقامتها الهيئة العالمية للتعريف بالرسول ﷺ ونصرته التابعة لرابطة العالم الإسلامي في جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية – قسنطينة – الجزائر ، نوفمبر ٢٠١٤م.الثقافة الإسلامية بين حفظ الهوية وضغوط العولمة ، بحث منشور في كتاب ( دراسات في الشأن الإسلامي) العدد الرابع ، يصدر عن رابطة العالم الإسلامي .التربية الإعلامية في المجتمع المسلم بين الواقع والمأمول ، قُدم إلى مؤتمر ( الشباب المسلم والإعلام الجديد) عقدته رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة ٢٠١٥ .

✿ بحث محكّم في مجال التعليم الجامعي : بعض مشكلات التعليم العالي في مصر – توصيفٌ ومقترحاتٌ – مؤتمر ( رؤى مستقبلية لتطوير التعليم العالي ) عُقد بجامعة المنصورة ، مارس٢٠١٣م.

✿ من الكتب المنشورة : أشعار الصحيحين ، البخاري ومسلم ١٩٩٤م.التكرار الإيقاعي في اللغة العربية ١٩٩٨– إعراب ثلاثين حديثاً من جوامع الكلم النبوي ١٩٩٨، طرائف ونوادر من سير اللغويين والنحاة ، الفواصل القرآنية – دراسة بلاغية ٢٠١٠.من الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم، دراسة في ظاهرة الترادف اللفظي ٢٠٠١م . اللغة العربية – مشكلاتها وسبل النهوض بها ٢٠٠٣ م .التكرار الأسلوبي في اللغة العربية ٢٠٠٣ م .من سمات الجمال في القرآن الكريم ١٩٩٣م.قصة مؤمن آل فرعون ، دراسة تاريخية حضارية ١٩٩٧م.وصف جمال النبي ﷺ مع مقدمة في علم الجمال الإسلامي ٢٠٠٠م.مواقف خالدة في حياة أبطال الإسلام ٢٠٠١م .رحلة الرياض ٢٠٠٩، الحوار في السيرة النبوية ٢٠١٠م .نبيّ الرحمة ﷺ ٢٠١٣. رسالة في الصلاة ٢٠١٨ ، رسالة في الأخلاق ٢٠١٩.

✿ الجوائز العلمية : حصل الباحث على الجوائز الآتية :

١–الجائزة الأولى لمجمع اللغة العربية بالقاهرة في مسابقة الشعراوي القرآنية لعام ١٤٢٠هـ ، وذلك عن كتاب" الفواصل القرآنية – دراسة بلاغية "( منشور في طبعتين ) .

٢– جائزة مسابقة خدمة الدعوة والفقه الإسلامي ( وقف المستشار شوقي الفنجري ) عن كتاب " اللغة العربية – مشكلاتها وسبل النهوض بها" ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م .

٣– جائزة مسابقة موقع " لها أون لاين" "LAHAONLINE" التابع لمؤسسة الوقف الإسلامي بالمملكة العربية السعودية عن بحثه " التمييز ضد المرأة – رؤية شرعية" ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤م .

٤ – جائزة رابطة العالم الإسلامي ( التعريف بنبي الرحمة ﷺ ) عن كتاب(الحوار في السيرة النبوية ) لعام ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩ م ( منشور ورقياً ومتاح على موقع الرابطة ) .

✿ نشر في عام ٢٠٢٠م :

✿ موسوعة جمالية في لغة القرآن الكريم بعنوان ( **التشكيل الجماليّ في النظم القرآنيّ** ) عن دار النابغة بطنطا .

✿ موسوعة نحوية تعليمية بعنوان ( **الأساس في النحو والصرف** ) عن مكتبة جزيرة الورد ، والإيمان بالمنصورة .

## الفهرست